الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

المعونـــــة من أجـل التنميـــة:
دراسة في سياسات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي في بلدان منطقة الساحل الأفريقي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية

تخصص: **النزاعات والأمن في إفريقيا**

إعداد الطالب:

❖ **عمـارغيـاط**

إشراف الدكتور:

❖ **رشيد عتامنـة**

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د عبد الرفيق كشوط	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد الصديق بن يحي– جيجل–	رئيسا
د. رشيد عتامنة	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد الصديق بن يحي–جيجل–	مشرفا ومقررا
أ.د مراد فول	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر– 3– إبراهيم سلطان شيبوط	ممتحنا
د. نبيل بويبية	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد الصديق بن يحي–جيجل–	ممتحنا
د. خالد بشكيط	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد الصديق بن يحي–جيجل–	ممتحنا
د. سفيان بوسنان	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة– 2– علي لونيسي	ممتحنا

السنة الجامعية: **2023–2024**

{قلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفوا عَلَى أَنفسِهِمْ لَا تَقْنَطوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِر الذّنوبَ جَمِيعاً إِنَّه هوَ الْغَفور الرَّحِيم53* وَأَنِيبوا إِلَى رَبِّكُمْ وَأَسْلِموا لَه مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكم الْعَذَاب ثمَّ لَا تنصَرونَ54* وَاتَّبِعوا أَحْسَنَ مَا أنزِلَ إِلَيْكم مِّن رَّبِّكم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكم الْعَذَاب بَغْتَةً وَأَنتمْ لَا تَشْعرونَ55* أَن تَقولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطت فِي جَنبِ اللَّهِ وَإِن كنت لَمِنَ السَّاخِرِينَ56* أَوْ تَقولَ لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي لَكنت مِنَ الْمتَّقِينَ57* أَوْ تَقولَ حِينَ تَرَى الْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكونَ مِنَ الْمحْسِنِينَ58}الزمر 53-85.

صدق الله العظيم

شكر وتقدير

أتوجه بجزيل الشكر للدكتور عتامنة رشيد الذي أشرف على هذا العمل ولم يبخل علي بوافرجهده وسداد توجيهه وصواب نصحه فجزاه الله عنّي كل خير في الدنيا والآخرة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل أيضا للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على الجهد الذي بذلوه في قراءة أطروحتي ومناقشتها،من أجل ذلك لهم مني عظيم تقديري وإمتناني.

ثم أشكر بصفة خاصة الأستاذة الدكتورة فريدة حموم رئيسة لجة التكوين في الدكتوراه والدكتور بدرالدين بوقريطة.

وأخيرا لا أنسى عند ربي فضل من قدم لي مساهمة أو تمنى لي التوفيق والنجاح.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

«رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي رَبَّنا وَتَقَبَّلْ دُعاءِ رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسابُ» ابراهيم40

صدق الله العظيم

إلـــــى

الطاهر، ياقوته، آيات، عائشة، طه واليسع

أهدي هذا العمل

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وصلتهما ببلدان منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الأول: المعونة من أجل التنمية في ضوء منظورات العلاقات الدولية

المطلب الأول: المعونة من أجل التنمية عند مدارس العلاقات الدولية

المطلب الثاني: المداخل التفسيرية للمعونة من أجل التنمية

المطلب الثالث: أغراض المعونة من أجل التنمية

المبحث الثاني: علاقة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ببلدان منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: صندوق النقد الدولي وصلته ببلدان منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: البنك الدولي وصلته ببلدان منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثالث: الآلية التشغيلية للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي في بلدان منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الثالث: منطقة الساحل الإفريقي ونماذج التنمية

المطلب الأول: مقاربة حصرية لمنطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: حالة بلدان الساحل الإفريقي 1960–1980 قبل تطبيق التكيف الهيكلي

المطلب الثالث: نماذج التنمية الذاتية لبعض بلدان منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الرابع: السياسات الإقتصادية للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي في بلدان منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: سياسات التكيف الهيكلي والإستقرار

المطلب الثاني: مراحل التكيف الهيكلي في منطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الثالث: إجماع واشنطن

الفصل الثاني: سياسات وبرامج التعديل القطاعي في بلدان منطقة الساحل الإفريقي.

المبحث الأول: السياسات المطلوبة للتكيف الهيكلي والتعديل

المطلب الأول: سياسات تعديل القطاع العام (تصفية دور الدولة)

المطلب الثاني: تدابير تصفية القطاع العام

المطلب الثالث: الملاحقات التكييفية لدور الدولة

المبحث الثاني: التعديل الزراعي

المطلب الأول: السياسات الزراعية في بلدان منطقة الساحل الإفريقي منذ1980

المطلب الثاني: البرامج القطرية للتعديل الزراعي

المطلب لثاني: إصلاح وتعديل قطاع القطن

المبحث الثالث: التعديل القطاعي للطاقة والمناجم في بلدان منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الاول: أوضاع الطاقة في منطقة الساحل الإفريقي إبان التكيف الهيكلي (1986–2000)

المطلب الثاني: السياسات المشروطة لتعديل قطاع الطاقة

المطلب الثالث: تعديل قطاع التعدين

المبحث الرابع: تعديل الصحة والتعليم في بلدان منطقة الساحل الافريقي

المطلب الاول: التوجهات التعليمية والصحية للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي

المطلب الثاني: التعديل الصحي والتربوي في بلدان منطقة الساحل الافريقي

المطلب الثالث: سياسات فرض رسوم إسترداد التكاليف

الفصل الثالث: نتائج تطبيق سياسات التكليف الهيكلي في بلدان منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الأول: نتائج تصفية دور الدولة

المطلب الأول: إبعاد الدولة عن تسيير القطاع الإقتصادي والخدمات

المطلب الثاني: آليات إلغاء دور الدولة

المطلب الثالث: التبعية للمعونة من أجل التنمية

المبحث الثاني: نتائج سياسات التكيف الهيكلي على قطاع الزراعة

المطلب الأول: تراجع الميزة النسبية

المطلب الثاني: تقييد قطاع إنتاج الحبوب

المطلب الثالث: ضريبة إصلاحات قطاع القطن

المبحث الثالث: نتائج التعديل القطاعي للطاقة والمناجم

المطلب الاول: تبعية الطاقة والمناجم لرأس المال الأجنبي

المطلب الثاني: وصاية البنك العالمي وصندوق النقد الدولي على الطاقة والمناجم

المطلب الثالث: تأثير تعديل الطاقة والمناجم على الإيرادات الوطنية

المبحث الرابع: نتائج إصلاح قطاعي الصحة والتعليم

المطلب الاول: أوضاع الصحة والتعليم بعد تنفيذ مبادرتي باماكو وجومتين

المطلب الثاني: عولمة مناهج التعليم في بلدان منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثالث: الأوضاع الإجتماعية عند نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الجديدة

الفصل الرابع: سياسات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي للحد من الفقر في بلدان منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الأول: الفقر: دراسة في منظورات البنك العالمي وإرتباطاته بمتغير النزاعات والأمن

المطلب الأول: الفقر من منظورات متعددة

المطلب الثاني: أنواع وروابط الفقر

المطلب الثالث: التحوّلات النظرية للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي في مقاربة الفقر

المبحث الثاني: سياسات أوراق إستراتيجية الحد من الفقر

المطلب الأول: الإطار النظري لأوراق إستراتيجية الحد من الفقر

المطلب الثاني: الإبتكارات الجديدة في سياسات أوراق إستراتيجية الحد من الفقر

المطلب الثالث: العناصر الإنتقالية للحد من الفقر

المبحث الثالث: تنفيذ أوراق إسترتيجية الحد من الفقر لبلدان منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: الأبعاد التنموية للفقر في بلدان منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: الأبعاد المحذوفة من الأهداف الإنمائية للألفية

المبحث الرابع: إسترتيجيات الحد من الفقر لتحقيق الأهداف الإنمائية وتقييمها

المطلب الأول: الإستراتيجيات الإجتماعية للحد من الفقر

المطلب الثاني: إستراتيجيات القضاء على الفقر والجوع للحد من الفقر

المطلب الثالث: تقييم سياسات الحد من الفقر في بلدان منطقة الساحل الإفريقي

الخاتمة

مقدمة

شَغَلت المعونة من أجل التنمية أوساط أدب التنمية والباحثين في مجال الإقتصاد السياسي الدولي لفترة طويلة، وزادها زخما أَن وُجِدَت بلدانٌ فقيرة مثل بلدان منطقة الساحل الإفريقي على وشك الإنهيار الشامل لكيانها نتيجة عدم قدرتها على توفير الحاجيات الأساسية للسكان وتوقف الإنتاج وتعرضها لظروف التجارة الخارجية المعاكسة إضافة لموجات الجفاف الممتد وفقدانها للمال السائل من العملة الصعبة لضمان إستيراد السلع الحيوية والطارئة من الغداء والدواء، فضلا عن توقف المدخلات الزراعية الضرورية لتطوير القطاع الأولي ضف إلى ذلك شح التمويل الخارجي لتنمية القطاعات القيادية للتنمية مثل الزراعة، الصحة، التعليم والطاقة وغيرها.

من أجل ذلك، طلبت بلدان منطقة الساحل الإفريقي من المؤسسات المالية الدولية خاصة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي المعونة في تصميم برامج ممّولة وإصلاحات تجنبها الإنهيار وتمكنها من الخروج من النكسة الإقتصادية التي شهدتها نتيجة تراجع الميزة النسبية لصادراها الزراعية في الأسواق الدولية التي تشكل معظم عائداتها من العملة الصعبة.

على إثر ذلك، قامت مؤسستا بروتن وودز بوضع سياسات وبرامج للتثبيت والإستقرار والتعديل عُرفت بالتكيف الهيكلي حيث إتسمت منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي بإصلاحات الإقتصاد الكلي واستهدفت تعديل القطاع العام وتم التركيز في ذلك على حجب الإنفاق على القطاعات الأساسية للتنمية وكان الهدف من ذلك تصفية دور الدولة وإنهاء تدخلها في الإقتصاد بحجة ترشيد صرف الموارد والمداخيل العمومية من خلال محاربة تضخم كتلة الأجور والخصخصة للوصول إلى تراكمات كافية للإيفاء بخدمات الديون الخارجية والإلتحاق بالسوق الرأسمالية الدولية.

وتحت وطأة عبء المديونية وسعيًا منها للإفلات من الفقر والتخلف ولإطلاق تنمية حديثة لشعوبها قبلت بلدان منطقة الساحل الإفريقي القروض المشروطة التي أدخلت تقاسسم التكاليف للحصول على الخدمات الإجتماعية الأساسية كالوصول إلى الرعاية الصحية الأولية والتعليم ومياه الشرب وخدمات الكهرباء، كما أذعنت للإملاء السياسي حين وافقت على دحر الإشتراكية من التسيير وسلك نهج الليبرالية في الإقتصاد وإنزال مأسسة التنمية من الدولة كَمُخَطِّط ومنظم إلى القطاع الخاص خاصة الأجنبي منه من خلال خصخصة الشركات العمومية وشبه الحكومية وتسريح العمال وتحرير الأسواق إلى أن أصبحت الحكومات غير مُخَاطَبة بخطاب التنمية بل تم الإعاضة عنها بالفواعل فوق القومية ودون الدولة الشيء

الذي أحال هذه الأخيرة في هذه المنطقة إلى دولة الحد الأدنى أي بالإعتماد عليها كمنظم وليس كمسيّر للقطاع الحكومي الشئ الذي أفضى مباشرة إلى نتائج إقتصادية وإجتماعية خطيرة.

منتصف التسعينيات كانت بلدان المنطقة أمام النتائج الوخيمة لسياسات وبرامج التكيف الهيكلي مع تنامي معدلات الفقر والبطالة وعجز القطاعات الحيوية للتنمية عن النهوض بالإنتاج وتقديم الخدمات، وفي مواجهة ذلك الوضع كان لابد للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي من تحوّل في المنظور نحو مقاربة الجذب الاجتماعي من خلال التركيز على الحد من الفقر مطلع الألفية الثالثة مستفيدا من مؤشرات التنمية البشرية وأهداف الألفية ومخرجات المحافل الدولية للتنمية و مرامي التنمية المستدامة.

وفي سياق عولمة القضايا الإنسانية منها الجوع والحرمان وحقوق الإنسان وقضايا الفقر التي أصبحت محكومةً باعتبار البشر، خطط البنك العالمي وصندوق النقد الدولي سياسات جديدة للحد من الفقر مرتبطة مباشرة بالإفراج على القروض الميسرة تحت مسمى أوراق إستراتيجية الحد من الفقر محورها القضاء على الفقر المتعدد الأبعاد والوصول الآمن بالشعوب للنفاذ إلى خدمات الصحة الأولية والمياه المأمونة والتمدرس الشامل بحلول عام 2015.

تحديد المشكلة:

إعتمدت المؤسسات المالية والنقدية الدولية كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي على دمج إقتصاديات بلدان منطقة الساحل الإفريقي في الأسواق الغربية وهدفت من عمليات الإلحاق المحافظة على تدفق المواد الأولية وإيجاد الأسواق لمنتجاتها وزيادة المعاملات التشغيلية لمعامليها واسترداد الأموال المقروضة لها، بيد أن السياسات المقترحة من المؤسستين كإستراتيجيات لبلوغ تلك الأهداف لم تكن مبنية على أدوات وموارد تكفل تحقيقها، وتأسيسا عليه يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى ساهمت سياسات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي في تنمية بلدان منطقة الساحل الإفريقي؟.

الأسئلة الفرعية:

للمساعدة في الإجابة على المشكلة الرئيسية نضع مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو الآتي:

- كيف كانت العلاقة بين البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ببلدان منطقة الساحل الإفريقي غداة الإستقلال وقبل سياسات التكيف الهيكلي؟.

- ماهي سياسات التعديل القطاعي التي فرضها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي على بلدان منطقة الساحل الإفريقي؟.

- ما هي نتائج تطبيق سياسات التكيف الهيكلي والتعديل القطاعي على التنمية في بلدان منطقة الساحل الإفريقي؟.

- ما هي سياسات وإستراتيجيات الحد من الفقر التي طبقها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي في بلدان منطقة الساحل الإفريقي وكيف تم التحوّل من سياسات التكيف الهيكلي وماهي المبررات والنتائج؟.

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على هذه الاسئلة تم إقتراح فرضيات تختبرها الدراسة بالتأكيد أو بالرفض وهي كما يلي:

- تميزت العلاقة بين البنك العالمي وصندوق النقد الدولي منذ البداية بالفرض والإلحاق وإستخدام الضغط المالي.

- ركزت سياسات التكيف الهيكلي والتعديل القطاعي في بلدان منطقة الساحل الإفريقي على محاربة دور الدولة بالتحرير والخصخصة في جميع القطاعات.

- توجد علاقة بين التعديل المتسرع وعدم مواءمة نموذج التحرير والخصخصة إقتصاديا وإجتماعيا لبلدان منطقة الساحل الإفريقي وفشل برامج التكيف الهيكلي وخاصة في القطاعات القيادية للتنمية مثل المالية والتوظيف، الصحة والتعليم، الزراعة والطاقة والمناجم.

- جاءت سياسات الحد من الفقر ردّا على فشل التكيف الهيكلي وبعد التحوّل النظري في مقاربة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي لمسألة التنمية.

أسباب إختيار الموضوع:

يمكن حصر الأسباب المرجعية لإختيار الموضوع في جملة من الأسباب هي:

الأسباب الذاتية:

يتعلق الدافع الأساسي وراء إختيار هذا الموضوع في النقص الملحوظ في المؤلفات الأكاديمية لدى المكتبات الجامعية الجزائرية التي تبحث في سياسات المؤسسات المالية الدولية في منطقة الساحل الإفريقي باللغة الوطنية والرغبة في وضع عمل أكاديمي بحثي مبتكر بين أيدي طلبة العلم والتخصص.

الأسباب الموضوعية:

إستدرجتني عديد الأسباب لاختيار هذا الموضوع يتقدمها ما يلي:

- فشل التجارب التنموية المموّلة من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي والرغبة البحثية في كشف وتحليل أسباب ذلك وكذلك مقارنتها بالتجارب الناجحة في مناطق أخرى من العالم والوقوف على العلّة في ذلك هل البيئة الداخلية مسؤولة عن ذلك أو البيئة الخارجية أم كلاهما معًا؟.
- دراسة دور المانح والمتلقي في نجاح أو فشل التنمية المموّلة خارجيا.
- إبراز الخلفيات السياسية للمؤسسات المالية الدولية ومن وراءها الدول الغربية المهيمنة على البنك العالمي وصندوق النقد الدولي في منح المعونة من أجل التنمية.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية: تكمن الأهمية العلمية للدراسة في مجموعة من المؤشرات أهمها:

- مسعى الباحث لفهم الواقع المتشابك والمعقد وترابط عوامل البيئة المحلية والبيئة الخارجية كمكونين متعاضدين لفشل التنمية في بلدان منطقة الساحل الإفريقي.
- محاولة الباحث تفسير الدور الرئيسي لتدابير السياسات المفروضة من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ومساهمتها في عدم نجاح نموذج التنمية المموّلة خارجيا كالقروض الشرطية وإجراءات الجدارة الإئتمانية وخدمة المديونية الخارجية والخصخصة ورفع الدعم عن الشركات الحكومية وكذلك محاولة تفسير ضعف المؤسسات المحلية وكشف الغايات الرأسمالية للإستثمار الأجنبي.
- محاولة الباحث تفسير عدم جدوى الإنتقال من النظام الإشتراكي للتسيير إلى النظام الليبرالي دون إخضاع هذا التحول لمعيار المواءمة، الجدوى العلمية والخصوصية والتدرج والإحتكام إلى الإختيارات الشعبية.

الأهمية العملية: يقف وراء هذا العمل الأكاديمي سلسلة من الأهميات العملية أهمها إثراء مخابر البحث العلمي والمكتبات الجامعية بهذه النوعية من الدراسات المتخصصة في المعونة من أجل التنمية كسياسات للمؤسسات المالية الدولية لا سيما البنك العالمي وصندوق النقد الدولي في بلدان منطقة الساحل الإفريقي، ووضع المناهج التي إعتمدتها لتحليل الموضوع وتحقيقه بيد المهتمين لتطوير وتعميق فروعا منه وتسليط الضوء على جوانب أخرى تمكن من تفسير المشكلات التي تقف وراء تعثر التنمية في هذه المنطقة. وأن تكون هذه الدراسة قاعدة نظرية وتحليلية لإستكمال البحث في الموضوع وفصوله البحثية وإستخراج ما لم تتمكن الدراسة الوصول إليه من علل وإستنتاجات.

أهداف الدراسة:

لقد ساقني هذا العمل إلى تسطير كوكبة من الأهداف الجوهرية:

- تكوين خلفية نظرية من زخم النظريات والمقاربات التي تناولت مفهوم المعونة من أجل التنمية.
- إبراز مسار سياسات وعقود البنك العالمي وصندوق النقد الدولي مع بلدان منطقة الساحل الإفريقي لما يقارب من خمس وأربعين عام منذ 1979.
- إبراز تجربة الإصلاحات الهيكلية التي خاضتها بلدان المنطقة بإشراف البنك والصندوق وتعرية الأساليب والشروط التي تضمنتها العملية وأسباب فشلها في الغالب.
- إظهار نتائج تجربة التكيف والتعديل في منطقة الساحل الإفريقي نموذجا.
- بيان تحوّل مقاربات مؤسسات بروتن وودز إلى سياسات الحد من الفقر كمحاولة للإستجابة للتحولات السياسية والإقتصادية الدولية الجديدة في ميدان التنمية وتخريج نتائج ذلك.

الإطار المنهجي والمفهومي للدراسة:

بغية النجاح في الإجابة على إشكالية الدراسة والإحاطة بجميع جوانب الموضوع وإيجاد التوازن المنهجي المطلوب في مثل هذه المواضيع تم إستخدام مصفوفة متكاملة من المناهج هي:

المنهج المقارن: ويفيدنا في الوصول إلى الكثير من المزايا المنهجية حيث يمكّننا من الإتيان على نفس المؤشرات في المتغير الواحد في بلدين مختلفين في نفس المنطقة أو في منطقتين إقليميتين مختلفتين وقياس حركة المؤشرات ما يعطينا التفسير للتشابه والإختلاف أي كيف ولماذا فشل التعليم المموّل من الخارج في بلدان الساحل الإفريقي كمنطقة فرعية من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ونجح في منطقة بلدان جنوب شرق آسيا في نفس الوقت مثلاً.

مقاربة الإقتصاد السياسي: لتحليل أثر العلاقات الإقتصادية الدولية على البلدان المتلقية وعلى البلدان المتنافسة في تلك المناطق الإقليمية ودور ذلك في نجاح أو فشل سياسات المعونة.

المنهج التاريخي: يفيدنا في تقصي حيثيات المراحل التي قطعتها التجربة المشتركة بين المموّليين والمتلقيّن للمعونة وإبراز خصوصيات كل مرحلة على حدى والبرامج والسياسات الفرعية التي طبعتها، وما يمكن إستنتاجه من نتائج وتقييم لتلك السياسات وما نجم عنها، كما يفيدنا أيضًا في تتبع إتفاقات القروض وخطابات النوايا وبيانات السياسات كرونولوجيا لمعرفة المرجعية السياسية والقانونية لكل برنامج أو تدبير من التدابير والإجراءات التعديلية.

أداة تحليل المضمون: تفيدنا في تحليل وثائق البنك العالمي وصندوق النقد الدولي سواء إتفاقيات التعاون بينهما والوثائق التأسيسية لهما التي تنظم إجراءات العضوية وحقوق السحب كما تمكننا الأداة من تحليل مضامين إتفاقيات القروض التي سيّرت قرابة نصف القرن الماضي من العلاقة بين الوكالتين الإقراضيتين وبلدان منطقة الساحل الإفريقي مرورا بتحليل وثائق أوراق إستراتيجية الحد من الفقر منذ بداية الألفية الثالثة فصاعدا كما لا يمكن الإستغناء على هذه الأداة لتحيل مضمون ومغازي بنود المؤتمرات الدولية للتنمية.

منهج دراسة الحالة: يفيدنا في كيفية ربط المقاربات والنظريات المستخدمة في الدراسة لتفكيك الموضوع وظيفيا وإيجاد العلاقة بينها وبين التطبيق في الواقع الفعلي، وكما يتضح من العنوان أن الدراسة تتعلق بفئة إقليمية من البلدان بعينها إقتصر البحث عليها كعيّنة مستقلة تختص بمجموعة من السمات وتميزها أنماط ومظاهر محددة عند إستجابتها للتمويل الخارجي في سعيها لبناء التنمية.

المنهج الإحصائي: تم إستخدام إحصاءات المؤسسات المالية الدولية ومقارنها بالإحصاءات الوطنية المقدمة لسبر التقدم، وسعيا للتوازن وإبطالاً للإحصاءات المتنازع فيها قدمت الدراسة إحصاءات محايدة من مؤلفات أكاديمية مختصة مُحَكّمة بعيدة عن منهج الإقتصارية والمبالغة والذاتية في ضوء المباينة والتضارب الذي ساد تحليل وتقييم تجربة التمويل الخارجي للتنمية في بلدان منطقة الساحل الإفريقي، ومن ثم، مكّننا المنهج الإحصائي من الوقوف على التعارض في عديد الحالات سجلتها الدراسة بين الإحصاءات التي تضمنتها تقارير التنمية العالمية الصادرة عن مجموعة البنك العالمي وتقييماته الإيجابية لنجاح تجارب التيكف الهيكلي والحد من الفقر في بلدان المنطقة ويُعدُّ ذلك من فضائل المناهج الإحصائية في الدراسات الأكاديمية.

الإطار المفهومي:

يجدر بنا هنا التفريق بين منطقة الساحل الإفريقي وبين بلدان منطقة الساحل الإفريقي فمن حيث المنطقة فهي ترجع إلى المصطلح العربي الذي يعني الشاطئ، وأما جغرافيا فيحدد الساحل الإفريقي بالمنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وهو بين البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي في الغرب في أوسع نطاقه. إلا أن الدراسة تشمل الدول المُخاطَبَة دوليا في وثائق أقرتها الأمم المتحدة منذ الإستقلال ببلدان الساحل الإفريقي في هذا الحيز وهي: السنغال، بوركينا فاسو، موريتانيا، مالي، النيجر وتشاد.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية والجغرافية: تنحصر الدراسة في البلدان المُخاَطَبة دوليا من قبل المنظمات الدولية خاصة منظمة الأمم المتحدة ببلدان منطقة الساحل الإفريقي وهي: السنغال، بوركينا فاسو، موريتانيا، مالي، النيجر وتشاد حيث يتم تحليل سياسات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي باعتبارها سياسات للمعونة من أجل التنمية.

الحدود الزمانية: يمتد التعاون الإنمائي بين البنك العالمي وصندوق النقد الدولي مع بلدان منطقة الساحل الإفريقي إلى فترة ما بعد الإستقلال مباشرة حيث إحتاجت هذه البلدان القروض لإطلاق التنمية في إطار سياسات التحديث والتوجيه والمشاريع الإستراتيجية الإشتراكية، غير أن الإنطلاقة اللافتة لهذا التعاون جاءت مع فشل السياسات السابقة وانهيار المنظومات الإقتصادية تحت وطأة الأزمة الإقتصادية وشح الموارد المالية بالعملة الصعبة نتيجة إنهيار الميزة النسبية للصادرات الزراعية مما أدى إلى مجاعات واسعة ضربت المنطقة برمّتها نتيجة لموجات الجفاف المتكررة في منتصف ونهاية عقد السبعينيات من القرن الماضي. من أجل ذلك، طلبت بلدان المنطقة من مؤسسات بروتن وودز تمويل الإصلاحات للخروج من الأزمة سريعا حيث كان أول إتفاق بين السنغال وصندوق النقد الدولي للتثبيت والإستقرار نهاية 1978 ومثّل ذلك التاريخ إيذانا ببداية التعاون الإنمائي بين الطرفين وهو يستمر إلى اليوم.

الدراسات السابقة:

- تناولت أطروحة الدكتور(Christopher J. Evans) بعنوان The Impact of World Bank and International Monetary Fund Programme Lending on Health Care Delivering Health Conditions, and Health Status in Sub-Saharan Africa1980 to1992[1] إحدى المتغيرات الأساسية في أطروحتنا ألا وهي الرعاية الصحية أين إستخدم الباحث منهجي الإستقراء والإستنتاج وحدد هدفا للدراسة بإيجاد العلاقة بين الإصلاحات التي أجرتها المؤسستان الإقراضيتين على الإقتصاد الكلي لبعض بلدان منطقة الساحل الإفريقي وتطوّر تقديم خدمات الرعاية الصحية.

قسم الباحث دراسته إلى ثمانية فصول عالج فيها الحالة الإقتصادية لبلدان المنطقة قبل وإبان التكيف الهيكلي والعوائق الكلية التي تعرقل الإصلاحات في الفصل الأول ليتناول الروابط المؤسسية

[1]Christopher J, Evans ,"The Impact of World Bank and International Monetary Fund Programme Lending on Health Care Delivering Health Conditions, and Health Status in Sub-Saharan Africa1980 to1992," (PHD Thesis on Phylosophy, University of ST Andrews,School of Economics and Management,1995).

والتكامل الوظيفي بين المؤسستين مع الإشارة إلى تقسيم الأدوار فيما بينها في الفصل الثاني والثالث وناقش وحدانية المصالح في الفصل الرابع أما الفصل الخامس والسادس فأفردهما لحالة قطاع الصحة في المنطقة وفي الفصل السابع إهتم ووثق تأثير التكيف وإقراض البرامج على الرعاية الصحية عامة وقيّم من خلال ذلك فيما أصابت القروض والسياسات التعديلية في هذا القطاع وفيما أخفقت.

وكانت النتائج التي توصل إليها الباحث عبارة عن إستدلال بقوة نفوذ البنك والصندوق من خلال الخبراء والبعثات التغلغلية في إدارة الإصلاحات الحكومية وأن الحالة الصحية عامة تأثرت بشروط التكيف الهيكلي المطبقة على الإقتصاد الكلي وأن إنخفاض الدعم الإجتماعي أوصل هاته البلدان إلى إفلاس الخدمات الصحية الأولية وتأثير غياب الدولة عن قطاعات الزراعة زاد من تدهور القطاع لما له من تأثير على الأمن الغذائي، وأن ما أفرزه التكيف الذي مسّ الطاقة والتعليم قد فاقم من أوضاع قطاع الصحة العامة.

وتمكن الباحث في النهاية من معالجة الفجوة البحثية المتمثلة في فشل البنك والصندوق في تحقيق الإمتثالية العالية لبلدان المنطقة لمشروطية برامج إقراض الصحة والنتائج الهزيلة لا سيما في خفض وفيات الأطفال.

– جاءت الأطروحة الموسومة ب: مقاربة للمساعدة الإنمائية الرسمية من خلال تعدد أهدافها: فحص تعريفي كعامل توضيحي لعدم تحققها Une Approche de l'Aide Publique au Développement par le Bais de ses Objectifs Chiffrés : Examen de la Definition des Objectifs Comme Facteur Explicatif de Leur non Réalisation[1]. للباحثة Miriam Cué Rio في خمسة فصول عالجت متغير التحيّز لبلدان الشمال على حساب بلدان الجنوب الأكثر فقرا الشيء الذي أدى إلى نجاح التنمية في الأولى وإخفاقها في الحالة الثانية بالرغم من تشكيل شراكة لدعم المجهود الدولي التمويلي للتنمية من خلال المؤتمرات الدولية للتنمية إلا أن ذلك بقي حبرًا على ورق للأسباب الخارجية المتمثلة في قلة التدفقات المالية والمشروطية المفرطة ومقاومة البيئة الداخلية من خلال تخلف البنية المؤسسية والمادية. وقد أثارت الباحثة قضية أخلاقيات المعونة من أجل التنمية والمعيارية الإنتقائية التي وسمت بجلاء عمليات إقراض بلدان منطقة الساحل الإفريقي ونهج المماطلة في تسريح التدفقات المالية اللازمة لتنفيذ

[1]Miriam Cué Rio, Une Approche de l'Aide Publique au Développement par le Bais de ses Objectifs Chiffrés : Examen de la Définition des Objectifs Comme Facteur Explicatif de Leur non Réalisation, Thèse de Doctorat en Sciences Économiques, Université de Versailles-Saint Quentin en Yvelines, 2013.

المشاريع المخططة بالشراكة مع البنك العالمي وصندوق النقد الدولي من خلال المساومات الإقتصادية والسياسية وقد رأينا ذلك في كثير من الحالات منها حجب القروض عن تشاد لمدة طويلة الشيء الذي أدى إلى تدهور قطاعات التعليم والصحة وتأخر إستخراج النفط إلى غاية 2003 حتى تكمل البلاد تحرير وخصخصة قطاع القطن الذي يمثل منافسة للقطن المستورد.

في دراسته l'Inflience de la Banque Mondiale sur les Politiques d'Education de Base en Afrique Afrique de l'Ouest Francophone, les Cas du Mali et du Sénégal de 1980 A 2010[1].

يقترب الباحث Thibaut Lauwerier من الإجابة على التساؤل الرئيسي الذي طرحه من خلال كيفية تأثير البنك العالمي على توجيه السياسات التعليمية في مالي والسنغال؟ أما الأسئلة الفرعية التي صاغها الباحث فهي تتمحور حول هل تتوافق السياسات التعليمية التي يوصي بها البنك الدولي مع سياسات وزارات التعليم في البلدين بين التقارب والتباين؟ وماهي وسائل عمل البنك في هذا الإطار؟ الدراسة ضمت تسعة أجزاء، حاول الباحث من خلالها تحليل إنعكاسات لامركزية التعليم الوطني التي فرضها البنك على البلدين أين خلص الباحث إلى أن العملية أخرجت القطاع من التخطيط الإستراتيجي للدولة مع إدراج المناهج الدخيلة على العادات الثقافية والدينية للمجتمع وخاصة بإخضاع التعليم للتمويل الشعبي ومن ثم تبني البرامج الجهوية والعرقية للمضامين التربوية مما أضعف الهوية المشتركة والوحدة الوطنية.

يبين الباحث Nakoumdé Nboumtara في أطروحته الموسومة Boom Pétrolier et Risques Syndrome Hollandais au Tchad, une Approche pour le Modelisation en Equilibre Generaal calculable [2].

مدى إستحواد مجموعة البنك العالمي وشركاؤها على إستثمارات الطاقة واستغلالها في منطقة الساحل الإفريقي، كما يعرض الأساليب التي يستخدمها البنك في شروط التكيف الهيكلي ومنها الضغوط المالية والشرطية السياسية في سبيل الإصلاحات ولكنها في الحقيقة كانت بمثابة تهيئة سريعة وغير متدرجة للأوضاع الداخلية الإقتصادية والسياسية والقضائية من خلال التعديل المؤسسي لقطاع الطاقة والمناجم

[1]Lauwerier Thibaut, « l'Inflience de la Banque Mondiale sur les Politiques d'Education de Base en Afrique de L'Ouest Francophone : Les Cas du Mali et du Sénégal de 1980 à 2010 », (Thèse de Doctorat en sciences de l'éducation, Université de Genève , Faculté de psychologie et des sciences de l'éducation, 2013).

[2] Nakoumdé Nboumtara, Boom Pétrolier et Risques Syndrome Hollandais au Tchad, une Approche pour le Modelisation en Equilibre Generaal calculable, « Thèse de doctorat Nouveau Regime en Scences Economiques, Université d'Auvergne Clermant- Fernand I, Faculté de Sciences Economiques et de Gestion, Centre d'Etudes et de Recherches sur le Developpement International (CERDI), Paris, 2007.

لمواءمته مع متطلبات الإستثمار الأجنبي الذي تتحكم فيه مجموعة البنك مع الشركات العابرة للقارات خاصة الأمريكية منها ويركز الباحث في دراسته التي ضمت خمسة فصول على عدم جدوى هذه الإستثمارات بالشروط المطبقة بالنسبة للإقتصاد التشادي حيث تستسلم الدولة لسيطرة الإتحاد الإستثماري الأجنبي وذلك لعدم قدرتها الفنية والمالية على تطوير قطاع النفط وتحقيق طموح الوفرة المالية.

Philippe Hugon, Economie de l'Afrique, Paris: Editions La Découverte, 4ème Edition, 2003[1]
الصفخة الأولى للكتاب موسومة بالملاحظة التالية: يتعلق الأمر دون شك بأحسن مرجع فرنسي في الوقت الحاضر حول إقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء. يضم المرجع ثلاثة أقسام عالج المؤلف في الجزء الأول والثاني الإنتقال الإقتصادي الذي سلكته بلدان منطقة الساحل الإفريقي من 1960 إلى 2003 مستنتجا أن الطريقة الإستعمارية لتسيير الإقتصاديات المحلية إستمرت مع الإقتصاديات الريعية بعد الإستقلال أي تزويد السوق الخارجية الرأسمالية بالسلع الأولية المطلوبة نظير العملة الصعبة الشيء الذي ساهم في الإبتعاد عن تنويع الصادرات والمداخيل أما الجزء الثالث فقد إهتم بالحملة الخارجية على الإنتاج التصديري للسلع ذات الميزة النسبية وكيفية تهميش التجارة الإفريقية في الأسواق الدولية مما زاد في مديونية تلك البلدان وتناول المؤلف بدقة في القسم الثاني الجزء الرابع، الخامس والسادس الديناميات غير المواءمة لتطور إقتصادات المنطقة نتيجة عديد العوامل منها:

- عدم عقلانية المناهج الإنتاجية في المنطقة.
- العادات الإنتاجية الموروثة عن الحقبة الإستعمارية غير المُنافِسة.
- عدم قدرة الإنتاج الأولي على الصمود أمام الجفاف ونقص الموارد المالية الخارجية.
- النمو الديمغرافي السريع والإنفجار الحضري .
- السياسات الليبرالية التي ما فتئت المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي فرضتها على بلدان المنطقة لتكييف إقتصاداتها مع مستلزمات وحاجيات الأسواق الخارجية مثل الخصخصة والتعديل الهيكلي وإبعاد الدولة عن الشأن الإقتصادي وتزويدها بالمواد الأولية .أما في القسم الثالث فقد إكتشف الباحث في الجزء السابع والثامن والتاسع عدم إستجابة البنية السياسية والثقافية والإقتصادية لإصلاحات التكيف والتعديل وللتدليل على ذلك إستخدم الباحث المنهج المقارن لإجراء المقارنات الدولية مع تجربة بلدان جنوب شرق آسيا مثلا.

[1] Philippe Hugon, *Economie de l'Afrique* (Paris : Editions La Découverte,Quatrième Edition, 2003).

الفصل الأول:

البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وصلتهما ببلدان منطقة الساحل الإفريقي.

تعيّن على الأمم المتحدة إطلاق إسم بلدان الساحل على دول أهلكها الجفاف الشديد بين عامي 1973 و1974م من القرن الماضي وهي تشاد، النيجر، مالي، بوركينافاسو، موريتانيا والسنغال ومنذ ذلك الوقت أصبحت هذه الدول تسجل أدنى دخل فردي في العالم وتجتاحها موجات إنعدام الأمن الغذائي والفقر المدقع، مما أدى إلى تزايد الإستجابة الدولية لإنعاشها خاصة نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الفارط.

وكان البنك العالمي وصندوق النقد الدولي من أوائل المانحين متعددي الأطراف الذين صمّموا سياسات وبرامج للخروج بالمنطقة من الأزمة، حيث شكلت بعد ذلك المعونة من أجل التنمية عنصرا هاما في أدب التنمية العالمي وساهمت مساهمة كبيرة في تجارب التنمية في بلدان منطقة الساحل الإفريقي، حيث فرضت المؤسستان نفس التدابير والإجراءات الليبيرالية عليها دون تدرج وبعيدا عن مراعاة المواؤمة ودون إعتبار لمتطلبات البنية الداخلية مدفوعة في ذلك بشعار مقاس الواحد يصلح للجميع الذي أدّى بدوره إلى إنهيار الإقتصادات المحلية تحت ضربات تحرير التجارة والخصخصة وإبعاد الدولة كليّة عن تسيير الإقتصاد والإمتثال الأعمى لوصايا توافق واشنطن.

ومن ثم، إنتقلت بلدان المنطقة من التسيير الإشتراكي للإقتصاد الموجه من طرف الدولة إلى نموذج بديل يَرُدُّ السبب في انهيار التنمية في هذه البلدان إلى تدخل الدولة ويَعِدُ بقدرته على إنقادها من الإنهيار بالتمويل الخارجي الذي يحمل في طيّاته التحرير الكلي للإقتصاد وإشراف المستثمر الأجنبي نظير القليل من القروض المشروطة والإملاءات القانونية وعديد الإصلاحات الجاهزة .

وفي سبيل الإلمام بالصلات التاريخية للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي ببلدان منطقة الساحل الإفريقي، قمنا بتقسيم الفصل إلى مباحث أربعة.

رأينا أن نُفرد **المبحث الأول** لتبيان المعونة من أجل التنمية في ضوء منظورات العلاقات الدولية وأغراضها.

في **المبحث الثاني** تطرقت الأطروحة لعلاقة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ببلدان منطقة الساحل الإفريقي وكيف دَعَّمَاها غداة الإستقلال دون التدخل في نهج الدولة في تسيير إقتصادها ثم الإنتقال إلى إشتراط التدابير الليبيرالية مقابل تسريح المنح والقروض بعد إنهيار التجربة الإشتراكية فيها.

أما **المبحث الثالث** فقد خُصّص للتحديد السياسي والجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي ولنماذج التنمية غلى ضوء نظريات التحديث والتبعية التي خاضتها بلدان المنطقة بعد الإستقلال إلى غاية بداية الثمانينيات.

بعد ذلك يصف ويحلل **المبحث الرابع** السياسات الإقتصادية المقترحة من المؤسستين لتحرير القروض والمساعدة في حل الأزمة والمتمثلة في إتباع الوصايا العشرة لإجماع واشنطن وإسقاطاتها على البرامج الإصلاحية الموصى لها لاحقا عند تطبيق برامج التعديل القطاعي والتكيف الهيكلي، كما يفسّر المبحث الإقتراحات التي يتوجّب على بلدان المنطقة إتباعها والمستوحاة من تقارير البنك العالمي .

المبحث الأول: المعونة من أجل التنمية في ضوء منظورات العلاقات الدولية

يعالج هذا المبحث التعريفات المختلفة للمعونة من أجل التنمية وأغراضها من خلال توضيح الإختلافات بين مدارس ونظريات العلاقات الدولية التي تعرضت لهذا الموضوع وكذلك المداخل التفسيرية التي أوجدت الخلفيات المتعددة لمنح المعونة.

المطلب الأول: المعونة من أجل التنمية عند مدارس العلاقات الدولية

يعرّفنا هذا المطلب على مفهوم المعونة الإنمائية من منظور المدرسة الواقعية والنيوواقعية والمدرسة الليبيرالية والمثالية والماركسية، وقبل ذلك لابدّ من تعريفٍ شامل للمعونة من أجل التنمية.

الفرع الأول: تعريف المعونة من أجل التنمية

هي نشاط تقوم من خلاله فواعل خارجية بتحويل موارد إلى بلدان نامية ولما كانت المعونة مرتبطة بالتنمية حتمًا فقد إستخدم مصطلح معونات التنمية لأول مرة في 20 جانفي 1949 من طرف الرئيس الأمريكي هاري ترومان Harry Throman في خطابه بخصوص الوحدة لتبرير المعونات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية للدول المتخلفة في إطار الحرب على الشيوعية[1]، ويستوجب فيها أن تصدر من هيئة عامة وهي تعبر عن مسؤولية أخلاقية لدافع الضرائب والمجتمع المدني والنقابي الدولي ولا تتعهد المعونة الدولية بأن تكون موجهة إلى الكيانات العامة بالضرورة[2].

ويُعتبر إعتماد ميثاق الأمم المتحدة عام 1945 وإعلان حقوق الإنسان عام 1948 إنطلاقة دولية للمبادئ التأسيسية للمعونة الإنمائية حيث نص الفصل التاسع من الميثاق الأممي بأن تتعهد الدول الموقعة عليه بالعمل معا لتعزيز التعاون الإقتصادي والإجتماعي الدولي، ومن جانبه نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته الخامسة والعشرون على أن لكل فرد الحق في مستوى معيشي كاف يضمن صحته ورفاه أسرته ولاسيما فيما يتعلق بالمأكل والملبس والمأوى والرعاية الطبية والخدمات الإجتماعية الضرورية ويمكن التفريق هنا بين أنماط كثيرة للمعونة ومن بينها [3]:

المعونة العامة للتنمية Aid Publique Au Développement يقدمها المانحون الرسميون الحكوميون أما **النمط الثاني** فيصدر عن المموّلين الخواص ويسمى المعونة الخاصة Aid Privée و**نمط ثالث** وُلد مع المعونة الرسمية العامة في نهاية الحرب العالمية الثانية وهي سياسات حكومية دولية تخرج عبر

[1]Jean Michel Sévirino, Jean –Michel Debrat*, l'Aide au Développement* (Paris : Editions le Cavalier Bleu, 2010), 5.

[2]MirriamCue Rio, « Une Approche De L'aide publique au Développement par les Biais des ces Objectifs Chiffrés : Exam de la Définition des dojects Comme Facteur Explicatif de leur non Realisation » (Thèse de Doctorat en Sciences Economiques, Université de Versailles Saint- Quentin-EN-YVE lines, 2013), 30.

[3] **I**bid, 3.

المؤسسات المالية الدولية التي تقوم بتحويلها إلى البلدان المتلقية مثل البنك العالمي وصندوق البنك الدولي تسمى المعونة متعددة الأطراف Multilateral Aid وتنقسم بدورها إلى صيغ عديدة نذكر منها[1]:

المعونة الإنسانية الطارئة: (خاصة الغذائية منها) التي تُقدم في حالات الكوارث الطبيعية والحروب.

المعونات الفنية: أي المساعدة بالفنيين والخبراء في إطار بناء الدول وتحديثها.

معونات المشاريع: (تمويل مشاريع البنية التحتية) مثل بناء المستشفيات وبناء السدود.

معونات البرامج: وهي عبارة عن معونات شاملة أو قطاعية لفائدة الموازنة الحكومية للبلدان المتلقية ومنها تحويل موارد مبادرات تخفيف الديون إلى مشاريع مناصرة للفقراء وبناء رأس المال البشري.

المعونة المقيدة: يجب إستخدام المعونات المقدمة لشراء المنتجات من الجهة المانحة التي قدمتها أو من مجموعة من البلدان، حيث يشترط البنك العالمي في هذا السياق هذا النوع من الترتيبات[2].

كما تعتبر المعونة مزيج من الأموال والمشورة والشروط التي تقدمها الدول الغنية والمؤسسات المالية الدولية مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي والتي تم تقديمها لتحقيق التنمية الإقتصادية في الدول الفقيرة[3]، ومنه فالمعونة من أجل التنمية عبارة عن تدفقات مالية و/أو فنية تحقق مقاصد النمو والتنمية من خلال تقديم المال السائل بالعملة الأجنبية وفنيين و/أو خبراء وتكنولوجيا للبلدان الفقيرة التي تتطلع إليها قصد الإقلاع الإقتصادي، وتختلف المعونة في منظورات مدارس العلاقات الدولية باختلاف أهدافها وغاياتها ولكشف تلك الغايات نستعرض مفهوم المعونة عند مدارس العلاقات الدولية.

الفرع الثاني: المعونة من أجل التنمية عند المدرسة الواقعية والنيوواقعية

المعونات الخارجية من الإبتكارات التي أدخلها العصر الحديث في ممارسة السياسة الخارجية للدول وفقا لهانس مورغانثو Hans Morganthau أحد آباء دراسة العلاقات بين الدول حيث تُعدّ المعونة عنصرا مألوفا في تلك العلاقات اليوم لدرجة يكون من الصعب الإستغناء عنها، ولم تكن المعونات الخارجية كما تعرف اليوم بل كانت عبارة عن القليل من البرامج المؤقتة للإغاثة الإنسانية في القرنين التاسع عشر وبداية النصف الاول من القرن العشرين، ويمكن التمييز بين ستة من هذه الأشياء التي تشترك في شيء واحد فقط : تحويل الأموال والسلع والخدمات من دولة إلى أخرى وهي المساعدات الخارجية الإنسانية

[1]MirriamCue Rio, **op**. **cit**, 3.

[2]Noureldeen Moh Abu Ajwa, « Effect of International Aid in Achieving Economic Development in the Palistinian Territories » (Master in Development Economics, Islamic University of Gaza, Faculty of Commerrce, 2011), 27.

[3]William Easterly, «Was Development Assistance a Mistake?, » The American Economic Review, Vol. 97, N° 2, (2007): 328.

والمساعدات الخارجية للمعيشة، والمساعدات الخارجية العسكرية ، والرشوة ، والمساعدات الخارجية المتميزة ، والمساعدات الخارجية للتنمية الإقتصادية[1].

وعلى نفس المنوال، يكون للمساعدات الإنسانية التي تقدمها الحكومة الأمريكية آثار سياسية حيث يتم تقديم مساعدات الكفاف الخارجية في المجال الزراعي من خلال الوكالات الإنمائية إلى الحكومات مثل النيجر في منطقة الساحل الإفريقي التي لا تملك الموارد اللازمة للحفاظ على الحد الأدنى من الخدمات العامة. فالدولة المانحة تعوض العجز في موازنة الدولة المستفيدة أما مساعدات الكفاف الخارجية فهي أقرب إلى النوع الإنساني من حيث أنها تسعى إلى منع إنهيار النظام وتفكك المجتمع المنظم لكنها تؤدي أيضًا الوظيفة السياسية المتمثلة في الحفاظ على الوضع الراهن[2].

وبذلك، أصبحت التنمية الإقتصادية في رأي مورغانتو إيديولوجية يتم من خلالها تبرير تحويل الأموال والخدمات من حكومة إلى أخرى في أوقات السلم إذ يتبنى المناخ الحالي للعلاقات الدولية افتراضًا آخر صحيحًا عالميًا بأنه يمكن تعزيز التنمية الإقتصادية من خلال عمليات تحويل هذه الأموال والخدمات وبالتالي ، فإن التنمية الإقتصادية كأيديولوجية تتطلب آلية تجعل الفعالية المفترضة للنقل من أجل الغرض المعلن للتنمية معقولة[3].

وبناء على إفتراضات النظرية الواقعية، لم يكن التشكيك في أهداف المعونة جديدا بين منظري المدرسة الواقعية الذين يفسرون العلاقات بين الدول من خلال عدسات واقعية أي أن الدول تلعب في بيئة فوضوية تكون فيها القوة والهيمنة والمصلحة والبقاء هي إهتماماتهم السائدة على أن تبقى معونات التنمية في المقام الأول أداةً متعددة الأهداف بقيادة الدبلوماسية.

من أجل ذلك، فإن المعونة من منظور المدرسة الواقعية حسب هانسن مورغانثو قضية مُفردة للدولة القومية كجهة فاعلة موحدة وواحدة والتي هي جزء من بنية النظام الدولي تتصرف مع منح المعونة كإحدى الإنجازات العقلانية ردّا على التحديات والفرص الناشئة التي توفرها في هذا النظام وبنيته، واعتمادا عليه يتم تحديد الخيارات لتحقيق أقصى الأهداف والغايات الإستراتيجية منها، وتفترض المدرسة الواقعية أن إعتبارية شخصية الدولة تجعلها تتصرف كالأفراد في سعيها لتحقيق المصلحة الوطنية العليا وعليه تنظر للمعونات على أنها أداة في السياسة الخارجية ولها مصلحة في تقديمها ووفقا للدوافع الوطنية فإنها تغدو أداة لتعزيز المصلحة الوطنية للدول المانحة[4].

---

[1]Hans Morgenthau, « A Political Theory of Foreign Aid, » The American Political Science Review," Vol. 56, No 2, (June, 1962): 301.

[2] **I**bid, 302.

[3]**idem**.

[4]Ashok kumar pankaj, «Revisiting Foreign Aid Theories, » International Studies Sage, Vol. 42, N° 2, (2005): 105.

لذلك تمثل الدول المتلقية أهمية إستراتيجية بالنسبة للدول المانحة وتتأرجح هذه الأهمية على عدة أنواع من المصالح منها الإقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية وغيرها، فعلى سبيل المثال تكمن المصلحة العليا للجهات المانحة بأن الدول المتلقية للمعونة تكون مثلا غنية بالموارد الأولية كالمواد الخام وتمثل سوقا كبيرا للمنتجات الرأسمالية لشركات الدولة المانحة وسلعها مع التركيز على تمويل الصادرات ذات الميزة النسبية والمردود النقدي.

وعلى أساس هذا الهدف يمكن للدول المتلقية الإستمرار في خدمة الديون الخارجية المستحقة لتلك الدول بالإضافة إلى تقديم المنظور الواقعي دوافع سياسة للمعونة في سبيل البحث عن القوة حيث تمكّن المانح من ضمان الأصوات المؤيدة للمانح في المؤسسات الدولية ويوصف هذا الإتجاه في أدب التنمية بنهج **التأثير السلبي** للمعونة[1].

الفرع الثالث: المعونة من أجل التنمية من منظور المدرسة المثالية والمدرسة الليبيرالية

تنظر المثالية للمعونات الدولية من أجل التنمية من حيث دورها في تحقيق السلام والإزدهار من خلال تطوير العلاقات الودية بين الدول المانحة والدول المتلقية وأن إستمرار تدفقات المعونة على الدول الفقيرة بأنه أمر إيجابي للحفاظ على السلم ويعتبر المانحون متعددي الأطراف أكبر الداعمين لهذا الإتجاه وقد تم دعم هذا الرأي المثالي من خلال إصدار تقرير لجنة بيرسون Person عام 1969 من قبل البنك الدولي وتقرير اللجنة المستقلة للتنمية الدولية لجنة Willy Brandt حيث إعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الهدف0,7[2] من الناتج القومي الإجمالي للدول الغربية لإعانة البلدان المثقلة بالديون والفقيرة لأول مرة في عام 1970 ولم تطلب اللجنة المستقلة للتنمية الدولية هذا فقط بل شددت على ضرورة أن تكون المعونة مفيدة للطرفين[3] وبشراكة أفضل وأهداف واضحة وبإدارة متماسكة باعتبارها ضرورية لبقاء مصلحة الطرفين في التنمية معاً، في حين ركز تقرير بيرسون على حوكمة التمويل المالي وتحسين التحويلات[4].

أمّا المدرسة الليبيرالية فهي تتصور دوافع المعونة من أجل التنمية من زاوية الفائدة التكاملية المتبادلة إذ يقوم المانح بتنفيذ سياسة المعونة لأنها تخدم مصالحه وتفيد الدولة المتلقية لأنها تتيح لها زيادة رفاهيتها المادية فمنطق التبادل يختلف عن منطق القوة، فالليبرالية تروّج للإستثمار والمنفعة

[1]Simeon K. Koff, «Aid and Development in Africa, » in *The Development of Africa, Issues, Diagnoses and Prognoses*, eds. Olayinka Akanle, Jìmí Olálékan Adésìnà (Switzerland: Springer International Publishing, Social Indicators Research Series,Volume 71, (2018), 391.

[2]Ashok kumar pankaj, **op**. **cit**, 118.

[3]Andreas Holmedahl Hvidsten, "Aid Commitments and Strategic Behaviour, Game Theoric Explanations of Donor Stinginess" (Master Thesis, Department of Political science, University of Oslo, Autumn 2010), 17.

[4]Ashok kumar, pankaj, **op**. **cit**, 117, 118.

المتبادلة وهذا المنظور مفضل عند أصحاب التأثير **الإيجابي للمعونة**، غير أن اللبيراليين الجدد وجدوا أن المعونة تلبّي أيضا رغبة المصدّرين وجماعات الضغط الإقتصادي والتجاري لخدمة المصالح الخاصة[1].

الفرع الرابع: المعونة من أجل التنمية عند المدرسة الماركسية

تعتبر الماركسية تاريخ المعونات التنموية مختلفة تماماً عن تلك التي يقاربها المنظور اليبيرالي حيث تنطلق الماركسية من مبدأ إختصره روجر ريدل* Roger Riddell في بضع كلمات هي أن "المساعدة قضية أخلاقية"، وبناء على هذا الرأي، فإن الدول الغنية مُلزمة أخلاقيّا تجاه الدول الفقيرة فالمعونة الإنمائية ضمن هذا الإقتراب تنطلق من مبدأ الدولية الإنسانية Hauman Internationalism التي تقبل هذه المعونة في سياق الإلتزام بتخفيف حدة الفقر العالمي وتعزيز التنمية الإقتصادية والإجتماعية للشعوب، فالمعونة الإنمائية يجب أن تكون مشروطة إلى حد كبير بأوجه الإختلاف التي تراها بين النظام الداخلي والنظام الدولي، فَيُنظر من هذا المنطلق إلى المعونة على أنها توسيع لمسؤوليات دولة الرفاهية على حساب بلدان الساحة العالمية الأخرى[2].

كما فسّرت الماركسية الجديدة المساعدات باعتبارها إمتدادًا للعلاقات الإستغلالية للغاية بين الشمال والجنوب والتي إما تحافظ على الفوارق الإقتصادية بين المراكز الرأسمالية والعالم الثالث أو توسّعها[3].

حيث أصبحت معونات التنمية بالنسبة لجميع المدارس المستوحاة من الماركسية إبان الحرب الباردة وما بعد الحرب الباردة سياسةً للدولة في الولايات المتحدة الأمركية والدول الغربية تهدف إلى توسيع الرأسمالية كنظام في جميع أنحاء العالم، كنظام متكامل يجب الحفاظ عليه ولا بد أن تكون هذه الدول قادرة على دمج مناطق جديدة فيه باستمرار تحت توجيه وقيادة رأس المال الدولي وهكذا وباستخدام المعونة من أجل التنمية تم تعزيز النظام الرأسمالي وتوطدت الهيمنة الأمريكية ومن هنا فالتنمية تعني تطوير النظام على المستوى العالمي بأيادي المموّلين وهو ما لا يسمح بالتالي بأي إدعاء بالاستقلالية، لذلك فإن آفاق التنمية المستقلة كانت تشكل تناقضا غير مقبول وعائقا أمام رأس المال الدولي[4].

---

[1]Simeon K. Koff, **op**, **cit**, 391.

***روجر ريدل** مختص في التنمية عمل في تتبّع فعالية المعونة من أجل التنمية وهل هي تعمل حقيقة في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي حسب وعودها النظرية أم لا؟ وتشمل مجالات خبرته سياسات المعونات وتأثيرها؛ سياسة الإقتصاد الكلي؛ تأثير وطرائق المعونات الخارجية، الإستثمار الخاص الأجنبي؛ العولمة والفقر وقطاع التعدين.

[2]Jean-Phillipe Thérien, « Debating foreign aid: right versusleft, » Third World Quarterly, Vol. 23, No 3, Carfax Publishing, (2002) : 461.

[3]Bernabé Malacalza, « The Politics of Aid From The Perspective of The International Relations Theories, » in *Aid Power and Politics*, ed. by Iliana Olivié (Routledge, 2019),19.

[4]Fernando Correa Prado, « The Ideology of Development, the Marxist Theory of Dependency, and the Critique of the Popular-Democratic Strategy, » Latin American Perspectives Volume 49, Issue 1, (January 2022) : 141- 147.

المطلب الثاني: المداخل التفسيرية للمعونة من أجل التنمية

يفسر هذا المطلب سلوك المانحين للمعونة من أجل التنمية وخلفياتهم النظرية والتشغيلية وإختلاف مرجعياتهم كدول أو كمؤسسات.

الفرع الأول: المدخل التفسيري لنظرية اللُّعب

تُعد هذه النظرية إطارا تفسيريا للإجابة على تساؤلات الدوافع والأهداف المتعلقة بحرص المانحين على تقديم المعونات الإنمائية فقد اعتبر بعض الباحثين الإقتصاديين مثل الأمريكيThomas Cschelling بأن علاقة المانح والمتلقي عملية غير صفرية أي أن للمانح إعتبارات إنسانية ثنائية لا يجنى من خلال المعونات الفارق المادي من التنمية فحسب وإنما هي معادلة تبادل المنافع فكليهما يمنح ويتلقى الفرق ويحدث الفرق في النوع وآليته في الوصول إلى العائد،غير أن ثنائية المانح –المتلقي تحقق مكاسب وأهداف للدول المانحة فقط ولا يحقق المتلقي إلا ما يصبّ في مصلحة المانح وتتجلى هذه الأهداف في ضوء خبرة الصراع بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي سابقا إبان حقبة الحرب الباردة في ما يلي[1]:

- يستفيد المانح من علاقة الصداقة مع المتلقي كمكسب تكتيكي يستخدمه المانح كدعم.
- تمثل المعونة إحدى أدوات العصا والجزرة وشراء التآزر والتأييد في القرارات والإتفاقيات الدولية.
- تستخدم المعونة للإدماج الإقتصادي بين المانح والمتلقي نظرا لحاجة المانح للموارد المستدامة.
- المتلقي أحد مكونات الحلف الإستراتيجي الإيديولوجي للمانح.
- المعونة العسكرية تنتج مكاسب عسكرية.

وعلى عكس الركيزة الأولى التي تتضمن الدوافع المتعلقة بالعائدات المادية الفورية لاستثمارات المعونات، يرتبط الدافع القائم على القيمة للمعونات بعوائد القوة الناعمة إستنادا إلى مفهوم القوة الناعمة المستهدفة، فمن المعقول المجادلة بأن المانحين يسعون إلى زيادة قوتهم الناعمة أو جاذبيتهم بين المتلقين باستخدام المعونات من أجل التنمية كأداة ومن خلال توجيه أموال المعونات بشكل إستراتيجي نحو المتلقين الأكثر تشابهًا ثقافيًا حين يتوقع المانحون أعلى عائد لاستثماراتهم من حيث القوة الناعمة والتأثير[2].

الفرع الثاني: المدخل التفسيري المؤسساتي

يعتبر بناء المؤسسات للشعوب النامية أحد الأغراض الأساسية للمعونة من أجل التنمية إن لم يكن أهمها في الفقه النظري للمدرسة المؤسساتية فمن خلال هذه الفرضية يعتقد المؤسساتيون أن التطوير المؤسسي هو متغير تابع لمسار المعونة من خلال نهج بناء القدرات وهو جزء من التعاون الإنمائي

[1]David Beim, «The Communist Block and the Foreign Aid Game,» Western Political Quertly, vol. 17, N° 4 (1964): 785- 788.

[2]Onur Sen, "Strategic aid: Explaining the Motives and Choices of International Donors" (PHD Thesis on Philosophy, College of Arts and Sciences, Georgia State University, 2018), 54- 56.

للمانحين، ومع ذلك غالبا ماتكون مفاهيم المؤسسات والتطوير المؤسسي الذي تستهدفه المعونة أو الذي تؤدي ممارستها إليه غامضة وتتفاوت بينهم[1].

وبالتحديد خطى البنك العالمي من هذه الزاوية خطوات كبيرة في إعتماد تخصيصات لقطاعات كثيرة وثقتها الأطروحة في فصولها ومباحثها تظهر الآثار المحلية لمعونات التطوير المؤسسي[2] الذي يركز حتما على تعزيز دور المؤسسات في التنمية، فالمؤسسات الموروثة عن الإستعمار غير مناسبة لاحتضان التنمية بمختلف جوانبها بسبب المحسوبية والإستيلاء على موارد وتمويلات المعونة لتحقيق غايات القادة حيث تتصرف النخب الحاكمة بطريقة مفترسة Predatory Fashion للحفاظ على نفسها في السلطة والإستقواء على الشركاء المحليين بأموال المعونات[3].

من هنا، يقدم لنا المدخل المؤسساتي تفسيرا لتبني البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ملحمة مكافحة الفقر باعتبارها مهمة أخلاقية لكسب الشرعية فهو مطلب إنساني وأخلاقي يزوّد هذه المؤسسات بالترخيص العقلاني للتدخل لتصحيح الإختلالات في الدول المتلقية للمعونة من أجل التنمية، وكدلالة على ذلك تم تحويل الأموال الضخمة من عمليات التنمية إلى عمليات إعادة الإعمار وحالات الطوارئ إذ يمتلك البنك الدولي وحدات دراسية وتمويلية خاصة ومستقلة تتولى هذه المهام في عالم اليوم ممّا يستقطب الكثير من الدول والجهات إلى حركته الإيديولوجية[4].

الفرع الثالث: المدخل التفسيري لقضايا السلع العامة الدولية

تفيد المعونة حماية السلع الدولية أي معالجة القضايا العالمية عبر الوطنية المشتركة من إحتباس حراري ومجابهة الأمراض المعدية كالحصبة، شلل الأطفال وفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) والملاريا والسل والثلوث البيئي الشامل وقد تشمل التحدي المتمثل في توسيع إنتاج الغذاء لتلبية حاجيات سكان العالم من خلال تمويل البحوث الزراعية وتكييفها مع خصوصية كل بلد، ومعالجة جميع الهواجس الموجدة في العالم حيث تهتم قضايا السلع العامة العالمية بجملة من الشواغل منها[5]:

---

[1]Sara Bandstein. (2005). "*Donors Approches to the Development of Istitutions –Formal and Informal Rules, A Partial Overview*," NBRE Working Paper 04, (Sweedish International Development Cooperation Agency (Sida), Department of Evaluation and Internal Audit), 7.

[2]Ann-Sofie Isaksson and Dick Durevall. (2021). « *Aid and Institutions: Local Effects of World Bank Aid on Perceived Istitutional Quality in Africa*, » NBRE Working Paper 806, (Gothenburg, Sweden, University of Gothenburg, Department of Bussines and Law Economics), 7.

[3]Todd Moss, Gunilla Petterson and Nicolas van de Walle. (2006). « *An Aid- Institutions Paradoxs, A Review Essay on Aid Dependency and State Building in Sub-Saharan Africa*, » NBRE Working Paper Series 74, (Center for Global Developmen), 4.

[4]Oxfam International, « l'Aide au xxIème Siècle, Reconaitre les Réussites et Corriger les Failles, » Document d'Information Oxfam N°137, (Mai 2010), 6- 10.

[5] Ravi Kanbur, Todd Sandler and Kevin M. Morrison, «The Future of Development Assistance: Common Pools and International Public Goods, » ODC Policy Essay N° 25 (Washington, D.C, 1999), 5.

- تشمل المعونة المنافع العالمية مثل ماحدث في التسعينيات للتخفيف من حدة النزاعات وإدارة المراحل الإنتقالية بعد إنتهاء الصراع حتى تتعافى البلدان من خلال مشاريع الطوارئ، تسريح المقاتلين، إعادة الإعمار، الإندماج والوساطة في الصراع وإعادة بناء المؤسسات السياسية والعلاقات الإجتماعية.

- أهم القرارات الأساسية التي تراعيها الدول المانحة هي: المبلغ الإجمالي لمساعدتهم والبلدان والمنظمات التي تتلقاها وماهية المساعدات المستخدمة وشروط المساعدة. حيث لاحظنا في التسعينيات من القرن الماضي أن المساعدات إتخذت توجهات واتجاهات جديدة كان أهمها الحكم الرشيد لدعم التقدم الإقتصادي كما اكتسب الحد من الفقر أهمية متجددة، حيث تم تمويل المزيد من المشاريع التي تهدف إلى إفادة الفقراء على سبيل المثال إقراض المشاريع الصغيرة مع تمويل لبعض الخدمات الإجتماعية، غير أن الملاحظة النظرية تتمثل في الشكل الأكثر سلبية لاستخدام المعونة من توسيع لصادرات بلد ما في ربط مشتريات السلع والخدمات الممولة بالمساعدات بدعم الإستثمارات في المناجم وإنتاج المواد الخام التي يتم بيعها بعد ذلك إلى الدولة المانحة أي تقديم المساعدة للبلد المنتج للمواد الخام (قروض إلى منتجي النفط أوقات الندرة وارتفاع الأسعار).

الفرع الرابع: المدخل التفسيري البنائي

تُظهر البنائية بأن العوامل المحلية بصفتها متغيرات وسيطة لها تأثيرات على مجموعة خيارات السياسة الخارجية للدول المانحة تنعكس في تصورات صانع قرار المعونة الإنمائية في البنك العالمي وصندوق النقد الدولي تتأثر بها القيم والمعايير والثقافة السائدة في المجتمعات المتلقية، وإذ تعتمد البنائية على السياقات والمنظمات وأفرادها الذين يتأثرون بالبيئة فإنها تميز بين نوعين من المعايير الأساسية لمنح المعونة من أجل التنمية هما[1]:

المعايير الدولية المشتركة للجهات المانحة و**المعايير المحلية** للدول المتلقية وهما متداخلان من جهة التأثير والتأثر حيث ينعكس ذلك في أن محاربة التخلف والفقر هو من الشواغل المعنوية تنتمي بالضرورة للواجبات الأخلاقية الدولية وفقا للعادات الإنسانية، وبناء على ما سبق ينظر أنصار البنائية إلى توجهات المانحين إذ لا يمكن أن ترتكز كليا على المصالح المادية الإقتصادية.

وتتبنى النظرية البنائية حسب ألكسندر واندت Alexander Wendet طريق المعايير في إلهام سلوك المانحين ضمن السياسة الخارجية بدراسة تصوراتهم الملاءمة لمصالحهم التي لها ثوابتها وبنيتها الإجتماعية داخل الدول المساهمة في منح المعونة من أجل التنمية[2].

[1]Henning Boekle, Wolker Rittberger and Wolf Gang Wagner, « Constructivist Foreing Policy Theory, » in *German Foreing Policy Since Unification : Theories and Cases Studies.* ed by Wolker Rittberger (Manshester and New York : Manshester University Press, 2001), 79.

[2]Alexander Wendet, *Social Theory of International Politics (Combridge : Combridge University Press, 1999), 206.*

المطلب الثالث: أغراض المعونة من أجل التنمية في منطقة الساحل الإفريقي

يبين هذا المطلب الأغراض التي من أجلها تقدم الجهات المانحة المعونات الإنمائية إلى بلدان منطقة الساحل الإفريقي وتختلف هذه الأغراض باختلاف الهدف من المعونة.

الفرع الأول: الأغراض الجيوسياسية للمعونة من أجل التنمية

نوقشت المعونة الإنمائية كموضوع للإقتصاد السياسي بشكل مكثف في خطاب التنمية العالمي، هل تؤدي إلى نمو الأمن المستدام بين المانح والمتلقي أم أنها أداة تستخدمها الجهات المانحة لتعزيز مصالحها فقط؟.

تحدد أهداف المعونات الإنمائية شكل التدخل واختيار المستفيدين ولا تكاد تنفصل عن الأهداف الجيوسياسية التالية:

- جعل منطقة الساحل الإفريقي مندمجة كلية في النظام التجاري العالمي.
- الإبقاء على هيكل الإنتاج في هذه المنطقة معتمدا على مجموعتين حاسمتين تحدد مكانتها في نظام التجارة الدولي بما يلبّي حاجة الاسواق العالمية بما يلي:
- إنتاج الصادرات الزراعة المتمثلة في الفول السوداني والقطن والقهوة والفواكه الإفريقية وغيرها.
- إنتاج الهيدروكاربونات وإنتاج التعدين من نحاس وماس ويورانيوم وذهب والمعادن النادرة.

لذلك، تلعب المعونة من أجل التنمية دورا كبيرا في التركيز على البلدان المفيدة للوصول إلى موارد الطاقة خاصة والحفاظ على بلدان المنطقة كحلفاء، ومن هنا يمكن ملاحظة أن مجمع المعونة Aid Complex الذي يتضمن في الغالب المؤسسات المالية الدولية والمانحين الثنائيين والشركات متعددة الجنسيات الذي يموّل وينفذ مشاريع التنمية في بلدان منطقة الساحل الإفريقي يسعى في الغاية إلى التأثير مباشرة على تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع، على بناء نظم سياسية ونخب سياسية موالية وعلى الجغرافية السياسية الإقليمية التي تنطوي كذلك على التواجد الدائم في بلدان المنطقة لحماية المصالح طويلة الأجل ومزاحمة القوى العالمية الأخرى التي تتواجد منذ فترة طويلة كشريك إقتصادي يترشح وفق تنامي المعاملات التجارية إلى أن يرقى إلى تشكيل حلف إنمائي متميز يحقق بعض التبادلية في المصالح والتمتع بالأفضلية الإستثمارية[1].

الفرع الثاني: الأغراض الأمنية للمعونة من أجل التنمية

بالإعتماد على أمننة* الهجرة غير النظامية، تهريب البشر، الجرائم الإلكترونية، الإتجار بالمخدرات والإرهاب الدولي كتهديدات لا تماثلية إضافة إلى التهديد الطاقوي والنزاعات الداخلية التي تُصَنَّفُ لدى

[1]Carlos Oya and Nicolas Pons, « Aid, Development and State in Africa, » in *Polical Economy of Africa*, ed by V. Padayachee (London : Routledge, 2010), 1.

المانحين بأنها مواضيع تنشأ من غياب التنمية الشاملة وهي مطلوبة للمكافحة، تصبح بلدان منطقة الساحل الإفريقي مطلوبة للمعونة الإنمائية كتفضيل إستراتيجي يتميز بالشراكة[1].

عندما يبرر المانحون بشكل متزايد المعونات من حيث الأمن الوطني أو الدولي، وعندما يقدمون أعلى مستويات المعونة لبلدان وقطاعات محددة على أساس الأمن، فذلك يعني بالتأكيد في حالات مثل بلدان منطقة بلدان منطقة الساحل الإفريقي، أن العواقب سلبية على التنمية[2]، فالنهج الأمني للمعونات الإنمائية تجاه بلدان المنطقة لايلقي بظلاله على تحسين الإدارة ومنع النزاعات بسبب شح المنح الأمنية في مشاريع وبرامج بناء القدرات كما يقلّل من تحسين المساواة ومن الوصول إلى الخدمات الإجتماعية الأساسية وما إلى ذلك من إهمال لقطاعات التنمية الأساسية مثل الزرعة، الطاقة، الصحة والتعليم[3].

الفرع الثالث: الأغراض الإقتصادية للمعونة من أجل التنمية

تُعد المتطلبات الإقتصادية للدول المساهمة في أصول البنك العالمي وصندوق النقد الدولي المتغير الأساسي الذي أدّى إلى تحوّل فكر المعونة الإنمائية المدفوع بتغيير وتحديث الدول إلى تبني مؤسسات بروتن وودز لعولمة الإقتصاد الدولي والتحرير والخصخصة، حيث دفع ذلك المعونة من أجل التنمية بالتغير إلى معايير جديدة لصالح التجارة العالمية الحرة والإستثمار الأجنبي المباشر وإلحاق البنى الإقتصادية للدول المتلقية بالبنية الإقتصادية الدولية المهيمنة على اعتبار أن الإتحاد في الهدف التجاري الدولي أولويٌ على تنميتها وأمنها[4].

عليه، حددّت أدبيات التنمية في الغالب أربعة معايير يُستشف من خلالها ما إذا كانت المعونات الممنوحة معونات من أجل التنمية وهي كالآتي[5]:

1- وجود طفرة في النمو الإقتصادي على الأقل ويشهد على ذلك إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي المحلي بارتفاع الصادرات وتحقيق إيرادات متنامية.

2- إنخفاض حجم النزاعات والحروب الأهلية والصراعات الإقليمية.

***الأمننة** وفقا لمدرسة كوبنهاجن التي طورها أول ويفر وباري بوزان تعني أن الطبيعة الخاصة للتهديدات الأمنية تبرر إستخدام إجراءات إستثنائية للتعامل معها وكان هذا الإستدعاء هو المفتاح لإضفاء الشرعية لإتخاذ تدابير غير إعتيادية وطارئة وتبرير الإجراءات خارج الحدود العادية للإجراءات، ففي مجال المعونات الإنمائية توجد مواضيع مرجعية يتم أمننتها لتبرير منح المعونة منها الطاقة، الصحة ، البيئة، الهجرة والأمن السيبراني كتهديدات محدقة بالأمن القومي والدولي.

[1]Yasmine El Mouhib, « Security the Destination of Development aid? A Case Study on the EU's Securitization of Development Aid to Morocco » (Bachelor Thesis, Development Studies,Department of Government, Uppsala University, Autumn 2021), 19- 24.

[2]Yasmine El Mouhib, **op**. **cit**, 10.

[3]**I**bid, 27.

[4]Robert K. Fleck and Dollar Christopher Kilby, « How Do Political Changes Inflience US Bilateral aid Allocation ?, » Review of Development Economics,Vol.10, Issue 02, (2006): 210- 2013.

[5]Patrick Chabal, « How can Africa develop ? Reflections on Theories ? Concepts, Policies and Realities, » in *Land, Law and Politics in Africa : Mediating Conflict and Reshaping The State,*eds by Jon Abbink and Mirjam de Bruijn (Brill, Series : Africa Dynamics, Volume 10, 2011), 100, 101.

3- وجود حكم راشد تدّرجي وآمن.

4- إحتواء مستمر لمخاطر الفاشيات السريعة مثل فيروس نقص المناعة المكتسبة والسماح لمستويات الصحة بالتحسن.

من هنا يتمثل أحد الأغراض الأساسية للمعونات الإنمائية إن لم يكن أهمها في بناء المؤسسات والقدرات وذلك لبدائية المؤسسات الإنتاجية الإقتصادية وقصور البنية المؤسسية للدول المتلقية.

وإذ حُظي هذا الزعم بشعبية كبيرة لدى أوساط علماء السياسة الدولية والتنمية، فإن المعونات الممنوحة وفقا لهذا المنظور وما يسمى بالقروض المشروطة التي فرضت على دول منطقة الساحل الإفريقي كانت في الحقيقة لإزالة الإدارة الإشتراكية وتحويل السياسات دون المُضي في بناء مؤسسات جديدة مموّلة من المعونة الإنمائية[1].

لذا، تعتبر مؤسسات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي أداة ليبيرالية تحمي مصالح وأفكار الدول المساهمة وتوسيع هيمنتها علي بقية العالم، حيث تخدم أغراض التصدير والإستيراد والهيمنة الإقتصادية لها من خلال مجموعة لا يستهان بها من الأهداف تحققها لها في تعاملها مع البدان المتلقية للمعونات الإنمائية نذكر بعضا منها في الآتي[2]:

- تسهيل تحرك رؤوس الأموال الخاصة للدول المانحة الكبرى إلى المجال الدولي خاصة إفريقيا.
- إيجاد خطة لإنشاء بيئة إستثمارية مواتية لهذه الدول وشركاتها وعملائها وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وذلك لضمان الوصول إلى البنية التحتية والمواد الخام المطلوبة لتحريك العجلة الإنتاجية.
- تامين أسواق لمنتوجات الشركات الغربية والأمريكية على وجه الخصوص.
- تمكين المانحين من التقدير من يحصل على ماذا على أساس مصالح المانحين المساهمين.

[1]Todd Moss, Gunilla Petterson and Nicolas van de Walle. (2006). **op**. **cit**, 8, 9.

[2]Muhumed Mohamed Muhumed and Sayid Aden Gaas, « The World Bank and IMF in Developing Countries: Helping or Hindering?," international Journal of African and Asian Studies, Vol. 28, (2016) : 41, 42.

المبحث الثاني: علاقة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ببلدان منطقة الساحل الإفريقي

يحلل هذا المبحث مسار علاقة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ببلدان منطقة الساحل الإفريقي حيث تتناول المطالب البحثية تعريف المؤسستين الإقراضيتين وتوصيف الأطر التعاونية بينهما وعلاقة كل مؤسسة ببلدان المنطقة على حدى.

المطلب الأول: صندوق النقد الدولي وصلته ببلدان منطقة الساحل الإفريقي

يشتمل المطلب على تعريفات وصلاحيات صندوق النقد الدولي وتحليل علاقاته ببلدان منطقة الساحل الإفريقي ومسار تطورها.

الفرع الأول: تعريف صندوق النقد الدولي

تأسس في مؤتمر الأمم المتحدة المالي والنقدي بين 1 و22 جويلية سنة 1944 المنعقد ببروتن وودز في نيوهامشاير Brettoon Woods. New Hampshire بالولايات المتحدة الأمريكية. بداية الستينيات قدم صندوق النقد الدولي حق السحب القياسي (SDR) Standard Drawing Right والترتيب الإحتياطي Standby Arrangement حيث أصبحا الطريقة الوحيدة والأساسية التي يمكن للحكومات الأعضاء من خلالها إستخدام موارد الأموال كقروض[1].

أولا: أنواع قروض صندوق النقد الدولي: يقدم الصندوق مجموعة متآلفة من القروض وهي عبارة عن ترتيبات تعهدية بينه وبين البلد المتلقي وهي على أنواع منها:

- الترتيبات الإحتياطية[2] *Standby Arrangement
- الترتيبات الموسعة**Extended Arrangement
- تسهيلات التكيف الهيكلي Structural Adjustment Facilities

---

[1]Christopher J, Evans , " The Impact of World Bank and International Monetary Fund Programme Lending on Health Care Delivering Health Conditions, and Health Status in Sub-Saharan Africa1980 to 1992" (PHD Thesis on Phylosophy, University of ST Andrews, School of Economics and Management, 1995), 33- 37.

[2]William Easterly, « IMF and World Bank Adjustment Programmes and Poverty,» in *Managing Currency crises in Emerging Markets*,eds. Michael P. Dooley (Chicago and London: University of Chicago Press, 2003), 363.

***الترتيبات الإحتياطية** يوفر الترتيب الاحتياطي مساعدة مالية قصيرة الأجل للبلدان التي تواجه مشاكل في ميزان المدفوعات.

** **الترتيبات الموسعة:** هي تسهيل إقراض تابع لصندوق النقد الدولي أنشئ في عام 1974 لمساعدة البلدان الأعضاء في التغلب على مشكلات ميزان المدفوعات التي ترجع عموما إلى المشكلات الاقتصادية الهيكلية والتي تتطلب فترة تصحيح أطول مما هو ممكن بموجب اتفاق الاستعداد الائتماني. والعضو الذي يطلب إلى الصندوق عقد اتفاق ممدّد يبين معه أهدافا وسياساته الاقتصادية لفترة الاتفاق كاملة ويقدم بيانا مفصلا كل سنة بالسياسات والتدابير التي يعتزم إتباعها في الإثني عشر شهرا التالية. وتعتبر معايير تحديد المراحل ومعايير الأداء متماثلة مع المعايير الخاصة باتفاقات الاستعداد الائتماني، وإن كان من الممكن تحديد المراحل على أساس نصف سنوي. ويجب على البلدان المعنية أن تسدد موارد تسهيل الصندوق الممدد في فترة بين أربع سنوات ونصف وعشر سنوات.

- تسهيلات التكيف الهيكلي المعززة (أُعيد تسميتها فيما بعد لمواءمة أوراق إستيراتيجية الحد من الفقر بمرفق الحد من الفقر والنمو) Enhanced Structural Adjustment Facilities.

ويعتبر النوعان الأخيران ميسّران بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل كبلدان منطقة الساحل الإفريقي، حيث تكون الإستفادة من الترتيبات والإستعداد وتسمى كذلك الإتفاقات الإحتياطية بموجب إتفاقية إحتياطية خلال فترة محددة وحتى سقف مبلغ معيّن ويتم التعبير عن وصول الدول الأعضاء إلى موارد الصندوق عن طريق شرائح الإئتمان Credit Tranche، الشريحة الأولى عندما تكون للدولة إحتياطات ذهبية حيث لا يفرض صندوق النقد الدولي شرطا على إقراضها، أما الشرائح الأخرى فهي مشروطة بشروط الإقتصاد الكلي[1].

ثانيا: صلاحيات وأهداف قروض صندوق النقد الدولي: هدفت تسهيلات صندوق النقد الدولي منذ البداية إلى التكيف والملاءمة مع ظروف الإقتصاد الدولي وحاجيات المقترضين ومتطلبات البيئة الكلية لتشوهات الإقتصاديات الوطنية وهي موزعة على الصيغ التالية[2]:

1- تسهيلات الصندوق الموسعة Extended Fund Facility: تم إنشاؤها سنة 1974، إستحدثت لمساعدة البلدان التي تعاني من إختلالات حادة في المدفوعات التي تكون ناجمة عن التعديلات الهيكلية الخاطئة في الإنتاج والتجارة والنمو البطيء والضعف المتأصل لميزان المدفوعات مما حدّ من سعي الدولة لتحقيق التنمية، إذ يمكّن هذا النوع من البلدان من الإقتراض في حدود الإلتزام بتنفيذ برامج إستقرار إقتصادي ناجحة.

2- سياسة الوصول الموسع Enlarged Acces Policy: يتيح صندوق النقد الدولي هذه الإمكانية للإقتراض بهذه الصيغة عندما يطلب العضو إقراضا أو تمويلا يزيد عمّا هو متاح في شرائح الإئتمان المعروضة من طرف الصندوق.

3- مرفق التمويل التعويضي وتمويل الطوارئ Compensatory and Contingency financing Facility (CCFF): وهو خاص بالدول المصدرة للمواد الخام في حالة عدم قدرتها على تثبيت صادراتها أو سداد خدمات الصادرات الأساسية من نقل وتخزين.

4- تسهيلات التكيف الهيكلي Structural Adjstment Facility: هدفه تقديم تسهيلات ومساعدات طويلة الأجل للبلدان الفقيرة المنخفضة الدخل وقد تم إطلاقه سنة 1986.

5- مرفق التكيف الهيكلي المعزز Enhanced Structural Adjustment Facility: جاء إستجابة جزئية للتمويل غير الكافي لمرفق التكيف الهيكلي ولتوفير تسهيل للبلدان المنخفضة الدخل لإعادة تمويل الإلتزام بسداد خدمات وأقساط الديون المستحقة لصندوق النقد الدولي.

---

[1] William Easterly, **op**, **cit**, 44.
[2] **I**bid, 46.

الفرع الثاني: بداية علاقة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي مع بلدان منطقة الساحل الإفريقي

شكلت عضوية أغلب بلدان منطقة الساحل الإفريقي في صندوق النقد الدولي بداية التعاون عبر الإستشارات والتقييمات الإقتصادية حيث تَركّز تدخل الصندوق في البداية على دعم هذه البلدان على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وإصلاح النظام المالي، إلا أنه وجد صعوبات بالغة في التدخل لتصحيح الإختلالات في إقتصادياتها وبالذات في الإقتصاد الكلي لعدة أسباب نذكر منها[1]:

- عدم قدرة بلدان المنطقة على الوصول إلى مصادر التمويل البديلة.

لا تتمتع بلدان المنطقة بقوة تصويت كافية حيث تمثل بلدان إفريقيا ما وراء الصحراء الكبرى Sub-Saharan Africa (منطقة الساحل الإفريقي فئة فرعية منها) ربع أعضاء صندوق النقد الدولي ولديها فقط 4% من الأصوات وتنتمي بلدان منطقة الساحل الإفريقي كما يبين الجدول رقم **01** إلى فئة فرعية تتكون من 22 دولة لا تمثل إلا 2% من الأصوات داخل البنك العالمي[2].

الشكل رقم 01: يوضح ضعف التمثيل التصويتي لبلدان منطقة الساحل الإفريقي في صندوق النقد الدولي.

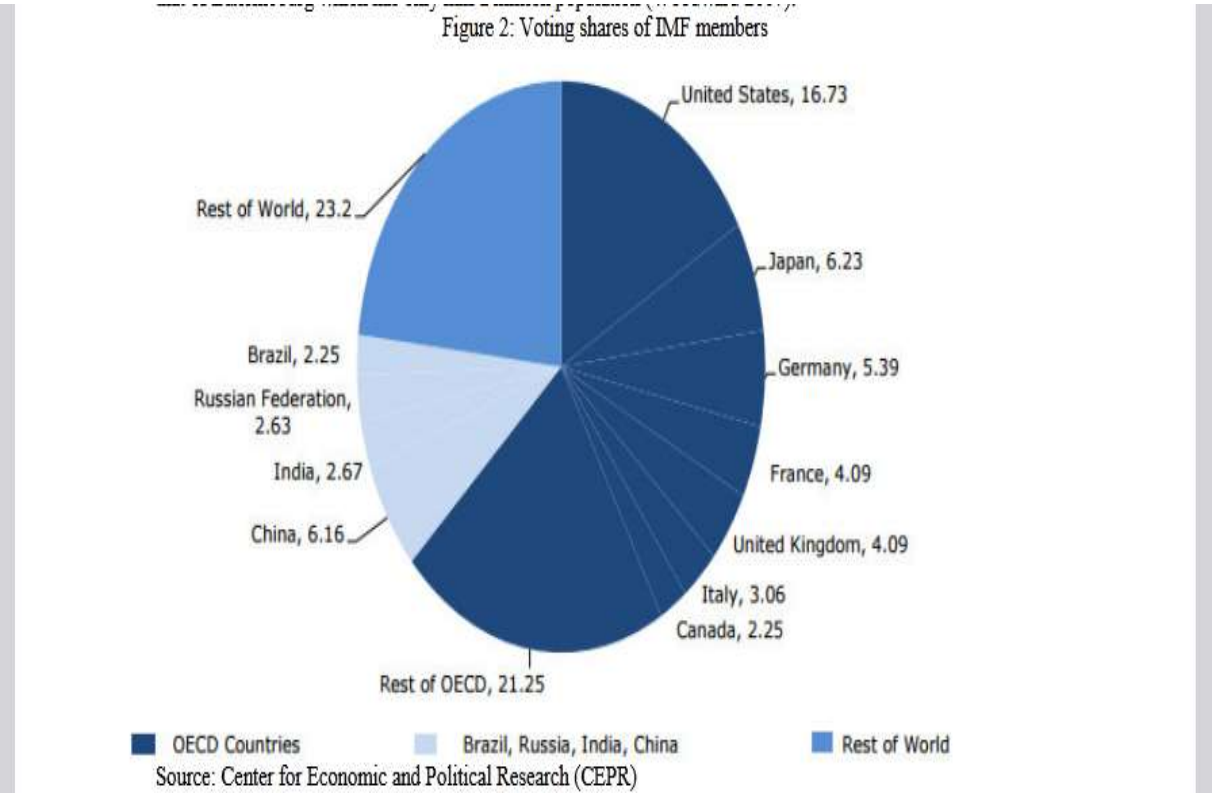

Source : Muhumed Mohamed Muhumed and Sayid Aden Gaas, **op**. **cit**, 45.

[1]Ngaire Woods, «Governance Matters: The IMF and Sud-Saharan Africa, » in *The IMF and Low-Income Countries*, eds. James Boughton and Domenico Lombardi, (Oxford University Press: 2008), 1.

[2] Muhumed Mohamed Muhumed and Sayid Aden Gaas, **op. cit**, 41.

الجدول رقم 01: يوضح ضعف التمثيل التصويتي لبلدان منطقة الساحل الإفريقي في البنك العالمي.

Table 1: World Bank: Constituencies, Executive Directors, and Voting Status

Country / countries represented	Executive Director	Vote, as % of total vote
United States	United States	16.45
Japan	Japan	7.89
Germany	Germany	4.51
France	France	4.32
United Kingdom	United Kingdom	4.32
. . .	. . .	. . .
Eritrea, Angola, Botswana, Burundi, Gambia, Kenya, Lesotho, Liberia, Malawi, Mozambique, Namibia, Nigeria, Seychelles, Sierra Leone, South Africa, Sudan, Swaziland, Tanzania, Uganda, Zambia, Zimbabwe	Eritrea	3.35
. . .	. . .	. . .
Mali, Benin, Burkina Faso, Cameroon, Cape Verde, Central African Republic, Chad, Comoros, Congo, Cote D'Ivoire, Djibouti, Equatorial Guinea, Gabon, Guinea, Guinea-Bissau, Madagascar, Mauritania, Mauritius, Niger, Rwanda, Sao Tome and Principe, Senegal, Togo	Mali	2.00
Source: Griffith-Jones 2002. In his article, Griffith-Jones illustrates the Constituencies, Executive Directors, and Voting Status of all members of the World Bank, but we selected certain countries from both developed and developing countries to see the gap between them in the bank's administration and decision making.		

Source : Muhumed Mohamed Muhumed and Sayid Aden Gaas, **op**. **cit**, 41.

يبين الشكل رقم **01** والجدول رقم **01** الفجوة في إدارة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وفي إتخاد القرارات بين البلدان الغربية المهيمنة والبلدان النامية ومنها بلدان منطقة الساحل الإفريقي حيث لا يمكنها توجيه المعونات الإنمائية لصالحها.

وإلى غاية أواخر سبعينيات القرن الماضي واصلت أغلب بلدان منطقة الساحل الإفريقي تفضيل إتباع نهج الدولة في التنمية باستخدام التخطيط الإقتصادي الموجّه وإحلال الواردات والتصنيع وملكية الشركات العمومية والرقابة الحكومية على الإنتاج والتسويق، الشيء الذي وقف في وجه صندوق النقد الدولي عقبة للتدخل في هذه المرحلة حيث تطلبت مبادراته مجموعة متكاملة من العلاقات مع حكومات هذه البلدان، إضافة إلى الحاجة الملحّة لتقديم وصفات تتناسب مع الظروف المالية والتوجّهات الإقتصادية والسياسية لحكوماتها[1].

توضّح حالة **السنغال** مع صندوق النقد الدولي نهاية سبعينيات القرن الماضي صحة فرضية وجوب إمتلاكه لهذه العلاقات ومراعاة العوامل المواتية للتوجهات الهيكلية لبلدان المنطقة حيث أدى تشابك المتغيرات الداخلية والخارجية لعدم نجاح أوّل التجارب الإقراضية التي نفذتها السنغال بعد إنهيار أسعار

[1]Muhumed Mohamed Muhumed and Sayid Aden Gaas, **op. cit**, 1- 7 .

الفول السوداني في الأسواق العالمية التي يعتمد عليه البلد بنسبة 87%[1] من إيرادات الصادرات بالعملة الصعبة، أدى ذلك بدوره إلى زيادة العجز في خدمة سداد الديون الشيء الذي كان سببا رئيسيا في الموافقة على هذا القرض الأول من صندوق النقد الدولي، كما أن وصول المُصلح عبدو ضيوف* للحكومة ورئاسة البلاد كان أولى مظاهر مسار إنطلاق قروض الصندوق وعندما تحصلت السنغال على أوّل قرض من تسهيل الصندوق الموسع تركزت شروطه في المطالب الفورية التالية[2] :

- خفض العجز في الحساب الجاري لأكثر من النصف.
- زيادة الإستثمار الأجنبي إلى 16% في عام 1981 و18% في عام 1985.
- تحقيق معدل نمو سنوي للناتج الإجمالي المحلي**(Gross Domestic Product) ب4% غير أن

كثير من الصعوبات واجهت تطبيق شروط هذا القرض ويمكن أن نذكر منها ما يلي:

- موجة الجفاف الممتد.
- زيادة الواردات الغذائية نتيجة إنحسار الإنتاج الزراعي والحيواني.
- إنخفاض إيرادات العملة الصعبة نتيجة إنهيار أسعار الفول السوداني في الأسواق العالمية.
- زيادة الديون حيث مثّلت 33.1% من الناتج الإجمالي المحلي بين 1960 و1980.

وكنتيجة مباشرة لهذه العوامل المعيقة توقفت إجراءات وتمويلات القرض في يناير 1981 بفعل التقييم السلبي لصندوق النقد الدولي لتسيير القرض من طرف إستشاريين ذوي التوجهات الإشتراكية وعدم قدرة الدولة على خفض الإعانات العمومية والإستثمار العام والإستهلاك الداخلي، لقد مثّل تسيير الحياة الإقتصادية ووضع القطاعات الإقتصادية تحت تصرف النخبة السياسية التي مازالت إشتراكية التوجه والمعارضة لمعادلة القرض مقابل الشروط أهم الأسباب في تأخر الصندوق عن دعم الإقتصاد السنغالي ممّا أفضى إلى قطيعة مؤقتة بين الطرفين كان أهم ما نتج عنها منع حصول البلاد على قروض أخرى[3].

---

[1]Muhumed Mohamed Muhumed and Sayid Aden Gaas, **op**. **cit**, 7.

*الرئيس السنغالي **عبدو ضيوف**، حكم من جانفي 1981 إلى مارس 2000، أول رئيس مسلم للسنغال باعتبار المسلمون يمثلون95% من السكان قاد عمليات مواءمة تدريجية للإقتصاد الكلي لشروط البنك العالمي وصندوق النقد الدولي منذ تولّيه رئاسة الحكومة عام 1970 لذالك السبب، كانت **السنغال** أول دولة إفريقية تتحصل على قرض في إطار التكيف الهيكلي سنة 1979 خصّ جوانب التثبيت والإستقرار وتصحيح إختلالات الإقتصاد الكلي غير أنه وضع قطاعات الإقتصاد الوطني تحت رحمة الخصخصة ممّا أدى إلى تراجع قيادة الدولة للتنمية بداية من الثمانينيات.

[2]Robert S Mcnamara. (1985). «*The Chalenges for Sud-Saharan Africa*,» Sir John Crow ford Memorial Lecture, NBRE Working Paper 55816, (Washington D.C, World bank), 4, 5.

****الناتج الإجمالي المحلي:** يساوي إجمالي الناتج النهائي للسلع والخدمات التي ينتجها إقتصاد الدولة ، داخل أراضي الدولة ، من قبل المقيمين وغير المقيمين، للإستزادة أنظر المرجع في الهامش رقم 3.

[3]Thandika Mkandawire and Charles C.Soludo, *African Voices on Structural Adjustment, A Conpanion to our Continent, our Future* (Asmara, Eritrea: Africa World Press, 2003), 281.

المطلب الثاني: البنك الدولي وصلته ببلدان منطقة الساحل الإفريقي

يعرف المطلب الثاني البنك العالمي ويشرح علاقته ببلدان منطقة الساحل الإفريقي وأنواع قروضه وسياساته الإقراضية.

الفرع الأول: تعريف البنك الدولي

تم إنشاء البنك العالمي للإنشاء والتعمير المعروف بالبنك العالمي اليوم عام 1944 كدعامة أساسية للنظام الإقتصادي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية جنبا إلى جنب مع صندوق النقد الدولي بغرض تقديم قروض طويلة الأجل لدعم مشاريع التنمية، يُمثل المساهمون الكبار فيه من خلال مجلس المحافظين واضعي السياسات العامة للبنك ويكون محافظييه من وزراء المالية أو التنمية لتلك البلدان، تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية أكبر حصة تصويت ب16.41%[1] داخل البنك العالمي و17,11% في صندوق النقد الدولي[2] وتتألف مجموعة البنك الدولي من خمسة منظمات هي[3]:

1- **البنك الدولي للإنشاء والتعمير:** الذي يقدم المساعدات والقروض الإنمائية للبلدان الفقيرة.

2- **المؤسسة الدولية للتنمية** (IDA)(International Development Association) وهي ذراع الإقراض الميسّر للبنك الدولي وتركز على البلدان الأفقر في العالم من خلال تقديم القروض بنسبة معدومة الفائدة.

3- **مؤسسة التمويل الدولية** (IFC)International Finance Corporation : تموّل إستثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية وتقدم المساعدات الفنية للحكومات والشركات.

4- **وكالة ضمان الإستثمار المتعددة الأطراف** Multilateral Investment Guarantee Agency (MIGA)**:** تقدم ضمانات للمستثمرين الأجانب ضد الخسارة الناجمة عن المخاطر غير التجارية وتشجع الإستثمار الأجنبي في البلدان النامية.

5- المركز الدولي لتسوية نزاعات الإستثمار International Centre for Settlement of Investment Disputes: يوفر تسهيلات دولية لتسوية منازعات الإستثمار ويجري التحكيم الدولي، أما القروض فهي تتعدد حسب أهدافها ومقتضياتها وغالبا ما تنبع من خلفية نيوليبيرالية تُؤمن بحرية المعاملات المالية السوقية.

---

[1]Kingston Katogogo, «The Impact of the World Bank and IMF Structural Adjustment Programmes on Africa: The Case Study of Cote D'ivoire, Senegal, Uganda and Zinbabwe, » Sacha Journal of Policy and Strategic Studies**,** Vol.1, N° 2, (2004): 116.

[2]Alberto Poloni and Maurizio Zanardi, *The IMF,World Bank and Policy Reform* (London and New York: Routledge, 2006), 33.

[3]Tior Patrick Aondoakaa, «The International Monetary Fund and World Bank: An Assessment of the Role of Africa Integration Into Global Economic System, » IOSR Journal of Humanities and Social Science**,** vol.19, Issue 11, v1-v2, **(** November 2014): 10.

أنواع قروض ومعونات البنك العالمي: وتشمل قروض المشاريع والبرامج وإئتمانات التكيف الهيكلي المتعلقة بالفقر وهذه الأخيرة ميسّرة للبلدان الفقيرة والمنخفضة الدخل، قروض التكيف الهيكلي القطاعي والقروض المشتركة مع صندوق النقد الدولي[1].

صلاحيات وأهداف قروض البنك العالمي: تم إنشاء قروض التكيف الهيكلي Structural Adjustment Loans رسميا عام 1980 من قبل البنك العالمي والهدف منها كما يعرّفه البنك هو تحقيق مجموعة من الإصلاحات تتلخلص في مجملها فيما يلي:

- السياسات المعيبة والمؤسسات الغير فعالة.
- بناء إصلاحات تهدف إلى تحسين وتخصيص الموارد وزيادة الكفاءة الإقتصادية وتعزيز مقاومة الصدمات الخارجية، حيث سعى منظروا البنك من خلال إبداعهم للتعديل الهيكلي إلى فتح الإقتصاد الوطني للبلدان المقترضة على السوق الليبرالية من خلال مجموعة من سياسات العرض والطلب ومنح القروض[2].

الفرع الثاني: سياسات العرض والطلب ومنح القروض

تتنوع سياسات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي في مقابل منح القروض ففي جانب **العرض** يتم إستخدام تحرير التجارة وتخفيض قيمة العملة أما في جانب **الطلب** فيتم إستخدام تقييد الأجور، تحجيمها، وتخفيضها أو توقيفها وهي سياسات تكييفية تهدف لتصحيح الإختلالات وبلوغ المواءمة والتعديل لملائمة الإجراءات الإقتصادية الموحدة في السوق الرأسمالية الدولية .

في حين تختلف القروض إختلافا نوعيا بقدر القطاع أو خصوصية المنطقة حيث إستحدث البنك والصندوق نمطا خاصا ببلدان منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى شمل جميع بلدان منطقة الساحل الإفريقي حسب مضمونها التشغيلي، ويمكن إجمال أنواع قروض البنك فيما يلي:

قروض التكيف القطاعي Sectorial Adjustment Loans: أُنشأت بعد 1984 وتركز على قطاعات معينة وتختلف عن قروض التكيف الهيكلي في الإصلاحات المؤسسية التي تطلبها ومدى توسعها إلى مجالات أخرى وهي أقل تعقيدا وأقل شرطية وتدخلا في مسار الإقتصاد الكلي.

المرفق الخاص بإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى Special Facility for Sud-Saharan Africa**:** بدأ العمل به في 1 جويلية 1985 ويتم تمويله من نوعين من الموارد هي:

أ. المساهمات المباشرة من الجهات المانحة.

ب. الموارد الخاصة بالتمويل المشترك وقد بلغ إجمالي موارده حتى 1988 حوالي 2 مليار دولار.

[1]Christopher J, Evans, **op**. **cit**, 49.

[2]Tior Patrick Aondoaka, **op**. **cit**, 10.

إقراض المشاريع Project Loans : تأتي جميع قروض المشاريع تقريبا من المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) حيث يشكل هذا النوع غالبية المساعدات المالية لبلدان منطقة الساحل الإفريقي.

يموّل البنك الدولي 95% من تكلفة المشاريع في البلدان الأكثر فقرا ومنها بلدان منطقة الساحل الإفريقي بالصرف الأجنبي، حيث تمر الدورة النموذجية للمؤسسة الدولية للتنمية بست مراحل لمنح التمويل هي: التحديد، التحضير، التقييم، التفاوض، الإشراف والتقييم اللاحق وتستمر هذه الدورة أحد عشر سنة وبالضرورة يرتبط البلد المقترض مع البنك عن طريق البعثات الدائمة والمؤقتة للبنك طوال هذه المدة[1].

ويعرف البنك الدولي قروض التكيف الهيكلي بأنها إقراض لغير المشاريع، ووفقا للتعريف التشغيلي للبنك فهي تدعم السياسة والتغيير المؤسسي المطلوب والضروري لتعديل هيكل الإقتصاد بحيث يمكنه أن يحافظ على معدل النمو والقدرة على تثبيت إستقرار ميزان المدفوعات على المدى المتوسط إلا أن الحصول على هذه القروض يتطلب الإلتزام بمجموعة من الإجراءات المؤسسية تتلخص في أن تُظهر الحكومات المقترضة عاجلاً القدرة على الحفاظ على عملية إصلاح السياسات والتغيير المؤسسي لفترة تمتدّ من 5 إلى 7 سنوات تمهيدا لحصول هذه الحكومات على إقراض المشاريع والإقراض القطاعي[2]، غير أن البنك الدولي فرّق بين نوعين بارزين من مشرطية القروض هما:

أولا/ مشروطية قروض البرامج: إنتهج البنك العالمي منذ البداية في ثمانينيات القرن الماضي منهجية يحدّد من خلالها مواضيع المعونة والهدف الكمي من القرض والبرنامج بقياس النتائج المادية للإجراءات والتدابير المتخذة في شأن الإقتصاد الكلي والمؤسسات والإدارات العمومية، حيث دار النقاش في بلدان منطقة الساحل الإفريقي على مستوى النخب السياسية ودوائر صناعة وإتخاد القرار حول ضرورية و/أو حتمية الإصلاح وهل يمكن اللجوء إلى برامج وقروض وشروط البنك العالمي وصندوق النقد الدولي مع العلم بعدم إيلاءها الإهتمام بالبعد الإجتماعي للتنمية[3] .

ثانيا/ مشروطية قروض المشاريع: تتمتع قروض المشاريع بشرطية خاصة بالمشروع وحسب، وقد إنتهج البنك العالمي هذا النوع من الإقراض طوال الستينيات والسبعينيات من القرن الفارط كان يهتم البنك عندها فقط بالشروط المالية مع قليل من الإشارة إلى العوائق السياسية التي تمنعه من إسترداد أمواله المقروضة للمشاريع وهي على شاكلة تمويل البنك لمشروع صيانة الطرق فتكون مشروطة بمراجعة معينة للبيانات الطاقوية وأسعار المحروقات أو مشاريع الري التي تكون مشروطة عادة بحزمة كاملة من التدابير الخاصة بقطاع الزراعة[4].

---

[1]Christopher J, Evans, **op**, **cit**, 55.

[2]Wohl Nuth, Karl, « IMF and World Bank Structural Adjustment Policies: Cooperation or Conflit ?, » Intereconomics,Vellag Welt Archiv, Humburg, Vol.19, ISS 5, (1984): 229.

[3]Franz Heidhues and Gideon Obare, « Lessons From Structural Adjustment Programmes and Thier Effects in Africa, » Querterly Journal of International Agriculture, Frankfurt, 50 , N°1, (2011): 55.

[4]**I**bid, 280.

المطلب الثالث: الآلية التشغيلية للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي في بلدان منطقة الساحل الإفريقي

يَعرِض هذا المطلب للتكامل المؤسسي والهيكلي بين البنك والصندوق وترسيم الحدود القانونية والتدخلية بيهما.

الفرع الأول: التكامل الهيكلي والبنيوي بين البنك العالمي وصندوق النقد الدولي

تتسم العلاقة بين مؤسستي بروتن وودز بالجنينية والروابط التأسيسية منها ما هو مؤسسي ومنه ما هو هيكلي ويفضي كليهما إلى التعاون الحتمي بينهما وإبراز التعاون بينها في المشروطية.

الروابط القانونية المؤسسية: وتعتبر أهم المهام العلائقية في عملهما ومن أبرزها ما يلي[1]:

1- يُقصِرُ البنك العالمي عضويته على البلدان التي أصبحت أعضاء في صندوق النقد الدولي نهائيا.

2- إذا توقف عضو البنك العالمي عن كونه عضوا في الصندوق، تتوقف العضوية في البنك بعد ثلاثة أشهر ما لم يوافق البنك بثلاثة أرباع إجمالي قوة التصويت على إستمرار العضوية فيه، حيث لايبقى لبلدان منطقة الساحل الإفريقي مثلا من مناص إلا الإمتثال لشروط صندوق النقد الدولي للمحافظة على عضوية البنك الدولي نتيجة لضعف قوتها التصويتية في الصندوق في حال نشوء النزاعات والعكس.

3- تفرض البنود الواردة في شروط البنك عن الرغبة في مطالبة الأعضاء بقبول الإختصاص التنظيمي للصندوق في مسائل ميزان المدفوعات وأسعار الصرف إذا كانوا يرغبون في الاستفاذة من المعونة الإنمائية للبنك، حيث توحي هذه البنود إلى مدى تكامل المؤسستين وتعاونهما في طريقة التضييق على الأعضاء لضمان تنفيذ الشروط وسداد خدمات الديون المستحقة.

من جهة أخرى، يمتلك البنك العالمي وصندوق النقد الدولي لجنة مشتركة تسمى اللجنة الوزارية المشتركة لمجلس المحافظين المعنية بنقل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية حيث يحقّ فقط للأعضاء الخمسة الذين لديهم أكبر الحصص وهي الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، اليابان، ألمانيا والسعودية في البنك والصندوق تعيين المديرين التنفيذيين كحكام للمجلس التنفيذيين، ووفقا للقواعد المؤسسية فإن المترشحين يتناوبون على المجلسين الشيء الذي يبين قوة القناة الإتصالية والتعاونية بين مصالح المساهمين الكبار[2].

وتتكون أعلى هيئة في مجلس المحافظين في صندوق النقد الدولي من حاكم عادة ما يكون من وزراء المالية للدول الغربية التي تمتلك الحصص المالية الأكبر، وهو الذي يقبل ويرفض إنضمام الدول وبالتالي يعطل إنضمامها للبنك الدولي، يُعِدّ الميزانية ويَتبع له المجلس الإداري الذي ينتخب المدير العام للصندوق

[1]Joseph Gold, «The Relationship Between the International Monetary Fund and the World Bank, » Creighton Law Review,Vol.15, N°2, (1981-82): 506.

[2]**I**bid, 507.

ويشرف على اللجنة النقدية والمالية الدولية، 29% من موظفيه من الولايات المتحدة الأمريكية و33% من أوروبا الغربية[1].

تعريف البنك العالمي وصندوق النقد الدولي للتعاون المؤسسي: تعرّف المؤسستان التعاون المؤسسي بأنه سمة مهمة للحوكمة العالمية المعاصرة ووسيلة للتقليل من التداخل والمنافسة وخلق التآزر وتجنب النزاعات باستخدام الموارد بأكثر كفاءة وتحقيق نتائج بأكثر فاعلية، حيث تفرض التعقيدات الإقتصادية الإقليمية والدولية التعاون والتكامل بين المؤسستين لحل المشكلات الناشئة عن الحمائية القومية الإقتصادية. لأجل ذلك إعتمد البنك العالمي وصندوق النقد الدولي عدة مناهج للتعاون فيما بينهما هي[2]:

1- **مشاركة المعلومات:** حيث تم الإتفاق منذ سنة 1946 على إلزامية مشاركة المعلومات السرية.

2- **تحديد(ترسيم) الحدود النظرية والتدخلية**(Demarcation)**:** تهدف إلى تفاذي تضارب المشورة والإزدواجية وأصبح هذا النهج مهيمنا على العلاقة بين الوكالتين في عقد الثمانينيات من القرن العشرين (منذ بداية تطبيق سياسات وبرامج وإصلاحات التكيف الهيكلي).

3- التكامل والجمع بين المزايا النسبية لكل مؤسسة لتحقيق التآزرية التدخلية في تصميم وإنفاذ برامج وإصلاحات التكيف الهيكلي، ومن خلال تبيان الإتحاد المؤسسي والهيكلي للعلاقة بينهما نستخرج أيضا أهم مظاهر التعاون[3]، إذ تكشف الدراسات بشأن العمل التعاوني بين المؤسستين أن هناك تقسيم صريح للمسؤوليات، فلدى الصندوق مسؤوليات فيما يتعلق بالتكيف وللبنك تدخلات خاصة بالتعديل الهيكلي، فمن صلاحيات صندوق النقد الدولي التمتع بالمسؤولية الاستشارية المرتبطة بسياسات الإقتصاد الكلي وأسعار الصرف ومن ثم حتمية الإتفاق معه أولاً فيما يتصل بالإجراءات والتدابير السابقة للحصول على موافقة البنك العالمي لمنح قروض التكيف الهيكلي ودخول صيغة قروض الإئتمان الموسع التابعة للصندوق قيد التنفيذ، وهناك بعض المظاهر القوية لتكامل وتعاون المؤسستين هي أداة تحسين سياسات سعر الصرف حيث يحتاجها الصندوق لتحسين إستقرار ميزان المدفوعات وأدائه إيزاء إلتزامات الجهات الخارجية خاصة سداد الديون ، يحتاجها البنك لتعزيز حوافز المنتجين المصدّرين من الخواص وتحصيل هامش الربح لصالح البنك، كما يتمتع هذا الأخير بأدوات أخرى للتعاون وتحسين أداء المقترضين فيما يتعلق بالوفاء بالتزامات سداد أقساط وخدمات الديون المتأخرة منها برنامج العمل الخاص وصناديق تنمية الصادرات حيث يعمل كل واحد من هذه الصيغ على التركيز على المشاريع سريعة العائد الموجهة

[1]Robert J. Barro and Jong-wha Lee. (2002). "*IMF Program; Who is chossen and What are the Effects*?," NBER Working Paper 8951, (Combridge, National Bureau of Economic Research), 5.

[2]Tumar Gutner, " Approaches to IMF-World Bank Collaboration; AHistorical Perspective," Back Ground Paper Bp/20, (Washington, IEO Independent Evaluation Office of the International Monetary Fund), 2020, 1- 5.

[3]Wohl Nuth, karl, **op**. **cit**, 232.

للتصدير بغرض زيادة إيرادات الدولة من العملة الصعبة وزيادة نمو التخصيصات الموجهة لخدمة الديون الخارجية[1].

ويمتد التعاون المؤسسي بين المؤسستين إلى نصوص المذكرة المشتركة لسنة 1970 التي نصّت على توحيد تقييم السياسات القطرية وعدم الإزدواجية في الإحصاءات والبعد عن التدخل السياسي، ونتيجة إنتقال البنك الدولي إلى إقراض البرامج حيث وافق على القروض غير المخصصة للمشاريع بداية من عام1971، شكّل صندوق النقد الدولي لجنة التنمية للبحث في مشاكل تمويل التنمية في البلدان النامية بداية من عام 1974 أين عملت المؤسستان جنبًا إلى جنب في وضع إستيراتيجيات التنمية الإقتصادية الكلية وأجندة السياسات داخل بلدان منطقة الساحل الإفريقي فيما بعد[2].

الفرع الثاني: التعاون في المشروطية السياسية والإقتصادية إتجاه بلدان منطقة الساحل الإفريقي

بأسلوب منهجي تم المضي في إدماج مجتمعات منطقة الساحل الإفريقي بطريقة غير ذاتية حيث أجبرتها نتائج الأزمة الاقتصادية الحادة نهاية سبعينيات القرن الماضي المتمثلة في عدم قدرة دول المنطقة على تمويل النفقات العمومية خاصة إستيراد السلع الأساسية الحيوية الضرورية لحياة المواطنين ونتيجة لاعتماد عدد كبير من دولها على المعونة الخارجية حيث قدرت ب15% من الناتج الإجمالي المحلي لها حيث أصبح يرتبط التاريخ المعاصر(فترة 1960-1980) لتلك الدول بما يسمى بمجمع المعونة Complex of Aid الذي يتضمن مختلف المانحين والمؤسسات المالية الدولية ومنها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي الذين يمولون وينفذون مشاريع المعونة ويبرمجون التدفقات المالية والتقنية المرتبطة بها حيث شهد عقد الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين إختيارات إستراتيجية تقودها الدولة في المنطقة للتحديث إعتمادا على تطوير البينة التحتية بمساعدة تلك المؤسسات خاصة[3].

في نفس السياق، ونتيجة لانهيار السلع التصديرية الأساسية وتنامي الدين الخارجي وإرتفاع أسعار المحروقات (بلدان منطقة الساحل الإفريقي بين أعوام 1960 و1980 كانت كلها مستوردة للنفط) وهجوم الجفاف الشديد باستمرار وزيادة الإقتراض من الخارج مع العجز في سداد الديون وخدماتها، لجأت هذه البلدان إلى المؤسسات المالية الدولية وبالذات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي لتشخيص أسباب الأزمة وإيجاد الحلول المطلوبة لمجابهتها، حيث اتفقت الوكالتين وبلدان المنطقة على أن الأزمة التي شهدتها تتخذ السّمات التالية:

- عجز مزمن في ميزان المدفوعات ونمو التضخم.
- الإنخفاض الحاد في نصيب الفرد من الناتج الاجمالي المحلي(GDP).
- ضعف مساهمة الصناعة والزراعة في الناتج المحلي الاجمالي.

[1]Wohl Nuth, karl, **op**. **cit**, 232.
[2]Tumar Gurtner, **op**. **cit**, 15.
[3]Carlos Oya, **op**. **cit**, 172.

- عدم قدرة الحكومات على المحافظة على مستوى الإنفاق الإجتماعي خاصة على الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية الأساسية التي تشتد الحاجة عليها.
- عدم قدرة إقتصاديات المنطقة على الحفاظ على إنتاجية البنية التحتية الزراعية والصناعية.

لذا، قام البنك العالمي ببناء الإستجابة التشخيصية الأوّلية حول أوضاع إنهيار الإقتصاد والتنمية في هذه المنطقة وماهي العلاجات الفورية لمواجهته بإنجاز تقرير بيرغ * Berg الذي أصدره عام 1981 ووجد بأن سبب الأداء الضعيف لإقتصاديات هذه المنطقة كان متجدرا بشكل أساسي في السياسات الإقتصادية السيّئة التي تم الإعتماد عليها منذ الإستقلال والمدفوعة بسيطرة الدولة على القطاعات الصناعية والزراعية والإعتماد على سياسات مالية ونقدية غير ملائمة مع عدم إنتاجية وفعالية المؤسسات العمومية إضافة إلى النزاعات الداخلية والفساد الإداري، لذلك عزا البنك العالمي وصندوق النقد الدولي البحث في أسباب الأزمة إلى فائدتها في إتاحة الفرصة لتصميم التدابير الإصلاحية الفعالة لمعالجتها[1].

وبدأت ملامح التعاون في تقييم مشاكل التمويل البرامجي بداية من سنة 1980 في مذكرات مشتركة بتاريخ 9 جوان 1980 موجهة من السيد دي لا روزيار De La Rosière إلى كبار موظفي صندوق النقد الدولي ومن السيد سترين Streen إلى كبار موظفي البنك الدولي التي تتضمن مبادئ توجيهية لتعزيز التعاون في 12 بعثة مشتركة منها بعثات إلى مالي وموريتانيا تكملة للبعثات السابقة في مالي والسينغال[2].

[1]Christopher J. Evans, **op**. **cit**, 12.
[2]Trior patrick Aondoakaa, **op**. **cit**, 10.

المبحث الثالث: منطقة الساحل الإفريقي ونماذج التنمية

يحلل المبحث عبر مطالبه وفروعه البحثية السمات الجغرافية والمناخية والسكانية لمنطقة الساحل الإفريقي ويُبرز الحصر السياسي لها ، كما يتعرض المبحث بالتحليل لتجارب التنمية التي مرّت بها بلدان المنطقة في فترة ما بعد الإستقلال ثم التعريج على الحالة الإقتصادية لها في هذه الفترة مع تحليل مقاربة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي لأسباب الأزمة الإقتصادية الخانقة التي مرّت بها بلدان المنطقة.

المطلب الأول: مقاربة حصرية لمنطقة الساحل الإفريقي

يحاول المطلب حصر منطقة الساحل الإفريقي جغرافيا ومناخيا وسياسيا ويحلّل التنمية في بلدان المنطقة على ضوء نظريات التبعية والتحديث.

الفرع الاول: التعريف الاصطلاحي

يختلف تعريف الساحل الإفريقي بإختلاف أهداف المهتمّين به ما جعل المقاربات التي تتبناها الدول في التعاطي مع هذه المنطقة متباينة ومن ثم تتعددّ معايير التقسيم الجيوسياسي على هذا الأساس، وقبل التعرض لأهم المقاربات في هذا الشأن نقدم أبرز التعريفات والسمات الجغرافية والمناخية لهذة المنطقة وهي كما يلي:

السمات الجغرافية والمناخية والسكانية: تمتد منطقة الساحل الإفريقي من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا بين قطبي عرض 21 درجة شمالا و12 جنوبا، توجد به أكبر صحراء في العالم(الصحراء الكبرى)، تتميز بالمخاطر البيئية كالجفاف الممتد وإنعدام الأمن الغذائي المزمن، هذه المنطقة تقل فيها الزراعة لقلة الأمطار ونقص الأراضي الزراعية الصالحة وصعوبة التنقل، تمتد إلى 2 مليون ميل مربع، يهيمن الرعي على النشاط الإقتصادي للمنطقة حيث حفلت بقرابة 19 مليون رأس من الماشية بداية عقد تمانينيات القرن المنصرم كما تُعدّ المنطقة من بين أفقر مناطق العالم حيث يعيش 90% من سكانها في المناطق الريفية، يمارسون الزراعة المعيشية وتتميز هذه المنطقة كذلك بوعورة التضاريس مما يكسبها ميزة إستراتيجية أمنية، بلغت الأمّية بها قبل عام 1980 مابين 85-90% وكان يموت بين 200-300 مولود في الألف ولادة في حين مات أقل من 20 مولود في الألف ولادة في الولايات المتحدة الأمريكية ولم يعش نصف هؤلاء المواليد إلى سن الخامسة[1].

تتميز بنية منطقة الساحل الإفريقي بعدم التوازن بين إحتياجات الأفراد والتدهور البيئي جرّاء التقلب المناخي وهلاك المواشي والغلّات وعدم قدرة الرّعاة المتنقلون من حماية حياة أسرهم نتيجة تذبذب درجات الحرارة والفياضانات[2] ، فأرض الساحل قاحلة Arid حيث يمكن زراعة 5% و11% و5% من الأرض فقط في موريتانيا ومالي وتشاد على التوالي[2].

[1]Trior patrick Aondoakaa,**op**. **cit**, 21.
[2]Ibid, 21.

الشكل رقم 02: يوضح خريطة بلدان منطقة الساحل الإفريقي

Source : Leonardo A. Villalon, ed. The Oxford Hand Book of The African Sahel, Oxford University Press, 2021, Xviii.

إذن، لا يتم عادة تحديد منطقة الساحل الإفريقي من خلال السياسة والجغرافيا لكن من حيث متوسط هطول الأمطار السنوي الذي يتراوح بين 600–700 ملم في العام كما تسود الظروف الصحراوية وشبه الصحراوية جميع أنحاء هذه المنطقة التي تكافح الجفاف المستمر منذ عقود كما يمثل الرعي النشاط الإنتاجي السائد في جميع أجزاءها[1].

التحديد السياسي لمنطقة الساحل الإفريقي –مقاربة الدراسة–: تم تحديد نطاق الدراسة لمنطقة الساحل بأنها تشمل كل من السنغال، بوركينا فاسو وموريتانيا ومالي والنيجر وتشاد في إشارة إلى أن وكالات الأمم المتحدة قدمت لها مساعدات ككيان ذي إحتياجات وحقائق مشتركة، ووفقا لعالم الجغرافيا جون كالدويل John Caldweel فهذه البلدان قد وحّدها الجفاف، وعندها أطلقت الأمم المتحدة على بلدان الساحل هذا النعت عند الإشارة لها وحتى ذلك الحين لم يكن « الساحل » مصطلحا جيوسياسيا بل مصطلحا مناخيا بيولوجيا فقط[2] كحلقة وصل بين منطقتين جيوساسيتين متميزتين هما شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحرء Sub-Saharan Africa وهو الفضاء الحاصر لمنطقة المغرب العربي وبلاد السودان[3]، ولا يمكن التملص بين الحين والآخر من إسقاط البيانات الإقتصادية والإجتماعية لمنطقة

[1]Nalini kumar. (2003). "*Community –Driven Development, Lessons From Sahel An Analytical Review*," NBRE Working paper 27807, (Washington D.C, The World Bank Operations Evaluation Department OED), 2, 3.

[2]Isaline Bergamashi, *The Political Economy of Aid in the Sahel* (Oxford University press: 2002), 349.

[3]M.Mehdi Taje.2010. « *Vulnérabilités et Facteurs d'Insécurité au Sahel*, » NBRE Working Paper 1, (Paris, Sécrétariat du Club du Sahel de l'Afrique de l'Ouest (CSAO/OCDE)), 1- 8.

جنوب الصحراء الكبرى باعتبار منطقة الساحل الإفريقي فئة فرعية منها ولها إمتدادات وإرتباطات سوسيوإقتصادية والتوسع بها إلى أبعد من ذلك.

وتكاملًا مع المنظور الجيوسياسي للمنطقة توطدت العلاقة التعريفية مع متغيرات التخلف والجوع وأصبحت البلدان الستة تحصر جغرافيا الجوع Geographie de la fain كمصطلح سياسي يلخص أزمات الغذاء المدمرة للمجاعات الممتدة منذ 1973 لذا لم تعد المنطقة محددة بمعيار المناخ فقط بل بمعيار مكمل يتمثل في المجاعة والجفاف وحسب كادويل تم حصر هذه الصفات المشتركة بالتحديد في السنغال، فولتا العليا(بوركينا فاسو)، موريتانيا، مالي، النيجر وتشاد[1].

لقد تمت التعبئة الإعلامية والإنسانية بدافع تفادي سخط الرأي العام الدولي والنقد السياسي في المحافل الدولية للتنمية إضافة إلى وزن المنطقة في إطار الصراع على مناطق النفوذ ضمن المتطلبات السياسية للحرب الباردة زيادة على الدوافع الإقتصادية النابعة خصوصا من الرغبة عند المانحين في السيطرة على منطقة رمادية ووضع اليد على ثرواتها المُتوقعة في المستقبل من موارد للطاقة والتعدين، إذ حظي هذا الفضاء بتفضيل سياسي لتسليط الضوء على أهمية مشاكل الغذاء في هذا الجزء من إفريقيا وترسيخ مفهوم الساحل ونتيجة لذلك تم إنشاء اللجنة المشتركة لمكافحة الجفاف في الساحل Le Comité Inter-Etats de Lutte Contre la Séchresse dans le Sahel بمساعي من الدول المعنية ووكالات التنمية الدولية ومنها البنك العالمي الذي تبنى في الأخير الدول الستة كمعيار للتدخل دون التوسع إلى المجال الاوسع للساحل وفق مقاربات اخرى[2].

الفرع الثاني: منطقة الساحل الافريقي على ضوء نظريات التنمية

أولاً/ تفسير نظرية التحديث للتنمية في بلدان منطقة الساحل الإفريقي: بعد إستقلال بلدان منطقة الساحل الإفريقي إنجدبت الحكومات إلى إستراتيجيات تنمية تقودها وتديرها النخبة الحداثية وجاءت الدلائل المبكرة لهذا التوجه عندما واجهت ذلك التحدّي المزدوج والمتمثل في تعزيز بناء الدولة القومية والتنمية الإقتصادية معًا[3]، وتوجّهٍ آخر مدفوع بالتفاؤل بإرتفاع أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية مثل القطن في مالي والفول السوداني في السينغال وتوجّهٍ ثالث تحت إلحاح مضاهاة ومحاكاة نمط ومستوى التنمية في البلدان الغربية (الإستعمارية سابقا)، وقد بُنيت مبادئ هذه النظرية على مبدأ إحداث التغيير

[1]Vincent Bonnecase et Julien Brachet , « Les Crises Saheliens » Entre Perceptions Locales et Gestions Internationales, Crises et Chuchotements au Sahel, » Karthala, « Politique Africaine » N°130, Paris, (2013) : 9.

[2]John C. Cadweel, *La Séchresse dans le Sahel et ses Conséquences Démographiques* (Washington : Conseil de la Population du Conseil Economique et Sociale des Nations Unies, 1976) , 6.

[3]Dickson Eyoh and Richard sandbrook. 2001.“*Pragramatic Neo-Liberalization and Adjustment in Africa*,” NBRE Working Paper CIS 1, (Canada, University of Toranto), 9.

الإجتماعي حيث تكتسب فيه المجتمعات المتخلفة (مجتمعات الساحل) خصائص مشتركة مع المجتمعات الأكثر تقدمًا، وتنهض نظرية التحديث على مجموعة من المبادئ والركائز نذكر منها[1] :

1- الخبرة والعلم والرفاه المادي، عكس البقاء في قيود المجتمعات العرفية والتقليدية وإستئناس المعونة الإنمائية من الخارج.

2- قياس تقدم مجتمعات المنطقة باتباع طرق التقدم التي دَرَجَها الغرب من قبل، كنموذج ناجح.

3- بالرغم من أن الغرب الرأسمالي تقدم بالإنتقال إلى الحداثة عن طريق الدفع الداخلي نتيجة للحركية التاريخية الذاتية إلا أنه يمكن الإستعاضة عن تلك المراحل والمسارات وبناء التنمية عن طريق الدعم الخارجي وسلك نهج الدفعة الكبرى (Big Push) .

4- الأخذ بالمناهج الإدماجية الحداثية والتقليدية معًا وبشكل عام ركزت بلدان منطقة الساحل الإفريقي جهودها على تعزيز كفاءاتها في التنمية من خلال طلب التكنولوجيا وتدفقات المعونة في سياق محاولات اللّحاق بالدول الغربية حيث تبنت المنهج الإرتقائي وهدفت من خلاله إلى بناء نظام حديث يستند إلى مقولات عالم الإجتماع الألماني تونيز Tonnies وعالم الإجتماع الفرنسي إيميل دوركايم Emil Dorkheim عن المجتمعات التقليدية، إذ ينبغي عليها حتمًا إتباع نفس مؤشرات الإرتقاء التي دَرَجت عليها مجتمعات الغرب ثقافيا وإجتماعيا وإقتصاديا، هذا المنظور يدعو إلى توطين وتأصيل التطوّر والتنمية عند عالم الإجتماع السياسي الأمريكي تالكوت بارسنز Talcott Persons من خلال نهج المسار السيكولوجي نفسه الذي أوجد تراكم رأس المال كشرط لازم للتغيير الإجتماعي والتحوّل من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث وفقًا لمؤشرات التصنيع والتحضّر وإقتصاد السوق ودعم القطاع الخاص والإنتخابات التمثيلية[2].

حيث حملت هذه العقيدة التي أطلق عليها إسم إدارة التنمية Development Administration شعارا الإستعانة بخبراء غربيين واستعارة نماذجهم في التنظيم البيروقراطي والتدريب التقني وقام الإفتراض المركزي لمنظور إدارة التنمية على أن المعوّقات الأساسية للتنمية في بلدان مثل بلدان منطقة الساحل الإفريقي إدارية وليست سياسية وإقتصادية، وبالتالي وباستخدام آليات العالم المتقدم وأفكاره يمكن تطبيق مقاربات الإدارة بالأهداف والعقلانية والبيروقراطية والتخطيط المركزي والتخصّص الوظيفي وتم إعتبار الدولة في المنطقة هي الفاعل الرئيسي في إحداث هذه النقلة الإرتقائية وتسريع النمو الإقتصادي والعمل كقائد ومستثمر ومنظم ومبتكر[3].

---

[1]Alfred G.Nhema and Tawanda Zinyama, "Modernization, Dependency and Structurul Ajustment Development Theories and Africa, A Critical Appraisal," International Journal of Social Science Research, Vol. 04, N°01, (2016): 151.

[2]Adam Przeworski and Fernando Limongi, "Moderrnization: Theries and Facts," World Politcs, Vol. 49, N°2, (Jan1997): 161- 1982.

[3]Alfred Nhema, **op**. **cit**, 158.

من أجل ذلك، نجد أن النخبة الحاكمة في بلدان منطقة الساحل الإفريقي تأثرت بالأفكار الإشتراكية القائمة على التخطيط وضرورة أخذ الدولة زمام ملكية الشركات والبنوك وبسط يدها على التجارة والإستيراد والتصدير والتحكم في توجيه الموارد وتخصيصها، ووفقا لهذا الرأي فإن السياسات الحمائية هي الطريق الأكثر فعالية لتعزيز الصناعات البديلة للواردات Import-Substitution[1] ، لذا ركزت نظرية التحديث على العبور بالتحول من الإقتصاد التقليدي إلى الإقتصاد المزدوج المبني على تحويل التكنولوجيا وجلب المكننة والتوسع في الزراعة لبناء الثورة الخضراء لتلبية الإحتياجات الأساسية للسكان عن طريق التنمية الريفية التكاملية[2].

ثانيا/ نتائج تطبيق نظرية التحديث في بلدان منطقة الساحل الإفريقي: مثّل النّمو في بلدان منطقة الساحل الإفريقي وظيفة وهدفا لتكوين رأس المال المادي والبشري بزيادة الإستثمار في التعليم على وجه الخصوص لدوره في تكوين المعاصرين وزيادة الإنتاجية الإقتصادية بعديًّا من خلال نضج المهارات الفنية المدربة[3] والمنسقة مع المانحين ومنهم البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، وأدّى ذلك إلى بروز القومية الإقتصادية التي كان من نتائجها مايلي[4]:

1- سعي بلدان منطقة الساحل الإفريقي إلى السيطرة على الإقتصاد وتوجيهه .

2- تأميم الشركات الأجنبية بصفة كاملة أو جزئية.

3- الإضطلاع بالأنشطة الإقتصادية الكبرى.

4- التركيز على الإنتاج الصناعي-التحويلي-القائم على الموارد المحلية.

وإسترشادا بهذه النظرية وضعت بلدان هذه المنطقة بدعم من البنك والصندوق لكن في حالات قليلة مقارنة مع سيطرتها على الإقتصادات الوطنية وتوجهاتها بصفة كاملة بداية من عقد الثمانينيات من القرن المنصرم (سنرى هذا بالتفصيل في الفصل الثاني عبر التكيف الهيكلي وتعديل الهيكل العام للإقتصاد الكلي من خلال التعديل القطاعي) خططًا خماسية شاملة للإستثمار في الصناعات الإستراتيجية الكبيرة التي تديرها الدولة وسنّت مجموعة لوائح قانونية للتحكم في الأسعار وتقييد التجارة وكانت لهذه التوجهات والإجراءات جملة من النتائج يمكن حصر بعضها فيما يلي[5] :

---

[1]Sebastian, Edwards. 2014. "*Economic Development and the Effecteveness of Foreign aid: A Historical Perspective*," NBRE Working Paper Series 1050, **(**Cambridge, National Bureau of Economic Research Massachusetts), 3.

[2]Nicola Pantara, " A Critical Examination of Theorical and Methodological Approaches to Law-Income Country Labour Markets: A Case Study of Mauritania" (PHD Thesis in Economics, Shcool of Oriental and African Studies (SOAS), Universityof of London, January 2010), 111.

[3]Susan L.Robertson and Others, *Globalization, Education and Development, Ideas, Actors and Dynamics* (London: University of Bristol, Centre for Globalisation, Education and Societies, 2007), 19.

[4]Thandika Mkandwire and Charles C.Soludo, **op**. **cit**, 21.

[5]Franz heidhues, **op**. **cit**, 56.

-زيادة كبيرة في عدد المتعلمين والمدرّسين في الفترة ما بين 1960-1980.

-تنامي الإستثمارات الوطنية بمشاركة أجنبية في الإنشاءات الإستيراتيجية للبنية التحتية مثل الطرق والموانئ والإتصالات وتوليد الكهرباء من خلال السدود الكبرى.

-تحسّن خدمات الصحة والتعليم.

-بلوغ متوسط النمو الإقتصادي القومي السنوي لبلدان المنطقة 3.4% بين عامي 1961-1980 ووصل في السينغال إلى 3.5%[1].

-تنامي الإقتراض الخارجي وزيادة تراكم الديون الخارجية، حيث كان هذا الأساس على الطرف الآخر من الطيف النظري للنقد الذي وجّهته مقاربة التبعية لتطبيقات نظرية التحديث.

الفرع الثالث: نظرية التبعية وصلتها بتجارب التنمية في بلدان منطقة الساحل الإفريقي

ظهرت التبعية إبان نهج بلدان منطقة الساحل الإفريقي لسياسات التحديث في ستينات وسبعينات القرن العشرين كتحدي لها حيث أثارت مقولات Andre Gunder Frank في 1971 و Rodmey في 1972 وسمير أمين في بداية 1974 حول العلاقة بين تطور الدولة الوطنية والإقتصاد الرأسمالي الدولي[2]، ففي حين ركزت نظرية التحديث على جلب المعونة المالية والتقنية والبشرية لأجل التحديث والإندماج مع الدول الغربية المتطورة، إهتمّت منطلقات نظرية التبعية بالعوامل الخارجية لبحث العلاقة بين المركز الرأسمالي المتكون من الدول الغربية الإستعمارية والمحيط المتمثل في الدول المستعمرة سابقا التي نالت إستقلالها حديثا، فقد فُرِق كثيرا بين تطور الدول الغربية (النواة) التي حدث ليس فقط من خلال الإستخدام الحكيم للإستثمارات في التعليم وبناء رأس المال البشري والخضوع لمراحل جدلية إستكملت معها هذه الدول الدورة الصيرورية الثقافية، الإجتماعية ،الإقتصادية والسياسية ولكن على خلفية العبودية والإستغلال الإستعماري لدول إفريقيا وإمريكا الجنوبية وبين تعزيز القوة غير المتكافئة في مرحلة ما بعد الإستعمار من خلال تبعية هذه البلدان للمركز الرأسمالي بحكم تبعية المواد الخام للسوق الرأسمالية، أجبرها ذالك على إستيراد المواد المصنعة من المركز في بيئة غير تكافؤية[3] .

في نفس الوقت، وجدت التبعية بأن البلدان الإفريقية ومنها بلدان منطقة الساحل الإفريقي أصبحت المصدر الرئيسي للغذاء والمواد الخام بحكم الميزة النسبية لكثير من المنتجات الزراعية والمعادن وموارد الطاقة الرخيصة ويستخدم المركز الرأسمالي آليات الهيمنة منها سياسات التسعير الدولية وأسعار النقل المرتفعة للسيطرة عليها فالمعروف أن بلدان منطقة الساحل الإفريقي هشة فيما يتعلق بالتسويق نظرا

[1]Abouma c. Agajelu and Idara c. Aniefiok Hanson, " The International Monetary Fund and Senegal Relations From 1979- 2004," Prearjah vol. 3 (2),(2018): 85.

[2]Susan Robertson and Others, **op**. **cit**, 19.

[3]**I**bid.

لإفتقارها لشبكة المواصلات الداخلية والدولية[1]، وبالرغم من إنتشار تحليلات التبعية طوال العقود الأخيرة للقرن العشرين بصفة واسعة غير أن سمير أمين هو من قدّم المقطع العرضي الكاشف لبنية إقتصاديات بلدان منطقة الساحل الإفريقي والتي لخّصها في أصناف رئيسية ثلاثة هي[2] :

الصنف الأول: هي إقتصاديات إستعمارية (Colonialist Economics)**:** تتمثل في تلك الممارسات التجارية التبادلية التي ورثتها دول المنطقة عن الهيئات الإقتصادية الإستعمارية المسيطرة على العملية الإستخراجية التصديرية، حيث تركزت على حماية تزويد المراكز الرأسمالية بالموارد الأولية في وظيفتها قصد إستخدامها في الصناعة والتطوير وإفقار بلدان المنطقة من إحتياطي الأجيال الحالية والقادمة وتلك منهجية الفاعل الرأسمالي الإستعماري ومابعد الإستعماري .

الصنف الثاني: إقتصاديات المزارع (Plantation Economics) حيث الإقتصاد رعويًّا يستجيب لحاجيات الكفاف وهو فاقد للمهارات والوسائل التقنية الحديثة إضافة إلى تعرّضه لإنكشافية مناخية عالية وصدمات السوق الرأسمالية الدولية من حمائية وإنخفاض الأسعار وإنعدام لوسائل الإنتاج التصديري والنقل والتسويق مما يضعف من مكانة بلدان المنطقة عند وصولها مرحلة المفاوضات ويُحيلها طَيّعةً لشروط أسواق المركز الرأسمالي .

الصنف الثالث: إقتصاديات إحتياطي العمالة (Labour-Reserve-Economic)**:** تسود العلاقات غير التكافؤية الإستغلالية بين الإقتصادات المحلية والشركات الأجنبية الإستثمارية العابرة للقارات في قطاعات الزراعة والإقتصاد الإستخراجي (أنماط التنمية الوحيدة في بلدان منطقة الساحل الإفريقي باعتبار الصناعة شبه معدومة وبدائية البنية) إذ توفر هذه العلاقة جيوش من العمالة اليومية المتخلفة وعلى أساس ذالك، نمت وجهات نظر تدعو إلى الإعتماد على الذات وفك الإرتباط الإقتصادي بالمراكز الغربية حيث تجلّى ذلك في إعلان مونروفيا عام 1979 الذي دعا إلى التركيز على الإعتماد على الذات وتعزيز الروابط التجارية التكاملية الإقليمية والعمل على مصفوفة من المسارات مثل[3] :

1- التركيز على الإكتفاء الذاتي في الغذاء بتفعيل الميزة النسبية البينية.

2- تأسيس قاعدة صناعية مستدامة تكافئ الموارد الأوّلية المحلية.

3- تأسيس تكوين علمي ذاتي.

4- التركيز على بناء بنية تحتية للنقل والإتصالات وتسهيل التكامل الداخلي والإقليمي من أجل التغلب على الوضعية غير الساحلية لأغلب بلدان المنطقة والطابع الصحراوي الشاسع للأرض .

---

[1]Marie Stenberg, " Creating developement or barrier, A Case Study of the Application of World Bank Economic Conditionality to Mali" (Independent Thesis Basic Level (Degree of Bachelor), Högskolan, Sweeden, University of Halstad, 2012), 21.

[2]Alfred G. Nhema, **op**. **cit**, 158.

[3]**I**bid.

5- تفعيل التجارة البينية كإطار إفريقي ديناميكي للإعتماد المتبادل وبالتأسيس عليه، تم إدماج هذه الإنتقادات الموضوعية لمقاربة التبعية في إستيراتيجيات التنمية لدول منطقة الساحل الإفريقي وعزّز ذالك من سياسات الإنكفاء إلى الداخل Inword Looking Policies بما في ذلك القيام بترتيبات تجارية وإقتصادية بينية أبرزها بين النيجر ونيجيريا وبين مالي وموريتانيا والسنغال لفك الإرتباط مع السلع الإستهلاكية والأسواق الغربية وكان من نتائج هذا التحوّل النظري تأسيس خطة عمل لاغوس The Lagos Plan Action وخطة الغداء الإقليمية لإفريقيا The Regional Food Plan for Africa ولمّا كانت هذه المبادرات إستجابة عملية لنظرية التبعية فإن الإلتزام المتجدد بدور الدولة في إستمرارية ونجاح التنمية مثّل عبئًا ثقيلا على عاتق هذه الدول بسبب الضعف المؤسسي للهياكل البينية مثل عدم وجود شبكة نقل بري فعّالة بين كل من موريتانيا ومالي ومالي مع النيجر والنيجر مع تشاد علاوة على ضعف الإرادة السياسية ونقص التمويل نتيجة للحساسية المفرطة للقطاع الخاص الوطني والدولي لقضايا الإستثمار في مجال الطرق الصحراوية إلاّ فيما نَذَر[1].

المطلب الثاني: حالة بلدان منطقة الساحل الإفريقي بين 1960 و1980 وقبل تطبيق التكيف الهيكلي

يوضح المطلب الأوضاع الإقتصادية في بلدان منطقة الساحل الإفريقي قبل بداية تطبيق سياسات وبرامج التكيف الهيكلي ودور البنك العالمي في تشخيص الأزمة الإقتصادية في المنطقة نهاية السبعينيات.

الفرع الأول: المؤشرات الإقتصادية والسياسية العامة

أظهرت التطورات الإقتصادية في بلدان منطقة الساحل الإفريقي غداة الإستقلال عمومًا تحسّنا في شروط التبادل التجاري ممّا دفع الكثير من هذه البلدان إلى التوسّع في الإنفاق الحكومي واللجوء إلى الإقتراض الخارجي[2]، وتميّزت بداية السبعينيات بمعدلات بطالة ضئيلة، هي نفسها في أوروبا قبل الصدمة البترولية الأولى عام 1973[3] ، حيث أشار تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(PNUD) إلى أن معدل النمو القومي وصل إلى 2.4% في موريتانيا و2.8% في السينغال و2.6% في مالي و3.2% في

*صمّمت منطقة الوحدة الإفريقية مخطط **عمل لاغوس** في أفريل 1980 من خلال الإستجابة لمقاربة فك الإرتباط الإقتصادي مع المراكز الرأسمالية كرد فعل على الإدماج القسري لهذا النظام خاصة في مجال التجارة الزراعية مع دعم الميزة النسبية بالتركيز على الأسواق الإفريقية وتعزيز التعاون الإقتصادي البيني والتكاملي بين بلدان المنطقة.

[1]Email Maria Claasen and Pascal Salin, *The Impact of Stabilization and Structural Adjustment Policies on the Rural Sector, Case Study of Cote d'Ivoir, Senegal, Liberia, Zambia and Morrocco* (Rome: Food and Agriculture Organization , 1991), 16.

[2]Saleh M. Nsouli, « Structural Ajustment in Sub-Saharan Africa,The Policy Issues and Challenges for the 1990s, » Finance and Development, (Septembre 1989): 20

[3]**I**bid.

النيجر و2.8% في تشاد بعد الاستقلال[1]، كما شهدت منطقة الساحل الإفريقي موجات شديدة متكررة للجفاف سنة 1968 وسنة 1973[2] مصحوبة بمجاعات واسعة أدت إلى تدمير الأنظمة الطبيعية والسلسلة الغذائية الرعوية وخسارة بليغة في السكان والمواشي، كما تُعرف منطقة الساحل الإفريقي بسماتها الفلاحية خاصة تربية المواشي والزراعة الرعوية (زراعة الكفاف) إذ يشتغل بهذه القطاعات بين 60-90% من اليد العاملة النشطة كما تقدر عائدات التصدير من العملة الصعبة بين 60 و70% من الإيرادات الإجمالية متأتّيةً من قطاع الفلاحة وبنفس النسبة تقريبا تساهم في الإنتاج الإجمالي المحلي لبلدان المنطقة إضافة لمساهمة القطاع في النشاط غير الرسمي المقدر ب63% من نسبة السكان النشيطين عام 1976 في مالي وبلغت في السنغال وموريتانيا نسبة 76% و69% على التوالي عام 1980 أمّا في ميدان الصناعة فقد وصل معدل النمو الصناعي مقارنة بالنمو السنوي لبلدان المنطقة 7,7 قادته السنغال منفردة بين عامي 1961 و 1970 بفضل التركة الفرنسية لبعض الصناعات المرتبطة بأسواقها الداخلية. زيادة على ذلك عانت دول المنطقة من تقلص في نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي في الفترة الممتدة بين عامي 1965 و1968 كنتيجة لتدهور قطاع العمالة في الزراعة بسبب الجفاف الممتد[3].

من جانب آخر، بلغت صادرات تشاد 107 مليون دولار سنة 1977 أمّا موريتانيا فقد عانت كثيرا في إيجاد البديل نتيجة فك الإرتباط الإقتصادي مع فرنسا بين عامي 1972 و1974 إلى حَدِّ المجاعة وكان النيجر أكثر البلدان تضررا من جفاف 68-1974 إلاّ في صادرات اليورانيوم حيث إنخفض دخل الفرد السنوي من الناتج الإجمالي المحلي إلى مستويات دنيا وإمتدّ هذا الإنخفاض إلى منتصف الثمانينات، في هذه الفترة تمكنت البلاد أن تصدر 331 مليون دولار سنويا، وبلغت صادرات السنغال 402 مليون دولار سنويا بدعم من نمو التصنيع حيث وصل إسهامه إلى 9.5 % في الناتج الإجمالي المحلي الذي بلغ بين عامي 1960 و1964 قرابة 678 مليون دولار[4] ، أما في ميدان وفيات الأطفال فقد عانت بلدان منطقة الساحل الإفريقي من شحّ المؤطرين والممارسين الصحيين حيث بلغت نسبة ممرّض واحد لكل 50000 نسمة ووصلت الوفيات في موريتانيا بين عامي 1960 و1980 بين 154-184 وفاة للألف ولادة وفي تشاد بين 148 و164 وفاة في الألف ولادة لنفس الفترة في حين سجّلت مالي تحسّنا بفعل مجانية الطب والدواء حيث نزل عدد الوفيات من 194 عام 1960 إلى 148 عام 1980 وكذلك أدّت المجانية إلى

[1]Jean Coussy et Jaques Valin, *Crise et Population en Afrique, Crises Economiques, Politiques d'Ajustement et Dynamiques Démographiques* (Paris : Université Paris VI Centre Francais Sur la Population et le Développement(EHESS-INED-INSEE-ORSTOM-, Les Etudes du CEPED N°13, Second Edition, Juillet1996), 497- 499.

[2]Susanna Davies, **op**. **cit** , 8.

[3]John M.Mbaku, " Patterns and Levels of Life in Sahel West Africa Since the 1960 ," Africa Insight Economic, Vol. 19, N°01, (1989): 39.

[4]Kevin Hjortshoj O'Rourke and Jeffrue Gale Williamson, *The Spread of Modern Industry to the Periphery Since 1871* (UK: Oxford University Press, First Edition, 2017), 353.

نفس النتائج في نفس الفترة في السنيغال إذ نزل عدد الوفيات من 181 إلى146 حسب إحصاءات البنك الدولي وجامعة جون هوبكينز John Hopkins لعام 1981[1].

في 1965 كانت مالي وبوركينافاسو الوحيدتان في منطقة الساحل الإفريقي القادرتان على إجراء تجارة بينية وكذلك مع الخارج بين عامي 1965 و1985 بسبب أن تجارة الساحل كانت تابعة كليّةً لأسواق الدول الصناعية. أما في ميدان التعليم فقد كانت نسبة الإلتحاق بالتعليم الثانوي عام 1960 في النيجر 0.3 % وكانت المنطقة تعاني من تخلف البنية التحتية لقطاع النقل وبرز ذلك واضحا في الإستجابة الدولية السريعة ردّا على الجفاف المهلك بين عامي 1968 و1974 حيث كان برنامج الإغاثة ثريًّا إلا أن غياب شبكة متكاملة للطرق ووسائل النقل أعاقته[2].

الفرع الثاني: دور الديون والتجارة الخارجية

بانقضاء عقد السبعينات من القرن الماضي كانت منطقة الساحل الإفريقي تواجه أزمة إقتصادية ومالية حادّة نتيجة لتعمّق مشكلة الديون الخارجية وأعباء التأخير في سداد الأقساط وخدماتها، ناهز حجم الدين الخارجي لبلدان منطقة الساحل الإفريقي بالنسبة للناتج الإجمالي المحلي 14,4%سنة 1970 وتضاعف عام 1980 إلى 23% ووصلت نسبة خدمة الدين إلى 4.2% عام1974 وكان من نتائج ذلك نزول نسبة الإستثمار العمومي من 23% من الناتج الإجمالي المحلي عام 1970 إلى 15% عام 1980[3] من جانب آخر ساهمت الصدمتان البتروليتان 1973-1974 و1979-1980 في إنكماش وركود الإقتصاد في البلاد الغربية نتيجة ذلك تراجع الإستثمار الأجنبي الخاص وتراجعت حصة بلدان منطقة الساحل الإفريقي في أسواق السلع الأولية كالسكر والأخشاب والقطن والنحاس والكاكاو والبن والفول السوداني ب38% سنة 1980 وأسواق الزيوت النباتية (تعتمد مالي والسنغال خاصة على مداخيل هذه السلعة من العملة الصعبة) ب 85% لنفس الفترة[4]، وتنقسم أسباب الأزمة الإقتصادية في منطقة الساحل الإفريقي إلى عوامل خارجية وأخرى متوطّنة داخلية نركز عليها في هذا السياق ونوجزها فيما يلي[5]:

يمكن جمع الأسباب الداخلية التي أعاقت نجاح التنمية في منطقة الساحل الإفريقي إلى أربعة أسباب هي:

1- **إنخفاض فعالية الحكومات** (الفاعل المتوطّن الذاتي): نعني بالدرجة الأولى عدم قدرة الدولة في المنطقة تحصيل الجباية وإنفاذ القوانين وتقديم الخدمات الأساسية وتنفيد السياسات المخططة المدعومة بالتمويل الخارجي وتنامي البيروقراطية والفساد.

---

[1]Gareth Austin, Ewout Frakema and Morten Jerven, **op**. **cit**, 41.

[2]**I**bid,41- 44.

[3]John M.Mbaku,**op**. **cit**, 46

[4]Christopher Evans ,**op**. **cit**, 13.

[5]Geoffrey Gertz and Homi kharas .2018. " *Leave no Country Behind , Ending Poverty in the Toughest Places* ," NBRE Working Paper 110, (Washington, Global Econony and Development, Brookings Institute), 1.

2- **ضعف القطاع الخاص:** ميل الحكومات إلى التضييق القانوني على القطاع الخاص لصالح العام.

3- **الصراع الداخلي:** يتسرب العنف المسلح عادة عبر الحدود ويعمل على تعطيل التنمية ويدمر البنية التحتية وتنهار الروابط الإجتماعية ويُرَتِّبُ العنف المسلح عبر الحدودي تكاليف سياسية وإقتصادية وإجتماعية مرتفعة.

4- **الأخطار البيئية:** تتركز معايش السكان في منطقة الساحل الإفريقي على ضفاف الأنهار حيث يتعرضون للفيضانات في السهول الفيضية ويفتقرون إلى الخدمات الأساسية وتنعدم لديهم آليات التكيف.

الفرع الثالث: مقاربة البنك العالمي للأزمة الإقتصادية في منطقة الساحل الإفريقي

المعوقات الداخلية والخارجية: شهدت إقتصاديات منطقة الساحل الإفريقي ركودا في الفترة 1970-1980 نتيجة الإعتماد على الزراعة التقليدية والتعدين، ندرة المعلمين، عدم قدرة المواطنين الوصول إلى الخدمات، النمو السكاني السريع وتكاليف الطاقة المتصاعدة التي أدت إلى بطء النمو والإنتاج وقد حصر البنك الدولي أوجه القصور في هذه الإقتصاديات في عناصر ثلاثة هي[1]:

1- إستمرار الركود في معدلات التبادل والتجارة الخارجية وزيادة المعيقات على الزراعة.

2- ضعف القدرات الإدارية ومهارات التخطيط لمواكبة متطلبات الإقتصاد العالمي.

3- الإنكفاء في كل مرحلة على الترتيبات السياسية والأمنية وهي الشواغل الكابحة للتنمية.

لقد واجهت دول منطقة الساحل الإفريقي حسب البنك معضلة التسيير المرتبط بتخلف قدرات الموارد البشرية والهشاشة السياسية حيث أصبح العنف ينخر في دول المنطقة غداة الإستقلال بسب عدم توطيد المجتمع ما بعد الإستعمار بفعل الفرق اللغوي والثقافي وتمزيق الرابطة الإثنية عبر الحدود المستحدثة الشيء الذي أدّى كذلك إلى تأثيرات إقتصادية أجبرت الحكومات على إيلاء الأهمية الكبيرة لموضوعات أمنية شائكة وبالتالي وصف الدواء الشافي للخروج من الأزمة والتأهل للحصول على المعونة الفنية والقروض الميسّرة والمنح في مقابل مجموعة من التوصيات ومن أهمها ما يلي :

- إستيفاء الترتيبات السياسية المطلوبة وبناء الإستقرار.
- الإستجابة لموجات اللجوء والإغاثة.
- وقف التدهور الأمني عبر الحدودي.
- تطوير المؤامة المؤسسية مع متطلبات العلاقات الإقتصادية الدولية[2].

الفرع الرابع: منظور تحديد المشكلة

يرجع الفضل في محاولة إيجاد حل للأزمة الإقتصادية التي عصفت ببلدان منطقة الساحل الإفريقي نهاية عقد السبعينيات من القرن الماضي بالخصوص إلى البنك العالمي وصندوق النقد الدولي من خلال

[1]Elliot Burg and Others, " Accelerated Development in Sub-Saharan Africa: An Agenda for Action," Report N°14030, (Washington, D.C, The World Bank, 1981), 2.

[2]**I**bid, 10.

مجموعة من التقييمات والدراسات أُطلق عليها مصطلح منظور تحديد المشكلة حيث توصلت إلى أن تراجع معدل النمو وإنخفاض الناتج الإجمالي المحلي وتراجع نصيب الفرد من الدخل القومي في بداية السبعينيات في بلدان منطقة الساحل الإفريقي يعود إلى أخطاء الدول المعنية وهي على نحو[1]:

- بقاء التشوّهات الإنتاجية دون معالجة.
- السياسات الزراعية غير المناسبة باعتبارها تركز على الأسواق المحلية.
- السياسات المُقيِّدة للصادرات.
- عدم معالجة التدهور في العجز المالي.
- إستمرار الضوابط الحكومية للإنتاج.
- تراجع الإنتاج الزراعي بسبب غياب الإستثمار العمومي في الرّي والتدريب الفلاحي، والقطاع الخاص.
- تضخم الديون الخارجية كمكوّن مزمن للبنية الإقتصادية وقد عَزَا البنك مسؤولية ذلك إلى مجموعة من الهياكل والفواعل منها[2] الوزارات، الجامعات الحكومية، المكاتب الإحصائية، مجالس التسويق، مؤسسات البحوث الزراعية، ضعف الكوادر الإدارية، التدهور المؤسسي والفساد.

وفي سبيل إيجاد تأصيل موضوعي للأزمة الإقتصادية التي عمّت بلدان منطقة الساحل الإفريقي بين الصدمتين البترولتين 1973-1974 و1979-1980 يتطلب الأمر العودة إلى المتغير الفرعي لعامل النفط حيث أدى إرتفاع الأسعار خلال هاتين الصدمتين وما بينهما إلى إرتفاع كبير في تكاليف النقل المحلي والدولي حيث مثلت هذه الأزمة أكبر تحدي للتنمية في المنطقة عقد السبعينيات، فمن جهة إرتفعت تكاليف النقل التجاري البيني(خاصة أن بعض دول المنطقة غير ساحلية)، حيث الطبيعة الصحراوية وانعدام البنية التحتية للمواصلات ومن جهة أخرى إرتفاع أسعار المواد التصديرية خاصة الزراعية منها في السوق الدولية الذي وُوجه بانكماش الطلب الدولي عليها ممّا أدى إلى عجز موازين المدفوعات في البلدان غير المنتجة للنفط (لأن هذه الفترة كانت سابقة لبداية إنتاج النفط في كل بلدان منطقة الساحل الإفريقي) ممّا إنعكس مباشرة على تراجع تمويل الخدمات الأساسية ودعم البنية التحتية للريف الشيء الذي وضع هذه الإقتصاديات في دوامة شديدة من العجز[3]، إضافة إلى شحّ القروض متعددة الأطراف خاصة من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي حيث لم تتعدّ إئتمانات صندوق النقد الدولي لدول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى كلها 200 مليون دولار سنة 1975 و600 مليون دولار سنة 1980 كما بلغت قروض البنك العالمي للإنشاء والتعمير 700 مليون دولار سنة 1975 و1.1 مليار

[1]Roberts McNamara, **op**. **cit**, 4.
[2]**I**bid, 7.
[3]Kjell Havnevik And Others, "African Agriculture and the World Bank, Develomenent or Impoverishment?," Policy Dialogue N°1, (Stokholm, Sweeden, The NORDIC Africa Institute**,** Vordiska Afrika institet, Upssala, 2007), 15.

دولار في 1980 أما المؤسسة الدولية للتنمية فبلغ إقراضها لبلدان المنطقة 400 مليون دولار سنة 1975 و700 مليون دولار عام 1980 ومن هنا كان التهميش من البنك والصندوق فخًّا مُحكمًا لجعل هذه الدول تسعى لإجراء إصلاحات هيكلية بنيوية سريعة وفقا لشروطهما للحصول على تمويلات ميسّرة أكثر[1].

المطلب الثالث: نماذج التنمية الذاتية لبعض بلدان منطقة الساحل الإفريقي

يفصل هذا المطلب في تجارب التنمية الذاتية التي خاضتها بلدان منطقة الساحل الإفريقي بين عامي 1960 و1980.

الفرع الأول: النموذج النيجري

خلال السبعينات حققت النيجر أداء إقتصاديا ناميا بسبب تحسن أسعار السلع الأولية (كاكاو، قطن، أرز) في الأسواق العالمية وبالرغم من أن اليورانيوم هو المنتج الرئيسي فيما يتعلق بعائدات التصدير النقدية حيث مثلث عائدات اليورانيوم سنة 1973 40% من الإيرادات العامة بالعملة الصعبة[2]، إلا أن البلاد سعت إلى تطوير برامج تنموية بديلة تعتمد على الزراعة حيث يمكن تقسيم الإصلاحات السياسية والإقتصادية والزراعية في النيجر إلى فترتين فرعيتين أساسيتين هما[3]:

الفترة الأولى 1960-1972: إتسمت هذه المرحلة بالتفاؤل فيما يتعلق بآفاق التنمية في البلاد حيث تم التركيز فيها على الإنتاج التصديري بدعم من الظروف المناخية الجيدة، كما إهتمت النيجر بتصنيع المنتجات الزراعية وشكلت الأداة الإقتصادية لسياسة الحكومة الشركة الوطنية النيجيرية للتسويق والإنتاج La Sociéte Nigérienne de Commercialisation et de la production(COPRO-NIGER) التي أنشأت عام 1962 وأشرفت على تسويق المنتجات الزراعية بمساعدة المجالس الجهوية للتسويق وعن طريق تعاونيات مركزية وكان الهدف من هذه السياسة تحقيق الإكتفاء الذاتي من الغذاء.

الفترة الفرعية 1973-1982: إستراتيجية التنمية الريفية المتكاملة: بالإهتمام بالتنمية الريفية وزيادة الإنتاج الزراعي الغذائي تمّ تبنّي الحكومة لنهج المدخلات الحديثة لوسائل الزراعة لتقليل العجز في الغذاء وتم تطوير الأساليب الزراعية وترجمت المكونات الهامة لهذه السياسة من خلال التدابير التالية:

1- تطوير أنظمة الري.

2- توزيع البذور المحسنة وتكثيف برامج الإرشاد الفلاحي وركزت إستراتيجية التنمية الريفية المتكاملة على قطاعين في هذه الفترة هما: إنتاج وتخزين الحبوب الجافة والتركيز على المحاصيل المروية كالقطن

[1]Geoff Harris and NewMan kusi , " The Impact of the IMF on Government Expenditures **:** A study of African LDGs," Journal of International Development, vol. 4 N°1, (1992): 74.

[2]Jean- David Naudet.(1998). « *Vingt ans d'Aid au Sahel un bilan pour Envisager la Coopération de la Génération à venir,* » Docment du Travail DT/98/02, **(**Paris), 6.

[3]Thadika Mkandwire and Charles C.Soludo, **op**. **cit**, 280.

والأرز والذرة وقد تعرض القطاعين لدفع إيجابي من خلال التركيز على القطن والأرز والذرة بسبب إرتفاع أسعارها في الأسواق الدولية ودفع سلبي للتأثر سلبا بموجات الجفاف الكبرى بين عامي 1973 و1974[1].

الفرع الثاني: النموذج السنغالي

كانت العقيدة السياسية الإقتصادية السائدة في السنغال غداة الإستقلال هي الإشتراكية الريفية مما يعني أن الدولة هي الراعي– الحامي Patron-Protector للفلاحين في الريف واعتبرت التعاونيات الفلاحية (الديمقراطية) بمثابة الإشتراكية الإفريقية الإنسانية للرئيس سنغور[2]SENGOR، تسيطر زراعة الفول السوداني على النشاط الفلاحي حيث يشغل أكثر من 49% من الأراضي المزروعة وتساهم بأكثر من 87 % من عائدات التصدير وتمثل 20 % من الناتج المحلي الخام وتشغّل 70 % من القوى العاملة في البلاد[3] ، و قد تم تحديد فترتين فرعيتين رئيسيتين لهذه السياسة من 1960 إلى 1980 وهما كالتالي:

الفترة الفرعية 1960–1967: التدخل الحكومي الموسّع : إبّان خطة التنمية الأولى1961–1965 إهتمت الدولة بتوفير البذور وخدمات الإرشاد الفلاحي والإشراف في المناطق الزراعية بمساهمة فرنسية عن طريق التعاونيات والقطاع الخاص الموروث عن الحقبة الإستعمارية بالتعاون مع مجلس التنسيق الزراعي حيث تم توزيع بين1960–1971، 150 بذّارة و2000 محراث ميكانيكي و30.000 رافع للفول السوداني[4]. ولتعزيز النمو الزراعي الإستراتيجي(التصديري+ الإكتفاء الذاتي) تم دعم البرامج بالحزمة التكنولوجية ودعم القروض من خلال إنشاء بنك التنمية الوطني عام 1965–1966 وبفضل هذه السياسة وصل إنتاج السنغال من الفول السوداني 120.000 طن و 500.000 من الذرة الرفيعة بزيادة 30% عن عام 1960 كما ترجع هذه الزيادة الإنتاجية إلى التوسّع في الأراضي المزروعة وزيادة الإستثمار العام في شعبة الفول السوداني[5].

الفترة الفرعية الثانية:1965–1979: حاول السنغال وقتها الإستفادة من تحويل التكنولوجيا وجلب أصناف الحبوب المقاومة للجفاف تحت غطاء التعاون الدولي في تطوير البحث الزراعي واستجلاب التقنيات الكيميائية الصالحة لبيئة الصحراء خاصة الأسمدة حيث مثّلت هذه الجهود طريقا لتوطيد الشرعية السياسية لنظام سنغور والحفاظ على الإستقرار من خلال الزيادة في الحد الأدنى للأجور وتوسيع التوظيف في القطاع العام والإقتراض الخارجي[6]، غير أن أواخر السبعينيات في السنغال طُبعت بالظروف المناخية المعاكسة للنمو الزراعي والخسارة التي مُني بها المكتب الوطني للتعاون والتنمية المقدرة ب64

[1]Thadika Mkandwire and Charles C.Soludo, **op**. **cit**, 280.
[2]Carlos Oya, "From State Dirigiste to Liberalisation in Senegal: Four Decades of Agricultural Policy Slifts and Continuities," The European Journal of Development Research, Vol. 18 n°2, (2006): 205.
[3]Thandika Mkandawire, **op**. **cit**, 281.
[4]Carlos Oya, **op**. **cit**, 207.
[5]**I**bid, 208.
[6]Thandika Mkandawire, **op**. **cit**, 281

مليار فرنك عام 1981 خير دليل إلا أن العلامة الفارقة والأكثر رمزية على عمق المأزق المالي في السنغال وقت ذاك هي العجز عن دفع رواتب الوظيف العمومي المقدرة ب 68 ألف موظف و العجز عن تسديد الديون الخارجية ومستحقاتها، ولم يكن أمام هذه التحديات من مخرج إلا المدخل التفسيري للمؤسسات المالية الدولية واتباع شروطها مقابل إجراء إعادة هيكلة الإقتصاد والإسعاف بالقروض المسيرة والأموال السائلة التي يتطلبها الإقتصاد السنغالي حتماً[1].

الفرع االثالث: النموذج المالي بين 1960-1980

إستقلت مالي في 1960/09/22 وأدّت المسيرة الإقتصادية الإشتراكية بعد 1968 عند وصول موديبو كايتا إلى الحكم إلى إختلالات مالية كبيرة نتيجة لزيادة خسائر قطاع الأعمال العام[2] ووصلت متأخرات مدفوعات خدمات الديون الخارجية والداخلية إلى 70مليون دولار[3]. مالي بلد غير ساحلي، 70% من سكانه ريفيون ومزارعون، القطن هو المحصول النقدي التصديري السائد Dominant Cash Corop حيث يمثل 80% من عائدات التصدير وتشكل الحبوب وبشكل رئيسي الذرة الرفيعة والأرز أهمية أكبر في المناطق الحضرية حيث تمثل نصف الحبوب المستهلكة وتنتج مالي 80% من الأرز الخاص بها على الرغم من اعتبارها مستوردة له[4]. حاولت مالي الحصول على مزايا نسبية في تجارة الأرز في السبعينيات من خلال مجالس التسويق الإشتراكية إلا ان إستيرادها للأرز الآسيوي منعها من ذلك بسب إنخفاض سعره وذلك لما زادت ظروف الجفاف في نقص المحاصيل طوال فترة السبعينيات ممّا جعل مالي دولة مستوردة للغذاء، خلال نفس المرحلة تم إنشاء شركة المنسوجات المالية في عام 1972 بعد مغادرة الشركة الفرنسية للمنسوجات CFDT وتتمثل مهام الشركة المالية للمنسوجات في إنتاج وإحتكار وتسويق القطن وخلال الفترة الفرعية 1960-1980 تميزت البلاد بمجموعة مترابطة من نشاطات تنموية هامة نذكر منها[5]:

الصناعة: حيث إعتمدت مالي إستراتيجية إستبدال الواردات من أجل تنمية وحماية الصناعات المحلية من المنافسة الخارجية، لأجل ذلك تم إحتكار الدولة للواردات والصادرات بفرض التعريقات المرتفعة وإعانات الصادرات والسيطرة على الأسعار.

[1]Thandika Mkandawire, **op**. **cit**, 281.

[2]Josephine Helen, Ann Dumas, " ICT and gender Equity Policy ; Lessons of the Mali Telecentres" (Doctorat Thesis on phylosophy in mass communications, The Pennsylvania State University, The Graduate School College of Communications, 2002), 94.

[3]Jastin B.Zulu and Saleh M. Nsouli, "*Ajustment Programs in Africa: The Recent Experience*," Occasional Paper N° 34, **(**Washington, D.C, International Monetary Fund, April 1985), 22.

[4]William G.Moseley, Judith Carney and Laurence Becker, " Neoliberal policy, Rural Livelihoods and Urban Food Security in West Africa : A Comparative Study of the Gambia, Cote D'Ivoire, And Mali," National Academy of scieces of the United States of America ,Vol. 07, N°13,(2010): 5777.

[5]Diadie Sacko, " Impact of Social Globalisation on the Economy and FDI of Mali," International Journal of Business and Social Science, Vol. 10, N°6, USA, (June 2019): 31.

الزراعة: وصلت مداخيلها عام 1970 إلى 207 مليون دولار و951 مليون دولار عام 1980 واستوردت من الحبوب 974 28 ألف طن متري وتلقت من المساعدات الغذائية بين 74-1975 سبعة آلاف طن متري[1]، المسار الثالث الذي سلكته مالي بداية الإستقلال هو الإقلال من الفقر المزمن والحد من النقص في المدربين الإداريين والموارد البشرية التسييرية خاصة في مناطق الشمال المهملة، لذلك إعتمدت على الزعماء المحليين للمساعدة في الواجبات الإدارية، إذ كان قادة الشمال من معلمي المدارس والمقاتلين القدامى والجنود الذين حاربوا إلى جانب فرنسا في الحرب العالمية الثانية والزعماء التقليديون الذين تلقّوا تعليمهم باللغة الفرنسية في الإدارة الإستعمارية حيث تشبعوا بالثقافة الإشتراكية الفرنسية وكان من بينهم الرئيس الأسبق موديبو كايتا حيث كان معلما بمدرسة تونبوكتو[2].

[1]Jeney Macgregor, " The Crisis in African Agriculture," Africa Insight, Vol. 20, N°1, (1990) : 5.
[2]Stephan A. Harmon, *Terror in Surgency in the Sahara, Sahel Region, Corruption, Contraband, Jihad and Mali War of 2012-2013* **(**London: Routledge, 2014), 21.

المبحث الرابع: السياسات الإقتصادية للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي في بلدان منطقة الساحل الإفريقي

يصف المبحث الرابع ويحلّل أهم السياسات التي وصفتها مؤسسات بروتن وودز للخروج من الأزمة الإقتصادية الخانقة التي ألمّت ببلدان العالم النامي بداية الثمانينيات من القرن الماضي خاصة مشكلة الديون والتي كانت تتخبط فيها بلدان المنطقة حيث تم التوصية بتطبيق هذه السياسات كدواء شافي من الأزمة الإقتصادية، كما يحلّل التحوّلات في مقاربة المؤسستين للتنمية في المنطقة والإقتراحات الجاهزة من وجهة نظرها للخروج من الازمة.

المطلب الأول: سياسات التكيف الهيكلي والإستقرار

يفسّر هذا المطلب السياسات الموصى بها من طرف المؤسسات المالية الدولية لبلدان منطقة الساحل الإفريقي لتنفيذها مقابل الحصول على القروض وهي التثبيت والإستقرار والتكيف والتعديل الهيكليين.

الفرع الأول: تعريف سياسات التكيف الهيكلي

في إطار الصراع الإقتصادي الدولي بين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية، إهتمت هذه الاخيرة بالسعي للهيمنة الإقتصادية عن طريق إعداد برامج الإستقرار والتثبيت الإقتصادي لإحلال التوازنات المطلوبة في ميزان المدفوعات والميزان التجاري للدول التي تعاني أزمات خانقة إقتصاديا التي تلجأ إليها بغية الحصول على التمويل المالي بالقروض مثل ما حصل مع بلدان منطقة الساحل الإفريقي.

إلا أنه لايوجد تعريف موحّد لهذه البرامج والسياسات المعروفة باسم التكيف الهيكلي في الأدبيات العامة للتنمية، لكنه وحسب منظري البنك العالمي وصندوق النقد الدولي فإنها تسعى للتركيز على مبادئ أساسية ينبغي على الدول المتلقية للمعونة من أجل التنمية تحقيقها وهي[1]:

1- **إصلاح التجارة:** ويتألف من إصلاح تدابير الرسوم الجمركية وتحسين حوافز التصدير.

2- **تعبئة الموارد المحلية:** وتركز على إصلاح الأنظمة الضريبية والجباية الإجتماعية .

3- **إصلاح سياسة القطاع العام:** ويشمل التعديل المالي للمؤسسات العامة وتحرير أسعار السوق وخفض التوظيف في القطاعات العمومية لوقف التضخم .

4-**الإصلاح المؤسسي:** ويهدف إلى مواءمة التشريعات المحلية مع القوانين الرأسمالية للتجارة والإستثمار.

5- **إصلاح النظام المالي والمصرفي:** لكي يستجيب للتعديلات المقترحة من طرف البنك العالمي وصندوق النقد الدولي حتى يتم توزيع معونات التكيف الهيكلي التي تفرض عقد إتفاق مع المؤسستين في مجالات محددة الأهداف والتدابير بالإضافة إلى جدول زمني، ومن أجل ذلك يتم التوقيع على خطاب سياسة التنمية (خطاب النوايا) مع صندوق النقد الدولي للمصادقة على القروض.

[1]Christopher J. Evans, **op**. **cit**, 51.

حدّد مؤتمر باريس المنعقد من 3 إلى4 سبتمبر 1987 التابع للبنك الدولي مؤشرات للدول التي تمسّها برامج التكيف الهيكلي أو ما يطلق عليه (معايير واستيفاء المعايير) وهي كالآتي[1]:

أ- يكون البلد متأهلا لتلقي القروض من المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) حيث تكون حصة الفرد من الناتج الإجمالي المحلي أقل من790 دولار .

ب- تكون نسبة خدمة الدين الخارجي لا تقل عن 30 %.

ج- أن يكون البلد المتلقي مُبرمًا لإتفاقية مع صندوق النقد أو البنك العالمي.

لذلك، مثلت سياسات التكيف الهيكلي سياسات إقتصادية مفروضة من طرف البنك العالمي وصندوق النقد الدولي لإعادة جدولة الديون القديمة[2]، ورفع القدرة على سداد أقساط خدمات الدين المستحق وهي مصفوفة من التدابير الصارمة إجتماعيا التي تشمل مجموعة من العناصر يمكن تلخيصها فيما يأتي:

- خفض الإنفاق العام.
- تخفيض العملة الوطنية بما يؤدي إلى رفع أسعار الواردات وخفض أسعار الصادرات.
- الخصخصة و/أو تخفيض الدعم العام عن الشركات العامة والإنتاج المحلي.
- وقف زيادات الأجور لمكافحة التضخم.
- تحرير التعاملات الاقتصادية.

إذ يَمُسُّ الإستعداد لترتيبات صندوق النقد الدولي بالدرجة الأولى تعديل سياسات الإقتصاد الكلي، فليس من طريق إلا من خلاله وبموجب إتفاقية إحتياطية يمكن للدولة العضو إقتراض العملات الأجنبية خلال فترة محددة وحتى سقف مبلغ معين شريطة إلتزام العضو بترتيبات إقتصادية أساسية[3]، ومن خلال ذلك يسعى البنك العالمي وصندوق النقد الدولي لفتح الإقتصاديات الوطنية للبلدان المتلقية للقروض على مجموعة من سياسات العرض والطلب تتمثل أساسا في مؤاءمة الإجراءات الإقتصادية الداخلية مع القوانين الدولية الرأسمالية للإستثمار والإستيراد والتصدير، وتنقسّم سياسات التكيف الهيكلي إلى سياسات الإستقرار والتعديل الهيكلي التي طبقتها دول المنطقة والتي نفذت واحد أوأكثر من قروض التكيف الهيكلي من البنك العالمي[4] وتجمع بين تنفيذ سياسات التثبيت على المدى القصير وتدابير الإصلاحات على

[1]Mohs Ralfm, Levlanizi, " Structural Adjustment Programes in Sub- Saharan Africa," Intereconomics, Vellag welt Archiv**,** Hamburg, Vol. 23, ISS, 1, (1988): 25- 28.

[2]Eric Toussaint, Arnaud Zacharie, **op**. **cit**, 195.

[3]Christopher J . Evans, **op**. **cit**, 44.

[4]Rolph Van der Hoeven. (2000). "*Poverty and Structural Ajustment , Some Remarks and Tradeoffs Between Equity and Growth*," Employment Paper 2000/4, (Geneva, HOEVEA, Employment Sector, International Labour Office), 1, 2.

المدى الطويل إما في وقت واحد أو بالتداخل مع بعضهما البعض وبدافع ذلك يمكننا التعرض لسياسات الإستقرار والتثبيت والتكيف كما يلي[1]:

الفرع الثاني: سياسات التثبيت والاستقرار في بلدان منطقة الساحل الإفريقي

تتألف هذه السياسات من إصلاحات السياسة المالية وإصلاحات السياسة النقدية وتخفيض قيمة العملة كما تتميز هذه الفئة من السياسات حسب البنك العالمي بتدابير تطبق على المدى القصير هدفها تثبيت الأسعار وضبط الحواجز الجمركية ومنع تدهور الميزان التجاري وتوازن النفقات العامة من أجل تعزيز قدرة البلدان المتلقية للمعونة على الإستمرار في دفع أقساط خدمة الديون القديمة المستحقة، حيث كانت سياسات الإستقرار من هذا المنطلق هي الأقدر على وقف التدهور والعجز المالي لإقتصاديات البلدان نهاية سبعينيات القرن الماضي، ومثلت إجراءات الإستقرار المصممة لبلدان منطقة الساحل الإفريقي للتقليل من الحدّ من المبالغة في تقييم عمل الفرنك الإفريقي والعجز الشديد في الميزانيات الحكومية (ميزان المدفوعات) وشملت في أغلب بلدان المنطقة كذلك تخفيض قيمة الإعانات على الأغذية الأساسية والمدخلات الزراعية[2] وإلغاء الإعانات الاجتماعية[3].

ولدعم المفاهيم المذكورة أعلاه، قام الإفتراض الأساسي للبنك العالمي على أولوية الإستقرار في كل من القطاع الخارجي الذي يمثله ميزان المدفوعات وإستقرار القطاع المحلي المبني على مكافحة التضخم من خلال التحكم بشكل رئيسي في مستوى الأجور، ولتبرير الإنتقال من دعم سياسات التحديث التي سادت عقد الستينيات والسبعينيات من القرن الفارط في منطقة الساحل الإفريقي تم التحوّل إلى ذلك بإفتراض عكسي مفاده أن الدولة عدوّة النمو الإقتصادي وأن سياسات الإستقرار المنتهجة من طرف مؤسستي بروتن وودز هي الأكثر إستعدادا لإنجاح التعديل الهيكلي من سياسات التحديث وإدارة التنمية والقومية الإقتصادية القائمة على توسيع الإستثمارات العامة في البنية التحتية والإعتماد على تحويل المعرفة وجلب القروض الأجنبية ورأس المال الخارجي إلى نمط سياسات الإنضباط المالي والإلتزام بخفض قيمة العملة الوطنية وحجب الإنفاق العام على القطاعات الإجتماعية من أجل إنتاج تراكم الموارد وتحويلها لميزان المدفوعات وبناء القدرة على تسديد أقساط خدمة الدين الخارجي.

غير أن التعديل الهيكلي يرتبط بالسياسات الليبيرالية من منظور جديد حيث يلزم المتلقي للمعونة الإنمائية بتعديل كافة القوانين والإجراءات المطبقة على تسيير الإقتصاد الوطني والإنتقال إلى إجراءات

[1]Rolph Van der Hoeven, **op**. **cit**, 1.

[2]Valerie Kelly and Others, « Structural Ajustment Impact on Real Incomes and Demand Patterns of Urban and Rural Households in the Sahel" Report Paper N° 20, (Michigan State University, Department of Agricultural Economics, MSU International Development 1996), 21 .

[3]Thomas Reardon, Jane Hopkins and Valerie Kelly, " Structural Ajustment Impact on Real Incomes and Demand Patterns of Urban and Rural Households in the Sahel," Paper Presented at the 29th seminar of the European Association of Agricultural Economics, "Food and Agricultural Policies Under Structural Adjustment,", (Hohenhein,Germany, September 21-25, 1992), 1.

التنسيق المالي لاستعادة التوازنات العامة، تعبئة الموارد المحلية لمنع الإنهيار المالي التمويلي، خصخصة القطاع العام وتخلّيه عن العديد من مجالات الخدمة والإصلاح المؤسسي وتحرير السوق وهي تدابير تهدف إلى تحفيز الكفاءة والنمو طويل الأجل من القطاعات الحضرية والريفية وفي منطقة الساحل الإفريقي هدفت بالخصوص للحد من الحماية الزراعية وفتح الأسواق المحلية وخصخصة المؤسسات شبه الحكومية.

ومن ثم كانت بلدان المنطقة هي الأكثر حساسية للتأثيرات المحتملة لسياسات التكيف الهيكلي على المجموعات الريفية بفعل تعزيزها للتحيّز الحضري وتكريس اللامساواة التوزيعية خاصة في مجال الرساميل البشرية كالصحة والتعليم ودعم الغذاء[1] من خلال تحرير السوق فيها، تحرير السلع الزراعية والصناعية دون مقومات التنافسية وذلك عن طريق التحرير الكامل للواردات والصادرات إضافة إلى إزالة القيود الضريبية على السلع الخارجية[2].

الفرع الثالث: فرض سياسات التكيف الهيكلي على بلدان مطقة الساحل الإفريقي

أدت الصدمة البترولية الثانية إبتداء من1979 إلى تبني سياسات حمائية في الأسواق الغربية ضد السلع التصديرية التي يعتمد عليها الميزان التجاري لبلدان منطقة الساحل الإفريقي بأكثر من 93 % كمساهمة في الناتج الإجمالي المحلي، وبناء على ذلك قام البنك العالمي وصندزق التقد الدولي بفرض برامج التعديل الهيكلي وإغاثتها بقروض ميسّرة ودعاها إلى دعمها حيث أثار هذا التدخل نقاشا واسعا ضمن دوائر التنمية الإفريقية عامة وداخل دوائر التخطيط فيها خاصة حيث تفرّق الجدال إلى مجموعتين بارزتين طَبَعَتَا العلاقة بينهما وبين مؤسستي بروتن وودز في المراحل القادمة بين مؤيد لنهج التكيف الهيكلي ومعارض له وسنعرض هنا بالتحليل لكليهما كما يلي[3]:

أولا/ جماعة المؤيدين: جادل هذا الفريق بأن الأزمة الإقتصادية التي داهمت بلدان منطقة الساحل الإفريقي نهاية سبعينيات القرن الماضي أدت إلى الحاجة الماسّة إلى المال السائل والمساعدة الفنية والتخطيط البرامجي الإستعجالي للتنمية حيث إحتاجت الأموال بالعملة الصعبة لشراء السلع الأولية للسكان إضافة إلى سداد الأقساط المتراكمة لخدمة الديون الخارجية المستحقة وأن حزمة الشروط يمكن الإستجابة لها من خلال تعديلات في هيكل الإقتصاد الكلي لعدم توفر البدائل وذلك دون المساس بدور الدولة في القطاعات الإستراتيجية ومنها السيادية والأمنية.

---

[1]Thomas Reardon, Jane Hopkins and Valerie Kelly, **op**. **cit**, 1.

[2]Yénizié Koné and Others. (August 2019). "*Fertilizer Subsidy in Mali: Origins Context and Evaluation*," Reasearch Paper 142e, (Michigan State University, Mali Food Security Research Program), 6.

[3]Franz Hidhues and Gideon Obare, "Lessons from Structural Adjustment Programmes and Their Effects in Africa," Quarterly Journal of International Agriculture 50, N° 01, Frankfurt, (2011): 55.

ثانيا: جماعة المعارضين: بنى نقاد هذا التوجه رأيهم على خلوّ برامج التكيف الهيكلي المطلوبة من العناية الإجتماعية لشعوب بلدان المنطقة إذ يجلب التركيز على التوازنات في ميزان المدفوعات والخصخصة والتحرير الإقتصادي فقط العناية بالإلتزامات الخارجية لها من إعادة لجدولة الديون وتنفيذ إستحقاقاتها مقابل إغفال الحاجات الحيوية للسكان.

المطلب الثاني: مراحل التكيف الهيكلي في بلدان منطقة الساحل الإفريقي

يصف هذا المطلب المراحل الزمنية التي قطعتها بلدان منطقة الساحل الإفريقي في تطبيق التكيف الهيكلي ومقاربة البنك العالمي لأسباب وحلول الأزمة فيها.

الفرع الأول: عدم مواءمة سياسات التكيف الهيكلي

هدفت سياسات التكيف الهيكلي منذ البداية في بلدان منطقة الساحل الإفريقي لإعادة تخصيص الموارد المالية الوطنية بشكل أكثر كثافة على أساس مبدأ الميزة النسبية Avantage Comparative ولكي يتحقق ذلك ينبغي فك إرتباط الدولة بعملية الإنتاج وقَصرِ دورها على تنفيذ تلك الإجراءات اللازمة لبناء إقتصاد مفتوح حيث يمكن للوكلاء المحليّين والخارجين أن يتفاعلوا بحرية مع المتغيرات التي تطرأ على عمليات السوق مما يتطلب وجود بيئة مؤسسية مواتية حيث يؤدي ذلك إلى تحقق ميزة نسبية دينامكية مستدامة ومنتجة[1].

يبين الجدول رقم **02** إنقطاع وتذبذب برامج التكيف الهيكلي في جميع بلدان منطقة الساحل الإفريقي.

الجدول رقم 02: يوضح الطفرات في تطبيق برامج التكيف الهيكلي.

البلد	فترات التكيف وبرامج التكيف الهيكلي
النيجر	من 1981إلى 1986 ومن 1991 إلى 1995
السينغال	من 1981إلى 1986 ومن 1993 إلى 1995
مالي	من 1983 إلى 1988 ومن 1993 إلى 1997
موريتانيا	من 1981 إلى 1986 ومن 1991 إلى 1995
تشاد	من 1984 إلى 1989 ومن 1994 إلى 1998

الشكل من تصميم الباحث إعتمادا على المصدر: **Source :** Alberto poloni, **op .cit**, 152.

يبين الجدول القطيعة التي ميزت جميع برامج التكيف في كافة بلدان منطقة الساحل الإفريقي التي تعود أسبابها إلى عدم إستجابة البيئة المحلية للإصلاحات المفروضة من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي نتيجة الشرطية المفرطة في الإجراءات التي لم تكن المنطقة مهيئة لها بأي حال من الأحوال، فلم تكن

[1]Abdoulou w. Barry, B. Lynn Salinger and Saliya Pandolfi.(Decenber 2000). " *Sahelian West Africa: Impact of Structural Adjustment Programmes on Agricultural, Competitiveness and Regional Trade*," Discussion Paper Number 3, (Washington**,** African Economic Policy), 14.

الإتجاهات الإشتراكية في منظومات الحكم الوطنية لتسمح دون مقاومة بتنفيذ تدابير التكيف[1]، حيث وُصفت حقبة التكيف الهيكلي الأولى في الثمانينيات بالفرصة الضائعة وتميزت بثلاثة مراحل أساسية هي[2]:

المرحلة الأولى: مرحلة الإستقرار :(Stabilization) التي غطت النصف الأول من عقد الثمانينات وركزت في المقام الأول على الأساسيات التالية :

أ- العمل على استعادة توازن إستقرار الإقتصاد من خلال القضاء على إختلالات ميزان المدفوعات والعجز المالي وإكساب دول المنطقة القدرة على تسديد أقساط الديون المجدولة.

ب- السعي إلى الإستقرار المستدام في الاقتصاد الكلي من خلال التركيز على الطلب المعياري في الإستيراد لسد الفجوات في الموارد الخارجية والمحلية والاستثمار العمومي .

المرحلة الثانية: مرحلة التكيف مع النمو Adjustment with Growth: شغلت النصف الثاني من عقد الثمانينيات وتمحورت حول وجوب وجود جانب العرض من خلال وفرة الإنتاج التجاري مدفوعة بتدفقات المعونة لسد فجوات التعديل والإصلاح وإعادة الهيكلة ومقاومة الفشل الأول الذي شهدته بلدان المنطقة أواخر الثمانيات نتيجة مقاومات البيئة المحلية وقيود البيئة المؤسسية وتأثيرات المناخ الشديدة على الزراعة في المنطقة ومن ثم كانت هذه الفترة تجريبية ولدت مجموعة خلفيات إقتصادية وإجتماعية وسياسية مثلت زخمًا هاما لفهم المرحلة القادمة.

المرحلة الثالثة: مرحلة التكيف مع التخفيف من الفقر Ajustment with Poverty Allievation: تتضمن إستراتيجيات خاصة للتخفيف من حدة الفقر الناتجة عن تنفيد سياسات التسريح وغلق الشركات الحكومية والخصخصة ووقف التوظيف في القطاع العام منها توفير شبكات الأمان Safety Nets وبرامج استهدافية للحد من الفقر كما إهتمت هذه المرحلة خاصة ببناء القدرات، تنمية رأس المال البشري، تحسين الحوكمة (الحكم الراشد) وسحب الدولة من الاقتصاد[3].

ومن بين الدلائل على عدم مواءمة سياسات التكيف الهيكلي نذكر سياسات الإقراض الشرطي التي صمّمها البنك العالمي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي من خلال برامج إقراض السياسات التي تبرز في التدابير المدرجة في القروض المشروطة وهي ضمن ثلاثة مجموعات[4]:

المجموعة الأولى: تشمل إستقرار الإقتصاد الكلي بما فيها تدابير خفض العجز المالي والسيطرة على الإنفاق العام وتنمية الإيرادات المالية المحلية.

---

[1]Saleh M, Nsouli, "Structural Adjustment in Sub- Saharan Africa," Finance and Development, Vol. 30**,** N°3, Washington, (1993): 20.

[2]Thandika Mkandawire, **op**. **cit**, 74, 75.

[3]Nicola Pantara, **op**. **cit**, 23.

[4]Aberto Poloni, **op**.**cit**, 139 .

المجموعة الثانية: تركز على إدارة القطاع العام وتتناول تدابير مثل إصلاح الخدمة العمومية المدنية وإصلاح الإنفاق العام وإعادة هيكلة المؤسسات العامة وخصخصتها.

المجموعة الثالثة: تغطي بصورة محددة تنمية القطاع الخاص وتضمنت تدابير مثل إصلاح القطاع المالي وإصلاحات السياسة التجارية وتحسينات البيئة التنظيمية وتحسين مقبولية التدابير النيوليبيرالية والعمل على توطينها من خلال القوانين الضامنة لشراكة الإستثمار الأجنبي وتدخله في توجيه الإقتصاد بدلا من تخطيط الدولة.

الفرع الثاني: صعود النيوليبرالية وأثرها على بلدان منطقة الساحل الإفريقي (دور النخبة النيوليبيرالية في صناعة المعونة)

أصبح البرادايم المهيمن على أجندة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي هو سياسات التكيف الهيكلي مدفوعة بالتحولات النظرية التي حفلت بها بداية ثمانينات القرن العشرين نتيجة لوصول اليمين المتطرف للحكم في الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الذي يطالب بتعزيز السوق الحر بناء على الخصخصة وإزالة الحواجز الجمركية والتركيز على التجارة الخارجية التنافسية والميزة النسبية ودحر الدولة[1]، وقد إستوحى البنك العالمي هذه التحوّلات في دراسته لأوضاع الازمة في بلدان منطقة الساحل الإفريقي التي تضمنها تقرير إليوت بيرغ Elliot Berg عام 1981.

نهاية السبعينيات من القرن الماضي طلبت بلدان إفريقيا جنوب الصحراء من البنك العالمي إجراء دراسة شاملة واستخراج أسباب عدم قدرتها على تحقيق النمو والتنمية[2] وكإستجابة للأزمة الإقتصادية العميقة أصدر البنك تقرير بعنوان التنمية المتسارعة لمنطقة جنوب الصحراء الكبرى– *خطة عمل* Accelerated Development in Sub-Saharan Africa : An Agenda for Action عام 1981، كان بمثابة تشريح لأسباب المشكلة الإقتصادية لدول المنطقة والخطوات والإجراءات الفورية المحتملة القصيرة المدى للتخفيف من حدّتها، جاء في200 صفحة قسّمها إلى مراحل عالج فيه المؤلفون البواعث الوقتية للأزمة ومصادر النمو الممكنة والحاجة الملحّة للسياسات الإصلاحية الهيكلية وسياسات المانحين وهي مجموعة عوائق أساسية للنمو نستخرج من هذا التقرير المرجعي أهمها :

– **الوضعية النشوئية لما بعد الاستعمار:** كيف أن ضعف البنية التحتية الإنسانية والمادية تشكل أكبر القيود على الإنطلاق في التنمية[3].

[1]Howard Stein, *Beyond the World Bank Agenda, An Istitutional Approach to Development* (London: University of Chicago Press, 2008), 1

[2]Thandika Mkandawire and Charles.Soludo, **op**. **cit**, 23.

[3]Elliot Berg and Others, **op**. **cit**, 9- 12.

- **تأثير العوامل الخارجية** : إنهيار ميزان المدفوعات وحاجته إلى التحسن التجاري ونمو الصادرات لتحقيق النمو في بداية الثمانينات[1].

- **أهمية التجارة الخارجية:** مدى أهمية التجارة وتحويل القرار الإقتصادي إلى التصدير وتنظيم الإقتصاد بعيدا عن تدخل الدولة[2].

- **أهمية الزراعة:** التركيز على السياسات المنتهجة والمقترحة لوضع الزراعة من الأولويات التنموية حيث عاين البنك مسيرة الزراعة من 1960 إلى1980 في المنطقة والإنتقادات التي يجب توجيهها للمناهج الفاشلة التي قامت عليها خاصة في التنمية الريفية وضرورة تبني التحفيزات الجديدة من قيم للميزة النسبية وتدخل القطاع الخاص وتحرير التجارة وإصلاحات السوق الداخلية والتركيز على البحث الزراعي والري[3].

دور الموارد البشرية: ضعف التأطير في ميادين الصحة والتعليم والتدريب[4].

- **أهمية القطاعات القيادية:** قطاع الصحة، التعليم والطاقة والمعادن والنقل والاتصالات كرافعة للنمو والتنمية والتي تشهد تخلفا واسعا في هذه المنقطة خاصة تحت وطأة تأثيرات الصدمتين البترولیتين1973-1974، 1979- 1980[5].

- **النمو السكاني السريع:** الإهتمام بالنمو السريع للسكان لعدم جاهزية البنية التحتية لتحمّل النمو الحضري للسكان وعدم توازن البيئات الريفية والحضرية وضرورة التخطيط للتكافؤ[6].

- **أهمية التدفقات المالية:** إمداد دول المنطقة في إطار تنفيذ تدابير التعديل والتكيف الهيكلي بتدفقات أكبر من المعونات الخاصة بالزراعة والنمو الريفي والبنية التحتية والتكنولوجيا بمساعدة القطاع الخاص[7].

في ظلّ ذلك، كان هذا الإصدار(تقرير بيرغ وزملاؤه) يُنذرُ بالتغيير في وجهات النظر فيما يتصل بالتنمية في بلدان جنوب الصحراء ومنها بلدان منطقة الساحل الإفريقي إذ تمثّل فحواه العام في أن إنتهاج حكومات المنطقة سياسات التخطيط والدعم الإجتماعي وتدخل الدولة أفضى إلى سيطرة النخب البيروقراطية على المفاصل الرئيسية للإقتصاد من بنوك مركزية وإدارة الإنتاج والتسويق مما أدى إلى الفساد والرشوة كسبب داخلي إلا أن المشاركة الرئيسية للبنك العالمي في السابق في دعم هذه السياسات ساهم في فشل إقتصاديات بلدان المنطقة[8].

---

[1]Elliot Berg and Others, **op**. **cit**, 17- 21.
[2]**I**bid, 24- 40.
[3]**I**bid, 45- 76.
[4]**I**bid, 81- 87.
[5]**I**bid, 91- 105.
[6]**I**bid, 112- 118.
[7]**I**bid, 121- 124.
[8]Sebastian Edwards, **op**. **cit**, 15.

حصر البنك العالمي من خلال التقصّي الذي أجراه أليوت برغ وزملاؤه الأزمة الإقتصادية في أوجه للقصور شابت إقتصاديات هذه البلدان نهاية سبعينيات القرن الماضي وهي على ثلاثة مناحي رئيسية[1]:

1- إستمرار الركود في معدلات التجارة والتبادل الخارجي الشيء الذي أدى إلى حماية أكبر للصناعة وتنامي القيود على التصدير الزراعي.

2- ضعف القدرات المؤسسية والإدارية ومهارات التخطيط والموارد البشرية لمواكبة متطلبات وحاجات الإقتصاد السوقي العالمي حيث ضعف البنية التحتية في مجال النقل والتطوير الإنتاجي الملائم لمقاييس السوق العالمية والكفاءة التصديرية.

3- غياب الإتفاقيات الدولية التي تسند بلدان منطقة الساحل الإفريقي في التجارة الدولية والمحافظة على صادرات الميزة النسبية من المنتجات الزراعية في وجه الحمائية التجارية الدولية وإنخفاض أسعار السلع التصديرية الزراعية في الأسواق لدولية، ووفقا لهذا التشخيص عزَا البنك الأزمة إلى أخطاء الداخل ويقصد بذلك تلك الممارسة السياسية االعمومية في تخطيط التنمية والتطورات الخارجية المعاكسة ومنها[2]:

- الزيادة السريعة للإنفاق العام على مدى 1970-1980 دون مراعاة زيادة الإيرادات.
- إهمال الزراعة رغم أنها تعد الدعامة الأساسية لإقتصاديات دول المنطقة.
- معضلة التسير المرتبط بتخلّف قدرات الموارد البشرية وسيطرة المهارات الفنية الأجنبية على المناصب الحكومية حيث كان أزيد من 1500 فرنسي يمسكون الإدارة منذ عام1961 إلى غاية 1975 ويسيطرون على إدارة الصناعة والتجارة في السنغال وحدها[3].
- غياب التمويلات الذاتية.

الفرع الثالث: إقتراحات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي للخروج من الأزمة الإقتصادية

صاغت المؤسستان مجموعة توصيات باعتبارها متطلبات لاغنى عنها تُعينُ بلدان منطقة الساحل الإفريقي على التكيف والإستقرار في سبيل إسترداد القدرة الهيكلية للإقتصاد الكلي وتحقيق التوازن المالي وضرورة إحالة التدابير والإجراءات النقدية والسياسية إلى التنفيذ ويمكن أن نذكر منها[4]:

1- زيادة التركيز على إنتاج الكفاية من الغذاء باعتبار تراجع الغذاء في الفترة بين 1970-1980 إحدى عوامل الإنهيار الإقتصادي لهذه الدول حيث إرتفعت واردات السلع الغذائية من 1.9 مليار دولار عام 1970 إلى 12.4 مليار دولار عام 1985.

2- تعزيز الإستثمار في البحث الزراعي (التدريب ،الخدمات، الري والخدمات الإرشادية).

3- الإستغلال المتكيف للميزة النسبية لقطاع الزراعة من طرف الحكومات.

---

[1]Elliot Berg and Others, **op**. **cit**, 2.
[2]Cadman Atla Mills, **op**. **cit**, 6.276
[3]Elliot Berg and Others, **op**. **cit**, 7- 9.
[4]Robert Mc Namara, **op**. **cit**, 4, 5.

4- تركيز الحكومات في المنطقة على القطاع الزراعي الرسمي لخلق مناصب وفرص عمل كثيفة وإدماج سكان الريف فيه.

5-تعزيز الصادرات.

6- إصلاح المؤسسات العامة.

7- القضاء على التسيير الإشتراكي لقطاعات الزراعة إذ يتعين على هذه البلدان الإقلاع عن المشاريع الوطنية المخططة بغرض السمعة.

8- وقف التصحر والتدهور البيئي.

9- زيادة المعونات الإنمائية حيث إنخفضت التدفقات المالية كثيرا.

حيث شكلت هذه التوصيات ضغوطات رسخت مجموعة من الإختلافات الجوهرية بين تشخيصات وإقتراحات البنك العالمي من خلال تقرير بيرغ وزملاؤه ومخرجات قمة لاغوس لعام 1980 للوحدة الإفريقية التي أبرزناها سابقا من حيث أسباب الأزمة وعلاجها إذ ركز التقرير على منهجية قائمة على[1]:

- **الإفتراضات:** إفتراضات التقرير معيارية تتعارض مع المنظور الإفريقي في الإعتماد على الذات.

- **السببية:** قدّم التقرير تعليلا أحاديا لمنشأ الأزمة.

-**العلاج** :الوصفات الإستراتيجية التي قدّمها لحل الأزمة كليّة مُعادية لتدخل الدولة في العملية الإقتصادية حيث ركز على الزراعة التصديرية مع دور أكبر للقطاع الخاص.

- **الجدوى المؤسسية:** فيما إذا كانت لبلدان منطقة الساحل الإفريقي وإفريقيا عامة القدرة على تنفيذ هذا التحوّل بتطبيق التعديل الهيكلي في ضوء الحقائق الإجتماعية والسياسية الراهنة، غير أن أربعة توصيات أخذت بها هذه الدول نقضت من خلالها عهدها مع توصيات لاغوس بالتحوّل إلى النيوليبيرالية هي[2]:

1. تقليص دور الدولة في الإقتصاد.
2. تشجيع القطاع في الخاص.
3. الحد من الحمائية.
4. خفض قيمة العملة الوطنية.

لذا، مثّلت مقترحات بيرغ الأساس الفكري لبرامج التكيف الهيكلي حيث أسّس هذا التقرير النموذج الأحادي الذي أصبح يمثل المنظور السائد والمهيمن لتشخيص المشاكل الإقتصادية ووصف الحلول

[1]David F. Gorden, Joanc Parker, "*The World Bank and its Critics: The Case of Sub-Sahara Africa*," Discussion paper N° 108, (The University of Michigan, Center For Research on Economic Developement, March 1984), 1.

[2]Sebastian Edwards, **op**. **cit**, 15.

المفترض إتباعها المدفوعة بعالمية السلوك الإقتصادي الأحادي العقلاني نتيجة إنتصار نظريات السوق الحر وهزيمة وفشل سياسات التخطيط الموجّه[1].

غير أن صندوق النقد الدولي واجه صعوبة بالغة في إنجاح النمو الإقتصادي إنطلاقا من وصاياه في مجال الإستقرار والتثبيت وإصلاح السياسات في إفريقيا عامة وداخل بلدان منطقة الساحل الإفريقي خاصة لعدة أسباب نجملها فيما يلي[2]:

- عدم قدرة الدول على الوصول إلى مصادر التمويل البديلة.
- لا تتمتع بلدان المنطقة ضمن بلدان جنوب الصحراء الكبرى بقوة تصويت كافية في البنك العالمي وصندوق النقد الدولي حيث تهيمن أغنى إقتصاديات العالم على 40% من الأصوات مقابل 4% لجميع بلدان جنوب الصحراء الكبرى رغم أنها تمثل ربع أعضاء صندوق النقد الدولي، وخدمة للسياق ذاته، بنى صندوق النقد الدولي مقترحاته على فرضيتين أساسيتين هما[3]:

الأولى: تعامل صندوق النقد الدولي مع الأزمة الإقتصادية في منطقة الساحل الإفريقي بداية الثمانينات وفقا لتوجهات اليمين المتطرف في حكومات الأعضاء الأقوياء في مجلسه التنفيذي لدفع القطاع الخاص لأخذ مكان الدولة في تسيير الأملاك العامة باعتبار الدولة مسؤولة على الإنهيار الإقتصادي .

الثانية: الإحترازية التي تطبقها هذه البلدان في مواجهة الصدمات التجارية الخارجية والقيود المفروضة عليها، وبشكل عام ركزت مقترحات صندوق النقد الدولي على رفض نموذج التصنيع وتثبيت تقليص دور الدولة وتعزيز دور القطاع الخاص، ومن أجل ذلك فرض الدور التنسيقي الذي لعبه صندوق النقد الدولي على بلدان المنطقة شروط الإلتزام بسياسات الإستقرار التي يجب عليها إتباعها في سبيل تقليل عجز الميزانية ووقف التضخم من خلال ربط المنطقة بالدائنين حيث أعاد تنسيق إجراء تفاهمات حول سداد خدمات الديون وإضافة قسط الإلتزام بها للمبلغ الرأسمالي في مرحلة تضاعفت فيها ديون المنطقة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي من 25% عام 1980 إلى 80% عام 1994[4].

وبالتالي قام صندوق النقد الدولي بِسنّ مجموعة من الأسس الجديدة للتعامل مع البلدان المقترضة قامت بعد ذلك مؤسسات المال الدولي بتطويرها مع البنوك التجارية الأمريكية ومن ثم إتفقت حولها كمعيار تطبيقي لقياس الأهلية لتنفيذ تدابير التكيف الهيكلي حيث أُطلق عليه فيما بعد إجماع واشنطن.

المطلب الثالث: إجماع واشنطن (Consensus de Washington**)**

يحلّل المطلب الخلفيات السياسية التي قام عليها الإجماع ودور الولايات المتحدة الأمريكية في تكوينه والإصلاحات العشرة التي سميت بإسمه.

---

[1]Thandika Mkandawire and Charles, Soludo, **op**. **cit**, 23- 27.
[2]Ngaire Woods, **op**. **cit**, 1.
[3]**I**bid, 3.
[4] **I**bid, 205.

الفرع الأول: المرجعية السياسية للإجماع

لا تزال المبادئ الليبيرالية التي كانت بمثابة الأساس لإنشاء العديد من المؤسسات المالية الدولية ومنها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي تُستخدم لتغدية الهيمنة المستمرة من قبل القوى الغربية من خلال إدماج البلدان النامية التي تتخبط في معضلة الديون بداية من سنة 1982، حيث فتحت المخاطر التي أوجدتها هذه الأزمة الباب أمام قبول توصيات وبرامج التعديل الهيكلي في منطقة الساحل الإفريقي.

لذلك، جادل البنك العالمي في حينه بأن السياسات الجديدة لم تكن مفروضة من قوى خارجية بقدر ما كانت إعترافا من القوى الداخلية بأن سياسات التصنيع البديل للإستيراد (ISA) Import Substitution Industrialisation مع دور قوي لتدخل الدولة قد فشلت لأن حمائية هذا النهج أدت إلى إنكماش الإقتصادات الوطنية، ووفقا لهذا التفكير وحسب البنك فالكلّ يتأثر من جراء التجارة الحرة وغير المقيدة بدخول الإستراتيجية الجديدة للتنمية بقيادة الصادرات (Exportes led development) حيث يمكن لبلدان المنطقة التركيز على قطاعات معينة من إنتاجها حيث تكون لها بعض المزايا النسبية[1] تفتقدها القوى المديرة لرأس المال العالمي وهي عملية إدماج قصري لإقتصاديات المنطقة بهدف إما التزويد بالمواد الأولية أو بالمنتجات الغذائية والسلع الزراعية التي لا تنتجها البلدان الرأسمالية. وبناء على نتائج أزمة الديون العالمية مستهل عقد الثمانينيات وعدم قدرة المقرضيين إسترداد أموالهم قام البنك العالمي بتحوّل جذري في سياساته نحو بلدان منطقة الساحل الإفريقي أفرزت عدة مناهج جديدة يشار لها باسم النيوليبيرالية أو أصولية السوق التي تتطلب الوصول إلى هدف " كن مثلنا أو كما نتصور أنفسنا أن نكونه" « Be Like Us or What we Imagine our Selves to Be » بغرض تحقيق الإمتثالية من البلدان المدينة وإلا فحجب القروض المستقبلية حتى يتم تنفيذ شروط إجماع واشنطن [2].

الفرع الثاني: تعريف إجماع واشنطن

يُعرّفه جون ويليامسون John D.Williamsohn الذي أبدعه أنه إصلاحات وتعديلات تصل حدّ التغييرات الهيكلية يتعين على الدول التي تعاني الديون المتكبدة Debt Peonage[3] تطبيقها للإندماج في الرؤية العالمية الجديدة التي ميّزتها حقبة الثمانينيات حين تحقّقت وحدة الهدف مع المؤسسات المالية

---

[1]Susan Robertson and Others, **op**. **cit**, 38.

[2] Alfred G.Nhema, **op**. **cit**, 157.

[3]Alfred G.Nhema, **op**. **cit**, 157.

***حكومة الحد الأدنى** هي الحالة التي بلغتها بلدان منطقة الساحل الإفريقي عقدي تمانينيات وتسعيينيات القرن الماضي حين تنحّت طوعا او رغما كلية عن مسؤولية التنمية لصالح المؤسسات المالية الدولية تخطيطا وتمويلا وتنفيذا.

****رئيس البنك الدولي الأسبق** كُلف في سنة 1989 بإعداد ورقة خلفية لتغيير وتعديل سياسات الدول النامية العاجزة عن سداد الديون المستحقة للبنوك الأمريكية الخاصة وكذا ديون البنك العالمي وصندوق النقد الدولي عندما إمتنعت الدول النامية تسديدها بسبب العجز.

الأمريكية والدولية في واشنطن المتمثلة في الخوصصة Privitization والنقدية Monetarism وإقتصاديات جانب العرض وحكومة الحد الأدنى* Minimal Government أو الدولة المحدودة Limited state وكانت الورقة المقدمة الموسومة ب: (ما تعنيه واشنطن بشأن تغيير السياسات) جون ويليامسون** John D.Williamsohn، وقصدت بواشنطن الحكومة الفيدرالية، التكنوقراط، الكونجرس، كبار أعضاء الإدارة والمؤسسات المالية الدولية والوكالات الإقتصادية للحكومة الأمريكية والمجلس الإحتياطي الفيدرالي ومراكز الفكر عام 1989 وهي تتضمن عشرة إصلاحات سمِّيت بوصايا إجماع واشنطن هي[1]:

1. الإنضباط المالي.
2. إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام.
3. الإصلاح الضريبي.
4. تحرير أسعار الفائدة.
5. تحرير أسعار الصرف.
6. تحرير التجارة.
7. تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر.
8. الخصخصة.
9. رفع القيود الحكومية.
10. تشريع حقوق الملكية لفائدة القطاع الخاص الأجنبي.

ويعود الفضل في جعل الحكومات الإفريقية ومنها حكومات بلدان منطقة الساحل الإفريقي تدرك الحاجة الملحّة لإعادة هيكلة إقتصاداتها إلى البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، حيث عززت برامج التكيف الهيكلي وسياسات التثبيت –التي سنتعرض لها بالتفصيل في الفصل الثاني– قبلها أنظمة الإدارة الإقتصادية بتحويلها من إدارات توجيه وتخطيط ممركزة إلى إدارات مرنة حيث يعتقد **جون ويليامسون** أن كل بلدان منطقة الساحل الإفريقي كغيرها من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA) قبلت إصلاحات وسياسات إجماع واشنطن تحت ضغط الشروط الخارجية وليس طوعا عكس التوصيفات التي روج لها البنك العالمي سابقا وبالتالي كانت سياسات الخصخصة والإصلاح المالي وتحرير التجارة غير مناسبة وصعبة التنفيذ على بلدان المنطقة حيث كان من الصعب التعامل مع توصية الحد من دور الدولة والإنفتاح على التجارة الحرة لأن المنطقة كانت مشبعة بمشاكل هيكلية ذات بعد محلي ولم يكن بمقدور مبدعي التوافق في واشنطن حلّها[2]، لأن توصياته وإصلاحاته بليبيرالية القرن التاسع عشر في أوروبا

[1]John Williamson, "A Short History of the Washington Consensus," Law Business Reviw of the Americas,Volume 15, Number 1, Washington, (2009): 9, 10.
[2]John Williamson,**op**. **cit**, 216.

ونيوليبرالية الولايات المتحدة في هذه الفترة تكرّست في أهداف المؤسسات المالية الدولية ووزارة الخزانة الأمريكية في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات[1] وساعدت في نشرها داخل بلدان منطقة الساحل الإفريقي برامج وقروض التكيف الهيكلي كنموذج للسياسات عبر الوطنية[2].

الفرع الثالث: دور الولايات المتحدة في سياسات إجماع واشنطن

يرى جيمس بيكر وزير الخزانة الأسبق في الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الفترة بأن إقتراض التعديل الهيكلي بمختلف صيغه يمكن إستخدامه في وقت واحد لمنع البلدان النامية من التخلف عن سداد ديونها الخارجية التي كان معظمها مستحقة للبنوك الأمريكية وفتحها أمام إقتصاد السوق (قوى السوق) حيث تم تكليف البنك العالمي والإيعاز له بتطوير خطط قطرية وإستيراتيجيات شاملة للإقتصادات الوطنية وتصميم برامج إقراضها وفقا لذلك، وتوحيد شروطه مع صندوق النقد الدولي وكان من بين سياسات جيمس بيكر إنشاء وثائق الإمتثالية وهي على نوعين هما[3]:

النوع الأول: خطابات النوايا(Letters of Intent**)** موجهة من البلد المقترض إلى صندوق النقد الدولي.

النوع الثاني: خطابات سياسة التنمية (Letters of Development Policy) الموجهة إلى البنك الدولي وكلتيهما يُقيَّدُ فيها مايلي:

- المبلغ الإجمالي للقرض المطلوب.
- جدول السداد الزمني الملتزم به.
- سلسلة إلتزامات السياسة لضمان عدم تأخّر المقترضين عند التزاماتهم.
- أقساط الدفع وإذا لم يلتزم المقترض فإن للمقرض الحق في حجب المدفوعات.

من خلال ذلك، يمكن وضع مناقشة فعالية هذه الشروط ضمن التطور التاريخي لتنفيذ إجماع واشنطن وهي إحدى القضايا الأكثر إثارة للجدل في اقتصاديات التنمية، حيث تم تعريض إفريقيا جنوب الصحراء ومنها بلدان منطقة الساحل الإفريقي لشروط هذا التوافق أين لوحظ عدم تعرض حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة لعقوبات شرطية المؤسسات المالية الدولية وواجهت عقوبات خفيفة لذلك فرضت هذه المؤسسات الإمتثالية من خلال دسّ المحاورين المتعاطفين Symthetic Interlocutors من

[1]Joseph Stiglitz, " Is there a Post-Washington Consensus Consensus?," in *The Washington Consensus Reconsidered Towards a New Global Governance*, eds. Narcís Serra and Joseph E. Stiglitz (New York: Oxford University Press, 2008), 41.

[2]Sarah Babb, " The Washington Consensus as Transnational Policy Paradaim Its Origins,Trajectory and Likely Successor," in *Globalization and Development Reoder Perspectives on Development and Global Change*, eds. Timmons Roberts, Amy Bellone Hite and Nitsan Chorev (USA: Blackwell, Second Edition, 2015), 322.

[3]Sarah Babb,"The Washington Consensus Transnational Policy Paradaim, Its Origins,Trajectory and Likely Successor," International Political Economy Review 20 (2), Routledge, (2012): 278 .

الإقتصاديين في حكومات المنطقة الحاصلون على شهادات عليا في الإقتصاد من جامعات إمريكية وبريطانية وبَوّأَتهم مراكز صناعة القرار لتسهيل الإستجابة للشروط الموصى بها إمريكيا[1].

وفي كثير من الأحيان، لم يكن حاملي الخبرة الإقتصادية الأمريكية والبريطانية مسؤولين منتخبين في بلدان المنطقة إلا أنهم ساهموا في وضع مناهج للتنمية وفقًا لتصوراتهم التي تميل إلى إجماع واشنطن وتمكنوا من هزيمة الحكومات غير الإصلاحية بمساعدة البنك والصندوق من خلال حجب الموارد عنها رغم أنها مُفوّضة شعبيا وتم مكافأة الحكومات الموالية للإصلاحات الإقتصادية بموارد ساعدتها على البقاء في السلطة وتنفيذ الإصلاحات[2].

خلاصة الفصل الأول

تتمتع بلدان منطقة الساحل الإفريقي بجاذبية إقتصادية منذ إستقلالها عام 1960 لعدة أسباب منها أنها لا يفترض أن تترك لنفسها تختار نموذج التنمية الذى يلاءمها بل ينبغي أن تستدرج للإلحاق بالإقتصاد الليبيرالي الدولي المبني على السوق الحرة، لذا عزا البنك العالمي وصندوق النقد الدولي الأزمة الإقتصادية التي عانت منها بلدان المنطقة إلي نظام التسيير الإشتراكي الذي سكلته عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، وكان الهدف منذ البداية عدم دعم النمودج الذاتي للتنمية مخافة نجاح النموذج الإشتراكي في هذه المنطقة .

لذلك، صمّم البنك والصندوق برامج وسياسات بديلة سميت بالتكيف الهيكلي تنفذها بلدان المنطقة نظير سدّ حاجتها من القروض وحصولها على الأموال السائلة، قَبِلت على إثر ذلك هذه البلدان شروط سياسية وإقتصادية ليبيرالية لا تتماشى مع البيئة الثقافية والإقتصادية لمجتمعاتها المحلية وأبعدتها في النهاية عن بناء نموذج تنموي وطني ناجح.

[1]Sarah Babb,"The Washington Consensus Transnational Policy Paradaim, Its Origins,Trajectory and Likely Successor," International Political Economy Review 20 (2), Routledge, (2012): 328 .
[2]**I**bid, 327.

الفصل الثاني:

سياسات وبرامج التعديل القطاعي في بلدان منطقة الساحل الإفريقي.

إتخذت إستجابة المؤسسات المالية الدولية للأزمة الإقتصادية في منظمة الساحل الإفريقي شكل برامج التكيف الهيكلي، إذ تطلّبت هذه البرامج في البداية سياسات مالية ونقدية فورية للحد من التضخم وعجز الميزانيات وإصلاحات واسعة النطاق موجهة نحو السوق وفتح إقتصاديات المنطقة أمام التجارة الحرة والإستثمار الأجنبي، ومع ذلك، فقد إتسع نطاقها في بداية التكيف والتعديل عام1981 إلى تبني تدابير خصخصة الشركات المملوكة للدولة وإعادة هيكلة المؤسسات العامة.

غير أن ذلك التوجّه لم يكن مقبولا بالنسبة لصانعي السياسات والنخب الحاكمة في المنطقة باعتباره تصفية ممنهجة لدور الدولة، حيث تَميّز التكيف الإقتصادي والسياسي (Economic and Political Adjustment) الذي أملاه البنك العالمي وصندوق النقد الدولي بعدة وصفات هيكلية تعديلية سعى من خلالها لإسترجاع الدولة في بلدان المنطقة القدرة على توليد الأموال لسداد الديون وبالتالي الوصول إلى نقطة الثقة والإستمرار في الحصول على قروض أخرى.

هذه الوصفات مسّت هياكل سيادة الدولة على إقتصادها وخاصة التحكم في التوظيف وخفض أعداد المشغلين في الخدمة المدنية وتوجيه الموارد المقروضة من الخارج لتحرير الإقتصاد كما سنراه في **المبحث الأول** والمتعلق بخصخصة القطاعات القيادية الأساسية التي إختارتها الأطروحة كنماذج للتعديل وفي مقدمتها قطاع الزراعة الذي إستهدفته مؤسسات بروتن وودز بحجب الدعم عنه إلى أن يعود إلى بيت الطاعة المتمثل في الإنغماس كلية في التدابير النيوليبيرالية وخاصة تحرير قطاع الأسواق الزراعية في **المبحث الثاني** وفي **المبحث الثالث** سنفحص ونحلل تحالف المانحين من خلال البنك العالمي والشركات متعددة الجنسيات للظفر بالإستثمارات الأجنبية للتنقيب عن موارد الطاقة والمناجم والإستئثار بالفوائد التشغلية والمالية وضمان تزويد الأسواق الغربية بالمحوقات والمعادن بالإضافة إلى تشكيل الأحلاف الإقتصادية وربط إقتصادات بلدان المنطقة وقطع الطريق أمام المنافسين الدوليين، أما في **المبحث الرابع** فسنتعرض بالتحليل والمقارنة الدولية للسياسات التعديلية التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية ولا سيما البنك العالمي وصندوق النقد الدولي على بلدان منطقة الساحل الإفريقي حيث إستهدفت فيما إستهدفت مجانية الصحة والتعليم بتدابير دفع المواطن لرسوم المستخدم من ناحية وحرمان شريحة الفقراء من الوصول إلى الخدمات الأولية للرعاية الصحية والإلتحاق بالمدارس الإبتدائية، وبالرغم من أن الصحة والتعليم أصبحا عمادتين أساسيتان للتمكين الإنساني في يومنا الحاضر وإحدى المؤشرات الرئيسية للتنمية البشرية إلا أنها لم تنل قسطها من دعم قروض التعديل الهيكلي وبقيت تعاني شح التمويل الخارجي إبان فترة تنفيذ بلدان منطقة الساحل الإفريقي لسياسات وبرامج التكيف الهيكلي، كما ركز البنك العالمي وصندوق النقد الدولي في سياق التعديل على الخصخصة المتسرعة لقطاعي الصحة والتعليم بالرغم من عدم جاهزية البيئة المؤسسية والوظيفية لمثل هذا الإنتقال في هذه المنطقة نظرا لبدائية الهياكل المورثة عن الحقبة الإستعمارية، مع الإشارة إلى أن خضوع الصحة والتعليم كقطاعين قياديين للتنمية لبرامج التعديل لم يكن ليتم دون أن تكون له عواقب وخيمة.

المبحث الأول: السياسات المطلوبة للتكيف الهيكلي والتعديل

شملت الدراسة في هذا المبحث على السياسات المطلوبة من طرف البنك العالمي وصندوق النقد الدولي لتكييف الأنظمة الإقتصادية الإنتاجية والتشغيلية لبلدان منطقة الساحل الإفريقي وتعديلها لمواءمة التدابير االمقترحة لحل الأزمة الإقتصادية مقابل الإفراج عن القروض وبالخصوص التي شملت القطاع العام، المالية والتوظيف وكذلك عمليات التحرير والخصخصة التي مسّت كل القطاعات الحكومية وشبه الحكومية.

المطلب الأول: سياسات تعديل القطاع العام (تصفية دور الدولة)

يحلّل المطلب بالتفصيل مسار التحرير والخصخصة التي خضع لها القطاع العام ولاسيما الشركات الحكومية وشبه الحكومية ورفع الدعم عن التوظيف.

الفرع الأول: تصفية الشركات العامة (الخصخصة وإعادة الهيكلة)

مَثّل تقليص دور الدولة في جميع بلدان منطقة الساحل الإفريقي دون إستثناء[1] بفعل المسار السريع للخصخصة لاسيما فيما يتصل بالإعانات تمهيدا لتصفية وتفكيك أو على الأقل إعادة هيكلة للعديد من الشركات العامة، لأنها غالبا ما تكون هذه الإجراءات جزءا أساسيا من شروط قروض التكيف الهيكلي[2].

حتى عام 1980 كان الإتجاه السائد في بلدان المنطقة بالنسبة للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي هو التمديد المستمر لسيطرة الدولة كموجّه طبيعي للتنمية، إلا أن توطّن سياسات التوجيه والتخطيط وعدم السماح بظهور قطاع خاص مرتبط برأس المال الأجنبي إعتُبر فيما بعد من جهتهما بأنه من الكوابح الرئيسية لتنمية إقتصاديات المنطقة، وبدعم من هاتين المؤسستين الإقراضيتين ظل البحث في فك إرتباط الدولة بإقتصادها لمدة طويلة في قلب التفكير السياسي لمبدعي برامج وسياسات التكيف الهيكلي، حيث أثارت الإختلالات الهيكلية التي تَولّدت عن تدخل الدولة لمدة عشرين عام من الإستقلال وكبحها لحرية التجارة إنتقادات واسعة من طرف هاتين الوكالتين[3].

حيث إستهدف المنظور التشخيصي الذي أنتجه البنك العالمي وصندوق النقد الدولي بداية ثمانينات القرن الفارط دور الدولة من خلال إعادة النظر في سيطرتها على الشركات المملوكة عموميًا، إذ يميز صندوق النقد الدولي أنه من بين أعراض الأزمة عجز الميزانية والعجز الخارجي للمدفوعات االناتج عن

[1]Michel Griffon, Vincent Ribier, « L'environnement macro-économique, » dans *Le Développement Agricole au Sahel, Milliex et Defis*, édité par P. M. Bosc,V. Dollé, P.Garin, J.M. Yung (Montpellier Cédex, France : Collection « Document » Systèmes Agraires : N°17, Département Systèmes Agroalimentaires et Ruraux, Centre de Cooperation Internationale en Recherche gronomique pour le Developpement, Novembre 1992), 124.

[2]**I**bid.

[3]Pierre Jaquenot, « La Désitatisation en Afrique Sub-Saharienne, Enjeux et Perspectives, » Revue Tiers Monde, 1.XXIX, n° 111, Tome 29, France, (avril-juin1988): 271.

النمو المتضخم لكتلة الأجر العمومي وتقديم الإعانات العمومية، أما البنك العالمي فقد فتح تشخيصا قائما على تحديد دور الدولة والقطاع الخاص في تخصيص الموارد، ومن جهة أخرى، قام هذا الأخير ببناء الفرضيات التي رآها معيقة للتنمية تحت مسمى العتبات Seuils والدولة الشائنة l'Etat Outrancière[1]. وبغرض تعميم نفس عقبات النمو على بلدان منطقة الساحل الإفريقي التي تم إستنتاجها من بيئات غير محلية وغير إقليمية ولا تأخذ من خصائص المنطقة، بل تم محاكاتها نظريا من الحركة الإقتصادية السائدة في الغرب وضع البنك مجموعة من العوائق يمكن إختصارها فيما يلي[2]:

1- يستوعب الإنفاق على المؤسسات العمومية ومستلزماتها كل الإيرادات الجارية للدولة وبالتالي فإن عدم وجود وفورات يمنع أي مخصصات تراكمية لسداد الدين الخارجي وأقساطه وخدماته.

2- قطاع الشركات العامة في حالة إفلاسها يجعل المجتمع يتحمل تكاليف إجتماعية إضافية .

3- الحصص المتضخمة للدولة في البنوك الوطنية وكثرة الديون العامة تعيق الإستثمار الإنتاجي.

4- دعم مدخلات الشركات العامة وضمان القروض يعمق من عجز الموازنات الحكومية.

الفرع الثاني: إعادة الهيكلة وتصفية الشركات العامة في النيجر

بين عامي 1983- 1986 تم إبرام أربعة إتفاقيات مع صندوق النقد الدولي كان الهدف منها تخفيض عجز الموازنة وحشد الأموال لسداد متأخرات السداد السنوية وعام 1986 تم الإتفاق مع البنك العالمي على برنامج تكيف هيكلي، لم يكن الأمر في مضمونه إصلاح المالية العامة بقدر ما كان الأمر يتعلق بإصلاح القطاع العام، وفي هذا الصدد تم إنشاء خطة برنامج التعديل القطاعي للشركات العمومية يهدف إلى خصخصة جزء من المؤسسات العامة والقضاء على بعضها وإعادة هيكلة الآخر[3].

تعد إعادة الهيكلة إحدى العناصر المهمة لبرامج التكيف الهيكلي التي نفذتها النيجر حيث حققت سبعة شروط فرضها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وهي:

1- خفض عدد كبير من موظفي الخدمة العمومية.

2- خفض الدعم الحكومي العمومي.

3- ضبط الأسعار وتحرير التجارة.

4- تحرير قطاع البنوك.

5- إنسحاب الحكومة من التعليم والصحة.

6- خصخصة المؤسسات العامة.

---

[1]Pierre Jaquenot, **op**. **cit**, 274.

[2]**I**bid.

[3]François Stankiewicz, « Ajustement Structurel et Formation les Transformations de la Fonction Publique au Niger, » Etude de Politiques : N°14, (Genève, Bureau International du Travail, 1994), 1.

7- خفض الرواتب بنسبة 30% عام 1997[1].

حيث خلّفت هذه التدابير إضعاف إنتاجية الشركات العامة وضعف القدرة الشرائية للعمال، من أجل ذلك تولّت مؤسستا بروتن وودز مسؤولية السياسية الإقتصادية ولاسيما تنفيذ التعديل الهيكلي في ظل عدم إستقرار سياسي وإجتماعي، أدى ذلك في النتيجة إلى إستياء شعبي لأن الحكومات المتعاقبة في النيجر حاولت تنفيذ برامج التكيف الهيكلي رغم معارضة الفئات الاجتماعية والنقابات التي تم حلها فيما بعد منها نقابة الجمارك والشرطة حيث نُظر إلى الإضرابات التي نظمتها بأنها تخريب للإقتصاد والبرامج الوطنية[2].

الفرع الثالث: حالة تشاد

تلقت تشاد أول برنامج مدعوم من طرف البنك العالمي وصندوق النقد الدولي للتكيف الهيكلي في إطار مرفق التكيف الهيكلي بين 1987 و1990 الذي قدرت تكلفتة بـ 21.42 مليون وحدة حقوق سحب خاصة لإصلاح الإقتصاد المدمر جراء الحرب الأهلية (1965-1994) وتم إتخاذ عدة إجراءات لإنجاح هذا البرنامج منها تعزيز الإيرادات العامة وجعل الإنفاق أكثر كفاءة وكان من نتائجه أن تم إستخدام الموارد المتاحة لدرء النزاع الأهلي ومواجهة تكاليف النزوح الداخلي للسكان وتلبية الحاجات الإنسانية لهم[3] ثم أُردف بإتفاقية للإستعداد الائتماني (ترتيب الإستعداد) (Standby Arrangemet (SBA من 1994-1995 وكانت تهدف إلى تنازل الدولة في تشاد عن المؤسسات العامة التي تعجز عن الإنتاج لصالح القطاع الخاص المدعوم من المؤسستين غير أنه تبث صعوبة تطبيق هذه الإتفاقية بسبب المعارضات والإضطرابات المحلية المتواصلة وكانت الإتقافية مغطاة بـ 16.52 مليون وحدة حقوقه سحب تم صرف منها 10.325 مليون وحدة حقوق سحب فقط[4]، وسعى البرنامج الثالث من 1995- 1999 المموّل من طرف مرفق التعديل الهيكلي بقيمة 49.56 مليون وحدة حقوق سحب على إثر ذلك إلى الدفع بالبنك العالمي إلى تجاوز حالة الإستقرار (Go Beyond Stabilization) وإعداد برنامج للمساعدة القطرية (Country Assistance Strategy) بداية من 1996 أشار هذا البرنامج إلى أن العائق الرئيسي أمام التنمية في تشاد يتمثل في إنخفاض مستوى الخدمات العامة مما صعّب على البلاد اللّحاق بالآخرين في منطقة الساحل الإفريقي.

---

[1]Souley Adji, " *Globalization and Union Strategies in Niger*," Discussion Papers, DP/122/, **(**Geneva , International Labour Organization, International Institute for Labour Studies, 2000), 3.

[2]**I**bid, 3,4.

[3]Shinji Takagi and Others, " *The IMF and Fragile States: Eight African Country Cases*," Back ground Report n° 18-01/01, (Washington, Internatinal Evaluation Office of the International Monetary Fund, 2018), 15.

[4]**I**bid.

فيما يتعلق بالمؤشرات الإجتماعية وخاصة محاربة الفقر وإعادة تأهيل المؤسسات العامة للدولة، لم تتلقى البلاد قدرا كافيا من المساعدات الخارجية لتمويل العملية الإنمائية[1]، ولمواجهة نتائج الحرب المدمرة وفشل الدولة، تبنى المانحون بقيادة البنك والصندوق تسيير الإنفاق العام بدلا من إقامة المشاريع لعدم وجود القواعد المؤسسية وتخّلف مدخلات البنية التحتية، لذلك تم التركيز في إستراتيجية مساعدة الدولة لعام 1996 على فورية خلق بيئة مواتية لتنمية القطاع الخاص وخصخصة القطاع العام وأحرزت الحكومة التشادية تقدما سريعا في تصفية القطاع العام بداية من موافقة الوكالتين على قرض التكيف الهيكلي الأول حيث إستمر هذا المكون في أهداف القرض الثاني سنة 1997 والقرض الثالث سنة 1998 (نصّ الهدف الثالث، المكون الثالث في مضمون القرض الثالث على حتمية تصفية مؤسسات الدولة العمومية كشرط لتلقي التمويلات اللازمة لتحقيق الأهداف المتفق عليها ضمن القروض الثلاثة) [2].

وبعد جولة ناجحة من التصفية للمؤسسات والشركات المشرفة على تسيير الإقتصاد منذ 1992 بدء بالشركات العامة الصغيرة ركزت برامج الإصلاح المموّلة من القروض الثلاثة (1996- 1998) على فك إرتباط الدولة في تشاد بالشركات الإستراتيجية العامة مثل شركات الزراعة والصناعة والماء والكهرباء والاتصالات وغيرها[3].

المطلب الثاني: تدابير تصفية القطاع العام

يحلّل المطلب المسارات التكيفية التي مرت بها بلدان منطقة الساحل الإفريقي حالة بحالة ومميزات تلك العملية وتراتبيتها كرونولوجيا.

الفرع الأول: حالة مالي والسياق التكيفي

واجهت مالي أوائل ثمانينيات القرن الماضي أزمة مالية وإقتصادية خطيرة بسبب مجموعة من العوامل أهمها يتمثل في تكرار الجفاف وإنخفاض معدلات التبادل التجاري والسياسات الإقتصادية الفاشلة، وبناء على ذلك أطلقت الحكومة سلسلة من برامج الإصلاح في شكل تدابير للإستقرار والتكيف بدء من عام 1982 ولم تستطع أن تجني ثمارها في النصف الأول من العقد حيث تآكلت النتائج الأولية بفضل إنهيار أسعار القطن في الأسوق العالمية وضعف التمويل الخارجي وتبعا لذلك تراجعت الموارد المخططة والمخصصة لتمويل البرامج الإقتصادية الإصلاحية[4].

---

[1]The World Bank, Africa Region. (2000). "Implementation Completion Report, Republic of Chad,Structural Adjustment Credit SAC1 n°28170, SAC2 n°21726(300),SAC3 n°32000 Q 930, AFC07, " Report n°20241, (Washington), 5.

[2]**I**bid, 7.

[3]**idem**.

[4]World Bank. (June, 2007). " Republic of Mali, First Structural Adjustment Cedit n°2188 Economic Recovery Credit n° 2580, Economic Management credit n° 2894,Third Structural Ajustment Credit n°3582," Project Performance Assesment Report, (Washington), 7.

ومرة أخرى، إستأنفت مالي عمليات التكييف عام 1988 بمساعدة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي من خلال إعداد الوثيقة الإطارية للسياسة العامة (Policy Frame Work Paper) والتي تغطي الفترة 1988-1990 وتبنّت الحكومة المالية مجموعة مجالات لتنفيذها هي[1]: إنشاء نظام الحوافز لتنمية القطاع الخاص ونظام لإدارة الموارد العامة، وبرنامجا لإصلاح قطاع القطن وإعادة هيكلة قطاع الشركات العامة وإصلاح القطاع المالي تم تغطية هذه المجالات بتمويل مشترك من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي بـ 27 مليون دولار ومن المؤسسة الدولية للتنمية بـ 70 مليون دولار[2] وتميزت الوثيقة الإطارية للسياسة العامة الثانية من 1990 إلى 1992 في مكوّن إزالة القيود التنظيمية التي تواجه تنمية القطاع الخاص إذ يتضمن هذا المكوّن تدابير مصممة لبيع الشركات العمومية للمشترين الخواص المحليّين المُمَوّليين من البنك والصندوق[3].

ومن الواضح أن تحقيق هدف فك إرتباط الدولة في مالي مع إقتصادها ومواردها لم يصل إلى غايته بتطبيق شروط هذه القروض، لذا تم منح مالي قرض التعافي الإقتصادي (Economic Recovery Credit) من أجل الوصول بالإقتصاد الكلي إلى التكيف والإستقرار والتعديل من أجل إبعاد الدولة عن مجال التخطيط وإدارة النفقات وقُدّر الإلتزام الأصلي المدفوع بـ 25 مليون دولار[4]، إضافة إلى قرض التسيير الإقتصادي Economic Management Credit N° 2894 الذي سلطت المؤسستان المانحتان به يدها على إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتصفية العديد منها بتكلفة 60 مليون دولار[5].

الفرع الثاني: حالة موريتانيا

نفذت موريتانيا بين عامي 1984 و1995 ثلاثة برامج تكيف هيكلي تم من خلالها إلغاء التأميم (يعتبر التأميم وصاية قانونية ومالية للدولة على المؤسسات العمومية) عن طريق جهود البنك والصندوق داخل مؤسسات الدولة في موريتانيا وبالتالي شكلت التدابير والإجراءات التنفيذية لبرامج التكيف الهيكلي أهم التغيرات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي طبعت العقدين الأخيرين للقرن العشرين[6]، بدأت موريتانيا تطبيق برامج التكيف الهيكلي بداية من 1985 باسم التقويم الإقتصادي وبرامج الإصلاح الإقتصادي تحت مظلة الوثائق الإطارية، لقد أحاطت بهذه الخطط جملة من الظروف غير المواتية

[1]World Bank. (June, 2007). " Republic of Mali, First Structural Adjustment Cedit n°2188 Economic Recovery Credit n° 2580, Economic Management credit n° 2894,Third Structural Ajustment Credit n°3582,",**op**. **cit**, 7.

[2]**I**bid, 28.

[3]**I**bid, 7.

[4]**I**bid, 35.

[5]The World Bank.(Jeune, 2007). " Republic of Mali, First Structural Adjustment Cedit n°2188 Economic Recovery Credit n°2580, Economic Management credit n°2894,Third Structural Ajustment Credit n°3582,", **op**. **cit**, 35.

[6]Mohameden Ould - Mey, *Global Restructing and Perepheral States, The Carrot and the Stick in Mauritania* (USA: Little Fieled Row Manand, Adms Books, 1996), 2- 5.

جعلتها تسير في طريق مسدود حيث كان الإقتصاد الكلي يعاني من تفاقمات ناجمة عن الآثار السلبية لقرابة خمسة عشر عاما متصلة من الجفاف أدّى إلى مضاعفة المشكلات التي تعاني منها الزراعة ومدخلات الصناعة وقطاع التعدين حيث أصبح معظم الشركات العمومية يمثل تسييرها وتمويلها عبئا ثقيلا على الإقتصاد الوطني والميزانية العمومية.

وفي ضوء ذلك، إستهدف البنك والصندوق الشركات الإستراتيجية التي تعتمد كليا بالنسبة لمواردها ومدخلاتها التقنية على المعونة الخارجية لإبعادها عند يد الدولة مثل مصافي النفط ومصانع تكرير السكر، ومع ذلك نما قطاع الأعمال العام في موريتانيا إلى حوالي 80 مؤسسة عامة[1] منتصف الثمانينات إذ تشير تقديرات للبنك الدولي سنة 1994 بأن 60 شركة منها التي تعمل في ميدان الأنشطة الإقتصادية وتوظف أكثر من ربع القوى العاملة في القطاع الرسمي، ومع ذلك إتسم هذا القطاع بعبء الدين المتزايد وخسائر كبيرة والإعتماد على الإحتكار العمومي لمواجهة ذلك، لذا فضلت الدولة في موريتانيا تنفيذ برنامج تعديل قطاع الأعمال العام الذي أدى إلى تعميق الإصلاحات المفروضة من طرف هاتين المؤسستين من خلال تصفية أكبر الشركات العامة في البلاد، حيث لم يبق في مارس 1994 إلا عشرة (10) شركات عامة وقد تحقق هذا على حساب خسائر كبيرة في الوظائف في جميع القطاعات العمومية[2] ومنها البنوك، ودواوين وشركات الإنتاج والتسويق الزراعي، شركات صيد الأسماك في الفترة مابين 1995 و1997[3]، وسعى برنامج الإنعاش الإقتصادي المالي Progromme de Redressement Economique et Financier الممتد من 1985 إلى 1988 وبرنامج التوطيد والإنعاش Progromme de consolidation et de Relance الذي يغطي الفترة 1989– 1991 إلى تشجيع القطاع الخاص الوطني قبل الأجنبي، ولذلك تطلّب الأمر تحرير الإطار التشريعي والتنظيمي أكثر لترقية القطاع الخاص أكثر من مواصلة موجات الخصخصة المتتابعة للمؤسسات العامة التي تمت إعادة هيكلة أغلبيتها منها الشركات الصناعية التعدينية الإستراتيجية، شركات التنمية الريفية وشركات المياه والكهرباء والإتصالات العامة أين وصلت نسبة تسريح عمالها في المجموع إلى 20%[4].

موريتانيا لم تكن كمثلها دولة في منطقة الساحل الإفريقي في إنصياعها لشروط البنك العالمي وصندوق النقد الدولي من حيث أنها كانت الدولة الوحيدة في محيطها التي إلتزمت بتنفيذ كل برامج

[1]Neil Mc Culloch, Milasoa Cherel- Robson and Bob Baulch, " *Grow in Equality and Poverty in Mauritania,1987-1996 Final Paper, for Poverty Dynamics in Africa*," Discussion Paper, (Brignton, UK, Institute of Developement Studies University of SUSSEX, August, 2000), 7.

[2]Neil Mc Culloch, Milasoa Cherel- Robson and Bob Baulch, **op**. **cit**, 7.

[3]The World Bank.(December19,1997). « Implementation Completion Report, Islamic Republic of Mauritania Private Sector Development (Credit n°2726-MAU)," Reort N° 17246, (Washington, Africa Region Macroeconomics 5), 4.

[4]P.M.Bosc, **op**. **cit**, 125.

التكيف الهيكلي خلال الدورة الخاصة للأمم المتحدة بشأن إفريقيا عام 1986 ومع تراجع الثقة في دور الحكومة في عملية التنمية، إرتفع إغراء الخصخصة[1].

الفرع الثالث: حالة السنغال

بدأ التعديل الهيكلي في السنغال عام 1979 نظريّا، على الرغم من أن معظم عناصره لم تدخل حيز التنفيذ إلا بعد سنوات نتيجة لحداثة تجربة التثبيت والإستقرار والتجريد من التأميم (Denationalisation) الذي فرضته مؤسستا بروتن وودز وعَكَسَ مجموعة من السياسات التي هدفت منذ البداية لتصفية دور الدولة، حيث وضعت الحكومة قوانين العمل الجديدة وأزالت الحواجز الجمركية وتحرير الإستيراد والتصدير والأسعار وكذا سياسات الخصخصة الزراعية والسياسة الزراعية الجديدة سنة 1984 والسياسة الصناعية الجديدة عام 1986، وبالرغم من دخول التكيف الإقتصادي والمالي حيز التطبيق بداية من عام 1985 الذي أدّى إلى بيع أغلب الشركات العامة والبنوك الوطنية، إستمر العجز المالي للحكومة والزيادة في عدم الإستقرار السياسي والإقتصادي أواخر الثمانينيات من القرن الماضي[2].

ولعب الإنسياق السريع وراء إغراءات البنك والصندوق خلال تنفيذ برنامج الإستقرار الأول سنة 1979 ثم برنامج الإنعاش الاقتصادي والمالي بين عامي 1980 و1984 دورا رئيسيا في جرّ السنغال إلى برنامج تكيف هيكلي طويل المدى للفترة 1985– 1992 نصّ على الإسراع في عمليات تنفيذ التنازل عن المؤسسات العمومية، إلا أن الإدارة المتأنية والمقاومة الفوقية لشكل ونمط الإصلاح جعلت من إصلاحات التكيف متواضعة، إذ حتى عام 1990 رغم إتفاق حكومة السنغال مع الوكالتين على تنفيذ التدابير والشروط إلا أن حكومة عبدو ضيوف لم تكن مؤيدة لما يُوصَى لها ورغم المسار الطويل لإجراءات التكيف الهيكلي في السنغال فإن ذلك لم يؤد إلى إصلاح القطاع العام بل أصبح البنك والصندوق هما الفواعل الرئيسية لرسم التوجّهات الأساسية للتسيير الإقتصادي في البلاد[3].

ليؤدّى التعديل في السنغال بعد ذلك عبر أدواته الرئيسية المتمثلة في تكييف القطاع العام إلى دور متزايد لهاتين الوكالتين في صنع القرار اليومي للسنغاليين وزيادة تهميش هيئات صنع القرار في الإدارات المركزية وأدى ذلك إلى الإضرار بصورة الدولة الوطنية كمزوّد للوظائف والأمن وأصبح التكيف الذي تم تسويقه في البداية كإستجابة للأزمة الخانقة للديون علاجا بالصدمة ووضع إقتصاديات بلدان منطقة الساحل الإفريقي ومنها السنغال على طريق التجربة المستمرة والإصلاح الدائم[4] خاصة بعدما فتح عبدو

[1]Mohameden Ould-Mey, **op**. **cit**, 38.

[2]Antoine Philippe, Dieudonné Ouédraogo et Victor piché, *Trois Generations de Citadins au Sahel, Trente ans d'histoire Sociale à Dakar et à Bamako*, Préface de Abdoulaye Bara Diop (Paris, et Motréal (Qb),Canada : Collection « Villes ET entreprises », l'Harmattan, 1998), 24.

[3]Momar Comba Diop, *Gouverner le Sénegal entre Ajustement Structurel et Développement Durable* (Paris : Collection "Hommes et Sociétés", Edition KARTHALA, 2004), 13, 14.

[4]Isaline Bergamachi, **op**. **cit**, 350.

ضيوف الطريق أمام تحرير الإقتصاد غَدت الفرصة متاحة لدعم برنامجه حيث كان الهدف النهائي للبنك والصندوق من ذلك ضمان إظهار وظهور السنغال كحالة ناجحة في المنطقة وفي القارة عموما أمام المتردّدين في إعتماد برامج التكيف الهيكلي كطريق للإنعاش الاقتصادي والنمو[1].

إمتلك القطاع العام في السنغال 180 وحدة إقتصادية عمومية مقسمة على ستة شركات مملوكة للدولة و25 مؤسسة عامة وشركات شبه حكومية Sociétes d'Ecnomie Mixte يعمل بها حوالي 30 ألف عامل حيث يشمل هذا القطاع شركات رائدة في قطاعات الزراعة والصناعة والمصارف والنقل والمياه والكهرباء مما جعل منه المحرك الأساسي للتنمية الإقتصادية سابقا، حتى منتصف الثمانينات حاولت السنغال عدة صيغ لإصلاح القطاع العام وتجنب التصفية أو الخصخصة على نطاق واسع أدّى ذلك بإستمرار إلى تراكم العجز المالي مع الضغط المكثف من المؤسسات المالية الدولية لتضطرّ السنغال بداية من عام 1987 إلى تبنّي سياسة ثلاثية الأبعاد تمثلت في إعادة الهيكلة، الخصخصة والحل وبما أن الخصخصة من بين شروطها للحصول على القروض كما هو متأصّل في سياسات وبرامج التكيف الهيكلي فقد أدّى ذلك إلى تخلّي السنغال عن تسيير الشركات الإستراتيجية الإنتاجية والتسويقية الزراعية والصناعية والشركات الوطنية للماء والكهرباء والإتصالات العامة بين عامي 1994– 2000[2].

المطلب الثالث: الملاحقات التكييفية لدور الدولة

إحكام السيطرة على القطاعات الحكومية وإخضاعها للخصخصة لتحقيق التكيف الهيكلي الشامل لبلدان منطقة الساحل الإفريقي هو ما يتعرض له هذا المطلب بالتحليل.

الفرع الأول: دور الخصخصة

يعتبر البنك العالمي وصندوق النقد الدولي الدولة عائقا مطلقا في طريق بسط النموذج الليبيرالي للإقتصاد، وفي سبيل إزاحتها بَدَت الخصخصة في واقع تجربة بلدان منطقة الساحل الإفريقي بمثابة الإنتقال من السيطرة المباشرة على الإنتاج من قبل القطاع العام إلى الملكية الخاصة والإستثمار الخاص وبالتالي يجب في هذا السياق الإنتقال من إقتصاد مُحكم محمي إلى سوق تنافسي في الصادرات والواردات دون قيود تنظيمية للدولة[3]، وأسفرت هذه الفلسفة عند تطبيقها عن نتائج مسّت بالدرجة الأولى بصورة الدولة القائدة للتنمية وأحالتها دولة الحد الأدنى Le Moins Etat أو الدولة المحدودة Limiting State من خلال حجب تسيير المؤسسات العامة ونفاذ القطاع الخاص الأجنبي إلى مقاليد حكمها. فخصخصة الشركات النفطية والتعدينية المملوكة للدولة أصبح مكوّنا رئيسيا آخر لإستراتيجية البنك

[1]Robert Dibie, *The Politics and Policies of sub-saharan Africa* **(**New York: University press of Amirica, INC Lanhan, 2001), 248.

[2]Aboumal Agajulu and Idarac Aniefiok-Manson, **op**. **cit**, 87.

[3]Ronald L. Parker, Randall Riopelle and William F.Steel. " *Small Entreprises Adjustment to Libiralization in Five Africa Countries*," Discussion paper, n° 271, (washington, Technical department series, World Bank, April 1995), 19.

العالمي حيث تمت خصخصتها عادة في إطار التكيف الهيكلي أو القطاعي ويمكن أن تكون شرطا لتلقّي المعونة من أجل التنمية، لذا يقدم البنك الدعم المالي والمساعدة الفنية لهذه البلدان من أجل خصخصة المؤسسات شبه الحكومية وتحويل إهتمام أنشطة الدولة بعيدا عن ملكية وتشغيل المشاريع الإستخراجية[1].

الجدول رقم 03: يوضح السياسات المطلوبة من بلدان منطقة الساحل الإفريقي للتكيف الهيكلي.

البلد	السياسات المطلوبة: -الخصخصة ،التصفية واعادة الهيكلة.	التاريخ	السياق	المصدر
النيجر	-خصخصة سبعة (07) شركات مع خصخصة جزئية لأربعة. -خصخصة الشركة الوطنية للإمداد بالمياه الصالحة للشرب	1984	إخضاع قطاع المياه للرسوم و المشاركة في التكاليف بعدما كان مجانا.	Saidou Sidibé, *les Réformes Economiques au Niger ,l'Autre Face* (Naimey, Niger : Edition Alfa , 2012), 40- 45 .
تشاد	- تصفية 11 شركة، خصخصة (05) شركات وصلت إلى نقطة البيع أربعة (04) منها. تصفية 14 مؤسسة عمومية خصخصة 14 اخرى.	1990 - 1992 1996 - 1998 1994	-من إجمالي 40 شركة حكومية بما فيها المختلطة قطاع عام +خاص وطني و الوكالات التجارية المستقلة. - عام 1990 تم برمجة التخلص من 05 شركات كبرى بحلول 1998 في برنامج الإصلاح 1996-1998. - ركز التعديل على تصفية أكبر خمسة شركات وطنية وهي : 1- كوتونتشاد CotonTchad المسؤولة عن تجارة و تسويق القطن باعتباره السلعة التصديرية الأولى في تشاد. 2- الشركة الوطنية للسكر SONASUT 3- شركة المياه و الكهرباء STEE 4- شركة البريد والمواصلات *ONPT* 5- شركة الاتصالات الدولية TTT	The World Bank.2000. "Republic of Chad, Structurel Adjustment Credit : Sac 1(credit 28170), Sac 2 (credit 21726, n°300), Sac 3(credit 32000,Q0930), Implementation Completion Report AFC 07, 2000, n°20241, (Whashington, Africa region), 8- 16.

[1]Scott Pegg. " Poverty Reduction or Poverty Execerbation? World Bank Group Support for Extractive Industries in Africa," (Washington, Department of Political Science, Indiana University Purdue University Indianapolis (IUPUI), Environmental Defense , April 2003), 6.

مالي	-فتح المجال أمام القطاع الخاص الاجنبي في مجال الإتصالات. - خصخصة شركات الماء و الكهرباء.	من 1982 إلى 1989 1998 – 2000	-أظهرت الحكومة في مالي وعيًا متزايدا بدور الكهرباء والإتصالات في التنمية وضرورة خضوعهما للاستثمار الأجنبي طلباً للتحديث. -خصخصة الكهرباء كان شرطا للوصول إلى نقطة إتخاذ القرار فيHIPC.	Cheikh Tidiane Gadio, "Institutional Reform of Telecommunication in Senegal , Mali and Ghana, The Interplay of Structural Adjustment and International Policy diffusion" (Maitrise in Philosophy, The Ohio State University, 1995), 215.
موريتانيا	-خصخصة و تصفية و إعادة هيكلة أكثر من 70 شركة عامة. -تصفية البنك الوطني للتنمية BND -تصفية شركتي الصيد الرئيسيتن MAUSOV و ALMAP - خصخصة الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك SMCP. -خصخصة قطاع الإتصالات	قبل 1994 1995 1999	-أمّا التصفية فقد وجهت عام 1989 في اطار التعديل القطاعي للأعمال العامة الى أكبر شركة لمعالجة وتكرير السكر في البلاد SOMIS وإزالة الإحتكار لشركة إستراد السكر والشاي والارز SONIMEX - في مارس 1994 لم يبقى في موريتانيا الا 10 مؤسسات عامة. فيما يخص MAUSOV فقد باعتها الحكومة لمشغل خاص ب 120 مليون أوقية.	-Neil Mc Culloch, Milisoa Cherel Robson and Bob Baulch, **op**, **cit**, 7. Implementation Completion Report, Islamic Republic of Mauritania, Private Sector Development (Credit n°2726-MAU), **op**,**cit**, 4. Govandin G. Nair , Svetoslav tintchev, « Liberalizing Telecominations in Mauritania," Report N° 2392, (AFrica Region, Number 71, December 2001), 1.
السنغال	خصخصة الإتصالات وإنشاء أول شركة خاصة للإتصالات شركة (Tele-Sénégal) .	1981		Cheikh Tidiane Gadio, **op**, **cit**,182.

	-خصخصة الشركات المملوكة للدولة في ثمانينيات القرن الماضي.	بداية من 1983	-أدى إلى مزيد من البطالة والى ضعف قدرة الدولة على إنجاز الإصلاحات .	-Blinda Archibong, Brahima coulibaly and Ngozi Okanjo-lweala.2021. "Washington consensus, Reforms and Economic Perfosmance in Sub - Saharan Africa," Growth Initiative at Brookings AGI working paper 27,13
	-خصخصة ثلاث شركات إنتاجية كبرى.	بين عامي 1985 و1987	– نتج عن ذلك 5000 بطـال.	-Kato Gogo kingston and Others, **op**, **cit**, 119.
	-بيع 13 شركة مملوكة للدولة بما في ذلك خمسة بنوك. -خصخصة المدارس تحت ما يسمى صناديق التنمية التربوية Fonds de Développement Scolaire(FDS.)	1985	– في إطار التعديل و التكيف الإقتصادي والمالي الذي دخل حيز التنفيذ عام 1985 . – قدم البنك العالمي قرضا بين 1986–1990 للسنغال لدعم تنفيذ هذا النوع من المدارس لتحسين النوعية التعليمية وزيادة نسبة الإناث في المجال التعليمي.	Antione Philippe et Autres ,**op**,**cit**, 24 - Heneveld Ward, Helen Graig.1996. « Schouls count: World Bank project Designs and the Quality of Primary Education in Sub-Sharan Africa, ", Technical Paper , N° 303, (Washington, D.C, Africa Technical Department Series,The World Bank), 49.
	– خصخصة ثمانية عشر شركة عامة كبرى.		– زادت على إثر ذلك مدفوعات المعونة الإنمائية للسنغال نظير صنيعه هذا بأكثر من الضعف و قُدم السنغال على أنه Le Bon Elève de l'ajustement	-Isaline Bergamaschi, "the Political Economy of Aid in the Sahel," in the Oxford Hadbook of the African Sahel, eds Leonardo A.. Villalo and Othes, (United Kingdom : Oxford University Press, 2021), 350.
	-خاضت الحكومة السنغالية تجربتين لخصخصة قطاع الطاقة.	1995	– لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة إذ يبلغ الطلب عليها من 7 الى 10 % سنويا في تلك الفترة حيث اعتبر عدم كفاية إمدادات الكهرباء وعدم الإعتماد عليها من أكبر معوقات النمو في السنغال.	-Dorothée Boccanfuso Antonio Estache Quadluc Savora Amacro , " Micro Analysis of the Effects of Electricity Reform in senegal on Povery and distribution," The Journal of Development Studies, Vol 45 N° 03, Routledge, (2009): 351-368.

	-وضع السنغال حيز التنفيذ مبادرة (باماكو1987) عام 1992 و التي تقوم على ثلاث ركائز : 1- إسترداد تكاليف الرعاية الصحية. 2- بيع الأدوية. 3- المشاركة المجتمعية في سياسة الطب للجميع.		– نتج عن ذلك إصلاح القطاع الإستشفائي عام 1998 الذي أقر إستقلالية المؤسسات العمومية للصحة .	-céline deville and Others, « La couverture Univerelle en santé au Sahel :La Situation au Mali et au sénégal en 2018, »NBRE Working paper 40 , (Université Paris, Centre Population et Développement, Decartes, Institut de Recherche Pour le Développement , October 2018), 14.
	– خصخصة قطاع المياه.	1995	-أقرت الجمعية الوطنية في السنغال (البرلمان) في مارس 1995 إنشاء شركات قابضة، مساهمة IDA فيها وصلت إلى 100مليون دولار وتمكن البنك الدولي من تحويل ديونه فيها إلى حقوق ملكية.	-Clarissa brocklehurst and Jang janssens, " in Innovative Contracts Sound Relationships: Urban Water Sector Reform in Senegal, Water Supply and Sanitation Sector Board," Disscusion Paper Series, N°01, 30947, (Washington, D.C, The World Bank Group, January, 2004), 13.

الجدول من إعداد الباحث بناء على المصادر المُوثّقة.

يبين الجدول رقم **03** كيف تمت ملاحقة بلدان منطقة الساحل الإفريقي في ميدان الخصخصة قطاع بقطاع خاصة الإستراتيجية منها فقد رأينا في **النيجر** كيف تم إستهداف الخدمات الإجتماعية الحيوية وعلى رأسها المياه الصالحة للشرب عن طريق فرض رسوم المستخدم، أما في **تشاد** فتمّ الإذعان لخصخصة الشركات الوطنية الكبرى التي ترتكز عليها الدولة قبل التكيف الهيكلي في العملة الصعبة بفضل ميزتها النسبية في الأسواق العالمية، كما جرى التركيز في **مالي** على مشاركة المواطنين في تكلفة خدمات الكهرباء والماء كشرط مسبق للحصول على القروض بعدما كانت تقدمها الدولة مجانا، وبالرغم من أن **موريتانيا** تعتمد على قطاع صيد الأسماك كقطاع تصديري إلا أن البنك العالمي وصندوق النقد الدولي إشترطا خصخصته قبل الإفراج عن قروض الإصلاحات الأخرى. في **السنغال** وصل الأمر حدّ إشتراط رفع يد الدولة عن مجانية الصحة والتعليم والشركات الإنتاجية الريفية مقابل إستمرار دعم المؤسستين للإصلاحات الإقتصادية في البلاد.

الفرع الثاني: إصلاح المالية والخدمة المدنية

لتخفيض أعداد الموظفين في القطاع العام ركزت إصلاحات إجماع واشنطن إلى وصايا رئيسية هي[1]:

[1]Blinda Archibong, Brahima Coulibaly and Ngozi Okonjo-Iweala.(February 2021). « *Washington Consensus Reforms and Economic Performance in Sub-Saharan Africa, Lessons From the Past Four Decades*," NBRE AGI Working Paper 27, (Washington, Africa Growth Initiative at Brookings), 4.

1- الإصلاحات التي تهدف إلى تحقيق الإنضباط المالي(الشيء الذي يعني مجاراة تدابير وإجراءات التكيف الإقتصادية وتنفيذ وصاياه السياسية مثل حجب الإنفاق الإجتماعي).

2- الإصلاحات التي تهدف إلى تقليص دور الدولة في الإقتصاد المحلي.

3- الإصلاحات التي تهدف إلى تحقيق مزيد من الإنفتاح الإقتصادي على التجارة الخارجية والإستثمار الأجنبي، وعندما طبقت بلدان منطقة لساحل الإفريقي هذه الإصلاحات بنهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي كانت في مواجهة الحصيلة الثقيلة لزيادة البطالة وتنامي الإضطرابات الإجتماعية والسياسية طوال عقد التسعينات وإمتدت إلى أبعد من ذلك في بداية القرن الواحد والعشرين بتخفيض أعداد موظفي القطاع العام والخدمة المدنية الشيء الذي يفسر صعوبة تنفيذ الإصلاحات نتيجة ذهاب الكثير من المهارات والكفاءات في عمليات التسريح وتقليص الموظفين[1].

إذ عادة في بلدان منطقة الساحل الإفريقي يحجب المانحون ومنهم البنك العالمي وصندوق النقد الدولي القروض لتَوقُّف تنفيذ الشروط، ولإستعادة دعم المانحين تلجأ هذه البلدان إلى تخفيض أعداد الموظفين ومراجعة السياسات بشأن التوظيف والأجور وإعادة هيكلة الخدمة المدنية[2].

فالمؤسستان تتمتعان بتاريخ مشترك في العمل معًا لإصلاح الخدمة المدنية في بلدان المنطقة حيث يتم تضمين هذا الإصلاح في كل البرامج التي تدعمه وفي كل شروط القروض الممنوحة للتكيف الهيكلي وتعديل الإقتصاد الكلي[3].

الفرع الثالث: تدخل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي في توجيه الإنفاق العام

في السنغال تشغل الخدمة المدنية 40% من الوظائف الإدارية، وبفعل شروط برامج التكيف وجدت البلاد نفسها مجبرة على تقليص الإنفاق العام عن طريق تقليص أعداد الموظفين والحد من التعيينات وتشجيع مغادرة العمال من مناصبهم وتم تجميد التوظيف في القطاع العام عام 1985 بمرسوم حكومي وتم تنفيذ ذلك بين 1986 و1988 بعدما نص قرض التكيف الهيكلي الأول على الحد من الإنفاق على القوى العاملة في القطاع العام في مواجهة العجز المالي المتصاعد جراء تراجع عائدات الفول السوداني وتنامي حجم الدين الخارجي وخدمات أقساطه.

لأجل ذلك، إتخذت الحكومة خطوات للحفاظ على عدد الموظفين في الخدمة المدنية وقد تم دعم هذه التدابير من قبل قرض التكيف الهيكلي الثالث الذي فرض من خلاله البنك العالمي إجراء التعداد العام للوظيفة العمومية في أفريل 1987 ودراسة إعادة تنظيم وكالة مركزية للخدمة المدنية تحت مراقبته بموجب القرض الرابع للتكيف الهيكلي ومن أجل ذلك ولتحفيز وتحسين كفاءة الخدمة المدنية وتقليل كتلة وفاتورة

[1]Blinda Archibong, Brahima Coulibaly and Ngozi Okonjo-Iweala, **op**. **cit**, 3.

[2]Neil Mc Culloch, Milasoa Cherel robson and Bob Baulch, **op**. **cit**, 4.

[3]The World Bank. (2002). « Civil Service Reform: Strengthening World Bank and IMF Collaboration,", (Washington, D.C, Direction in development), 19- 22.

الأجور تلتزم حكومة السنغال بتنفيذ برنامج إصلاح شامل يتضمن إعادة هيكلة الوزارات الأساسية وتخفيض كبير في عدد موظفيها وتخفيض عدد الوزارات من 28 إلى 15.

ويعد تخفيض الموظفين مسألة شرطية منصوص عليها في إتفاقية قرض التكيف الهيكلي الرابع نظير تحرير مدفوعاته للحكومة السنغالية، حيث وجدت الحكومة نفسها بين تحقيق نمو في دخل الفرد من خلال التوظيف إضافة إلى زيادة الإنتاج المرتبط بزيادة الكتلة الوظيفية الشيء الذي رفضه البنك العالمي وصندوق النقد الدولي باعتباره نكثا لعهود الحكومة مما جعل من تمويل الإصلاحات أمرا في غاية التعقيد والصعوبة وبين العمل عكس التوجهات الشعبية للحكومة.

الجدول رقم 04 : يوضح تأثير التخفيض على كتلة الموظفين في الخدمة المدنية في السنغال.

السنوات / المؤشر	1984 - 1985	1985	1986- 1987	1987- 1988	1988 - 1989	1989- 1990	1990- 1991	1991 - 1992	المجموع
كتلة الأجور (مليار فرنك CFA)	108.8	111.8	119.8	122.8	125.7				
مجموع الموظفين	67034	68843	68131	67100	68549				
تخفيض الموظفين						4.932	2555	1155	8642
تخفيضات برامج إعادة الهيكلة						1400	1000	450	2850
التقاعد المبكر						1450	0	0	1450
الخصخصة						713	596	0	1309
المغادرون طواعية						999	959	705	2663
مخلفات التسريح						370	0	0	370
التوظيف في قطاع التربية						435	681	797	1913
التوظيف في القطاع العام						965	600	358	1923
التخفيضات الصافية						3532	1274	0	4806
المجموع						63013	61743	6174	

الموظفون الباقون								3	
الأثر من التخفيضات بملايين الدولارات							42	19.6	7.7	69.3
البطالة من كتلة الموظفين		%17			%28			%20		

الجدول من إعداد الباحث بناء على المصدر:

Source : The World Bank . 1990. "Report and Recommendation of the president of the International Association to the Excutive Directors on Aproposed Development Credit of sdr 624 million to the Republic of Senegal for a Structural Adjustment Program (sal8) ," Report N° P-5185- SE.,199, **op**, **cit**, 3- 13.

يبين الجدول رقم **04** البطالة التي نتجت عن تطبيق شروط تخفيض موظفي القطاع العام حيث يُعدّ التخفيض أيضا أمرا حاسما بالنسبة للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي لإعادة تخصيص الموارد الشحيحة لبناء القدرات المؤسسية غير أن تَمنّع حكومة السنغال عن تنفيذها مكّن من إنقاذ قطاعات إستراتيجية من إجراءات التخفيض في البداية منها قطاع التعليم، قطاع الصحة، قطاع القوات المسلحة وقطاع الشرطة[1].

وتجدر الإشارة إلى أنه من دلائل الإقتصاد السياسي الدولي للمعونة من أجل التنمية أن الدولة في السنغال شريكة في تخفيض الموظفين عندما قبلت الحكومة شروط البنك العالمي وبالذات المؤسسة الدولية للتنمية والإلتزام بسقف 500 توظيف في قطاع التربية في السنة شريطة الإفراج عن القروض الأخرى[2].

الفرع الرابع: تعاون البنك العالمي وصندوق النقد الدولي في الإصلاح الإداري

أولاً/ في مالي: درجت مالي على توظيف 250 عاملا في السنة على غرار بلدان المنطقة تنفيذا لشروط برامج التكيف حيث نتج عن ذلك شيخوخة الخدمة المدنية[3]، فقد بلغ متوسط عمر الموظفين 48 عاما، من خلال ذلك يرى المانحان عدة مجالات تتطلب الإصلاح منها إضفاء الطابع المهني على الخدمة

[1]The World Bank.(1990). "Report and Recommendation of the President of the Internatinal Development Asociation to the Excutive Directors on Aproposed Development N°6 p-5185-SE,", **op**. **cit**, 32.

[2]**I**bid, 35.

[3]The World Bank. (2002). "Civil Service Reforme; Strengthening, World Bank and IMF Collaboration,", **op**. **cit**, 46.

المدنية ونتيجة لذلك إعتبرا التحديات التي تواجه الإصلاح الإداري نابعة من متطلبات عديدة منها اللامركزية وإصلاح الأجور وحجم التوظيف[1].

ثانيّاً/ في موريتانيا: ركز المانحان على تكييف الخدمة المدنية بين عامي 1986- 1990 من خلال زيادة رواتب الموظفين في جهاز القضاء لتسهيل الإصلاح التنظيمي والتشريعي لفتح الباب أمام إصلاحات وتحرير التجارة الخارجية والخصخصة، رغم أن مهمة الحكومة في موريتانيا هي إحتواء فاتورة الأجور المتصاعدة وتنفيذ نظام خدمة مدنية مبسط وفعال بحلول سنة 1994 مع إقتصار التوظيف على خريجي الجامعات والمدارس التقنية[2].

ثالثاً/ في النيجر (إمشي وتوقف Go and Stop**):** أعادت النيجر التفاوض مع البنك والصندوق حول مبدأ التسريح والمغادرة الطوعية وتخفيض الموظفين وحجب التوظيف والحد من المنح الجامعية بعد إستعادة العلاقات بينهما عام 1992، سنة 1993 كان تقييد الإنفاق على القطاع العام أحد شروط عودة بعثتهما إلى نيامي Naimey العاصمة وإعادة تأسيس طريق النمو[3] (The Road to Growth)، الطريق المؤدي إلى تخفيض أجور العمال والتسريح بداية من نهاية عام1999 حتى عام 2000 وتعميق البطالة ممّا أفضى إلى إفلاس الدولة وغيابها والتواجد الواسع للجهات المانحة وأصبحت النيجر مرتعًا للفنيّين الأجانب والهياكل الخارجية داخل الإدارات الوطنية العليا مثل وزارة الإقتصاد والمالية لتُدار من خلالها المشاريع والبرامج وذلك لسد النقص في الموارد البشرية[4].

رابعًا/ في تشاد: عَرَّفت قروض التكيف الهيكلي الثلاثة بداية من عام 1996 إصلاح الخدمة المدنية بأنه إعادة هيكلة للإدارات الحكومية وإلغاء الزيادات التلقائية للأجور[5]، إذ يتقاضى التشاديون أجور منخفضة جدا، بالإضافة إلى شهر يتبرعون فيه برواتبهم لمجهود إعادة الإعمار، فقد أحال التسريح والتخفيض في عمال الخدمة المدنية شبه المنهارة بفعل عواقب الحرب الأهلية السكان إلى بطالة عامة مع تواصل الضغط من المؤسسات المالية الدولية لتقليص الوظائف العامة عند التفاوض على أي ترتيب إحتياطي لتمويل الميزانية الوطنية منذ عام 1996 خاصة ميزانية الزراعة كما سنرى في المبحث الثاني[6].

---

[1]The World Bank.(2002). "Civil Service Reforme; Strengthening, World Bank and IMF Collaboration,", **op**. **cit**, 16.

[2]Neil Mc Culloch, Milasoa Cherel Robson and Bob Baulch, **op**. **cit**, 4.

[3]Stina Hanson, **op**. **cit**, 105.

[4]Saidou Sidibé, **op**. **cit**, 71.

[5]Report N°20241, **op**. **cit**, 7.

[6]Anne- Marie Foltz and Willian J. Foltz, "The Politics of Health Reform in Chad ," in *Reforming Economic Systems in Developing Countries*,eds. Dwight H. Perkins, Michael Roemer (Cambridge, M A : Harvard Istitute for International Development , 1991), 138.

المبحث الثاني: التعديل الزراعي

يعتبر التعديل الزراعي من بين أكبر العمليات الإصلاحية التي تم التركيز عليها وذلك لإبعاد الدولة عن القطاعات القيادية والإستراتيجية التي يتم في هذه المرحلة تحريره ورفع الدعم عنه وخصخصته بطريقة مستعجلة ويحلّل المبحث ومطالبه البحثية كيف تم محاربة الميزة النسبية للصادرات الزراعية والإضرار بالإكتفاء الذاتي والأمن الغذائي.

المطلب الأول: السياسات الزراعية في بلدان منطقة الساحل الإفريقي منذ 1980

تميز قطاع الزراعة في بلدان منطقة الساحل الإفريقي بالنمو فترة الستينيات لكنه تراجع بين الأزمتين البتروليتين 1973-1974 و1978-1979 وكيف أثر رفع الدعم عن القطاع إبان التكيف الهيكلي.

الفرع الأول: تطبيق نهج تحرير الزراعة

أدى الإعتماد المفرط على القليل من المنتجات الزراعية التصديرية مدفوعا بالأسعار العالمية المواتية إلى عدم التنويع الإقتصادي نهاية سبعينيات القرن الماضي وبداية ثمانينياته والذي كان مع ذلك ضروريا للغاية، الذي قاد بدوره إلى الإعتماد على القطاع الزراعي لما يشمله من المحاصيل النقدية لمنتجين جوهريين تصديريين هما القطن والفول السوداني، وقد إعتمدت بلدان المنطقة على الزراعة كقطاع أولي في التنمية لأنه المصدر الرئيسي لعيش المواطنين وجلب العملة الصعبة.

خلال تلك الفترة، فرض البنك العالمي وصندوق النقد الدولي توصيات خاصة برفع القيود الجمركية على المنتجات الزراعية الخارجية وتحرير سوق التجارة الزراعية من جهة وتقديم دعم كبير لقطاع الزراعة الغربية من جهة أخرى ممّا أضعف من تنافسية المنتوج المحلي وكرس حساسيتها للعوامل الخارجية خاصة فرض الدول الغربية حواجز جمركية حمائية مشددة على دخول المنتجات الزراعية إليها الشيء الذي ساهم في تراجع الإيرادات الوطنية خاصة من العملة الصعبة.

ويمكن الرجوع بتعديل الزراعة في بلدان منطقة الساحل الإفريقي إلى سيطرة بعثات ولجان البنك والصندوق على وزارات المالية وتهميش وزارات الزراعة بسبب توجهاتها الإشتراكية المكتسبة من التسيير التخطيطي الموجه منذ الإستقلال، وكذلك توجهاتها العميقة للتنمية الريفية الإجتماعية، إذ يعتبر هذا المؤشر متغيرا معاكسا أساسيا لمنظور المؤسستين الإقراضيتن حيث يسقط عليها البعد التشغيلي والربحي الليبيرالي من حيث أنهما لا تستثمران في الأرياف نتيجة غياب البنية التحتية من طرق وكهرباء وكذلك موسمية مداخيل الأسر الريفية وبالتالي عدم قدرتها على دفع الفواتير وبالتالي لا يمكن لها تنفيذ المشاريع ذات الربحية عن طريق الوكلاء الخواص الوطنيين والأجانب[1].

بالرغم من ذلك، كان التعاون في تحرير قطاع الزراعة لا يخلو من بعض التحفظ وشكّل عند حكومات المنطقة تخوفا ولا سيما فيما تعلق بالتطبيق، لأن هذا القطاع حساس للغاية من الناحية الإجتماعية لأنه

[1]J.M. Yung, P. M. Bosc Avant-propos de R. Tourte, **op**. **cit**, 117.

يَحدُّ من غداء السكان، فإذا ارتفعت الأسعار الزراعية للمنتجات الإستهلاكية بشكل حاد فإن التأثير الإجتماعي والسياسي يكون فوريا[1].

الجدول رقم 05: يوضح أهمية مداخيل قطاع الزراعة كقطاع قيادي تصديري.

المؤشر	مداخيل الزراعة بملايين الدولارات *			مداخيل الزراعة كنسبة من الناتج الإجمالي المحلي**
السنوات	1970	1980	1987	1980
السنغال	208	568	1024	19
بوركينافاسو	.....	.....	.....	33
موريتانيا	508	202	.....	30
مالي	207	951	1051	48
النيجر	420	1080	729	43
لتشاد	142	.....	418	45

الجدول من إعداد الباحث بناء على المصادر:

Source: *Jenney Macgregor, **op**. **cit**, 5.** The World Bank. 2000. " Entering the 21st Century, World Development Report 1999/2000, (New York,The World Bank,Oxford University Press, 2000), 252, 253.

تشير بيانات الجدول رقم **05** أن الزراعة تشكل خمس هيكل الإنتاج المحلي في السينغال والثلث في بوركينافاسو وموريتانيا وقرابة نصف الناتج الإجمالي المحلي في كل من مالي والنيجر وتشاد، كما يبين الجدول أهمية مداخيل العملة الصعبة المتأتية من المحاصيل النقدية التصديرية الزراعية في حين أدت الثمانينيات إلى توحيد سياسات الإقتصاد الكلي في كل بلد من بلدان منطقة الساحل الإفريقي بسبب إستخدام البنك العالمي وصندوق النقد الدولي لتدابير تصحيح الإختلالات الداخلية والخارجية حيث رافق تدخلهما سلسلة من الشروط وفقا لمبدأ "مقاس الواحد يصلح للجميع" "One size fits all" ومن بين السياسات القطاعية المشتركة التي مسّها التعديل وانعكست مباشرة على السياسة الزراعية هي تقليص دور الدولة، إعادة الهيكلة وسياسة الموازنة التقيدية وتقليل الإختلالات[2].

الفرع الثاني: التخلي عن دعم الإنفاق الزراعي

إتسمت الثمانينيات بجهود الحكومات في هذه المنطقة فيما يتعلق بالحد من الإختلالات في الميزانيات، يظهر التحليل المقارن للسياسات المالية لكل دولة إنخفاض الإنفاق الموجه إلى قطاع الزراعة من بلد إلى آخر مما يعكس الإختلاف في الأولويات الأساسية للتنمية كما سيبين الجدول رقم **06** إنخفاض الميزانية

[1]J.M. Yung, P. M. Bosc Avant-propos de R. Tourte, **op**. **cit**, 123.
[2]P.M.Bosc et Autres, **op**. **cit**, 123.

الزراعية للغاية في بوركينافاسو(تمثل 5% من الإنفاق العام وهي أكبر من مالي وأقل ب4/1 من النيجر والسنغال)

الجدول رقم 06: يوضح تراجع نسبة الإنفاق العام المخصص للقطاع الزراعي من الموازنة العامة.

البلد / السنوات	1985	1987	1988	1989
السنغال	5.3	12.9	17.2	17.3
بوركينا فاسو	4.2	4.2	6.4	5.3
مالي	4	5.8	2.7	–
النيجر	12.8	19.8	18.2	20.4

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر:

Source : P.M. Bosc et Autres, *Le Développement au Sahel, Millieux et Défis* (Montpellier Cedex – France : Collection « Document Systèmes Agraires, », Centre de Coopération Internationale de Recherche Agronomique pour le Développement, N°17, 1992), 126.

تكشف لنا بيانات الجدول المؤشرات الدّالة بأن الإتجاه نحو زيادة نسبة الإنفاق على الزراعة لاسيما في النيجر والسنغال يمكن بإنتعاش التجارة الخارجية للفول السوداني ورغبة البلدين في تحقيق الإكتفاء الذاتي[1].

تركز مقاربة الإكتفاء الذاتي في بلدان المنطقة على الإعتماد الغذائي على الحبوب و لاسيما الأرز، لذا تتبع عادة سياسات تنمية إستباقية خاصة بالحبوب تميل إلى التركيز على المعونات الدولية والإستيراد والتخزين[2]، إذ ينخفض الإنتاج المحلي من الحبوب حيث يمثل في السنغال 40% من المعروض محليا بينما كان يمثل 60% بداية الثمانينيات، في موريتانيا يمثل الإنتاج الوطني من الحبوب 20% من المعروض مقابل 40% سنة 1975، أما في مالي فقد إنتقلت من الإكتفاء الذاتي من هذا المنتوج حتى بداية الثمانينيات إلى زيادة الإعتماد على الواردات والمعونات بداية من عام 1983 وأثر في ذلك الظروف المناخية المعاكسة وعوامل أخرى منها إنخفاض أسعار الأرز في السوق العالمية ما يمثل عائق كبير أمام تطوير الإنتاج الوطني.

فعندما نربط العلاقة بين تناقص غلات الحبوب في منطقة الساحل الإفريقي منتصف الثمانينيات فصاعدا، نجد أن السبب يعود غالبا إلى تقييد النفقات الزراعية و تأثير ذلك على إضعاف تنافسية وإنتاجية القطاع الأولي ، يفسر الجدول رقم **07** تنامي الإستيراد وتضاءل الإنتاج بفعل حجب التمويل العام عن القطاع الحكومي فيما يتعلق بإنتاج الغذاء بسب إعادة توجيه الدعم للقطاع الخاص الوطني

[1]P.M , Bosc et autres, **op**. **cit**, 126.
[2]**I**bid, 131.

والاجنبي لسد الفجوة في الإستهلاك من خلال الإستيراد كسياسة تفضيلية للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي[1].

الجدول رقم 07: يوضح زيادة إستيراد بلدان منطقة الساحل الإفريقي للحبوب باضطراد.

المؤشر	الإستيراد بآلاف الأطنان						الإنتاج بآلاف الأطنان
السنوات / البلد	1970-1974	1975-1979	1980-1984	1985-1986	1987	1989-1991	1989-1990-1991
بوركينافاسو	40	51	88	141	186	219	1461
مالي	108	61	150	221	163	131	1576
النيجر	43	46	97	145	94	233	1325
موريتانيا	90	121	222	221	236	233	-
السنغال	338	327	522	520	511	593	822
تشاد	-	-	-	-	-	82	492

الجدول من تصميم الباحث بالإعتماد على المصدر: **Source**: P.M.Bosc, **op**. **cit**, 126-131.

تعود الزيادة المطردة في استيراد الحبوب إلى تحرير أسواق ودواوين تسويق الحبوب التي كانت إحدى المكونات الأولية لسياسات التكيف والتعديل في بلدان منطقة الساحل الإفريقي حيث شرعت مالي في تحرير سوق الحبوب منذ عام 1981 من خلال رفع الحظر على تجارة الحبوب المحلية وألغت السنغال إحتكار شركة RONCAD لتجارة الذرة عام 1980 وألغت الدعم عن المدخلات الزراعية عام 1985 وألغت النيجر الدعم عن مكاتب التسويق عام 1984 وتم تحرير الواردات عام 1986[2].

الفرع الثالث: الزراعة –قطاع الميزة النسبية في منطقة الساحل الإفريقي-

تتميز بلدان منطقة الساحل الإفريقي بميزة نسبية في الأسواق الدولية في إنتاج القطن والفول السوداني، إذ يُعطي القطن ميزة نسبية في مالي والنيجر وتشاد ويعطي الفول السوداني الميزة النسبية للصادرات في السنغال.

وعند البحث في العلاقات الرئيسية بين سياسات التكيف والأداء الزراعي في المنطقة نجد – أنه كان من المنطقي- أنه كان يجب أن يعزز التعديل التنمية الزراعية وتقوية الميزة النسبية للمنتجات الأولية التصديرية ولكن إعتمادا على التدابير الهيكلية التي طبقتها مؤسستا بروتن وودز على إقتصاديات المنطقة ومنها حجب الإنفاق العام وتحسين إدارة النفقات والإقلال من المشاريع العمومية وتحرير أسواق الحبوب

[1] P.M , Bosc et autres, **op**. **cit**, 131.
[2] P.M.Bosc,**op**. **cit**, 164.

ورفع الدعم عن مدخلات الإنتاج الزراعي خاصة التصديري فإن ذلك لم يؤدي الي تطوير الزراعة لأن أدوات التكيف الهيكلي المستجلبة من بيئة خارجية لم تكفل لها التأثير التلقائي والفوري الذي يفترض أحيانا زيادة على أنها في الغالب كانت مصحوبة بمقايضات عكسية للميزة النسبية[1].

خلال ذلك، نما الإعتقاد بأن سياسات الخصخصة والإصلاح المالي وتحرير التجارة غير مناسبة وصعبة التنفيذ في المنطقة حيث تأثرت بالأفكار الإقتصادية والإصلاحات والسياسات التي أملتها بعثات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي تحت الضغط وليس عن صيرورة تطورية وهي بعيدة عن قناعة حكومات بلدان المنطقة ولم تتمكن من الإستفادة من مزايا هذه الأفكار والسياسات، كما كان من الصعب التعامل مع توصية الحد من دور الدولة والإنفتاح على حرية التجارة بفعل أن هذه البلدان مشبعة بمشاكل هيكلية لا يمكن التعامل معها حيث أن معظمها تعتمد على السلع التصديرية التي تتميز فيها بالميزات النسبية والتي اصبحت حصتها في السوق الدولية تتناقص باستمرار، حيث وثّقت منظمة التجارة الدولية مجموعة عيوب ساهمت بها مؤسستا بروتن وودز في القضاء على فوائد الميزة النسبية الزراعية لدول منطقة الساحل الإفريقي نُوردُ بعضها في ما يلي[2]:

- عدم القدرة على المنافسة وتنمية الإنتاج الزراعي التصديري.
- عدم القدرة على الحصول على التمويل المباشر.
- عدم القدرة على الإستفادة من اللوجيستيات Logistics الفعالة.
- عدم القدرة على التوصل إلى الموارد والمهارات الخارجية.
- عدم القدرة على الحصول على التمويل الميسر وعدم القدرة على مسايرة النمط السريع ومقاييس التبادلات التجارية الدولية نتيجة التأخر التكنولوجي وتأخر البنى التحتية وعدم القدرة على الإستجابة.
- ضعف قطاع الاتصالات المحلية والدولية.
- ضعف القدرة المؤسسية لتقديم الدعم للمنتجين والمصدرين في المنتجات ذات الميزة النسبية.
- عدم قدرة المنتجين والمصدرين الوصول إلى الأسواق الخارجية تحت وطأة هذه العوامل يشكل أكبر عائق أمام التنمية في المنطقة والمحافظة على الميزة النسبية.

كما أرجعت منظمة التجارة العالمية السبب المباشر إلى دعم الولايات المتحدة والإتحاد الاوروبي إنتاج القطن المحلي في إضعاف إيرادات بلدان المنطقة مثل تشاد ومالي والنيجر بشكل متزايد وقدرت هذه المنظمة الخسارة المالية من جراء ذلك بأنها تفوق إجمالي تخفيف الديون لهذه الدول بموجب مبادرة

[1]Partrick Guillaumont, « Politique d'Ajustement et Développement Agricole, » Economie Rurale N°213, (Juillet-Aout, 1993) : 20, 21.

[2]Brian Kahn, "Africa and Washington Consensus," in *Diversity in Development Reconsidering the Washington Consensus*, eds. Jan Joost Teunissen and Age Akkerman (Seoul, Korea: FONDAD The Korea Institute for International Economic Policy (KIEP), The Hague, 2004), 218.

البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC) أواخر التسعينيات من القرن الماضي[1]، من أجل ذلك، تحتّم الضرورة التفسيرية توجيه التحليل إلى نماذج التعديل القطاعي للزراعة التي شهدتها سياسات التكيف الهيكلي في بلدان منطقة الساحل الإفريقي خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات في كل دولة من دول الدراسة بالتفصيل.

المطلب الثاني: البرامج القطرية للتعديل الزراعي

يسلط المطلب الحالي الضوء على إستهداف الفرع الزراعي التصديري في كل بلد من بلدان منطقة الساحل الإفريقي بالإجراءات التعديلية ويحلّل الإصلاحات التي فرضت على القطاع الزراعي وخلفياتها الدولية.

الفرع الأول: السنغال/ أهمية شعبة الفول السوداني في القطاع الزراعي

بداية الثمانينيات شغلت شعبة الفول السوداني 49% من إجمالي المساحة المزروعة وساهم القطاع بحوالي87% من عائدات التصدير، كما مثّل 20% من الناتج الإجمالي المحلي واحتضن 70% من القوى العاملة في البلاد[2].

شهدت الفترة الفرعية من برامج التكيف الهيكلي بين 1985–1992 التركيز على الإصلاحات الزراعية الموصى بها من طرف البنك العالمي وصندوق النقد الدولي بتنفيذ تدبيرين أساسيين، **الأول** ينبغي على الدولة وفقا لذلك التخلي عن تسيير الوكالات الزراعية الريفية وخصخصتها ليتم الإشراف عليها من طرف المزارعين في إطار القطاع الخاص، أما فيما يتعلق بالتدبير **الثاني** الخاص بتمويل المدخلات الزراعية، فكان ينبغي على الدولة تحويل صلاحيات إستيراد البذور والأسمدة والمعدات للقطاع الخاص ليتولى تسييرها وفقا لمبدأ تحرير التجارة وكنتيجة لذلك تم الوصول إلى خصخصة جميع الشركات الزراعية المملوكة للدولة[3].

السنغال هي الدولة الأولى التي نفذت قرض مع صندوق النقد الدولي في القارة الإفريقية سنة 1979 ومنذ ذلك الحين أصبح الصندوق مصدرا رئيسيا للمساعدة الإقتصادية الإنمائية لهذا البلد في غرب إفريقيا والساحل، وفي سبيل تحقيق طموحاتها في أن تصبح دولة ناشئة من خلال إستيراتيجية نمو متسارعة تستند إلى الاستثمار العام والخاص، عززت السنغال علاقة مستدامة مع البنك والصندوق حيث رأت الدولة فيهما فرصة لإنقاد مواطنيها من المستنقع الإقتصادي الذي أصاب بلدان الساحل في أواخر سبعينيات القرن العشرين بالنظر لتفاقم الدين الخارجي والتراجع في أسعار المواد الأولية بسبب الصدمات الخارجية في الأسواق الدولية، لذا لجات للإقتراض منذ 1979[4].

---

[1]Brian Kahn, **op**. **cit**,219.

[2]Thandika Mkandwire and Charlesc.Soludo, **op**. **cit**, 281.

[3]**I**bid, 282.

[4]Abou Mac Agajluand Idarac. Anie Fiok-Manson, **op**. **cit**, 79.

في الفترة الفرعية 1985–1992 تميزت بحصول السنغال على أول قرض باسم الإصلاح والتعديل الزراعي وكان الدافع المباشر وراء هذا الإصلاح الحد من دور الدولة وتحميل المزارعين مسؤولية القطاع، كما أن هناك سياسة إصلاحية إقتصادية تم وضعها لهذه المرحلة من مراحل التكيف الهيكلي هي السياسة الزراعية الجديدة التي تعتمد زعما على دور الدولة حسب إقتراح اليوت بيرغ في تقريره لعام 1981 الذي كان ردا مباشرا على الحل الإفريقي لأزمة التنمية الذي صممته منظمة الوحدة الإفريقية ونشرته في مخطط لاغوس للعمل في أفريل 1980 بالرغم من تفسير تقرير بيرغ المرجعي لأسباب تدهور قطاع الزراعة بأنه راجع إلى عوامل خارجية بالخصوص تزايد الحمائية في الأسواق الدولية ضد المواد الأولية المصدرة [1].

إصلاح وتعديل شعبة الفول السوداني بدأت بتحرير وإلغاء جميع الحواجز الجمركية الخاصة بزيوت الفول السوداني وخصخصة القطاع الزراعي كاملا حيث كان الأثر المباشر على المزارعين الذين يعتمدون على هذا النشاط كزراعة نقدية كما أثر ذلك على ميزان المدفوعات عند إنخفاض تصدير زيت الفول السوداني الذي مثل حتى نهاية 1986 ثلث عائدات التصدير ومن تم تأثير ذلك على قدرة الدولة على إستيراد السلع الحيوية كالبترول والقمح والأرز حيث لجات إلى المعونات الدولية في مادة الحبوب[2].

الجدول رقم 08: يوضح الأهمية الكبيرة للفول السوداني في الناتج المحلي الإجمالي وهيكل الصادرات.

متغير إنتاج الفول السوداني*	مؤشرات الزراعة**
– إطلاق سياسة زراعية جديدة لتنظيم عملية إنسحاب الدولة من القطاع الزراعي وإلغاء الضرائب. – شكل الفول السوداني 29% من عائدات التصدير نهاية 1983. – إنخفاض نسبة عائدات الفول السوداني إلى 13.5% عام 1988. – إنخفاض إنتاج الفول السوداني سنة 1980 إلى 676000 بعدما كان 10610000 طن في 1979 ونزلت الأسعار ب25% لنفس الفترة.	– ساهمت الزراعة وصيد الأسماك ب21% من الناتج المحلي الإجمالي. – شغّلت الزراعة أكثر من 78% من اليد العاملة. – خسر أكثر من 70% من العمال وظائفهم في الزراعة بسبب تفكك شركات الفول السوداني – صرفت السنغال على الزراعة 511.1 مليون دولار بين عامي 1991 و2000.

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر:

Source :* Cheikh Tidiane Gadio,**op**, **cit**, 178, **Maurice Taondyandé, Mbaye Yade et Manson Nwafor, « Suivi des Processes de Développemet de L'Agriculture Ouest Africaine et de ses Performance : Une Analyse Comparative, » ReSAKSS- AO Rapport Annuel sur les tendances et les Perspectives du Secteur Agricole, (Système Régionale d'Analyse Strategique et de Gestion de Connaissance (ReSAKSS), Décembre 2012), 74

[1]Mark Gersovitz and John Waterbury, *The Political Economy of Risk and Choice in Senegal* (London: Routledge Princeton Univercity**,** Frank, 2005), 1.

[2]Emil-Maria Claassen and Pascal Salin, «*The Impact of Stabilization and Structural Adjustement Policies on the Rural Sector, Case Studies of Cote D'Ivoire, Senegal, Leberia, Zambia and Morocco*,» Report N° 90, (Rome, FAO Economic and Social Development Paper, 1991), 90.

الفرع الثاني: أسباب إنهيار الزراعة في موريتانيا

تمثل الزراعة وتربية المواشي والغابات وصيد الأسماك قطاعات فلاحية بالغة الأهمية في تكوين الإقتصاد الموريتاني وحيويته[1]، حيث توظف خمس السكان وأكثر من نصف القوى العاملة[2]، فمنذ عام 1985 جعلت الحكومة الموريتانية أولويتها الرئيسية الزراعة بهدف التحرك نحو هدفها طويل الأجل وهو تحقيق الإكتفاء الذاتي من الحبوب الغذائية، وفي إطار التكيف الهيكلي وتنفيذا لشروط القرض القطاعي الزراعي رقم 2093 لعام 1990، كانت الركيزة النظرية تنهل من توصيات تقرير بيرغ بتصفية دور الدولة والتوجه إلى خصخصة هذا القطاع بعدما كان إحتكار الدولة للتصدير والاستيراد للزراعات النقدية المتمثلة في الذرة الرفيعة والتمور والأرز. وجاءت السياسة الزراعية الجديدة في إطار برنامج التكيف للقطاع الزراعي(Le programme d'Ajustement de Secteur Agricole (PASA بداية من سنة 1990 باتخاد التدابير التالية[3]:

- تحرير السوق الزراعية.
- رفع ضوابط أسعار المنتجات الفلاحية.
- إنشاء التعاونيات الخاصة.
- خفض الدعم عن المدخلات الزراعية كالبذور والأسمدة والآلات.
- تعزيز الإستثمار الخاص في قطاع الزراعة.
- تصفية البنك الإتحادي للتنمية عام 1993.
- إنهاء إحتكار الشركة العمومية للتصدير والإستيراد Sociéte National d'Importation et d'Exportation(SONIMEX) ومع ذلك سعى هذا البرنامج إلى تطوير منظور القطاع الزراعي على أساس إصلاحات بعيدة المدى في السياسة الزراعية باعتبار الهدف هو زيادة دخل المزارعين من خلال تطوير الانظمة الهيدروليكية وتطوير البنية التحتية للزراعة، لذا ركزت الدولة على تعديل عميق للإطار والبيئة المؤسسية للقطاع الزراعي الريفي عبر جملة من التدابير نبرز أهمها فيما يلي[4]:

- إنسحاب الدولة من قطاع الحبوب لإفساح المجال للمشغّلين الخواص لذلك تم تحرير الأسعار.
- تعزيز إصلاح حيازة الأراضي ومواءمة الإطار التنظيمي لفائدة القطاع الخاص.

[1]Neil.Mc Cullosh, Milasoa Chevel and Bob Baulch,**op**. **cit**, 4.
[2]**I**bid.
[3]**idem**.
[4]Ministère du Développement Rural et de l'Environement Mauritanienne, « Politiques et Strategies genérales pour le Développement du Secteur Rural, Horizon 2010, » (Nouakchout, 1998), 15, 16.

– إعادة تنظيم وزارة التنمية الريفية وإضفاء اللامركزية عليها. وكنتيجة مباشرة لهذه التدابير تمت إعادة هيكلة شركة SONADER وهي الشركة المسؤولة عن تنمية الزراعة في نهر السينغال بعد ما تم تقليص رواتب موظفيها.

– بالإستناد إلى ذلك، مثلت القواعد الهشة للإقتصاد الموريتاني في المنتصف الأخير من عقد الثمانينيات الأساس الذي تم بناء مشروع تعديل القطاع الزراعي عليها، حيث كانت الأزمة تضرب بقوة بلدان منطقة الساحل الإفريقي التي أنهكها الجفاف الشديد بين عامي 1984 و1986 وتراجع حصة صادرات السلع الزراعية، كما نزل دخل الفرد في موريتانيا في الفترة بين 1980 و1987 أربع مرات وشهدت البلاد أضعف نمو للناتج الإجمالي المحلي في العالم مع السنغال والنيجر نتيجة لتنامي حجم الديون الخارجية إلى 100% من قيمته عام 1989 وكان الدين الخارجي مقسّما على كل فرد أكثر من ضعف نصيب الفرد في الناتج الإجمالي المحلي[1].

توضح المؤشرات الواردة في الجدول رقم **09** بأن سياسات التعديل القطاعي التي مسّت الزراعة والفلاحة عامة لم ترفع من قدرات الإكتفاء الذاتي وأن واردات الحبوب والأغدية إرتفع حجمها للغاية في فترة تطبيق التعديل بعد عام 1990 رغم إرتفاع القيمة المضافة لقطاع الزراعة.

الجدول رقم 09: يوضح عدم كفاءة قطاع الزراعة بعد التعديل.

واردات الحبوب والأغدية			
1995		1996	
القيمة	الكمية	القيمة	الكمية
القمح		القمح	
1023 مليون أوقية	26000 طن	1.332 مليون أوقية	44000 طن
الأرز	46000 طن	الأرز	66000 طن
1.346 مليون أوقية		2.648 مليون أوقية	
الفرينة	67000 طن	الفرينة	57000 طن
2.546 مليون أوقية			

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر:

Source : Ministère du Developpement Rural et de l'Environement Mauritanienne , « Politiques et Strategies genérales pour le Développement du Secteur Rural, Horizon 2010, », **op**. **cit**, 21 .

[1]Ibrahim A,Elbadawi. Dhaneshwar Ghura and Gilbert Uwujaren.(1992). « *World Bank Adjustment Lending and Economic Performance in Sud-Saharan-Africa in the 1980s, A Comparison with other Low Income Countries*, » NBRE Working Paper1000, policy research, Translation and Macro-Adjustment, (Washington,Country Economics Department, The WorldBank), 10.

الجدول رقم 10: يوضح تراجع مساهة قطاع الزراعة في الناتج الإجمالي المحلي.

مساهمة الزراعة في GDP			دخل الفرد السنوي بالدولار	معدل النمو السنوي	قيمة الناتج الإجمالي المحلي	القيمة المضافة للزراعة	
1980	1998	2000	1991	1991-1980	1991	1980-1990	1990-1998
%30	%24	%25	510	%0,6	1,1 مليار دولار	%1,7	%5

الجدول من تصميم الباحث بالإعتماد على المصدر:

Source : The World Bank.2000. World Development Report 1999/2000, **op**. **cit**, 250- 253.

يبين الجدول رقم **10** تراجع النمو العام نتيجة إخفاق سلسلة الإجراءات الموصى بها من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي لتطوير الزراعة.

الفرع الثالث: بوركينافاسو/ أهداف السياسات الزراعية المعدلة

هدفت السياسات الزراعية في البلاد قبل تنفيذ برامج التكيف الهيكلي إلى تقييم الإستراتيجية المتبعة حيث كان الهدف العام لهذه السياسة هو ضمان الإكتفاء الذاتي الكامل وكانت المنهجية المسلوكة هي تنمية الزراعة[1]، ثم بدأت بوركينافاسو التكيف الهيكلي الزراعي سنة 1988 بإعداد برنامج تعديل قطاعي يدعمه البنك العالمي تُوِّجَ بإتفاقية قرض قطاعي في القطاع في مارس 1991 حيث غطى الفترة 1991-1993 وكانت أهدافه بلوغ نمو إجمالي الناتج المحلي 5% في هذه الفترة والقضاء على المديونية[2]، من أجل ذلك صممت الدولة إستيراتيجية وطنية لتحقيق هذه الأهداف وسطرت لها مجموعة من الأبعاد منها زيادة الإنتاج الزراعي، تحسين رأس المال البشري في الصحة والتعليم والخدمات الإجتماعية وتقوية القدرات وقد أُردف هذا البرنامج بآخر عام 1994 غطى الفترة 1994-1996 لإستكمال تجسيد تلك الأهداف[3].

بدأ التعديل الزراعي في بوركينافاسو عام 1989 بعد موافقة المؤسسات المالية الدولية عام 1992 لمدة ثلاث سنوات من عام 1992 إلى1995 ونص على أهداف محددة تتلخص في تحديث وتنويع الإنتاج لتعزيز الأمن الغذائي وتحسين إدارة الموارد الطبيعية وتم تحديد مُوجباته الإصلاحية في إلغاء جميع إحتكارات التصدير الزراعي والإستيراد وتحرير التجارة حيث أصبحت أهداف التوجهات الإستراتيجية

[1]Kassoum Zerbo, Samuel T. Kabore and Kicouro Drabo, « Strategies de Réduction de la Pauvreté et les Politiques Agricoles, Burkina Faso, », (Institut National de Statistique et de la Démographie, Decenbre 2004), 26.

[2]**I**bid.

[3]**idem**.

للسياسات الزراعية بعد الشروع في تطبيق التعديل الزراعي تتمحور حول جملة من الغايات الرئيسية من أهمها مايلي[1]:

– زيادة الإنفاق الزراعي بنسبة 5% إلى 10% سنويا على مدى العشرة سنوات القادمة حتى عام 2010.

– خلق ظروف مواتية لتوافر الغذاء الكافي المتوازن وإمكانية حصول السكان عليه وسيتجلى الخيار الليبرالي لهذه السياسة من خلال تركيز دور الدولة على تعزيز القطاع الخاص ودمج الزراعة في إقتصاد السوق، وخدمة لهذه الأهداف وضعت الدولة الخطة التشغيلية الإستيراتيجية Plan Strategique Operationale (PSO) وهي برامج للتدخل في القطاع الزراعي تكون مبنية على ما يلي[2]:

– النظام الغذائي والتغدوي والفوائد المتوقعة تتلخص في الإنتاج والتكامل.

– تحديث الزراعة ويتوقع حتى ذلك زيادة الإنتاج وتحسين نمو الناتج الإجمالي المحلي.

– دعم المنتجين الزراعيين والفوائد المرجوة دمج القطاع الخاص.

– الدعم المؤسسي والتنظيمي بهدف تنفيذ اللامركزية، تسهيل التجارة الخارجية وإشراك القطاع الخاص.

يبين الجدول رقم **11** تخلي الدولة عن قطاع الزراعة نتيجة ضغوط البنك العالمي وصندوق النقد الدولي.

الجدول رقم 11: يوضح تراجع الإنفاق على الزراعة.

السنة	1996	1997	1998	1999	2000
نسبة الزراعة في الإنفاق العام	4.01	4.41	3.42	3.72	3.83

الجدول من تصميم الباحث بالإعتماد على المصدر. **Source :** Kassoum Zerbo, **op. cit**, 35.

المطلب الثاني: إصلاح وتعديل قطاع القطن

يُعتبر القطن أهم المحاصيل الزراعية التصديرية في بلدان منطقة الساحل الإفريقي، يفسر ويحلّل هذا المطلب طريقة تعديل القطاع والمقاومة الداخلية التي واكبتها.

الفرع الأول: حالة مالي

بلد غير ساحلي يعتمد على العائدات الزراعية، يعيش 83 من الماليّين في الأرياف، ووفقا لتقديرات البنك العالمي بلغ الناتج الإجمالي المحلي بين عامي 1989 و1991، 2.412 مليار دولار ما يعادل 280 دولار للفرد سنويا، وقد ساهمت الزراعة بـ 44% منه عام 1991، كما تشغّل الزارعة قرابة 80.3% من النشطين في نفس العام، المحاصيل النقدية الرئيسية هي القطن إذ بلغت نسبة صادرات القطن 57.5%من قيمة الصادرات السلعية حتى عام 1987 وبلغ الدين الخارجي الإجمالي في عام 1991، 4.531 مليار دولار الشيء الذي أعاق عملية تمويل التنمية عامة والزراعة خاصة[3].

[1]Kassoum Zerbo Samuel T. Kabore Kicouro Drabo, **op**. **cit**, 28.

[2]**I**bid.

[3]Cheikht Tidiane Gadio, **op**. **cit**, 200.

إلا أن كثير من المعيقات لازمت الإقتصاد المالي وجعلته يعتمد على المعونة الإنمائية التي موّلت الخطة الخمسية للتنمية الإجتماعية والإقتصادية كاملة بين 1981 و1986 والتي تمثلت في موقع البلاد غير الساحلي، تعرضها لموجات متكررة من الجفاف وتقلبات الأسعار الخاصة بالقطن في السوق العالمية بالإضافة إلى إرتفاع أسعار الطاقة وضعف البنية التحتية للمواصلات البرية [1].

كما يُعد إنتاج القطن جزء لا يتجزأ من النسيج الإقتصادي التجاري والإجتماعي للدولة فهي أكبر ثاني منتج له في إفريقيا جنوب الصحراء وربع الماليين يكسبون عيشهم منه عندما كان هذا القطاع مملوكا للدولة، لذلك وفّر للمزارعين الإئتمان والأسمدة ومدخلات الإنتاج وساهم من خلال ذلك في وصولهم إلى خدمات الرعاية الصحية والتعليم في المناطق الريفية[2]، لذلك ظل منطق الدولة المركزية سائدا في إستراتيجيات التنمية الزراعية في مالي كما ظل تحقيق الإكتفاء الذاتي من الغذاء في صميم الشواغل الحكومية دائما، بالإضافة إلى التركيز على المحاصيل الصناعية كالقطن والشاي وقصب السكر تم إستهداف الحبوب الأولية كالأرز والذرة الرفيعة لضمان الغذاء للسكان[3].

بدء من عام 1987 نفذت مالي برنامجا للتعديل الهيكلي وكان يتألف من مكونات رئيسية تشمل التقشف المالي لاستعادة التوازن المالي، تحرير العديد من قطاعات الاقتصاد، خصخصة بعض المؤسسات العامة وتخلي القطاع الزراعي عن عديد مجالات الخدمة ومواءة أكبر للأسعار المحلية مع الأسعار الدولية من خلال تخفيض العملة وأدت هذه الإصلاحات إلى إنسحاب الدولة من عدة قطاعات إنتاجية وتحرير الإقتصاد تم على إثرها إغلاق وإعادة هيكلة أغلب الوحدات الصناعية والشركات المملوكة للدولة حيث شكل ذلك إيذانا ببداية التعديل الهيكلي لقطاع الزراعة ومعها التخلي عن التمويل الزراعي نتيجة لإفلاس وخصخصة البنك الوطني للتنمية الزراعية كمؤسسة مصرفية متخصصة في التمويل الزراعي وحجب الدعم عن المدخلات الزراعية ومعداتها حيث أدى ذلك إلى الحد من مهام الإشراف على القطاع الزراعي الموكلة سابقا إلى الهياكل الرئيسية للزراعة ولاسيما مكتب النيجر والشركة الوطنية لتطوير القطن، وتم تثبيط سياسات الدعم الحكومي الزراعي كجزء من سياسات التكيّف من قبل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي[4].

وتميزت الفترة الفرعية 1980- 1985 بإطلاق الإصلاحات الزراعية مع بدء إعادة هيكلة أسواق الحبوب وتنفيذ سياسة تحرير الإقتصاد مع إدارة صارمة للمالية العامة وتسريح أعداد متزايدة من المزارعين من مزارعهم.

---

[1]Cheikht Tidiane Gadio, **op**. **cit**, 202.

[2]Hetty Kovach and Sebastien Fourmy.(2006). " *Kicking the Habit: How the World Bank and the IMF are still addicted to attaching Economic Policy Conditions to Aid*," Oxfam Briefing Paper, N° 96, (France, 2006), 19.

[3]Yenizié koneé Veronique and Others, **op. cit**, 6.

[4]**I**bid, 7.

أمّا في **الفترة الزراعية 1985- 1987** فقد توقف برنامج الإصلاح بسبب أثار الجفاف (1983- 1985) مع إنهيار أسعار القطن في الأسواق العالمية (1985- 1986).

وفي الفترة الفرعية 1987- 1988 عقدت مفاوضات جديدة مع مؤسستي بروتن وودز لترسيخ الإصلاحات أكث كان من نتائجها ما يلي[1]:

- إعتماد مالي برنامجا متوسط المدى يغطى فترة تحرير الإطار الإقتصادي.
- إعادة تأهيل بعض المؤسسات المالية.
- تمديد هذا البرنامج لعام 1991 بدعم من تسهيل التكيف الهيكلي المعزز من صندوق النقد الدولي.
- تنفيذ برنامج التعديل القطاعي للشركات الحكومية (Programme D'Ajustement Sectoriel Des Entreprises Publiques)(PASEP)

- تنفيذ برنامج التكيف الهيكلي مع البنك العالمي يعطي مجالين هامين هما الإصلاح الضريبي مما يؤدي إلى إلغاء ضرائب الصادرات لتحسين تخصيص الموارد العامة.
- تنفيذ برنامج التكيف القطاعي الزراعي(Programme D'ajustement Agricole (PASA
- خصخصة قطاع القطن الذي كان شرطا من شروط إنضمام مالي إلى منظمة التجارة العالمية عام 1995 والإتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية عام 1993 وإعتناقها لعقيدة الليبيرالية الإقتصادية.

من خلال ذلك تظهر أهمية الزراعة في الاقتصاد المالي إذ تعتمد البلاد على الزراعة في توفير الغذاء للسكان من خلال المحاصيل الإستهلاكية كالحبوب وتحصيل إيرادات بالعملة الصعبة عن طريق تصدير المحاصيل النقدية التي تمتلك فيها ميزات نسبية في التجارة الإقليمية والدولية، يبين الجدول رقم **12** إعتماد مالي على تصدير المحاصيل الزراعية وتجارة الماشية.

الجدول رقم 12: يوضّح حصة الصادرات الزراعية كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات 80-1989.

القطاع / السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الماشية الحية	37.5	42.8	36	31.2	39.2	24.8	29.2	21.1	21.5	23.3
القطن	40.6	29	20.4	29.8	37.4	48.2	34.5	41.4	36.2	45.2
الفول سوداني	2.5	5.5	1.5	0.7	1	1.6	12.2	3	2.7	2.4
المجموع الزراعي	95.8	90	79.3	86.5	92.3	75.2	89.4	77.2	77	82.1

الجدول من تصميم الباحث بالإعتماد على المصدر .**Source :**Alpha S, Maiga, **op**. **cit**, 35

كما يظهر الجدول رقم **13** إعتماد مالي على العائدات بالعملة الصعبة من الصادرات الزراعية ويبرز أهمية شعبة القطن.

[1]Alpha S, Maiga, **op**. **cit**, 39.

الجدول رقم 13: يوضح عائدات الصادرات الزراعية عام 1989 كنسبة من إجمالي الصادرات.

القطاع	القيمة بآلاف الدولارات	النسبة المئوية من الصادرات
الماشية الحية	70.000	23.33
القطن	135.690	45.23
الفول السوداني	7.125	2.38
المجموع التصديري الزراعي	246.381	82.13

الجدول من تصميم الباحث بالإعتماد على المصدر .**Source***:* Alphas S, Maiga, **op**. **cit**, 36.

يفسر التراجع المسجل في الجدول رقم **12** في صادرات الماشية الحية بتحرير سوق الواردات الفلاحية ومنافسة المجموعة الأوروبية في ميدان اللحوم وعدم القدرة التنافسية للماشية المالية في أسواق التصدير، حيث أدت هذه المنافسة داخل البلاد إلى إنخفاض صادرات الماشية إلى الدول المجاورة مثل النيجر، كوت ديفوار والسنغال بسبب إنخفاض سعر اللحوم الأوربية المدعومة فيها.

وبالرغم من إرتفاع أسعار الفول السوداني فترة منتصف الثمانينات من القرن الماضي ما كان دافعا لزيادة الإنتاج والتصدير إلا أن المناطق المخططة لتوسيع زراعته ضربت بالجفاف، كما أن تحسن مداخيل قطاع القطن نتيجة إرتفاع أسعاره العالمية فترة 1983– 1985 أدى إلى أثر جيد على مداخيل الدولة[1]، حيث شكل ذلك دافعا رئيسيا لزيادة الإنتاج إذ إرتفع الإنتاج من 319 ألف طن/ متري عام 1992 بداية التكيف القطاعي للزراعة وتحرير قطاع القطن إلى 523 ألف طن/ متري عام 1998 حتى وصل إلى دعم خزينة الدولة بنصف الإيرادات من العملة الصعبة (State Revenue) عام 1998[2]، ومع ذلك، وبالرغم فعالية قطاع القطن في تمويل الخزينة، كان شرط خصخصة القطاع نهائيا من خلال فك إرتباط شركة مالي لتطوير المنسوجات Companie Malianne de Developpement de Textiles مع تسويق القطن داخليا وخارجيا ورفع إحتكارها على التسيير والمدخلات وإنهاء إشراف مكتب المنتوجات الزراعية المالية Office des Productions Agraire Malian على الإنتاج وتوجيهه، عام 1998 كان الشرط المؤهل للحصول على تخفيف الديون في إطار البلدان الفقيرة والمثقلة بالديون حيث قدم البنك العالمي 70 مليون دولار كدعم للحكومة المالية مقابل تحرير قطاع القطن وكشرط للحصول على قرض تسهيل النمو والحد من الفقر (PRGF) بعد ذلك مع التوصية بذلك للمانحين الآخرين بعدم تسريح القروض الزراعية طالما تستكمل الحكومة في باماكو عمليات بيع أصول قطاع القطن ووضعه تحت تصرف القطاع الخاص[3].

[1]Alpha S, Maiga,**op**. **cit**, 36.

[2]Kadidia Konare, " Challenges to Agricultural Financiny in Mali" (Master of Science, Michigan State University, Department of Agricultural Economics, 2001), 40.

[3]Hetty Kovach and Sebastien Fourmy, **op**. **cit**, 20.

الفرع الثاني: حالة النيجر

تسلط الأطروحة الضوء على المحاصيل الزراعية في النيجر التي شهدت تأثرا بسياسات وبرامج التكيف الهيكلي وهي القطن والفول السوداني والأرز، وتجدر الإشارة ونحن بصدد مسح أهم المحاصيل الزراعية التي تعتمد عليها النيجر إلى تقسيمها إلى نوعين هما المحاصيل الزراعية التصديرية الرئيسية وهما الفول السوداني والقطن أما الأرز فهو المحصول الغذائي الرئيسي القابل للإستيراد، ومع أن النيجر تعتمد على قطاع التعدين وبالذات تصدير اليورانيوم إلا أن تطوير برامج تنمية بديلة تعتمد على الزراعة كان هو السبيل من أجل التنمية[1].

أدى إنهيار أسعار المنتجات الزراعية التصديرية بين عامي 1983 و1992 التي تعتمد عليها النيجر في إيرادات العملة الصعبة والإنفاق على السكان إلى إختلال وتدهور توازن الإقتصاد الكلي منذ بداية الثمانينات جنبا إلى جنب مع موجة الجفاف الإرتدادية التي عمّت منطقة الساحل الإفريقي حيث عمّقت هذه الظروف إنشغالين هامين في النيجر هما[2]:

الأول: يتعلق بفشل إستراتيجية التنمية الريفية التي تم تبنيها سابقا ونهج زيادة الإنتاج الزراعي الغذائي لتقليل العجز في الغداء والتركيز على المدخلات الحديثة لوسائل الزراعة وتم ترجمة المكونات الهامة لهذه السياسة من خلال تطوير أنظمة الري وتوزيع البذور المحسنة وتطوير برامج الإرشاد الفلاحي حيث تم التركيز على الحبوب الجافة والمحاصيل المروية كالقطن والأرز والذرة.

الثاني: يتعلق بتنفيذ سياسات وبرامج التصحيح الهيكلي لاستعادة التوازنات المالية والإقتصادية في البلاد من خلال الشروع في ثلاثة إصلاحات زراعية رئيسية هي[3]:

1- مراجعة الحوافز للمزاعين المنتجين.

2- تحرير التجارة الداخلية للمحاصيل وإلغاء الدعم عن مدخلات ومعدات الزراعة.

3- تقليص دور الدولة في الإنتاج الزراعي والتجارة من أجل إفساح الطريق أمام القطاع الخاص.

4- لذلك ومبدئيا تفرض شروط التعديل الهيكلي فتح الأسواق وتحرير الإقتصاد كمقدمة أساسية لأي شكل من أشكال المعونة من أجل التنمية ولتلبية هذه المطالب إضطرت النيجر إلى تحرير جميع الأسعار وإلغاء الدعم عن الإنتاج لزراعي[4].

وتماشيا مع ذلك، وقّعت النيجر إتفاقية احتياطية (Standby) مع صندوق النقد الدولي عام 1983 شملت سلّة من تدابير الإستقرار والتثبيت منها إدارة الموارد الشحيحة المتوفرة للخزينة العامة وتقييد النفقات النقدية العامة والإسراع في خطوات خفض معدلات نمو الدين الخارجي حيث إنخفضت إيرادات الميزانية

[1]Thandika Mkandwire and Charles C. Soludo, **op**, **cit**, 277- 279.
[2]**I**bid, 280.
[3]**I**bid.
[4]Soidou sidibé, **op**, **cit**, 43.

العامة من 65.1 مليار فرنك إفريقي عام 1981 إلى 61.1 مليار عام 1984 بسبب تراجع إيرادات التجارة الزراعية الخارجية، عام 1985 تم إستبدال تدابير التثبيت ببرنامج التكيف الهيكلي الأول الذي ميّزه تدني مداخيل الزراعة وتراجع الإحتياطي من الماشية بسبب موجة الجفاف بين عامي 1984 و1987 تلاه في عام 1989 مرفق التكيف الهيكلي المعزز لصندوق النقد الدولي لمدة أربعة سنوات[1].

وبالرغم من أن البلاد كانت تتصدر أخفض معدلات الإنتاج الإجمالي المحلي في إفريقيا بين 1980-1990[2]، إلا أنها لم تسلم من توصيات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي بضرورة التحوّل إلى التعديل القطاعي للزراعة بداية من 1995 ضمن برنامج التكيف الهيكلي الثاني الذي يغطي الفترة بين 1995-1998 حيث فرضت شروطه بصرامة إلغاء الدعم على القطاع الزراعي على نحو غير ملائم لأنه إشترط تصفية الصندوق الوطني للقرض الزراعي (Caisse Nationale de Credit Agricole (CNCA المؤسسة الوجيدة المسؤولة عن التنمية الريفية[3].

من هنا بدأ مفهوم الأمن الغذائي يتصاعد تعويضا عن الخسارة من جراء تطبيقات التكيف في المراحل الأولى المسؤول عنها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وحسب مرجعية ضمن تقريره لعام 1986 فإن الأمن الغذائي يُعَرف بأنه "**حصول الجميع، وفي جميع الأوقات على غداء كافي لحياة صحية ونشيطة**"، مما يعني توجيه النقد للعجز المحلي في توفير الغذاء للسكان[4]، وفضلا عن النتائج المتواضعة لقطاع الزراعة المعدلة على غرار جميع بلدان منطقة الساحل الإفريقي التي تتميز بعدم القدرة الهيكلية على مواجهة أي عجز في هطول الأمطار، تضفي هذه الميزة الشرعية على الضغط السياسي من المؤسستان الماليتان اللتان تجبران النيجر على تبني برامج تعديل هيكلي إبتداء من عام 1984 و التحوّل في السياسات الزراعية من الإكتفاء الذاتي إلى منظور الأمن الغذائي[5]، حيث يجب على الهياكل العامة لقطاع الزارعة مثل المعهد الوطني للبحث الزراعي في النيجر Institut National de la Recherche Agronomique Au Niger (INRAN) والديوان الوطني للمنتجات[6] Office National des Produits (ONP) إفساح الطريق لقطاع خاص ديناميكي وللأسواق الدولية لإمداد السوق المحلية بالمنتجات والغذاء

[1]Giovanni Andrea Cornia, Ralf Vender Hoeven and Thandika Mkandawire, " Africa's Recoveory in the 1990s, From Stagnation and Ajustment To Human Development," (London, Mst Martin's Press Unecef, Mac Millan press,, 1992), 77.

[2]David, Sahn and Others, **op**, **cit**, 12.

[3]Moussa Boureima , « Les Politiques Agricoles au Niger, 1960-2015 : 55ans à la Recherche de la Sécurite Alémentaire de la Réduction et de la Pauvrète, », (Niamey- Niger, Les Editions Belle Afrique, Septembre 2006) , 18.

[4]Youssoufou Hamadou Daouda, « Les Politiques Publiques Agricoles au Niger Face aux Defis Alimentaires et Environnementaux : Entre Echecs Repititifs et Nouvelles Espérances, » Les Cahiers d'Outre- Mer Revue de Géographie de Bourdeaux ,Vol. 68, n° 270, (Avril-Juin 2015) : 122.

[5]**I**bid.

[6]**idem**.

وبالتالي يجب على النيجر أن تعتمد سياسة الأمن الغذائي، الواردات التجارية، تعبئة المعونة الغذائية والوصول إليها عبر الأسواق وليس عبر الوكالات الإنتاجية العمومية للدولة وذلك بفضل الموارد الخاصة للأسر حيث أدى التحرير المفروض إلى إبعاد الديوان الوطني للمنتوجات من الإشراف على المخزون القومي للحبوب وإبعاد الأمم المتحدة عن لجنة التعويضات كشرط مسبق[1].

الجدول رقم 14: يوضح تطور مساهمة الإنتاج الزراعي في الناتج الإجمالي المحلي وواردات الحبوب.

نسبة الناتج الزراعي من الناتج الإجمالي المحلي *		صادرات الزراعة من الناتج الإجمالي المحلي**	الناتج الإجمالي المحلي بملايين الدولارات**	تطور الإنتاج والإحتياجات من الحبوب بالطن ***				
السنة	النسبة		عام 1980 2,509 مليون دولار	السكان	الإنتاج	الإحتياجات	الفارق	السنة
		1998- 2000		6515979	1390566	1350368	+46228	1980
				5798180	1506995	1396793	+110202	1981
				5986312	1434701	1444335	_ 9674	1982
1990	20	-صادرات الماشية: 22% -صادرات الزراعة بما فيها الفول السوداني 16% من GDP	عام 1998 2.048 مليون دولار	6180538	1454675	1493117	_38502	1983
1991	22			6381065	1471971	1543259	71288	1984
1992	22			6568099	9132770	1594683	_681406	1985
1993	22			6801805	1580645	1647509	_66854	1986
1994	20			7022536	1568477	1701718	_133321	1987
19950	20			7250382	1233615	1757611	_523998	1988
1996	21			7728492	1588436	1813846	+289479	1989
1997	19							
1998	24							
1999	24							
2000	22							

الجدول من إعداد الباحث بناء على المصادر:

Source : * The World Bank.2000. World Development Report 1999/2000, **op**. **cit**, 252. **Ministère des Ressources Animals, « Stratégie de Developpement Rural, » Decret N° 2003-310/PRN/ MRA du 14 November 2003 Portant Aprobation du Document sur la Strategie du Développement Rural(SDR) (Niamey, 2003), 54. ***Idrissa Soumana, « Billan Diagnostic sur la Production du Mil et de Sorgho au Niger, » Initiation pour le Développement des Mil et Sorgho en Afrique de l'Ouest et du Centre, Un pilotage par l'aval, Cadre National de Concertation, (Sebtembre 2001), 23.

يوضح الجدول رقم **14** في العمود رقم 1 أن الزراعة كحصة من نمو الناتج المحلي كانت مستقرة مع إرتفاع طفيف في أواخر عقد التسعينات. كما يوضح العمود 2 تراجع الناتج المحلي الإجمالي نهاية التسعينات مقارنة بنهاية الثمانينيات، ويكشف العمود 3 أنه في 11 عاما كان رصيد الحبوب إيجابيا فقط

[1]Youssoufou Hamadou Daouda, **op**. **cit**,122.

في الأعوام 1980 و1981 و1989 وسلبيا للسنوات الثماني الأخرى عندما إرتفع سكان النيجر من 5615979 إلى 7728492 فمن الواضح أن القطاع لم يعد قادرا على تلبية الطلب من الحبوب للسكان.

الفرع الثالث: تعديل قطاع القطن في تشاد

يمثل القطن في تشاد الصادرات الرئيسية للبلاد بما يعادل نصف الصادرات تقريبا بداية تسعينيات القرن الماضي، هذا المورد هو المصدر الرئيسي للدخل لحوالي 200.000 إلى350000 أسرة مع متوسط أفراد الأسرة في تشاد بين 5 و6 أفراد أي ما يصل إلى ما بين 1.2 و1,4 مليون شخص، تشاد هي المنتج الرئيسي للقطن في غرب إفريقيا وتمتلك كوتونتشاد Cotonchad حق التصدير والتسويق وشراء المدخلات الزراعية وإحتكارها، عام 1985 واجهت هذه الشركة إنخفاضا في أسعار القطن بفعل الجفاف وتراجع أسعار السوق الدولية حيث إنخفض إنتاج هذه السلعة من 60.000 ألف طن إلى 36.000 ألف طن بين عام 1984 و1985[1].

ومثّل إنخفاض الأسعار العالمية للقطن خلال الفترة 1990- 1993 بنسبة 30 % هزة في إدارة القطاع وتراكم خسائر مالية هائلة، دفع بالحكومة إلى إعادة النظر في تحرير القطاع الهدف منه إعادة القدرة الإنتاجية بدعم من قرض التكيف الهيكلي الأول في 1996 والثاني في 1997 والثالث في 1999 مرورا بالخطوات التالية[2]:

- خفض تكلفة الإنتاج من خلال التقليل من الإعتماد على الخبرات الأجنبية المُكلفة.
- تحسين الحوافز المحلية والمالية للمزارعين.
- إلغاء الرسوم على شراء المعدات الزراعية، إلا أن ذلك لم يكبح عملية تحرير قطاع القطن بداية الألفية الثالثة تحت قوة الضغوط المالية لمؤسستي بروتن وودز الشيء نفسه الذي ستكشفه الدراسة مع تعيل الطاقة والمناجم.

[1]Kyn Anderson, William Masters, **op**. **cit**, 495.

[2]The World Bank.(2000). "Republic of Chad, Structurel Adjustment Credit : Sac 1(credit 28170), Sac 2 (credit 21726, n°300), Sac 3(credit 32000,Q0930)," Implementation Completion Report AFC 07, n°20241, (Whashington, World Bank African region), **op**. **cit**, 9.

المبحث الثالث: التعديل القطاعي للطاقة والمناجم في بلدان منطقة الساحل الإفريقي

يفسّر المبحث وفروعه السياق العام لتعديل قطاع الطاقة والمناجم وكيف فرضت مؤسسات بروتن وودز شروطها السياسية لتحرير القطاع رغم مقاومة الحكومات ويحلل هيمنة الشركات متعددة الجنسيات على العقود الإستخراجية بشروط قاسية.

المطلب الاول: أوضاع الطاقة في منطقة الساحل الإفريقي إبان التكيف الهيكلي (1986-2000)

يعرّف المطلب فقر الطاقة ويحلّل أوضاعها خلال التكيف الهيكلي ودور البنك العالمي في تعديل القطاع بالإشتراك مع المانحين الدوليين.

الفرع الأول: تعريف فقر الطاقة

تتمثل الفجوة المتنامية في الحصول على الكهرباء خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي بين سكان الحضر وسكان الأرياف محطّ تركيز من طرف حكومات بلدان منطقة الساحل الإفريقي، ومع تناقص الموارد اللازمة لتنفيذ برامج لسدّ هذه الفجوة وتنامي الحاجة إلى تطوير هذا القطاع لأهميته الكبيرة في تنمية الإقتصاديات المحلية، لجأت إلى المانحين لطلب التمويل، كما شكل التعدين فرصة لزيادة إيرادات التصدير بالعملة الصعبة وتوجيه ذلك لدفع عجلة التنمية إلا أن التقنيات الحديثة والأموال مفقودة وبالتالي تحولت توجهات السياسات الإقتصادية الكلية إلى منح التراخيص والإمتيازات للشركاء الإستراتيجيين الأجانب ومنهم البنك العالمي وعملاؤه.

يعرّف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2005[1] فقر الطاقة بأنه عدم القدرة على الطهي باستخدام وقود الطهي الحديث ونقص الحد الأدنى من الإضاءة الكهربائية اللازمة للقراءة والأنشطة المنزلية الإنتاجية الأخرى عند غروب الشمس (Sun Set)، ووفقا لهذا التعريف يعتبر الإفتقار إلى الوصول إلى خدمات الطاقة الحديثة أكثر حدة في إفريقيا جنوب الصحراء (منطقة الساحل الإفريقي فئة فرعية منها) حيث لا يزال 89% من السكان يعتمدون على طاقة الكتلة الحيوية كما يمثل الإستبعاد من الطاقة الإصطناعية كالكهرباء واستهلاكها إقصاء من الإنتاج والتعليم والصحة[2].

لقد فرض البنك العالمي وصندوق النقد الدولي خصخصة المرافق العامة الكهربائية على أساس أنها لم تكن قادرة على تقديم الخدمات الفعالة كمؤسسات عمومية، إذ يندرج إصلاح قطاع الطاقة وخصخصتة في إطار إصلاحات الإقتصاد الكلي الهادفة إلى تهيئة الظروف المناسبة للنمو الإقتصادي السريع والمستدام والإقلال من الفقر، وعلى الرغم من أن فكرة إصلاح هذا القطاع قد تم طرحها في البداية من قبل شركاء التنمية الخارجيين في وقت مبكّر بداية تسعينيات القرن الماضي إلا أنها عرفت تباطؤا كبيرا نتيجة لمعارضة أغلب النخب الحاكمة في بلدان منطقة الساحل الإفريقي وتضارب المواقف الإجتماعية

[1]Amie Gaye. 2007. " *Acces to Energy and Human Development*," Occational Paper N° 25, Humain Development Report Office, Human Development Report, 2007/2008, (UNDP), 4.

[2] Jean Paul Minvielle, *La Question Energique Au Sahel* **(**Paris: Edition Karthala et IRD, 1999), 8.

والسياسية في ضوء إقتراح المتعاملين الخواص إشراك المواطنين في تكلفة الإنتاج وخاصة الكهرباء كما أن أغلب الشركات متعددة الجنسيات التي تحتكر الصناعات الكهربائية والشركات الإستخراجية تفضل الإنتاج والنقل الطاقوي على نطاق واسع من خلال شبكة مترابطة موجهة لخدمة السوق الحضرية، فإذا كانت المرافق العامة للطاقة في بلدان المنطقة في العديد من الحالات لم تكن فعالة في توفير الكهرباء في المناطق الريفية، فمن غير المفترض أن تحقق الشركات الخاصة هذا الهدف[1].

لذا تعدّ الخصخصة مكونا رئيسيا لإستراتيجية البنك العالمي بالذات حيث تتم الخصخصة عادة في إطار برامج التعديل الهيكل القطاعي وتكون شرطا لتلقي المعونة، ومن هنا يقدم البنك الدعم المالي والمساعدة الفنية لهذه البلدان من أجل خصخصة المؤسسات شبه الحكومية وتحويل أنشطة الدولة بعيدا عن ملكية وتشغيل هذا النوع من المشاريع[2].

الفرع الثاني: أوضاع قطاع الطاقة في مرحلة التكيف الهيكلي

تستهلك إفريقيا جنوب الصحراء بين عامي 1980 و2000 التي تضم 10% من سكان العالم أقل من 2% من طاقة كوكب الأرض وتتضح الفوارق أكثر إذا أخدنا بالإعتبار بلدان منطقة الساحل الإفريقي تحديدا، حيث يمتلك المستهلك في بوركينافاسو في هذه الفترة طاقة أقل بمقدار 500 مرة من نظيره في شمال إمريكيا والإستهلاك في بلده لا يساوي إستهلاك بلدة أمريكية تعداد سكانها 20.000 نسمة منتصف عقد التسعينيات مثلما تشير تقديرات البرنامج الانمائي للأمم المتحدة في تقريره السنوي لعام 1996 حول التنمية الإنمائية، كما يمثل إستهلاك هذه البلدان 1% فقط من إستهلاك مدينة نيويورك الأمريكية[3].

يمثل قطاع الطاقة في منطقة الساحل الإفريقي مسألة بقاء يومي وفوري ونتيجة طبيعية للأمن الغدائي وهي أهم مكونات تحسين الظروف المعيشية خاصة دورها في إمدادات المياه الصالحة للشرب والخدمات الصحية والتعليم ولما لها من دور رئيسي في الإنتاج الزراعي والصناعي حيث يتميز الساحل بنقص شديد في موارد الطاقة في فترة التسعينيات من القرن الماضي ولاسيما إنتاج النفط والفحم وتراجع إمكانات الطاقة الكهرومائية إذ كان ينبغي أن تكون سياسات الطاقة ذات أهمية قصوى في الواقع كجزء من برامج التكيف الهيكلي المنفذة في المنطقة لأن تزويد الأنظمة الإنتاجية بمصادر الطاقة الجديدة المناسبة يعتبر اليوم أحد أهم شروط التنمية[4].

من أجل ذلك، يبدو الوصول إلى خدمات الكهرباء والهيدروكاربونات ومواد الطاقة الأخرى من المسلم به في عالم العقدين الأخيرين من القرن العشرين إلا أنه بقي بعيدا كل البعد عن أنه معطى في مالي مثلا حيث يحصل أقل من 1% من سكان الريف على الكهرباء في عام 1998 ويمثل إستهلاك قطاع النقل

[1]Amie Gaye, **op**. **cit**, 15.
[2] Scott Pegg, **op**. **cit**, 6.
[3]Jean, Paul Minvielle, **op**. **cit**, 7.
[4]**I**bid, 29.

5% إلى 6% من إستهلاك الطاقة الهيدروكاربونية ويمثل سوقا أسيرة للمنتجات البترولية المستوردة خاصة من نيجيريا ومن جانبها تستهلك الصناعة من 4% إلى 5% من مجموع إستهلاك الطاقة التجارية المستوردة. يبين الجدول رقم **15** النسبة المرتفعة للطاقة المستوردة المستهلكة داخل بلدان منطقة الساحل الإفريقي مقاسة لمجموع الواردات والسلع التصديرية[1].

الجدول رقم 15: مؤشرات الطاقة في بلدان منطقة الساحل الإفريقي.

المؤشر / البلد	واردات المحروقات كنسبة من مجموع الواردات عام *1985	واردات الطاقة كنسبة من مجموع السلع التصديرية عام *1985	إستيراد الطاقة التجارية كنسبة من مجموع الطاقة المستهلكة**		الناتج الإجمالي المحلي بملايين الدولارات***		صافي الواردات من الطاقة المستهلكة كنسبة مئوية***	
			1971	1992	1980	1997	1980	1995
السنغال	10	17	11	23	3.016	4.542	100	95
بوركينافاسو	17	11عام 1965	28	58	1.709	2.441	100	100
موريتانيا	19	23	–	–	709	–	100	100
مالي	18	55	–	–	1.686	2.532	100	100
النيجير	4	3	12	21	2.508	1.858	93	83
تشاد	20 عام 1965	01	–	–	1.033	1.0603	100	100

الجدول من إعداد الباحث بناء على المصدر:

Source: *The World Bank.(1987). " World Development Report, Barries to Adjustment and Growth in the World Economics Industrialization and Forieng Trade," World Development Indicators N°10596, (Oxford University Press**)**, 137 **Jean Paul Minvielle, **op**. **cit**, 31. ***** The World Bank.(1999). " Knowledge for Development,", (Washigton,World Bank ,Oxford University Press), 212, 213.

الفرع الثالث: دور البنك الدولي في إصلاحات قطاع الكهرباء

يندرج دور البنك العالمي كأحد الفواعل الإنمائية التي دافعت على إصلاح قطاع الطاقة ومنها الكهرباء ببلدان منطقة الساحل الإفريقي من خلال ممارسة إجراءات الإقراض المشروط للدول التي أظهرت إلتزاماتها للتخلي عن تسيير القطاع نتيجة لعجزها التمويلي والتقني وعدم قدرتها على مسايرة الطلب الكلي المتزايد على مواد الطاقة المنقولة كالوقود والكهرباء ولكن بشروط[2].

[1]Oxfam International , « *Perdre les Mauvaises Habitudes : La Banque mondiale et le FMI attachent encore des Conditions de Politique Economique à leur Aide,* » Document d'Information N°96 (Novembre 2006), 18.

[2]Domina Randriamiarina, *Les Grandes Tendences des Politiques d'Aide dans le Secteur de l'Electrification dans les Pays en Development en Particulier en Afrique* (France : Centre International de Recherche sur L'Environment et le Developpement, Institut Europeen de Recherche sur l'Energie CERDI, 2008), 34.

شروط سياسة إصلاح قطاع الطاقة: يتبنى البنك العالمي ستة شروط يوصى بها للبلدان التي تطلب المعونة الفنية والتمويلية لإصلاح قطاع الطاقة والرفع من إنتاجيته وهي[1]:

1-إعتماد منظومة من اللوائح التنظيمية الشفافة.

2-تحويل قطاع الطاقة إلى مؤسسات تجارية.

3-خصخصة شركات الكهرباء والمرافق العامة التقليدية.

4-السماح للقطاع الخاص الأجنبي بالمشاركة في إصلاح قطاع الطاقة وحمايته.

5-خصخصة شركات إحتكار واردات الطاقة وإداراتها.

6- إشراك المستثمرين الأجانب في ملكية المشاريع والشركات.

وفي نفس السياق، قام البنك العالمي بتقديم المشورة والمساعدة الفنية لبلدان المنطقة من أجل بناء القدرات التنظيمية وبالتالي ساهم في خلق سياقات مواتية للإستثمار الأجنبي الخاص ولا سيما التمويل الخاص به، وللعب الدور كمموّل، قام البنك بإقراض الأموال للشركات الخاصة التي تتشارك في الإصلاحات من خلال البنك العالمي للانشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية[2]،

الجدول رقم 16: يوضح تنفيذ شروط الخصخصة.

البلد / المؤشر	تاريخ تنفيذ الشرط	مضمون الإلتزام في خطاب النوايا
السنغال	4جوان 1999	بيع الأسهم العمومية للدولة في شركة Sociéte Nationale D'électricité du Sénegal(SONELC) للمتعامل الكندي الخاص Hydro Quebec و المتعامل الفرنسي الخاص Elyo
بوركينافاسو	17 أفريل 2000	الموافقة على التنازل على شركة الكهرباء الوطنية SONABEL
موريتانيا	25 ماي 2000	الموافقة على بيع 49% من الشركة الوطنية للكهرباء والماء
مالي	11 أوت 2000	الموافقة على خصخصة 60% من شركة الكهرباء
النيجر	21 نوفمبر 2000	الموافقة على الإنتهاء من شروط وأحكام خصخصة الشركة الوطنية للكهرباء NIGELEC
تشاد	6 جويلية 2000	الموافقة على خصخصة الشركة الوطنية للمياه والكهرباء STEE

الجدول من إعداد الباحث بناء على المصدر:

Source :John Byrne, Yu-Mi Mun, « Rethinking Reform in the Eletricity Secctor : Power Liberalisation or Energy Trasformation ?, » in *Electricity Reform:Social and Environment Challeges*, ed. Njeri wamukonya, (Roskilde, Denmark: UNEP RISO Centre, 2003), 12- 14.

[1]Domina Randriamiarina, **op**. **cit**, 34.

[1]**I**bid.

تقدر التحليلات العلمية بان الطاقة ولاسيما الكهرباء هي أهم المتغيرات القيادية لتطور المجتمعات الحديثة، لأجل ذلك، شكل تعديل هذا القطاع أهمية قصوى ومن ثم وجب إستعراض السياسات الإصلاحية التي مسته في البلدان الستة التي تناولتها الاطروحة بالدراسة.

المطلب الثاني: السياسات المشروطة لتعديل قطاع الطاقة

مارس البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ضغوطات شديدة لخصخصة المرافق العامة في بلدان منطقة الساحل الإفريقي ، يحلّل المطلب هذه الضغوط خاصة لتحرير القطاع الإستخراجي.

الفرع الأول: تعديل المرافق العامة للكهرباء في السنغال

تتميز السنغال بأطول فترة تكيف وتعديل هيكلي في إفريقيا، حيث شرعت في إصلاحات الطاقة بداية الثمانينيات من القرن الماضي ومنذ ذاك الوقت باشرت سياسات إعادة نشر وتوزيع خدمات الطاقة Redéploiment Energitique du Sénegal لتغطية عادلة حيث شملت ثلاثة محاور وهي موزعة على فترتين هما:

الفترة الفرعية 1980-1990[1]: جنحت تدابير مؤسستا بروتن وودز في هذه المرحلة إلى الحرمان من الطاقة في سبيل المحافظة على الإيرادات المالية والتركيز على الحد الأدنى من الإستيراد والإستهلاك من خلال إستيراد المواد الطاقوية لإنتاج وتوليد الكهرباء كبديل للفحم، تعزيز الموارد المحلية للطاقة الكهرومائية وتطوير البرامج الوطنية لتوفير الطاقة، وقد تم تنفيذ هذه المحاور عن طريق برامج مختلفة منها، برنامج إعادة إنتشار الطاقة في السنغال الذي هدف إلى تحقيق مسألتين رئيسيتين هما إعادة توازن الإقتصاد الكلي عن طريق خفض الإستهلاك المحلي للطاقة على مدى عشرة سنوات إلى النصف بهدف تخفيض إستيراد النفط والبحث عن مصادر للطاقة البديلة أي الطاقات المتجددة حيث الإستجابة إلى متطلبات التنمية المستدامة بمتغيراتها الجديدة لاسيما البعد الإجتماعي للاصلاحات والحفاظ على البيئة[2].

الفترة الفرعية 1990-2000: كانت أهداف هذه المرحلة تتلخص في إحترام البيئة وتعزيز وصول المستبعدين من الحضر والأرياف إلى إستهلاك الطاقة الحديثة وتوفير الطاقة الصناعية، لذلك ركز البنك العالمي وصندوق النقد الدولي على قصور الدولة[3].

ومن منطلق هذه الخلفية، ومع بداية تسعينيات القرن العشرين بدأ الإقتصاد السنغالي يظهر بعض علامات الإنهيار بفعل عدم تحقيق برامج التكيف الهيكلي لتوقعاتها الإنمائية، وأظهر هذا التدهور أن الدولة تتحول بسرعة إلى إعادة هيكلة طارئة لقطاع الطاقة[4] نتيجة للإختلالات الهيكلية الناجمة عن ضعف مكونات التسيير، ضعف إيرادات الفواتير، العدادات المعيبة، طرق الإحتيال وإفتقار الحكومة

[1]Jean Paul, Pinvielle, **op**. **cit**, 60.
[2]**I**bid, 61.
[3]**ide**m.
[4]Njeri Wamukanya, **op**. **cit**, 195.

للموارد المالية الكافية لمعالجة مشكلة صيانة البنية التحتية المتآكلة للقطاع، مع تسجيل خسائر فادحة في الإستجابة للطلب المحلي المتزايد للإمدادات الفردية والتحيز الحضري الكبير حيث لا يحصل إلا أقل من 25% من السكان على الكهرباء منهم 5% فقط من ساكنة الأرياف.

ودعمت تقديرات إحصائية أنه عام 1997 كانت الحاجة إلى 138 مليون دولار فقط لرفع مستويات كهربة الريف بنسبة 10% في غضون خمس سنوات و276 مليون دولار أخرى لإعادة تأهيل محطات الطاقة غير أن الموارد التي يقدمها البنك والضندوق كانت شحيحة[1].

وبالرجوع إلى ذلك، مَثّل الإنتقال إلى إصلاح تعريفات الكهرباء في السنغال نهاية التسعينيات أهم شواغل الحكومة الإشتراكية حيث كانت تتحاشي الأثر الإجتماعي للزيادة في تسعيرة الكهرباء التي إرتفعت ب10.5% الأمر الذي كان للبنك والصندوق وفرنسا يدًا فيه مقابل الحصول على قروض لإنعاش قطاع الطاقة[2]، حيث تم إدخال تكلفة الإصلاح والإنتاج في تسعيرة الكهرباء بغية الوصول إلى المشاركة في إسترداد التكلفة ومع ذلك، ولإثبات التعاون مع المانحين رغم المعارضة الداخلية كانت الإستجابة بموجب قانونين، **الأول** تحت رقم29-1998 و**الثاني** تحت رقم 06-1898 المتعلقان بوضع قطاع الكهرباء قيد الإستغلال الخارجي واللذان أجازا إنشاء هيئة تنظيمية مستقلة وتحويل شركة SONELEC إلى شركة مساهمة ممّا سمح بخصخصتها وتم تبرير الإصلاح على أساس أنه سيقضي على عدم الكفاءة على إعتبار أن الدولة لا يمكنها توفير المتطلبات الفنية والمادية ويقلل من تكاليف الإستيراد ويعزز التمويل لتطوير القطاع عموما[3].

لتحقيق ذلك، كان من الضروري إعادة تحديد دور الدولة وتحرير القطاع وتشجيع مشاركة أوسع للقطاع الخاص ضمن إستيراتيجية تتبني إجراءات تعديل الإطار القانوني والتنظيمي للسماح للقطاع الخاص الأجنبي بإدارة قطاع الطاقة في البلاد وفقا للضمانات التالية[4]:

-يلتزم رئيس الجمهورية والوزير الأول المسؤولان عن القطاع بمشاورة المساهمين الأجانب في شأن مسودات النصوص التشريعية المتعلقة بالقطاع وتمتيع هؤلاء المساهمين بالمهام التالية[5]:

- الإستقلالية في تحصيل وتمويل الأعمال من الرسوم السنوية للشركات العاملة في القطاع.
- معالجة الطلبات الخاصة بالإستثمارات في قطاع الطاقة والتمتع بسلطة العقوبات.

---

[1]Njeri Wamukanya, **op**. **cit**, 196.

[2]Drothée, Boccanfuso. Antonio Estache and Luc Savard.(2009). " *Electricity Reforms in Senegal: A Macro-Micro Analysis of the Effects on Poverty and Distribution Africa's Infrastructure Country diagnostic, Diagnostic*," Working Paper N° 05, (Washington, The International Bank on Restruction and Development, The World Bank), 2.

[3]Njeri Wamukanya, **op**. **cit**, 195.

[4]**I**bid.

[5] **idem**.

فك الإرتباط مع قطاع الطاقة وخصخصة SONELEC : لم تحقق عملية إعادة إنتشار الطاقة الهدف من زيادة قدرة الشركة على توليد الكهرباء وتوزيعها وبالتالي تم خصخصتها عبر مرحلتين[1] :

المرحلة الأولى: تنفيذا لتوجيهات البنك والصندوق عام 1997 وافقت المؤسسة الدولية للتنمية على قرض بقيمة 100 مليون دولار لتنفيذ إجراءات إعادة هيكلة القطاع في السنغال.

المرحلة الثانية: بيع الشريكين الأجنبين HYDRO-QUEBEC وElyo 34% من الأسهم ب66 مليون دولار وحصل الموظفون على 10% والقطاع الخاص المحلي على 15% الشيء الذي أدى إلى خسارة 4501 وظيفة ذات كفاءة كبيرة[2].

الفرع الثاني: تعديل الطاقة في مالي

قدم البنك والصندوق لبلدان منطقة الساحل الإفريقي بداية التسعينيات من القرن المنصرم قروضا مشروطة مرتبطة بمتطلبات التكيف والتعديل الهيكليين والتي شجعت إعادة هيكلة الإقتصاد من خلال فتح الأسواق وتحرير التجارة، وعلى وجه الخصوص عرضا على هذه البلدان تمويلات مرتبطة بالإصلاحات في قطاع الطاقة بهدف إعتماد النموذج القياسي Méthod Standard للقضاء على المجانية وإحتكار الدولة تتعامل مع إخفاقات الشركات المحتكرة لإنتاج وتوليد وتوزيع الطاقة الكهربائية خاصة، حيث أوصى النموذج القياسي الذي روجت له مؤسستا بروتن وودز بتنفيذ جملة من التدابير منها تسويق شركات الكهرباء وخصخصة إدارتها، إعادة هيكلة الشركات الإحتكارية الوطنية لفصل خدمات الإنتاج والنقل والتوزيع عن بعضها وإعتماد تنظيم التسعيرات التي تعكس التكاليف، إضافة إلى إفساح الطريق أمام القطاع الخاص للمشاركة، وبما أن شركة المرافق العامة Energie du Mali التي قدمت خدمات الكهرباء والماء مجانا منذ 1960 قد عانت من نفس المشاكل التي عانت منها مرافق الطاقة والتعدين الإفريقية الأخرى من سوء إدارة وتدخل سياسي وضعف التغطية الريفية، إلا أنه بحلول عام 1994 كانت عطاءات الإدارة قد أصبحت بيد الفرنسيين والكنديين كشركاء، من جانب آخر دأب البنك والصندوق على تكريس مبدأ تحرير سوق إمدادات الطاقة المستورد من ساحل العاج والسنغال وكانت خصخصة هذه الشعبة شرطا مستمرا من شروطهما لحصول هذا البلد على تمويل قطاعي والوصول إلى نقطة إتخاذ القرار أين يحق لهاالحصول على إعفاء من الديون بموجب مبادرة الدول الفقيرة والمثقلة بالديون[3].

لقد تميزت أوضاع المرافق العامة في مالي بالصعوبة المالية الشديدة جعلتها عاجزة على تلبية الطلب المتزايد على الكهرباء وتميزت فترة التسعينيات بانقطاع التيار الكهربائي المستمر مما دفع بالحكومة للموافقة على الإصلاح وخصخصة القطاع في سنة 1995 وحتى عام 1999 كانت الوضعية تتسم باختلالات مست حياة المواطنين والشركات الصغيرة لا سيما في أوقات الجفاف، وتحت وطأة ضغوط

[1]Njeri Wamukanya, **op**. **cit**, 197.
[2]**I**bid, 198.
[3]Antonio Estache, Luc Savard, **op**. **cit**, 4.

البنك والصندوق تغيرت ميولات الحكومة في مالي لإصلاح جذري، وبإشراف من صندوق النقد الدولي عام 1999 حددت مالي والتزمت بجدول زمني محدد لخصخصة المرفق العام للكهرباء سنة 1999. يشرح لنا الجدول رقم **17** مدى تأخر مالي في التغطية الكهربائية ويرجع ذلك في الأساس إلى نقص التمويلات بسبب تعاظم كتلة الدين الخارجي وإنهيار الناتج الإجمالي المحلي و ضعف عائدات التصدير.

الجدول رقم 17 : يوضح فقر تغطية السكان بالطاقة الكهربائية.

الناتج الإجمالي المحلي بملايير الدولارات*		الدين الخارجي بملايير الدولارات*	صادرات السلع بملايين الدولارات	واردات السلع بملايين الدولارات	معدل إستهلاك الفرد للكهرباء بالكيلو واط/ساعة**		نصيب الريف في الاستهلاك الوطني للكهرباء**	نسبة واردات الطاقة الكهربائية من صادرات السلع**
1991	2000	1999	2000	2000	1988	2000	%1	%31
2.5	2.345	3.183	510	690	21	27		
					المعدل العالمي 122			

الجدول من إعداد الباحث بناء على المصدر:

Source : *The World Bank. (2002). " Build of Institutions for Markets," World Development Report (The World Bank, Oxford University Press), 237- 239. ** The World Bank.(1990). "Poverty," Development Report N° 8507, (The World Bank ,Oxford University Press), 186.

الفرع الثالث: معالجة فقر الطاقة في بوركينافاسو

أطلق البنك العالمي بدايات تسعينيات القرن الماضي برنامجا لدراسة سياسات قطاع الطاقة التقليدية في إفريقيا جنوب الصحراء ومنها بوركينافاسو يسمى (Revue of Politics on Traditional Energy Sector) (RPTE) من قبل قسم الطاقة في الإدارة الفنية لإفريقيا بهدف وضع تقييم إقليمي للقطاع[1].

وقبل بداية تطبيق تدابير التكيف الهيكلي عام 1991[2]، إحتكرت الشركة البوركينابية الوطنية للمحروقات (Sociéte Nationale Burkinabé D'hydrocarbure) مسؤولية الإستيراد وتخزين المحروقات والتنقيب على النفط (Société Nationale d'Electricité du Burkina Faso) في ميدان الكهرباء لم يكن

[1]Jean Paul Minvielle, **op**. **cit**, 44.

[2]Gouvernement du Burkina Faso, « Programme D'action pour le Development du BurkinaFaso (2001-2010), » Mémoire Exposé à la Troisième Conference des Nations Unies sur les pays les Moins Avances (Bruxelles MEF /DGEP, du 14-20 Mai 2001), 2.

وضعها أكثر إشراقا من نظيراتها من بلدان المنطقة من حيث التكاليف الباهضة لنقل مواد الطاقة المستوردة أو توليد الكهرباء أونقلها وتوزيعها، عند نهاية عقد التسعينيات فرضت مؤسستا بروتن وودز على بوركينافاسو فرض تسعيرة الكهرباء المواتية للتكاليف وخصخصة القطاع وبالتالي تم رفع إحتكار SONABEL على إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء نظير أن تكون مرشحة لتلقي المنح والقروض لتعديل القطاع ورفع القدرة الإنتاجية وتوسيع تغطية السكان بالطاقة وتبين دراسة الوضعيات الإقليمية المتعلقة بالهيدروكاربونات أن بوركينافاسو تستورد البترول والغاز وتستخدم الأول فقط للنقل وتوليد الكهرباء وتستخدم الثاني لتزويد العائلات الحضرية فقط[1].

الجدول رقم 18: يوضح مؤشرات الطاقة.

مساهمة الكهرباء والماء والغاز في الناتج الإجمالي المحلي		مساهمة الطاقة في الناتج الإجمالي المحلي		نسبة الطاقة في الواردات العامة	نسبة الطاقة من عائدات الصادرات السلعية	حصة إستهلاك الفرد من الطاقة بالكيلوواط/ساعة
1987	1991	1987	1991	1992-1987	1994	2000
0.8	0.9	6.1	6.4	8	22	21

الجدول من إعداد الباحث بناء على المصدر **Source** : Jean Paul minvielle, **op**. **cit**, 36.

يظهر الجدول رقم **18** أن الطاقة في جميع مكوناتها نسبة معدومة في بوركينافاسو حيث أدى ذلك زيادة تكاليف الحصول عليها ونقلها وتوزيعها ممّا فرض الحاجة إلى إشراك الممولين الأجانب في بناء البنية التحتية الطاقوية وتكاليف الإنتاج والنقل والتوزيع مما دفع إلى خصخصة الشركات الإحتكارية والحصول على تمويلات من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي.

الفرع الرابع: تمويل البنك العالمي للقطاع الخاص الإستخراجي في تشاد

يشجع البنك العالمي بلدان منطقة الساحل الإفريقي على إنتاج المواد الأولية والإعتماد المفرط على القطاع الإستخراجي ومنه النفطي من خلال إقراض البرامج وذلك لسد فجوات العجز في ميزان المدفوعات وسداد الديون من الإيرادات المتولدة عن التصدير[2]، وفي سبيل تعزيز النمو طويل الأجل في تشاد بالإعتماد على السلع الأساسية الإستخراجية مثل النفط للقضاء على التبعية للخارج لجأت البلاد للبنك العالمي باعتباره الفاعل الرئيسي في الإستثمار الخاص الإستخراجي الأجنبي الذي يقايض قروض الطاقة والتعدين بجملة شروط منها منح حق إمتياز التنقيب والتسويق ويكون ذلك في الغالب عن طريق نمطين بارزين هما[3]:

[1] Jean Paul Minvielle, **op**. **cit**, 72.
[2] Scott Pegg, **op**. **cit**, 6
[3] **I**bid.

النمط الأول: يؤثر البنك على بنية الإستثمار في القطاع النفطي باستخدام قروض التكيف الهيكلي والمساعدة الفنية التي يقدمها لتعزيز التجارة وتحرير الإستثمار والخصخصة وإلغاء الضوابط والإصلاحات التنظيمية والتشريعية والدعم المؤسسي الحكومي وبناء القدرات.

النمط الثاني: عن طريق تمويل وضمان البنك مشاريع قطاعية محددة حيث يتمثل هدفه الرئيسي في خلق بيئة جذابة للإستثمار الإستخراجي للشركات العابرة للقارات لإستخراج الموارد وتحقيق مجموعة من الأهداف تركز على تخفيض الضرائب، إلغاء الملكية والقيود الأخرى، تحرير أسواق السلع، تعزيز حماية المستثمرين الأجانب وحقوق الملكية وتصفية دور الدولة لصالح مشاريع الشركات الرأسمالية العالمية[1].

مشروع خطوط أنابيب النفط بين تشاد والكاميرون: يعد مشروع تطوير خطوط الأنابيب النفطية بين تشاد والكاميرون أكبر مشروع نفطي إستثماري للقطاع الخاص في منطقة الساحل الإفريقي وجنوب الصحراء الكبرى بتكلفة قدرها 3.7 مليار دولار وهو مشروع تمت الموافقة عليه من طرف مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي في 06 جوان 2000 ويتألف من المؤسسة الدولية للتنمية IDA وأسهم من الشركات العابرة للقارات التالية[2]:

- الشركة الأمريكية العابرة للقارات CHEVRON المشغل الرئيسي ب40% من الأسهم.
- الشركة الماليزية العابرة للقارات بتروناس PETRONAS ب35% من الأسهم.
- الشركة الأمريكية العابرة للقارات CHIVRO TEXACO ب25% من الأسهم.

ليتم بذلك إستبعاد دور الدولة في القطاع الإستخراجي للطاقة وتكريس هيمنة القطاع الخاص الأجنبي.

المطلب الثالث: تعديل قطاع التعدين

يبرز بالتحليل هذا المطلب تعديل اليورانيوم في النيجر والحديد والمعادن الاخرى في موريتانيا والتعديلات القانونية التي فرضها البنك العالمي.

الفرع الأول: حالة اليورانيوم في النيجر

دخلت النيجر عقد الثمانينيات من القرن العشرين بإنهيار أسعار اليورانيوم (أهم سلعة تصديرية في البلاد)، لكنها راهنت على ظرفية نزول الأسعار ولذلك واصلت إنفاقها على الإستثمار العام بالقروض، غطت عائدات اليورانيوم 40% من ميزانية الدولة بين عامي 1977 و1978 لكنها نزلت إلى 6% بين عامي 1992 و1993[3]، بدأت النيجر الإصلاح الإقتصادي في الثمانينيات نتيجة لرفض الدائنين خاصة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي منح القروض إلا بشروط صارمة، خضعت على إثرها البلاد إلى برامج إستقرار أصبحت بعدها مؤهلة لبرامج وقروض صندوق النقد الدولي[4]، وقد أدى إنخفاض إيرادات

[1] Scott Pegg, **op**. **cit**, 6
[2] **I**bid, 7.
[3] Stina Hansson, **op**. **cit**, 104.
[4] **I**bid.

سوق اليورانيوم إلى تراجع عائدات التصدير التعديني ب34.48% بين عامي 1986 و1990 بفعل تباطؤ برامج الطاقة النووية في أوروبا نتيجة للأزمة المالية العالمية في النصف الأول من الثمانينيات من القرن الماضي[1].

الجدول رقم 19: يوضح تراجع إيرادات قطاع اليورانيوم.

السنوات	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1990
الانتاج بالطن	3616	4132	5354	4256	3416	3276	3179	3109	3970	3037	2960
التصدير بمليارات الفرنكات	83	87	98	91	94	100	92	91	85	76	74
المشغلين	2083	3239	3397	3409	3451	3364	3555	3549	–	3165	3121

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر:

Source :Giovanni Andrea Cornia, Rolf Vander Hoeren and Thandika Mkandawire, **op**, **cit**, 75.

الفرع الثاني: حالة موريتانيا

دعمت المؤسسة الدولية للتنمية القطاع الخاص في موريتانيا من خلال مشروع بناء القدرات Capacity Building Project بقرض قيمته 4.7 مليار وحدة حقوق سحب خاصة عام 1995 وسعت من خلاله لتحقيق الأهداف التالية[2]:

–تعزيز تنمية القطاع الخاص من خلال تحسين الإطار القانوني والمؤسسي وتوحيد إصلاحات القطاع المالي مع التركيز على قطاع التعدين .

–تطوير قطاع التعدين، حيث كان موضوع هذا الإصلاح في خطاب التنمية من الحكومة الموريتانية إلى البنك الدولي الذي تضمن تدابير إصلاح قطاع التعدين بالتنسيق الجيد مع صندوق النقد الدولي حيث تضمن المشروع تدبيرين للمساعدة في تحسين مشاركة القطاع الخاص في قطاع التعدين، الأول لصياغة إستيراتيجية لسيطرة القطاع الخاص على القطاع والثاني هو مواءمة الإطار التنظيمي وإصلاحه[3].

التعديلات التشريعية لإصلاح قطاع التعدين: أصدرت الحكومة الموريتانية في إطار بناء القدرات قوانين جديدة لتنظيم قطاع التعدين تضمنها خطاب النوايا وخطاب السياسية تفيد بإجراء التعديلات اللازمة على قانون التعدين القديم يسمح بمشاركة القطاع الخاص في تطوير التعدين وقد تضمن ما يلي[4]:

- إجراء تعديلات محفزة للإستثمار الأجنبي الخاص.

[1]Souley Ajhi, **op**. **cit**, 1.

[2]The World Bank . December19,1997. "Implementation Completion Report, Islamic Republic of Mauritania, Private Sector Development Credit (credit 2726 MAU)," Report N° 17246 , (Washington, Africa Region Department, Macro Economics 5), 1.

[3]**I**bid, 4.

[4]**idem**.

- مواءمة الأحكام الضريبية المحلية مع الممارسات الضريبية الدولية.

- تشريع تدابير حماية البيئة، حيث تبين مشاركة الدولة في موريتانيا في تعديل قطاع التعدين من خلال سنّها قانون لتهيئة المناخ المناسب للإستثمار الأجنبي بقانونين هما، القانون رقم 1999/013 المؤرخ في 23 جوان 1999 والمرسوم رقم 1999/160 المؤرخ في 22 جانفي 1999 اللذان ينظمان منح رخص التنقيب ويتأسس هذا الإطار القانوني التعديلي على الضمانات التالية:

- الإعفاء من جميع الضرائب أثناء التنقيب خلال الخمس سنوات الأولى ويتعلق الأمر بسبع معادن رئيسية هي الحديد، خامات الحديد، الفحم، أنواع الوقود الأحفوري، اليورانيوم وفروعه، المعادن الصناعية والأحجار الكريمة بخلاف الماس الشيء الذي رتّب مزايا كثيرة لصالح الشركات متعددة الجنسيات على حساب العوائد الوطنية التي بقيت بعيدة عن المأمول.

المبحث الرابع: تعديل الصحة والتعليم في بلدان منطقة الساحل الافريقي

يحلّل هذا المبحث على مدار مطالبه الثلاث الخلفيات الليبرالية الأساسية التي بنى عليها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي الإصلاحات الصحية والتعليمية التي طبقاها في بلدان منطقة الساحل الإفريقي إبان مرحلة تنفيذ إجراءات التكيف الهيكلي.

المطلب الأول: التوجهات الصحية والتعليمية للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي

تعديل الصحة والتعليم وفق اللوائح الليبيرالية العالمية للبنك العالمي هي ما يحلّله المطلب إضافة إلى وصف المؤشرات الصحية والتعليمية في بلدان منطقة الساحل الإفريقي إبان التكيف الهيكلي.

الفرع الأول: تعديل الصحة من خلال مبادرة باماكو* ومفهوم الرعاية الصحية الأولية (Soin de Santé Primaire)

قدم البنك العالمي وصندوق النقد الدولي التعديل في المنظومة الصحية لبلدان منطقة الساحل الإفريقي كإستراتيجية مزعومة لمحاربة الأزمة المالية العامة والحد من إختلالات التوازنات الخارجية بالرغم من أن هذه الأخيرة نتجت عن المخاطر المناخية والنكسات التجارية التي عانت منها الإقتصادات الوطنية لبلدان المنطقة منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين.

تدعو الخصخصة التي روّجت لها المؤسسات المالية الدولية لاسيما في فترة التكيف الهيكلي في بلدان منطقة المنطقة إلى التركيز على الوظائف السيادية للدول كالصحة[1] من خلال إنزالها من مأسسة الدولة إلى مأسسة الأفراد وتحويل تسيير خدمات الرعاية الصحية من أيدي القطاع العام إلى أيدي القطاع الخاص، حيث أدى ذلك إلى إنخفاض الحضور وسوء نوعيتها وقلة توافر الأدوية مما دفع ببلدان المنطقة

---

* **قامت هذه المبادرة على خلفية نيولبيرالية تتبنى التحليل التالي:** إن النظام الصحي يمول تاريخيًا من الموارد المالية العامة، بداية الثمانينيات لاحظ العديد من الباحثين الإقتصاديين الإنخفاض الكبير في هذه الموارد و / أو زيادة "الإخفاقات" في تعبئة الموارد العامة وتخصيصها . في الواقع عانى العديد من البلدان النامية ومنها بلدان المنطقة من أزمة اقتصادية دائمة منذ نهاية السبعينيات بسبب إقتران عوامل خارجية (انخفاض أسعار المنتجات الأولية ، وعبء الديون) وعوامل داخلية. أدت هذه الأزمة إلى انخفاض الإيرادات العامة وزيادة العجز العام. تؤدي سياسات الإستقرار والتعديل الهيكلي التي يتم تنفيذها تحت رعاية البنك العالمي وصندوق النقد الدولي إلى تفاقم حالة قطاعات الصحة العامة لأنها مرادفة لإلغاء الضوابط (مما يعني زيادة حادة في المنتجات المستوردة). إن ندرة الموارد المتاحة للصحة تزيد من وضوح عدم الكفاءة العامة للنظم الصحية التي يتم توجيه مواردها الصحية الأساسية نحو المستشفيات والمناطق الحضرية والتدخلات غير الفعالة للغاية فيما يتعلق بالتكاليف. منذ ذلك الحين، أدى الجمع بين عدم الكفاءة والتكاليف المرتفعة إلى وصول الأنظمة الصحية إلى طريق مسدود كان ذلك أكثر وضوحًا منذ أن حدث تباطؤ في المساعدات الخارجية في ثمانينيات القرن الماضي. في حالة النقص في المعدات والإنخفاض الكبير في الرواتب الحقيقية للموظفين، فإن أشكال التعريفات الإسمية وأنواع معينة من الرسوم (خاصة في المستشفيات) التي وضعها العاملون في مجال الصحة تجعل الخدمات الصحية فعالة بالنسبة للسكان حيث أصبحت بلدان المنطقة تشعر بالحاجة إلى إيجاد تمويل جديد لضمان الحد الأدنى لتشغيل الهياكل الصحية.

[1]Georges Solaux et Bruno Suchaut, « La Privatisation « Ranpante» des Systems Educatives d'Afrique Sub-Saharienne, » IREDU, Colloque ARES, Strasbourg, France, (2002) : 1.

إلى الشروع في إصلاحات عميقة مموّلة من طرف البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وتهدف إلى تعميق اللامركزية في الهياكل الصحية من خلال المقاربة التالية[1]:

الرعاية الصحية الأولية: يقوم مفهوم الرعاية الصحية الأولية على الخدمات الصحية المحيطة أي التي تتقرب إلى المواطنين في مناطقهم نظير رسوم مالية، حيث يدعو هذا المفهوم إلى تعزيز المستوى المحيطي ومشاركة مجتمعية قوية من أجل التنمية الصحية الشاملة وتنفيذ مبادرة باماكو l'Initiation de Bamako، حيث تم تصّور إصلاح الصحة في المنطقة عبر العديد من الإستراتيجيات المبتكرة منها[2]:

–إدخال متغير إسترداد التكاليف لتمويل قطاع الخدمات والرعاية الصحية.

– زيادة التغطية الصحية من خلال تمكين القطاع الخاص القادر على التمويل.

– ضمان توافر الأدوية وهي دعوة لتمكين القطاع الخاص من خلال دعم البنك العالمي وصندوق النقد الدولي لموردي الأدوية بالقروض.

– تعزيز المشاركة المجتمعية في العمل الصحي باعتبارها المحور الرئيسي لسياسة اللامركزية والليبرالية في إطار المبدأ العالمي للبنك العالمي« **الطب للجميع** ».

الفرع الثاني: دور دولة الحد الأدنى في تعديل التعليم

يتميز التعليم في إفريقيا جنوب الصحراء إبان التكيف الهيكلي خاصة في بلدان منطقة الساحل الإفريقي بعدم قدرة أنظمته على إدارة التدفق داخل أقسام ومستويات التعليم وضعف وصول المتمدرسين إلى المدارس وكان الإنقطاع والرسوب نتيجة مباشرة لذلك بنسبة عالية قدرت بـ 20% مقارنة مع الدول الأنجلوساكسونية أو الدول الآسيوية بنسبة 10% من مجموع المتمدرسين[3].

ويستقطب التعليم حضور القطاع العام والهيمنة الإيديولوجية الإشتراكية المسيطرة في بلدان المنطقة لمجموعة من الأسباب يمكن حصرها في النقاط التالية[4]:

– إرتباط التعليم ومناهجه بالمصلحة العامة للأمة ومنها الإنصاف.

– يعتبر التعليم ميدانا ناقلا للتوحيد الثقافي واللغوي.

– يحقق التعليم العدالة التوزيعية المناطقية والجهوية، في الطرف الآخر من التفكير تعتبر نظرية رأس المال البشري منظور يولد أهمية قصوى للتعليم في التنمية عند المؤسسات المالية الدولية ويعكس بشكل

[1]Céline Deville et Autres.(2018). « *La Couverture Universelle en Santé au Sahel : la Situation au Mali et au Sénégal en 2018*, » NBRE Working Paper 40, (Université Paris Descartes, Institut de Recherches pour le Développement, Centre Population et Développement), 2.

[2] **I**bid.

[3]Georges Solaux et Bruno suchaut, **op**. **cit**, 5.

[4] **I**bid, 6.

أساسي توجهات البنك العالمي خاصة من خلال مساهمة إقتصاديّيه في تطوير فئة من الأهداف مطلوبة للحصول على القروض والمنح للقطاع ووفقا لهذا المنطق[1]:

– يجب أن تكون السياسة التعليمية مواءمة لإحتياجات السوق.

– ينظر البنك إلى التعليم على أنه نظام توصيل (System de Livrision)، حيث ينهي الطلاب دراستهم وهم معبّأون بالمعرفة لاستخدامها فيما بعد في مهنهم المستقبلية والشركات الأجنبية.

– يعتبر البنك التعليم سلعة فردية خاصة قابلة للتسويق وتحقق عائد إقتصادي، ومن هنا يجب وضع منظور رأس المال البشري في إرتباط مع الأيدولوجية النيوليبرالية للقضاء على المجانية بإعتبارها إحدى ركائز إشتراكية الأنظمة السياسية في المنطقة من وجهة نظر السياسة الرأسمالية في إطار الصراع مع الكتلة الإشتراكية وبالتالي حتمية تعديل وتكييف المنطقة أنظمتها وفقا لذلك كونها تعتمد بشدة على تمويلات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي في الاصلاح التربوي[2].

دور مؤتمر جومتين* (Jomtien**) في تحويل سياسات التعليم:** يمثل التعليم من 20% إلى 30% من الميزانيات السنوية لبلدان منطقة الساحل الإفريقي، ووفقا لمحددات التكيف الهيكلي يجب أن لا تفلت المدرسة من خفض الإنفاق العام حيث إنفجرت النيولبيرالية التعليمية بداية الثمانينيات من القرن الماضي بمقترحات الخبير الإقتصادي بالبنك العالمي بساشاروبولوس** Psacharopoulos George التي دفع بها

[1]Lauwerier Thibaut, « l'Inflience de la Banque Mondiale sur les Politiques d'Education de Base en Afrique de L'Ouest Francophone : Les Cas du Mali et du Sénégal de 1980 à 2010 » (Thèse de Doctorat en sciences de l'éducation, Université de Genève , Faculté de psychologie et des sciences de l'éducation, 2013), 40.

[2]Valerie jean, « Les Déterminants de l'Elaboration de Politiqus Educative en Contexte d'Aide au Développement : une Analyse de Discours de Documents Nationaux de 13 pays Francophones de l'Afrique Sub-Saharienne » (Thèse de Doctorat en Education, Université de Sherbracke, Faculté d'Education, France, 2020), 36.

*إنعقد المؤتمر في المدينة التايلاندية **جومتين** بين 5 و6 مارس 1990 وأُعلن فيه الإعلان العالمي " للتعليم للجميع" أين أكد على التوجهات الجديدة للبنك العالمي للإستثمار في التعليم مقابل العوائد ، حيث نص هذا البيان على أن التعليم الأساسي والتدريب الفني والتقني ضروريان بالتركيز على المناهج العلمية الدقيقة والتقنية وذللك لتخريج أجيال قادرة على إنتاج عوائد مادية عند الإستثمار فيها.

** يُعرف بمساهماته في تطوير منظور إقتصديات التعليم، عمل في البنك العالمي كمستشار أول لنائب الرئيس ، رأس قسم رأس المال البشري والسياسات التعليمية، كما رأس قسم الموارد البشرية وقسم البحوث التربوية. إشتهر لأكثر من 40 عامًا من العمل الأكاديمي والتشغيلي في التخطيط التربوي، وتدريب القوى العاملة، وتحليل التكلفة والعائد للاستثمارات في التعليم، وتمويل المدارس وتقييمات الفقر، وتصميم مشروع التعليم وتقييمه. ساهم في الأدب الدولي النظري والتجريبي لمجالات التعليم الإستثماري الخارجي وقام بتخطيط أهم سياسات وبرامج البنك العالمي التعليمية الإستثمارية القائمة على مبدأ إسترداد التكاليف وتحقيق العائد المالي بعدما كان التعليم مجانا في جميع بلدان منطقة الساحل الإفريقي منذ الإستقلال حتى بداية الثمانينيات من القرن الماضي.

داخل تفكير البنك حيث أصبحت الروابط بين التنمية والتعليم أوثق إذا ما إستمر البنك في توسيع التعليم الإبتدائي الذي يولد عائدا صافيا من خلال تدخل القطاع الخاص ولمواجهة معدلات الإلتحاق المنخفضة في البلدان النامية وتأكيدا للحق في التعليم للجميع تم الإعلان العالمي بشأن التعليم للجميع (Education Pour Tous) في مؤتمر جوميتن في تايلاند بمشاركة البنك العالمي ومُنح بذلك التعليم الأساسي مكانة قطاع التدخل الواسع ذي الأولوية له[1].

الفرع الثالث: تطور المؤشرات الصحية والتعليمية التمويلية في بلدان منطقة الساحل الإفريقي

زاد عدد الملتحقين بالمدارس غير أنه بالمقابل زاد عدد المتخلفين عنها من 39 مليون إلى 42 مليون طفل في الفترة الممتدة بين عامي1990 و1998 كنتيجة للقيود التي فرضتها شروط التكيف والتعديل على تمويل الخدمات الإجتماعية[2]، حيث تمتاز هذه الدول بمديونية مرتفعة تُحشد لأجلها جميع الموارد العمومية لخدمة الدين وتسديد الأقساط المتأخرة، الشيء الذي أدى إلى تراجع التخصيص لقطاعي الصحة والتعليم.

الجدول رقم 20: يوضح ضعف التخصيصات المالية للصحة والتعليم.

المؤشر	حجم الدين الخارجي بملايين الدولارات		الناتج الاجمالي المحلي بملايين الدولارات		الإنفاق العام على الصحة من GDP***		معدل الإلتحاق بالإبتدائي		الإنفاق العام على التعليم من GNP	
السنوات	1990	1997	1980	1998	1990	1997	1980	1996	1980	1996
تشاد	524	1026	1.033	1.603	1.6	–	–	46	–	2.4
مالي	2.467	2.945	1.787	2.695	2	–	20	28	3.7	2.2
موريتانيا	2.096	2.453	709	971	1.8	–	–	57	–	5.1
النيجر	1.726	1.297	1.709	2.581	4.7	–	37	−58	3.1	–
بوركينافاسو	834	1.297	1.709	2.581	4.7	–	15	31	2.2	1.5
السنغال	3.732	3.671	2.986	4.836	1.2	–	37	58	–	3.5

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر:

Source: Development Report 1999/2000, **op**. **cit**, 24, 241, 243, 252 , 271.

يبين الجدول رقم **20** مدى تراجع المخصصات العامة لفائدة الصحة والتعليم بالرغم من تنامي قيمة الناتج المحلي في مالي إلا أن زيادة الدين الخارجي في فترة الإصلاح الصحي والتربوي منع الإنفاق العام

[1]Nadir Altinok, *La Banque Mondiale et l'Education en Afrique Sub-Saharienne : de Grandres Paroles pour de Petites Actions* (France : Université de Bourgogne, InstitutI de Recherche sur l'Education, Sociologie et Economie de l'Education,Centre Nationale de la Recherche Scientifique, CNRS, : Les Cahiers de l'IREDU, 2004), 22.

[2]**I**bid, 24.

بالتحوّل للخدمات الإجتماعية نتيجة الإلتزام المسبق لمخصصات خدمة الدين ودفع الأقساط، من جهة أخرى تبين تقديرات اليونيسكو أن 115 مليون طفل في سن الدراسة لم يلتحقوا بالمدارس منهم 37 مليون طفل في إفريقيا جنوب الصحراء، يبين الجدول رقم 21 بأن منطقة الساحل الإفريقي تسجل أعلى نسبة أطفال في سن الدراسة غير ملتحقين بالمدارس بنسبة 37% مقارنة مع جنوب غرب آسيا ب34%، وشرق آسيا ب13%[1].

الجدول رقم 21: يوضح النسبة العالية للأطفال غير الملتحقين بالمقارنة.

المنطقة	نسبة الاطفال غير الملتحقين
إفريقيا جنوب الصحراء (ومنها بلدان الساحل الافريقي)	37%
جنوب غرب آسيا	34%
شرق آسيا	13%
البلدان العربية وشمال إفريقيا	7%
وسط أوروبا	3%
وسط آسيا	2%
أمريكا اللاتينية والكاريبي	2%
أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية	4%

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر: **Source**: Nadir Altinok, **op**. **cit**, 2.

يمثل الجدول رقم **22** مدى تأخر بلدان منطقة الساحل الإفريقي في معدل معرفة القراءة والكتابة ومقارنة معدل الإلتحاق الذي يمثل تدني مستويات تعلم البالغين بدول العالم .

الجدول رقم 22: يوضح مقارنة تدني مستويات تعليم البالغين والإلتحاق.

المؤشر / البلد	معدل معرفة القراءة والكتابة للبالغين	معدل الالتحاق بالمدارس للبالغين من الدراسة	
		ابتدائي	ثانوي
النيجر	14.3	24.4	–
السنغال	34.6	59.5	19.8
الدول النامية	–	85.7	60.4
العالم	–	87.6	65.4

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر:

Source : Rapport Mondiale sur le Développement Humain 1999 (PNUD),179 ,Georges Solaux et Bruno Suchant, **op**. **cit**, 2.

[1] Nadir Altinok, **op**. **cit**, 2.

وتشير تقديرات بأن برامج التكيف الهيكلي في العالم لم تخصص إلا 4% من القروض لإصلاح القطاع التعليمي، حيث إنعكس ذلك على إتمام سنوات الدراسة إذ أكمل نهاية الطور الأساسي 45% فقط من المتمدرسين في السنغال عام 1990 وفي تشاد 19% فقط أما بعدها بسنتين فقد تراجع المعدل إلى 41% في السنغال وبقي المعدل راكدا في تشاد[1]، أما معدل الأمية فقد تضاعف تقريبا في السنغال من37.9% عام 1990 إلى 50.8% عام 2006 للأشخاص البالغين بين 15-24 عاما.

الجدول رقم 23: يوضح تصاعد معدلات الأمية عند البالغين.

المؤشر / البلد	المرتبة في مؤشر التنمية البشرية		نصيب الفرد في GDP بالدولار		معدل الأمية عند الكبار %		العمر المتوسط عند الولادة	
	1995	2001	1992	1999	1992	1999	1992	1999
بركينا فاسو	169	159	810	965	17.4	23	47.4	46.1
تشاد	162	155	760	850	44.9	41	47.5	45.5
مالي	172	153	550	753	27.2	39.8	46	51.2
موريتانيا	150	139	1650	1609	36.2	41.6	51.5	51.1
النيجر	174	161	820	753	12.4	15.3	46.5	44.8
السنغال	152	145	1750	1419	30.5	36.4	49.3	52.9

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر:

Source : Nalini Kumar, « Développement mené par la caummunité : Leçons tirées du Sahel une Etude analytique, », (Washington, D.C, Département de l'Evaluation des Opérations de la Banque Mondiale, 2003), 46.

يبين لنا الجدول رقم **23** تنامي معدلات الأمية عند الكبار مدفوعة بتراجع المؤشرات الإقتصادية واستبعاد القطاعات الإجتماعية من النفقات العامة.

المطلب الثاني: التعديل الصحي والتربوي في بلدان منطقة الساحل الإفريقي

يشير المطلب لتطبيق تدابير التقشف على قطاعي الصحة والتعليم ويحلّل دور البنك العالمي في خصخصة المرافق الصحية والتعليمية.

الفرع الأول: حجب الإنفاق على الصحة والتعليم في السنغال

أدّى الإنفتاح السياسي على توصيات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي للرئيس عبدو ضيوف إلى إعتماد الخصخصة وتحرير قطاعي الصحة والتعليم، في مجال **التعليم** حيث طبق السنغال نموذجا للبنك العالمي يقضي بخصخصة التعليم والإستعاضة عن وظائف موظفي الخدمة العمومية بوظائف مؤقتة

[1]Nadir Altinok,**op**. **cit**, 24.

وسريعة الزوال (Ephémères) لمتعاقدين بعقود خاصة ممّا أدى إلى إنخفاض سريع في نسب الإلتحاق من 58% إلى 54% بين عامي 1988 و1989 و عامي1993 و1994[1].

الجدول رقم 24: يوضح تراجع التعليم في فترة التكيف والتعديل

المؤشر	البقاء في الدراسة		معدل إنهاء الإبتدائي		حصة التعليم من GDP		حصة الإبتدائي من الإنفاق على التعليم	
السنوات	1980	2000	1980	2000	1980	2000	1980	2000
النسب	46%	73.2%	73%	41%	4.4%	3.4%	43.8	43.9

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر: **Source** : Nadir Altinok, **op**, **cit**, 26.

يوضح الجدول رقم **24** تراجع جلّ النسب التعليمية من جراء ضعف الإنفاق على القطاع.

أمّا في مجال **الصحة** فقد إنخفض عدد الإستشارات المسجلة في مرافق الصحة العامة بنسبة 58.5% وعدد الأيام الإستشفائية بـ 67.3% وعدد الأشخاص الذين يعالجون في المستشفيات بنسبة 22.5% نتيجة التدهور الكبير لخدمات الرعاية الصحية في الوقت الذي زاد عدد السكان بـ 25%[2]، ولمواجهة ذلك ركز البنك العالمي على القطاع الخاص في تطوير الرعاية الصحية في السنغال بداية التسعينيات حيث تشير تقديرات البنك بأن هذا القطاع أصبح بديلا للقطاع العام بمنظومة تمتلك 25 عيادة خاصة بالعاصمة داكار و47 مركزا صحيّا و272 طبيبا وطبيب أسنان و32 ممرضا ويدير القطاع الخاص المدعوم من البنك مستشفى بشكل غير ربحي[3].

الفرع الثاني: دورالبنك العالمي في خصخصة التعليم الريفي في بوركينافاسو

بعد تنفيذ المشروعين السابقين المتعلقين بالتعليم الريفي الأول بين عامي 1974 و1978 والثاني بين عامي 1979 و1983، أدركت الحكومة البوركينابية أن التعليم الأساسي لا يتحسن إلا في معدل الإلتحاق لذلك طلبت من البنك تمويل مشروع ثالث لتطوير التعليم الإبتدائي الموجه لتحقيق ربحية إجتماعية وتحقيق معدل إلتحاق بـ 30% عام 1990 و60% عام 2000 وحصلت على موافقة مشروطة بالإلتزامات التالية[4]:

- تحميل الطلاب تكاليف التعليم الثانوي.
- تقليل تكاليف بناء المدارس بالإعتماد على المواد المحلية الصنع فقط.

[1] Nadir Altinok, **op**. **cit**, 26.

[2] Jean Coussy et Jaques Vallin, **op**. **cit**, 244, 245.

[3] **I**bid , 254.

[4] Boubakar Savadogo, « Analyse Critique des Politiques Educative et de Développement du Bourkina Faso de 1960-2012, Perspectives Ante et Post 201 : Étude de cas sur la situation au Burkina Faso de l'Agenda post 2015 des Objectifs du Millénaire pour le Développement (OMD) et de l'Education Primaire pour tous (EPT) Par rapport aux Objectifs Nationaux en Education et Formation, » Network for International Policies and Cooperation in Education and Training, (October 2013), 20.

-تخفيض فاتورة الأجور خلال تعيين معلمين مؤقتين.

-إستحداث ضريبة خاصة للتعليم من أجل زيادة الموارد المخصصة للقطاع.

حققت بوركينافاسو الهدف الأول من المشروع الثالث إذ بلغت نسبة الإلتحاق للسنة الدراسة 1993-1994 تقريبا 32% إذا اعتبرنا أن المستعمر ترك نسبة تتراوح بين 7 و10% من الإلتحاق بعد 33 عاما من رحيله فهذا يعني أن بوركينا فاسو شهدت زيادة سنوية بـ 0.75% فقط، غير أن أمية البالغين سجلت أعلى مستوياتها بـ91% عند النساء و71% عند الرجال لنفس الفترة[1].

يدعم البنك العالمي منظور إسترداد تكاليف الخدمات الطبية والرعاية الصحية ويحرص على دعم وتمويل شركات توريد الأدوية الخاصة في إطار الإستثمار الأجنبي وتم التركيز من البنك على تمويل مشروع صحي في الفترة الممتدة بين عامي 1985 و1990 جعل من الممكن إنشاء 142 مركز صحيا شمل المدن والأرياف وأدى المشروع إلى تحقيق جملة من المكاسب الصحية نلخصها فيما يلي[2]:

- إنخفاض الحالات الإستشفائية في المدن من 90% عام 1986 إلى 45% عام 1991 حسب إحصائيات البنك بالرغم من زيادة عدد العاملين في القطاع الطبي العام والخاص من 3281 مساعد طبي عام 1985 (بداية المشروع) إلى 4338 عام 1993 و6.7% من المرضى لم ينفقوا على الأدوية لأنهم إما أن يكونوا قد تلقوا الأدوية مجانا، أو لم يتمكنوا من الوصول إليها على الإطلاق بسبب التكلفة العالية[3]، يبين الجدول رقم **25** مدى تأخر بوكينافاسو عن المستوى المطلوب للتغطية الصحية.

الجدول رقم 25: يوضح عدم تحسن معدل العمر المتوقع عند الولادة.

السنوات	العمرالمتوقع عند الولادة	ممارسوا الصحة	معدل OMS	1994	1995	1996	1997	1998
1980	46.5	الأطباء	10000	30385	28673	29815	29189	21457
1985	48.5	الصيادلة	20000	177466	156930	115872	101502	18266
1990	48.5	القابلات	5000	28917	29316	29897	25563	22949
1995	49.1	شبه طبي	5000	12260	13214	8222	7818	8295
2000	50.3	شبه طبي	5000	8490	8164	8415	8276	8650

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر:

Source : Programme des Nations Unies pour le Développement « L'esor du Sud : le Progrès Humain dans un Monde Dversifié, Rapport de Développement Humain, 2013, » (Washington, 2013), 25, Barbi Kabore, **op**. **cit**, 22.

[1]The World Bank.1997. Word Development Report, **op**. **cit**, 226.

[2]Jean Coussy et Jaques Vallin, **op**, **cit**, 242.

[3]Burkina Faso, Ministère de l'Economie et du Développement « Project d'Appui Régional à l'Intégration, Etude Spécifique Approfondie des Donneés de l'Enquètte Primaire 1998 , Pauvreté et Santé au Burkina Faso, », (Ouagadougou, Institut National de la Statistique et de la Démographie, 2002), 59.

ويمكن إلتقاط مؤشر رئيسي في إنخفاض الخدمات الصحية وهو خفض الإنفاق العام لقطاع الصحة حيث نزل من 10% في عقد الستينيات إلى 7% بعد تطبيق أول تعديل هيكلي مشروط برفع الدعم العام عن قطاع الخمات الأساسية ومنها قطاع الرعاية وخدمات الصحة.

الفرع الثالث: تعديل قطاع الصحة والتعليم في موريتانيا

في إطار تحسين العائد الإجتماعي لقطاع التعليم الذي يمثل الهدف الرئيسي في إعادة توجيه المناهج التربوية لصالح متطلبات سوق العمل الليبرالي، قدمت المؤسسة الدولية للتنمية قرضا تلبية لطلب الحكومة الموريتانية لمواجهة التراجع في النمو التربوي وضعف الإلتحاق المدرسي بداية من 1990 بـ37.4 مليون دولار لتحقيق الأولويات التالية[1]:

-إدخال إصلاحات من شأنها تحفيز القطاع الخاص لتمويل التشوهات المالية والمنهجية للتعليم الابتدائي في موريتانيا من خلال التدابير الرئيسية المبينة فيما يلي:

- إستفادة القطاع الخاص المموّل من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي من مشاريع بناء و/أو تجديد 300 قسم دراسي باستخدام التقنيات الحديثة.
- طباعة 35000 كتاب مدرسي و60000 دليل للمعلمين وتوفير التدريب لهم.
- تحسين التعليم الثانوي من خلال مراجعة جميع البرامج وتطوير طباعة 120 ألف كتاب علمي، وتوفير الأصول التربوية مع التركيز على تضمين البرامج التجارية المستجيبة للأسواق المستقبلية منها صيد الأسماك الصناعي[2].

وفي ميدان الصحة أسند البنك والصندوق برامج الصحة لجميع الموريتانيين التي تم السعي إليها منذ عام 1981 والتي تهدف إلى تحسين الظروف الإجتماعية عامة والصحية خاصة للسكان من خلال إعادة الهيكلة الإستراتيجية والتنظيمية لقطاع الصحة عكستها مجموعة من البرامج منها[3]:

- الخطة الصحية للفترة 1981-1985.
- برنامج الإنعاش الإقتصادي والمالي للفترة 1985-1988.
- خطة التوحيد والتعافي للفترة 1984-1992.
- وثائق إطار السياسة الإقتصادية لسنة 1992.

[1]The World bank .1998. « Memorandum and Recommeundations of the President of the International Development Association to the Executive directors to the Mauritania for an Education Secteur Restructing," Report N° 7213 Mau, 1.

[2]Nations Unies, « La Mauritanie à l'Aube du 21 éme Siècle, Bilan Commun de Pays, », (Nouakchout, Avril 2002, 41.

[3]**I**bid, 41.

– الخطة الرئيسية لتطوير قطاع الصحة للفترة 1998–2000. وهدفت هذه البرامج إلى تحقيق حزمة من الأهداف المباشرة نذكر أهمها[1]:

– تمكين السكان من النفاذ إلى خدمات الرعاية الصحية جغرافيا وماليا.

– رفع ميزانيات التجهيز من ميزانيات الصحة من 29% عام 1990 إلى 45% عام 1996.

– إعادة الهيكلة الدائمة لقطاع الصحة.

– نهج اللامركزية وإشراك القطاع الخاص في الخدمات مقابل إسترداد التكاليف وكانت النتائج لجميع هذه البرامج عام 1998 إرتفاع العجز المالي بسبب نمو نسبة الدين الخارجي بالنسبة للناتج الإجمالي المحلي بمرتين وتراجع التخصيص للرعاية الصحية من كتلة قروض ومنح البنك والصندوق، غير أن ذلك لم يؤثر في إرتفاع معدلات السكان الذين يصلون إلى الخدمات الصحية بفعل زيادة نسبة الإنفاق على الصحة بين 1992 و1998.

الجدول رقم 26: يوضح بعض مؤشرات الرعاية الصحية.

نصيب الفرد من GDP في السنة	وصول السكان للخدمات الصحية	نسبة الرعاية الإجتماعية من الميزانية العامة		نسبة الرعاية الصحية من المعونة من أجل التنمية		العمر المتوقع عند الولادة	
1998	1998	1992	1998	1992	1998	1998	
						رجال	نساء
380 دولار	%79	%14	%16	%9.8	%10.4	53.8 سنة	51.8 سنة

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر:

Source : La Mauritanie à l'Aube du 21eme siècle, **op**. **cit**, 81- 85.

يتضح من الجدول رقم **26** أن مؤشرات الصحة ذات تبعية مفرطة للمعونة الإنمائية تتقلص بتقلصها وتتحسن بزيادة التدفقات والتخصيصات.

وتشير الإحصائيات إلى أن موريتانيا تقترب من معدلات الإنفاق الإجتماعي المسجلة في محيطها الإقليمي ما يؤشر بقوة على تركيز الدولة على النهوض بالرعاية الصحية للمواطنين كمكون أساسي للسياسات التي تطبقها بحذر وبإشراف مباشر من مؤسسات بروتن وودز مقارنة بالمعدل الفرعي الإقليمي للإنفاق من الميزانية العامة على الرعاية الإجتماعية الأساسية الذي وصل عام 1998 إلى14.9 % أما المعدل الفرعي الإقليمي للإنفاق من حجم المعونة من أجل التنمية على قطاع الصحة فوصل إلى 12%.[2]

[1] Nations Unies, « La Mauritanie à l'Aube du 21 éme Siècle, Bilan Commun de Pays, », **op**. **cit**, 41.
[2] **I**bid, 81- 85.

المطلب الثالث: سياسات فرض رسوم إسترداد التكاليف

يتعرض هذا المطلب لتدابير الدفع مقابل الخدمات الصحية وفرض الرسوم على الحق في التعليم ومحاربة المجانية.

الفرع الأول: تدابير الدفع مقابل الخدمة في مالي

تعتبر مالي من بين البلدان الأقل تعليما على كوكب الأرض إذ لايزال معظم السكان أميّين، حيث تتجاوز نسبة الأمية عند البالغين أكثر من 15 سنة 69% مقارنة بالمعدل الإفريقي المقدر ب 60% والعالمي المقدر بـ30%[1]، وحسب إحصاء لليونيسكو عام 1995 يشكل معدل الإلتحاق الإجمالي البطيء بالتعليم الإبتدائي (أحد ثلاثة مؤشرات تقاس بها التنمية البشرية) مؤشرا آخر يظهر التأخر المسجل في ميدان التعليم العام في البلاد، في الواقع كان معدل الإلتحاق بالمدارس 73% في إفريقيا عام 1992 ولكن في مالي لم يتجاوز 25% لنفس الفترة ويظل هذا المستوى ثابتا منذ بداية الثمانينيات عند هذا المعدل[2].

وتعود أسباب تراجع التنمية التعليمية إلى إنخفاض مستوى تدريب المعلمين، بُعد المدارس، تدني المستوى الإجتماعي والإقتصادي للأسر، عدم كفاية الميزانية المخصصة والرسوم على الخدمات التعليمية. يقدم لنا الجدول رقم **27** دليلا تفسيريا على إنكماش حصة التعليم في الإنفاق العام من الناتج الإجمالي المحلي ولاسيما الإنفاق على التعليم الإبتدائي من ميزانية التعليم إبان التكيف الهيكلي.

الجدول رقم 27: يوضح الإنهيار التمويلي لقطاع التعليم ولا سيما الإبتدائي.

المؤشر	معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي*		حصة التعليم من GDP**		حصة الإبتدائي من نفقات التعليم**		نصيب الفرد في GDP***		معدل انهاء المرحلة الابتدائية***	
السنوات	1980	1996	1980	2000	1980	2000	1992	1999	1980	2000
النسبة	20	28	4.6	2.3	43.4	42.1	550	753	58	23

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر:

Source : The World Bank.2000. World Development Report 1999/2000,**op**. **cit**, 241,** Nadir Altinok, **op** .**cit**, 26, *** Nalini Kumar, **op**. **cit**, 27.

في ميدان الصحة ورثت البلاد نظاما صحيا متمحورا حول مركزية المستشفيات في المدن، نهاية السبعينيات تدهورت فعالية هذه المراكز نتيجة الأداء الضعيف للرعاية الصحية العمومية المجانية وقلة توافر الأدوية، في وقت مبكر من عام 1981 أجرى البنك العالمي برنامجه الأول للتنمية

[1]Antoine Philippe et Autres, **op**. **cit**, 21.
[2]**I**bid.

الصحية Programme de Développemet de Santé لتحسين كفاءة المرافق الصحية وإستخدامها وجاءت نتائج المعاينات الأولى للبرنامج كما يلي[1]:

- يزور القرويين المراكز الصحية الحكومية بمعدل مرة كل عامين.
- ثلاثة أرباع السكان لم يزوروا المستوصفات على الإطلاق قبل هذا العام.
- وجود حواجز مالية لدى السكان.
- ضعف أنشطة التوعية المجتمعية، إذ ينعكس ذلك في الإستخدام المنخفض للمراكز الصحية، حيث أقل من خمسة مرضى يعاينون كل يوم.
- ضعف الوصول الجغرافي.
- غياب المعدات الطبية.
- إنخفاض أجور المهنيين.
- إنخفاض عدد الإستشارات الطبية المسجلة في مرافق الصحة العمومية بـ 58%.
- إنخفاض معدل البقاء داخل المستشفيات بـ 67.3% بين عامي 1978 و1986[2] حيث يلقى باللّوم أساسا على إدخال رسوم المستخدم لإستخدام الرعاية الصحية المفروضة في برامج التكيف.

يدلّ الجدول رقم **28** على تراجع كبير في الإنفاق العام على الصحة حيث نزل من 9% عام1971 إلى 2% عام 1997 ما يبين التأثير الإجتماعي السلبي لتدابير التكيف الهيكلي القطاعي وتطبيق شروط إجماع واشنطن التي قضت بكفّ المعونة عن الخدمات الإجتماعية مثل الصحة المجّانية.

الجدول رقم 28: يوضح تخلي الدولة في مالي عن الرعاية الصحية.

المؤشر	معدل العمر عند الولادة *		النفقات العامة على الصحة **				نصيب الفرد من GDP بالدولار		نسبة الأطباء للسكان***
الأعوام	1993		1971	1981	1989	1997-1990	1992	1999	1984
النسبة	رجال	نساء	%9	6%	4%	2%	550	753	طبيب لكل 25000 نسمة
	45	48							
	عام 1999 وصل 51 سنة.								

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على المصادر:

Source :* The World Bank.1995. « Workers in an Intecreting World, » Development Report N°14866,(Washington,world Bank, Oxford University Press), **op**,**cit**, 218, Nalini Kumar, **op**. **cit**, 46,** Jean Coussy et Jaques Vallin , **op**. **cit**, 248,*** Alpha S. Maiga, **op**. **cit**, 37.

[1]René Pex, " Utilization of Primary Health Care Services, The Case of Mali " (Master Thesis, University Rotterdam, Faculty of Sociale Sciences (ERASMUS), Department of Public Administration, August 2009), 18.

[2]Jean coussy et Jaques Vallin, **op**. **cit**, 245.

الفرع الثاني: حالة النيجر

في إطار التكيف القطاعي بين عامي 1986 و1989 تم عقد إتفاقيات خاصة بالتعليم والصحة مع البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وهي كما يلي:

في مجال التعليم: تم تنفيذ برنامج التكيف لقطاع التعليم والتدريب Programme D'ajustement du Secteur Education et Formation حيث إمتد التحرير ليشمل القطاعات الإجتماعية خلال التسعينيات وبذلك إنفتاح التعليم على القطاع الخاص[1]، حيث موّل البنك العالمي إستراتيجية الدولة في النيجر لإعادة توجيه إستراتيجية تطوير التعليم وضمان زيادة نسبة الإلتحاق مبنية على ثلاثة عمادات[2] تشمل التكيف مع القصور التمويلي لقطاع التعليم، زيادة معدل الإلتحاق وتنفيذ طرق جديدة لتقاسم تكاليف التعليم.

يشير الجدول رقم **29** بدقة كيف أن حصص تمويل التعليم الإبتدائي مع معدلات الإلتحاق بالمدارس الأساسية كان يتناقص باستمرار منذ عام 1980 إلى غاية عام 2000، كما تقلصت نسبة إنهاء المرحلة الإبتدائية إلى أقل من الثلث في نفس الفترة.

الجدول رقم 29: يوضح تدنّي الإنفاق العام على التعليم.

المؤشر	معدل إنهاء المرحلة الابتدائية*		حصة التعليم من GDP*		حصة الإبتدائي من ميزانية التعليم*		نسبة ميزانية التربية في الإنفاق العام**		
الأعوام	1980	2000	1980	2000	1980	2000	1990	1995	2000
النسبة	67	20	4.3	2.9	36.8	62	18.6	16.4	12.2

الجدول من إعداد الباحث بناء على المصدر:

Source :*Nadir Altinok, **op**. **cit**, 26. ** Jean F.May, Soumanna Harouna et Jean -Pierre Guengant. Mars 2004. « Nourrir, Eduquer et Soigner tous les Nigériens, La Démographie en perspective, » Document de travail N° 34219, (Washington, D.C, Banque mondiale, Région Afrique, Département du développement humain, Mars 2004) , 46 .

في مجال الصحة: نفذت النيجر برنامج لتعديل القطاع الصحي Programme d'Ajustement de Sécteur Santé تم على إثره إنشاء القطاع الخاص للعيادات والصيدليات حتى تجاوزت الهياكل الصحية العامة في المدن الرئيسية وركز القطاع الخاص على تقديم الخدمات الصحية في المناطق الريفية مقابل أجر جزئي ضمن إستراتيجية تقاسم تكاليف الرعاية الصحية حين عجزت الدولة عن تقديم الخدمات الصحية مجانا نتيجة غياب التمويل المنتظر من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي[3] .

يشير المسح الصحي والديمغرافي في النيجر لعام 1992 أن 32.3% من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية المزمن و15% من نقص التغذية الحاد وتم تسجيل إنخفاض في الحضور

[1]François Stankiewicz, **op**. **cit**, 1.
[2]Nadir Altinok, **op**. **cit**, 26.
[3]Saidon sidibé, **op**. **cit**, 41.

للإستشارات الطبية والخدمات الصحية من 92% إلى 59% في المدن ومن63% إلى 44% في الأرياف لنفس الفترة، حيث يمكننا الإستنتاج هنا أن قلة الإنفاق على قطاع الصحة يبرهن بدقة عن تراجع العمر المتوقع عند الولادة من 46.5 عام 1980 إلى 44.8 عام 2000 كما يظهر من خلال الجدول رقم **30** أن نسبة الأطباء لعدد السكان أكثر بمرة ونصف عن معدل المنظمة العالمية للصحة آنذاك ويجد ذلك جذورا للتفسير في تناقص حصة الإنفاق العام على الصحة من 9% عام 1965 إلى 6% عام 1980 وصولا إلى 5% عام 1985 وقت تطبيق إجراءات التكيف الهيكلي وتنفيذ شروط التعديل القطاعي لقطاع الصحة ونتيجة لذلك تذيلت النيجر المرتبة الأخيرة (174) عالميا في مؤشر التنمية البشرية عام 1995.

الجدول رقم 30: يوضح ترتيب النيجر في مؤشر التنمية البشرية.

المؤشر	حصة الصحة من الإنفاق العام*			حصة الصحة من GDP*	معدل العمر عند الولادة*		نصيب الفرد من GDP بالدولار**		نسبة الاطباء لعدد السكان**	ترتيب HDI**
الأعوام	1965	1980	1985	1990-1997	1992	1999	19982	1999	1992	1995
النسبة	7 إلى 9%	%6	%5	%1.6	%46.5	44.8%	820	753	طبيب لـ 50000 نسمة	174 الأخيرة عالميا

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر: **Source** :*Nadir Altinok, **op**. **cit**, 2, ** Jean F. May, Soumana Harouna et Jean- pierre Guengant, **op**. **cit**, 46.

الفرع الثالث: التعديل المتأخر لقطاعي الصحة والتعليم في تشاد

أولاً/ في مجال الصحة: عام 1995، وافق صندوق النقد الدولي على ترتيب إئتماني مدته ثلاث سنوات من مرفق التكيف الهيكلي المعزز على إثر ذلك شرع البنك العالمي في إعداد قرض التكيف الهيكلي وبرنامج المساعدة القطرية لتشاد شريطة تولي المانحين تسيير الإنفاق العام وقدمت هذه البرامج والقروض أهدافا إجتماعية منها الإنتقال من 48% من الإنفاق العام عام 1996 منها 12% لقطاع الصحة إلى 62% عام 1998 تكون حصة الصحة 18% بنهاية مدة قرض التكيف الهيكلي الثالث نهاية عام 1996[1]، حيث كانت مساهمة الوكالتين أضعاف التمويل الوطني. يبين الجدول رقم **31** أهمية التمويل

[1] Report N° 20241, Implimentation Completion Report, Republic of Chad, **op**. **cit**, 6 .

الخارجي في القطاع الصحي التشادي المدمر من جراء الحرب الأهلية(1965 – 1990) ومساهمة القطاع الخاص.

الجدول رقم 31: يوضح دور التمويل الخارجي في قطاع الصحة في تشاد بالدولار.

السنوات	1985	1986	1989	1994	1995	1996	1997	1998	1999
*التمويل الذاتي	/	/	/	3295	3761	4216	4864	5654	6606
*التمويل الخارجي	/	/	/	4629	21079	12734	15266	13643	14481
**متوسط النفقات االصحية	1,2 مليون دولار	1,6 مليون دولار	/	/	/	/	/	/	/
**المعونة الإنمائية الصحية	/	16 مليون دولار	/	/	/	/	/	/	/

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر:

Source :*Report N° 20241, Implimentation Completion Report, Republic of Chad, **op**. **cit**,15,**Anne-Marie Foltz and Willian J. Foltz, " The Politics of Health Reform in Chad ," in *Reforming Economic Systems in Developing Countries*,eds. Dwight H. Perkins, Michael Roemer (Cambridge, M A : Harvard Istitute for International Development , 1991), 154.

إلاّ أن عزل الدولة عن تسيير نفقات القطاع الإجتماعي خاصة قطاع الصحة أدى إلى ركود الإستثمار العمومي في معدل 2,7% من الإنفاق العام عام 1990 حتى عام 2002 دون نمو[1] كما حال ذلك دون تحسن مؤثر في مؤشر متوسط العمر المتوقع عند التشاديين حيث سجل ثلاثة نقاط من 40,6 إلى 43,6 خلال الفترة الممتدة بين 1975 إلى 2005[2] حيث نتج ذلك عن إرتفاع المديونية من 524 مليون دولار عام 1990 إلى 1,026 مليار دولار عام1997[3].

ثانيا/في مجال التعليم: واجه التعليم في تشاد صعوبات كبيرة مثل القطاعات الإجتماعية الأخرى في الدولة، منها إنهيار بنيته التحتية لا سيما في رأس المال البشري نتيجة الحرب الأهلية، وفي مواجهة ذلك قدمت تشاد سياستها الإصلاحية التربوية للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي قصد الحصول على التمويلات المطلوبة لإجراء التعديل لصالح التعليم الشامل الموصى به من مؤتمر جومتين العالمي.

[1]United Nations, Development Programme (UNDP) , " International Cooperation at a Crossroads Aid Trade and Security in an Enequal World," Human Development Report, (New York, 2005), 287.
[2]Human Development Report, PNUD, New York, 2005, 253.
[3]The World Bank. 2000.World Development Report, 1999/2000, **op**. **cit**, 271.

تعين علينا فيما سبق إظهار كيف أن مشكلة ديون بلدان منطقة الساحل الإفريقي لم يتم حلها بواسطة برامج التكيف الهيكلي مما أدى إلى التركيز فقط على أقساط خدمة الديون على حساب نمو الإنفاق لصالح القطاع الإجتماعي خاصة التعليم ممّا أعاق كثيرا تطوير الأنظمة التعليمية في تشاد. يبين الشكل رقم **03** الحلقة المفرغة للديون وتأثيرها على تطوير ونمو التعليم[1].

الشكل رقم 03: يوضح التأثير السلبي لقروض التكيف الهيكلي على تنمية التعليم.

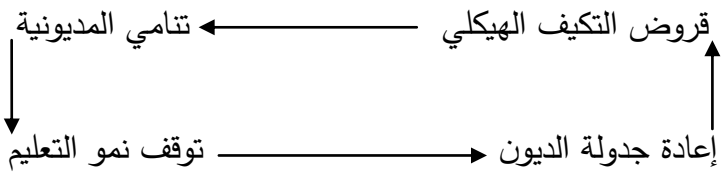

الشكل من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر: **Source :**Nadir Altinok, **op**. **cit**, 19

ويظهر كذلك الشكل رقم **04** بأن برامج التكيف الهيكلي قد وضعت بلدان منطقة الساحل الإفريقي في نفق طويل من حيث أن المديونية الثقيلة التي كانت هذه البلدان ترزح تحتها أحالتها إلى رأسمالية الإنفاق والإهتمام بسداد أقساط الدين الخارجي لتسريح حزمة أخرى من القروض.

كما يبين الجدول رقم **32** تراجعا حادا في نسبة النفقات العامة على قطاع التعليم نتيجة حجب الإنفاق العام الإجتماعي منذ 1980، غير أن التراجع في الفترة الممتدة من 1975 إلى 1980 كان وراؤها الإنهيار التام للهياكل الأساسية للدولة بسبب الحرب الداخلية وليس تنامي الدين الخارجي وحسب[2].

الجدول رقم 32: يوضح التراجع الحاد في الإنفاق العام على التعليم.

السنوات	1975	1985	1993	1998	2001
نسبة الإنفاق على التعليم من GDP	3 ,7	3,0	3,0	2,8	1,7

الجدول من إعداد الباحث بناء .على المصدر: **Source** :Nadir Altinok, **op**, **cit**, 25

نتيجة لذلك، يعكس تطبيق تشاد لتوصيات مؤتمر جومتين الموصي للتعليم للجميع والشامل والتدريب جملة من الأولويات فرضتها مؤسستا بروتن وودز في مقابل الموافقة على تمويل تطوير التعليم وهي تتمحور حول التعليم الإبتدائي- الأساسي- ومحو أمية الكبار والتدريب المهني من خلال الإستجابة بالمخططات الوطنية التالية[3]:

[1]Coummission Nationale Gabonnaise pour l'UNESCO, Bureau International d'Education, « Réformes des systèmes Educatifs et Réformes Curriculaires: Situation dans les Etats Africains au Sud du Sahara, » Raport Finale du Séminaire- Ateliér Libreville, Gaban, Du 23 au 28 Octobre 2000, Politique de Réfondation Curriculaire, Processus de Développement Curriculaire. Réalités Locales et Défis du xxI Siècle Revue Perspectives, (Suisse, 2001), 65, 66 .

[2] Nadir Altinok, **op**. **cit**, 13.

[3]Commission Nationale Gabonaise pour l'UNESCO, Bureau International d'Education, « Réformes des systèmes Educatifs et Réformes Curriculaires: Situation dans les Etats Africains au Sud du Sahara, », **op**. **cit**, 16.

– إستراتيجية التعليم والتدريب المربوطة بالتوظيف (Strategie d'Education et de Formation en Liaison avec L'emploi) لعام 1990.

– مخطط التوجيه (تشاد آفاق 2000) (Le Plan D'orientation « Le Tchad Vers l'An 2000) لعام 1991 لتحقيق الحلول المتمثلة في المطالب التالية:

– تشجيع المبادرة الحرة وبعث المشاركة المجتمعية في التعليم على غرار تجربة مالى والسنغال المستوجبة إفلات التعليم من يد الدولة وتحرير القطاع أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي.

– تنويع التمويل ليشمل القطاع الخاص خاصة فيما يتعلق بشراء الكتب من الخارج.

– الزيادة التدريجية في الإنفاق العام على التعليم.

خلاصة الفصل الثاني

يمكن إعتبار أن البنك العالمي وصندوق النقد الدولي إستطاعا تعديل هيكل الإقتصاد لبلدان منطقة السساحل الإفريقي بتحرير أغلب قطاعات القطاع العام وخصصتها نهاية تسعينيات القرن العشرين باستثناء الجيش والشرطة مع بعض المقاومات التي أدت إلى توقف القروض وكانت النتائج البارزة التي توصلت إليها العملية الإصلاحية جملة ممّا يلي:

– خروج القطاعات القيادية للتنمية لا سيما الشركات الحكومية وشبه الحكومية، الزراعة ، الطاقة والمناجم والصحة والتعليم من وصاية الدولة وأصبحت تسيّرها المؤسسات المالية الدولية بالقروض والبرامج.

– فشل برامج التكيف الهيكلي في النهوض بالناتج الإجمالي المحلي أو نمو نصيب الفرد فيه.

– عدم قدرة هذه البرامج على تنمية الزراعة وزيادة حصتها في الناتج الإجمالي المحلي .

– فرض رسوم المستخدم ورسوم إسترداد التكاليف على المواطنين.

– إخضاع العملية التعليمية للمرجعية الببيرالية.

الفصل الثالث:

نتائج تطبيق سياسات التكيف الهيكلي في بلدان منطقة الساحل الإفريقي.

يعرِضُ هذا الفصل للنتائج الوخيمة التي أسفرت عنها التطبيقات القطاعية للتكيف والتعديل المقرّرين من المؤسستين الدوليتين البنك العالمي وصندوق النقد الدولي في بلدان منطقة الساحل الإفريقي، وعلى ضوء إستخدام منهج **(قبل وبعد)** تم الوصول إلى أن تدابير التكيف والتعديل الهيكليين ساهمت في تصفية الدولة كفاعل تنموي وقادت إلى تراجع القطاعات القيادية.

لكشف المؤشرات الدالة على ذلك قمنا بتقسيم الفصل إلى أربعة مباحث، تناولنا في **المبحث الأول** نتائج إجراءات التكيف خاصة الخصخصة السريعة التي أتت على جميع القطاعات الحيوية التي كانت قبل الثمانينيات تزود المواطنين بالصحة والتعليم والكهرباء والماء مجانا ووصلت إلى القطاعات الإسترتيجية كالإتصلات وشركات الطيران والتنقيب على الثروات كما سنرى إنهيار قطاع المالية وقطاع الشركات العمومية الإنتاجية والتوظيف و أما في **المبحث الثاني** فتم فيه التطرق إلى نتائج إبعاد القطاع الزراعي عن التسيير العمومي للدولة كقطاع الزراعة التصديرية خاصة لما له من أبعاد في تحقيق الإكتفاء الذاتي والأمن الغدائي وكذلك ذَرِّ العملة الصعبة من خلال حجب الدعم العام ووقف القروض عن المدخلات الذي فاقم بدوره من المتاعب الإجتماعية للمواطنين خاصة في الأرياف.

وخصّصنا **المبحث الثالث** للنتائج التي نجمت عن تعديل الطاقة والمناجم ليتم البحث في تأثيرات إعادة هيكلة شركات الدولة للكهرباء والماء حيث نقلت الإصلاحات المواطنين في المنطقة من نظام المجانية إلى رسوم دفع تكاليف الخدمة الشيء الذي أربك القدرة الشرائية لهم وزادهم عناء في إمكانية الحصول على هذه الخدمات الحيوية للعيش والتنمية البشرية، زيادة على فتح المجال للشركات متعددة الجنسيات لنهب الثروات الباطنية لبلدان المنطقة من المضي في الإصلاحات المؤسسية التي تسمح للمستثمرين الأجانب بلع الدور الرئسي في إستخراج هذه الثروات وتسويقها.

المبحث الرابع بعنوان نتائج إصلاح قطاعي الصحة والتعليم، حلّلنا فيه نتائج تدخل مؤسسات بروتن وودز ولا سيما البنك العالمي في مناهج وتمويل الصحة والتعليم في بلدان منطقة الساحل الإفريقي **أولاً/ في في ميدان الصحة** خلصنا إلى أن سياسات التعديل التي طالت القطاع أضرت بخدمات الرعاية الصحية خصوصا الأولية منها وذلك من خلال رفع الدعم عنها وإنهاك المواطنين بدفع رسوم المستخدم مقابل الخدمات الصحية كما أدى حجب الإستثمارات العمومية التي هي شرط هيكلي لتلقي القروض إلى تخلف البنية الصحية والطبية عن تلبية حاجيات المواطنين المتزايدة ومن ثم عدم القدرة في النهاية على محاربة الفاشيات والإقلال من وفيات الأمهات والاطفال وهو أهم الأخطار التي تحذق بالتنمية البشرية على الإطلاق، **ثانيا/ في ميدان التعليم** لم تعد الدولة في منطقة الساحل الإفريقي وصية علة المناهج والمضامين التعلية بقدر ما أصبحت تنفذ أهداف وإسترتيجيات تربوية بعيدة عن خدمة الأمن الثقافي القومي ، ضف إلى ذلك كسر الإستثمارات العمومية لتطوير التعليم الوطني مما أدى مباشرة إلى تراجع نسب الإلتحاق بالمدارس الإبتدائية ونسب البقاء المدرسي ومعدلات الإنتقال مما جعل من التكوين العلمي للأجيال عملية متعثرة دائما في هذة المنطقة كما زادت التسربات المدرسية عاما بعد عام.

المبحث الأول: نتائج تصفية دور الدولة

يتعرض المبحث بالتحليل من خلال مطالبه وفروعه البحتية للنتائج الوخيمة التي نتجت عن تطبيق التكيف والتعديل الهيكلين والتي لحقت بالقطاع العام ولا سيما إبعاد الدولة كلية عن الأدوار التنموية الطبيعية والإحتفاظ بها من طرف البنك العالمي وصندوق النقد الدولي في الحد الأدنى للتنظيم والمِشاركة في عملية الإصلاح الإقتصادي.

المطلب الأول: إبعاد الدولة عن تسيير القطاع الإقتصادي والخدمات

يحصي هذا المطلب جميع النتائج المترتبة عن إبعاد الدولة عن القطاع العام ويحلّل المؤشرات الإجتماعية والإقتصادية بعد تجربة التكيف الهيكلي في بلدان منطقة الساحل الإفريقي.

الفرع الأول: إستهداف القطاعات الإستراتيجية

خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي سادت فكرة روج لها إقتصاديو البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ومنهم الإقتصادي المستشار الذي وُكّل بدراسة أسباب الأزمة الإقتصادية التي دمرت إقتصاديات بلدان جنوب الصحراء الإفريقية بداية الثمانينيات من القرن الماضي ومنها بلدان منطقة الساحل الإفريقي وإقتراح الحلول لها إليوت بيرغ بأن المعونة الإنمائية لدول المنطقة يكون لها التأثير الحقيقي إذا ما سبقتها إصلاحات هيكلية لذلك كانت المعونة في هذه الفترة مصحوبة بشرطية قوية تعلقت بخيارات السياسات الإقتصادية والإصلاحات التي يتعين على هذه البلدان القيام بها وليس بالنتائج التي يتعين إنتظارها حيث قبلت جملة من تدابير ذات التوجه الليبيرالي مدفوعة في ذلك بحاجتها الملحة للتمويل السريع وقبول معاينة هذا المستشار بأن المشكلة تكمن في التشوهات التي تنتج عن التدخل المفرط للدولة[1].

ومن هذا المنطلق، فإن تطبيق برامج التكيف الهيكلي في هذه المنطقة هدف إلى توفير بيئة تمكينية للقطاع الخاص الأجنبي مدعوما من الوكالتين المانحتين في إطار تحرير الإستثمار والتجارة الداخلية والخارجية حيث ثم وضع التعديل الهيكلي من طرف هاتين المؤسستين على إفتراض أن النمو الإقتصادي الشامل في هذه المنطقة لن يتم استئنافه إلا من خلال إنكماش نشاط الدولة[2]. يشير الجدول الآتي إلى إفلات بلدان منطقة الساحل الإفريقي للتنمية كنتيجة لقبولها تطبيق إجراءات التكيف وشروط التعديل الذي مسّ جميع قطاعات التنمية ولاسيما القيادية منها.

---

[1]Pierre Jacquemot, *Économie Politique de l'Afrique Contemporaine , Cancept, Analyses Politiques*, Péface d'Abdou Diouf (Paris : Armand Colin, collection Econimie, 2013), 281.

[2]Peter Gibbon, Yusuf Bangura, "Adjustment, Authoritarianism and Democracy, An Tntroduction to Some Conceptual and Empirical Issues," in *Authoritarianism, Democracy and Ajustment, The Polities of Economic Reform in Africa,* eds. Peter Gibbon, Yusuf Bangura and Arve Ofstad (Sweden : Proceeding N^{0}26 Nordiska Africa Institutet, Oppsala, Scandinavian institute of African Studies, 1992), 7.

الجدول رقم 33: يوضح نتائج تطبيق سياسات تصفية دور الدولة.

المرحلة	قبل تنفيذ شروط التكيف الهيكلي	بعد تنفيذ شروط التكيف الهيكلي
البلد	الدولة تسيطر على:	الدولة تسيطر على:
السنغال	إقتصاد القمح والأرز والإسمنت والاتصالات والتوظيف	تسيطر على الأرز وجزء من الإتصالات
بوركينافاسو	إقتصاد القمح والأرز والدواء والإسمنت والإتصالات والتوظيف	القمح وجزء من الإتصالات
موريتانيا	الأرز والزيوت والإسمنت والاتصالات والتوظيف	الإتصالات
مالي	إقتصاد القمح والأرز والزيوت والإسمنت والإتصالات والتوظيف	لا شيء
النيجر	إقتصاد القمح والأرز والإتصالات والتوظيف	الأرز والاتصالات وجزء من التوظيف.
تشاد	جميع القطاعات الإنتاجية	الإتصالات

الجدول من إعداد الباحث بالإعتمد على المصدر:

Source: Jean- David Naudet, *Vingt ans d'Aide au Sahel: Trouver des Problémes aux Solutions* (Paris : OCDE,Club du Sahel, 1998), 80.

يبين الجدول رقم **33** ما يلي: قبل تطبيق الدول في العينة شروط وتدابير توافق واشنطن كانت تمتلك نهجا للتنمية الوطنية وتحقيق الإكتفاء الذاتي ومن إمتلاك لمكونات النمو المنقوصة من الطاقة والتعليم والصحة، القطاعات التي كان يفترض بالمانحين التركيز عليها لبناء دول قادرة، وعلى عكس ذلك يبرز الجدول بجلاء أن دولة مثل مالي أصبحت مملوكة لصندوق النقد والبنك العالمي كلية بعيدا عن الإهتمام ببناء الدولة إقتصاديا[1].

الفرع الثاني: تأثير سياسات التكيف الهيكلي على التوظيف والدخل

من بين إصلاحات السياسات الكلية في بلدان منطقة الساحل الإفريقي هو قطاع العمالة التي تستحق الإهتمام من منظور تداعيتها على الدخل وانعكاسها على نسبة البطالة، حيث رأينا أن هذه السياسات فرضت مجموعة تدابير تكييفية أهمها[2]:

[1]Jean-David Naudet, *Vingt ans d'Aide au Sahel: Trouver des Problémes aux Solutions* (paris : OCDE, Club du sahel, 1998), 119.

[2]Gerard Azou lay et Rishma Saizal, *Réformes de Politique Economique en Afrique Sub-saharienne dans les Années 80 et Performance du Secteur Agricole* (Rome : Etude FAO Developpment Economique et Sociale, Serie N° 127, 1994), 27.

– سياسات نقدية ومالية أدت إلى دعم قروض القطاع الخاص على حساب القطاع العام من خلال كبح الإقراض العمومي وتجفيف منابع التمويل للقطاع الخاص الوطني.

– سياسات تتعلق بالقطاع العام أدت إلى تخفيض الأجور والتعيينات في الإدارات العامة مما زاد من معدلات البطالة.

– خفض تدخل الدولة في النظام الضريبي وفتح الباب أمام حرية التصدير والإستيراد الشيء الذي نتج عنه مباشرة فقدان الدولة السيطرة على الإقتصاد الوطني.

– سياسات تتعلق بتنفيذ الإلتزامات المكتوبة المرتبطة بالإستمرار في دفع أقساط الديون الخارجية للبنك والصندوق من خلال حشد الموارد الشحيحة الناتجة عن خفض الإنفاق الإجتماعي وزيادة الضرائب على الإنتاج المحلي في القطاع الأولي والثانوي.

– سياسات جاء بها صندوق النقد الدولي عام 1987 لرفع تكاليف الخدمات الأساسية ورفع سعر الطاقة.

الجدول رقم 34: يوضح الإجراءات المعيارية الرئيسية للتكيف والتعديل وأثارها على التوظيف والعمالة.

الميدان	الأهداف	العمليات الأساسية	التأثيرات على التوظيف
1– سياسة المالية والنفقات	– تخفيض، فعالية ،عقلانية و تخفيض الأجور.	– تخفيض نسبة تضخم الموظفين في المؤسسات العامة، تخفيض الأجور و تخفيض ميزانية التجهيز.	– تخفيض أعداد الموظفين
2– القطاع المالي والقروض	– إنهاء تفضيلات القطاع العام	– الحد من عجز ومديونية الميزانية العامة	– تخفيض موظفي القطاع الرأسمالي
3– الإجراءات الهيكلية للشركات العامة.	– المردودية والتوازن المالي.	– إعادة تأهيل، تصفية وخصخصة.	– تخفيض موظفي القطاع الإقتصادي
4– الاستثمار العام	– مشاركة البنك الدولي البنوك المركزية	– حجب الإقراض العمومي – إعادة هيكلة البنوك الوطنية	– خفض الأجور – خفض أعداد الموظفين
5– سوق العمل والتنظيم.	– إصلاح قوانين العمل – إعادة تنظيم سوق العمل	– خصخصة الدواوين الإنتاجية – إنشاء منظومات تشريعية إدارية جديدة	– القضاء على دور النقابات والمحاورين الإجتماعيين ورفع الحماية عن الموظفين
6– السياسات المتعلقة بالقطاع الخارجي.	– تحسين المدفوعات والاحتياطات المالية النقدية.	– تمكين القطاع الخاص في الوصول إلى العملة الأجنبية، تحسين سدادالديون وإصلاح قانون الاستثمار.	– إعادة تمويل القطاع الخاص (النشاطات) وتخفيض موظفي القطاع شبه الحكومي.

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر:

SOURCE : Philipe Hugon, *Ajustemnent Structurel, Emploi et Role des Partenaires Sociaux en Afrique Francophone*,(Geneva : Employment and Traning Department ,International Labour Office, 1998), 3.

يتيح لنا الجدول رقم **34** حصر النتائج الوخيمة لإعادة تخصيص الموارد العامة وإعادة الهيكلة الإقتصادية من خلال تسريح العمال والتقاعد المبكر وخصخصة المؤسسات العامة للدولة وإلغاء المعونات الإجتماعية وتقييد التعيينات وتحرير المرافق العامة في البطالة وتراجع الدخل الفردي فضلا عن أن للتكيف الهيكلي عواقب مهمة لم ترغب المؤسسات المالية الدولية وصفها ناجمة عن التضييق على تدخل الدولة في الإقتصاد وتحجيم دورها[1].

فلم يعد من الممكن إستخدام المزيد من دعم المواد الغذائية أو السلع الأساسية للسكان الحضريين بالأخص ومنعهم من أعمال الشغب نظرا للضغوط التي يفرضها صندوق النقد الدولي على تسيير الإيرادات الحكومية في جانب الطلب وسياسات الإستقرار وخاصة في التركيز على خفض العجز المالي وحجب المعونات الإجتماعية مما يحرم الحكومات من تقديم مدفوعات جانبية للسكان[2]، وتم عطفا على ذلك تذرع البنك والصندوق بالعوامل الخارجية قبل تراجع أسعار الصادرات في الأسواق العالمية وتدهور معدلات التبادل التجاري لتفسير سبب إنخفاض دخل الفرد أو تراجع حصته من الناتج الإجمالي المحلي، بيد أن كثيرا ممّا لم يتحقق يرجع بالضرورة إلى التركيز في المرحلة الأولى من إصلاحات التكيف على إعادة هيكلة الميزانية وخفض التمويلات العمومية التي هدفت لتحقيق الإستقرار المالي[3].

الفرع الثالث: المؤشرات الإقتصادية لبلدان منطقة الساحل الإفريقي بعد تطبيق برامج التكيف الهيكلي

تبنت دول منطقة الساحل الإفريقي بشكل طوعي وغير طوعي برامج إعادة هيكلة إقتصادية صممتها مؤسستا بروتن وودز تضمنت برامج التكيف الهيكلي خلال عقدي الثمانينات والتسعينيات من القرن الماضي، تتضمن إصلاحات أسعار المنتجين وإلغاء الإعانات على المدخلات المستوردة وتحرير الأسواق الداخلية والخارجية وأنظمة جديدة للعملة وإدخال تقاسم وإشراك المواطنين في تكاليف الخدمات الأساسية اليومية التي كانت تضمنها الدولة وكذلك الخصخصة وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وأخيرا إصلاحات قانونية تهدف إلى توفير بيئة مؤسسية للقطاع الخاص الأجنبي بالخصوص، حيث تم وضع التعديل الهيكل من قبل هاتين المؤسستين على إفتراض أن التنمية في هذه المنطقة لن يتم إستئنافها على مؤشرات صحيحة إلا من خلال إبعاد الدولة عن الإشراف الإقتصادي[4].

---

[1]Fedel Ezeala-Harrison, " Examining The Employment Effects of Two decades of Structural Adjustment Reforms in African Countries," International Journal of Economics, Business and Management Research, vol. 02, N^0.03, (2018): 130.

[2] Jeffrey Herbst, " The Structural Adjustment of Politics in Africa," World Develapment, Vol. 18. N^0.07, Great Britain, (1990): 954.

[3]Thandika Mkaadawire et Chales c. Soludo, **op**. **cit**, 59, 60.

[4]Peter Gibbon, Yusuf Bangura, **op**. **cit**, 7.

في تقرير للبنك الدولي حول مستقبل التكيف الهيكلي والتعديل في المنطقة حتى أفاق 2025 سطر له أربعة أهداف رئيسية هي[1]:

1- تحسين الناتج الإجمالي المحلي للفرد.

2- تحسين الأمن الغذائي للسكان.

3- تعميم التعليم الإبتدائي.

4- تعميم الصحة الأساسية.

سنناقش الهدف الأول ومدى تحقّقه من خلال التدابير التي فرضها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي.

الجدول رقم 35: يوضح تطور دخل الفرد السنوي من الدخل القومي بالدولار.

السنة / الدولة	1970	1975	1980	1985	1990
السنغال	80	85	82	45	65
بوركينافاسو	25	25	28	17	24
موريتانيا	80	65	80	45	40
مالي	20	25	32	15	18
النيجر	45	43	60	20	35

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر: **Source:** Jean Coussy Et Jaques Vallin, **op**, **cit**, 235.

يسمح لنا الجدول رقم **35** بعزو الأسباب الحقيقية وراء إنخفاض الدخل السنوي للفرد في بلدان منطقة الساحل الإفريقي خلال تطبيق برامج التكيف الهيكلي وتنفيذ إجراءات التقشف المالي إلى السياسات الإصلاحية المالية في القطاع العام وشبه الحكومي، في الزراعة والصناعة والخدمات والقروض البنكية والاستثمار الداخلي العام والخارجي، التي نتج عنها ضعف العمالة والبطالة وانهيار القطاع الزراعي الريفي والبطالة الحضرية[2].

ويتكون نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي في الغالب من تراكم الإنتاج الدائم التي ينتجه الأفراد في مزارعهم خاصة للسلع القابلة للبيع والمقايضة في فترة زمنية محددة الشيء الذي لم يكن متاحا لبلدان منطقة الساحل الإفريقي بسب طغيان الوظائف الموسمية وغياب النشاطات الصناعية لأن المؤسسات المالية الدولية تتفادى الإستثمار فيها لأسباب جغرافية مرتبطة بالبنية التحتية والمناخ.

[1]M.Patrick Guillaumont, « Ajustement Structurel et Développement, » Table Ronde, (Université de Clemond- Fernand I, Grenodle, France,1989), 177.

[2]Jean Coussy et Jaques Vallin, *Crise et Populations en Afrique, Crises Economiques et Politiques d'Ajustement et Dynamiques demographiques* (Université du Paris VI : Les Etudes du Ceped N^{0}13 ,Centre Français sur la Population et Dedeveloppement (EHESS), INED,ORSTOM, 1996), 235, 236.

الجدول رقم 36: يوضح الترتيب على مؤشر التنمية البشرية بعد تطبيق برامج التكيف الهيكلي.

السنة / الدولة	الترتيب على 160 دولة سنة 1992	الترتيب على 1975 دولة سنة 2001
السنيغال	137	156
بوركينافاسو	157	173
مالي	155	172
النيجر	156	174

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر:

Source: le Sécretariat Exécutif de la CEDAEAO, la Commission de l'UEMOA, « Document de Stratégie Régionale de Réducation de la pauverété en Afrique de l'Ouest, », (Ouagadougou et Abuja, le Groupe Téchnique de Pilotage de la Strategie Régionale de la Réduction de la Pauverèté en Afrique de l'Ouest, 2004), 39.

يبين الجدول رقم **36** أن معظم بلدان المنطقة تراجعت في مؤشر التنمية البشرية عدا السنغال الذي سجل قليل التحسن نتيجة نمو الصادرات النقدية وإذا ما قسنا نسبة الفقراء في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء عام 1995 الذي بلغ عددهم 180 مليون فإن العدد قد بلغ عام 2000 أكثر من 265 الشيء الذي يؤشر بأن الأمن الغذائي للسكان كهدف ثاني لم يتحقق وبأن حدة الفقر تُرجمت في تذيلها للمراتب الأخيرة للتنمية البشرية في العالم بعد تطبيق برامج التكيف الهيكلي والتعديل القطاعي كدليل على عدم بلوغها هدف تعميم الصحة العمومية وتعميم التعليم الأساسي[1]، وأنها ترتبت في خانة البلدان ضعيفة الدخل(أقل من 500 دولار للفرد في السنة) حتى بالنسبة للبلدان التي تلقت القروض دون إنقطاع[2]. وبالرجوع إلى تصنيف البنك العالمي الذي يرتب الدولة منخفضة الدخل عندما يكون دخل الفرد السنوي أي نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي أقل من 755 دولار فإن برامج التكيف الهيكلي لم تساعد في الإنتقال بها إلى مرتبة البلدان ذات الدخل المتوسط الذي يكون بين 756 و9625 دولار[3].

المطلب الثاني: آليات إلغاء دور الدولة

يحلّل ويقارن هذا المطلب الآليات الإقتصادية في السنغال و الآليات السياسية في بوركينا فاسو.

الفرع الأول: تثبيت دولة الرعاية الاجتماعية في السنغال

في أوت 1980 تمضي السنغال إتفاقها الأول للتسهيل الموسع لمدة ثلاثة سنوات مع صندوق النقد الدولي حيث كانت بذلك مستعدة لقبول شروطه، وفي ذلك الإطار، تكفلت مؤسستا بروتن وودز بإصلاح

[1]The World Bank Group.1990. "Poverty," World Development Report, World Development Indicators, Pub 8507, (Oxford University Press, 1990), 139.

[2]Programme des Nations Unies pour le Développement, Rapport Mondial sur le Développement Hunain, **op**. **cit**, 224.

[3]Nadir Altinok, **op**. **cit**, 19.

وتعديل البنية الإقتصادية للدولة السنغالية قصد تقريبها أكثر من قواعد السوق الحرة، هذه السياسات الإقتصادية التي من بينها التحرير الإقتصادي الشامل والقبول بدور إجتماعي محدود للدولة إصطلح عليه فيما بعد بدولة الرعاية الإجتماعية مع تحمل أعباء التنمية من طرف الفرد الشيء الذي أحدث إنعطافا جذريا في مفهوم التنمية عند معظم السنغاليين[1].

مراحل التكيف الهيكلي في السنغال: بدأت إستراتيجية التكيف الهيكلي منذ منتصف الثمانينات وقد هدفت إلى إنجاز مجموعة من القيم يمكن حصرها فيما يأتي[2]:

– التقليل من معوقات النمو الإقتصادي المستدام وتحقيق توازن مالي وقد شملت هذه الإستراتيجية مكونات هامة أبرزها الإقلال من العجز الوظيفي، الإعتماد على القروض الخارجية لإصلاح القطاع العام والقطاع المالي وتدابير التكيف المشتملة على تحرير التجارة، تحريرالأسعار، تحرير الأسواق المحلية وإصلاح الشركات والمؤسسات العامة، حيث برمجت هذه الغايات على مرحلتين رئيستين هما[3]:

المرحلة الأولى من 1985 إلى 1993: بذلت الحكومة مجهودات كبيرة لتحرير الإقتصاد وخفض العجز المالي في قطاع الزراعة وخفض الدعم عن مدخلات الصناعة وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية المعسرة ماليا، وقد تميز الإقتصاد السنغالي في هذه الفترة بتراجع وتسجيل مستويات دنيا في معدلات نمو الصادرات والواردات وانخفاض للنمو الإقتصادي ونمو دخل الفرد السنوي.

المرحلة الثانية بين 1994 إلى 1998: إعتمدت البلاد على صياغة سياسة زراعية وصناعية جديدة تميزت بإدخال القطاع الخاص في تمويل مدخلات القطاعين الزراعي والصناعي نتج عن هذه السياسة منع الحكومة من إقراض الأموال العامة للمنتجين الزراعيين وفرضت أيضا على البنوك العمومية عدم مساعدة الدواوين المفلسة عقب تعرض المحاصيل للجفاف والأمراض والحشرات وبنفس القدر تم التضييق على الدعم الصناعي حيث ظل البنك العالمي يتحاشى هذا القطاع بسب أن الفوائد الإستثمارية للقطاع تكون على المدى البعيد، كما نتج عنها تعريض عمال القطاعين إلى التسريح وخفض الأجور لذلك تمظهرت أغلب نتائج هذه المرحلة في الإضرار بالتوظيف في القطاع العام، غياب النشاط الإقتصادي المنتج والإضرار بالمجموعات الريفية، كما خلق تدبير خفض العملة عام 1994 تدهورا في القدرة الشرائية للسنغاليين[4].

---

[1]Abdourahmane Konate, « Du Role de l'Etat au Sénégal et du Type de Démocratie dans un Contexte d'Ajustement Structurel 1980-2000 » (Thèse de Doctorat eu Sociologie, Université Laval, Quebec, Canada, 2014), 24.

[2] Tahari Amor, Jules Devrijer and Manal Fouad, " Sénégal, 1978-1993," in *Adjustment for Growth, The Africain Exeperience*, eds. Michael T. Hadjimichael , Michael Nowak, Robert Sharer, Amor Tahari (Washington**:** International Monetary Fund Publictions,1994), 7.

[3] **I**bid.

[4] Abdourahmane Konate, **op. cit**, 14.

الجدول رقم 37: يوضح ضعف هيكل الإنتاج.

كتلة الأجور من الناتج الإجمالي المحلي			نصيب الفرد في الناتج الوطني الخام*	حصة المديونية الخارجية من الدخل الوطني عام 2001**	نسبة خدمة الديون مقاسة إلى الصادرات**	نسبة السكان على مؤشر الفقر البشري*
1993	1994	1980	557 دولار	%75.9	%9.3	%58.3
8.3	6.9	1995	581 دولار *			
		1998	300 دولار *			

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر:

Source: * Philippe Hugon, **op**. **cit**, 110, ** le Sécretariat Exécutif de la CEDAEAO, la Commission de l'UEMOA, Document de Strategie Régionale de Réducation de la Pauvreté en Afrique de l'Ouest, **op**. **cit**, 9.

يتضح من خلال بيانات الجدول أن التراجعات في دخل الفرد من الدخل الوطني الصافي وزيادة خدمات الديون الخارجية كحصة من الصادرات والنسبة العالية لحصة الدين الخارجي قياسا بالدخل الوطني هي مؤشرات لها تأثير على جميع القطاعات، وتعتبر الليبرالية المنتهجة ولو جزئيا من طرف السنغال إعادة لتعريف دور الدولة بأنها ميكانيزم لتنفيذ عقيدة السوق الحرة وذلك تحقيرا للعقيدة الإشتراكية السائدة في إطار الصراع الإيديولوجي بين الشرق والغرب وفي سياق الحرب الباردة، حيث فهم السكان ذلك بأنه في إتجاه دولة الرفاهية[1].

الفرع الثاني: الآليات السياسية للتكيف الذاتي في بوركينافاسو

إتَّسمت سياسات التكيف الهيكلي منذ البداية بجملة من الغايات يأتي في مقدمتها القضاء على تحكم الدولة في أسعار الخدمات العامة البعيدة عن إعتبارات التكلفة منها الطاقة، المواصلات والنقل والقضاء على سيطرة الدولة على تسعير المواد ذات الضرورة الأولى مثل السكر، الزيت، الخبز، الحليب، الأرز والصابون وكذلك القضاء على التدخل الحكومي في الإقتصاد بما في ذلك تسعير المنتجات الزراعية من خلال تحقيق توازن المالية والميزانية للتحكم في النفقات الجارية بخفض نفقات القطاع العام ووقف الإستثمار العام، تخفيف ميزانيات المؤسسات العامة ورفع الدعم عن المؤسسات العامة ذات الطابع الصناعي والتجاري[2].

[1]Abdourahmane Konate, **op. cit**, 46.

[2]Pascal Zagré, *Les Politiques du Burkina Faso, Une Tradition d'Ajustement Structurel* (Paris : Edtion Karthala, 1994), 18, 19.

كما ركزت هذه السياسات في بوركينافاسو كآخر بلد في منطقة الساحل الإفريقي وإفريقيا عامة يمضي إتفاقية تكيف هيكلي مع البنك العالمي وصندوق النقد على خفض أجور العمال والسحب المتزايد لدور الدولة من خلال منظور جديد يوصف الموظفين بأعوان خدمة الشعب لذلك توجه العمل إلى فرض ضرائب على الأجور وصلت إلى 12% عام 1985 في إطار ما اصطلح عليه آنداك بالمجهود الشعبي للإستثمار l'Effort Populaire de l'Investisement وتحويل القطاع الزراعي إلى القطاع الخاص[1].

وركزت بعدها البلاد على الأمن الإقتصادي ضمن وعود المانحين الداعمين للإصلاحات ومنهم البنك العالمي وصندوق النقد الدولي من خلال توفير لكل بوركينابي منصب الشغل، الوصول إلى الأمن الصحي من خلال الرعاية الصحية الوقائية، الأمن الغذائي من خلال الحصول على الماء والغذاء الأساسي، الأمن البيئي والأمن السياسي، مع تسجيل التناقض بين شروط المانحين بتقليص الموظفين ورفع دعم الدولة عن قطاع الصحة العمومية وفرض المشاركة في التكاليف بالنسبة للماء ورفع الدعم على الزراعة الغذائية والأهداف المسطرة[2].

الجدول رقم 38 : يوضح عدم قدرة سياسات وبرامج التكيف على تحسين الوضع الإقتصادي.

نصيب الفرد من الناتج الوطني الخام بالدولارات			الترتيب على مؤشر التنمية البشرية HDI		كتلة الأجور بالنسبة ل GDP		نسبة خدمة الديون بالنسبة للدخل القومي.	
					1993	1994		
1980	1995	1998	1992	2004	%6.6	%5.6	%60	%11
207	259	240	المرتبة 157 من 160 دولة	المرتبة 173 من 175 دولة			عام 2001	عام 2001

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر:

Source: Philippe Hugon, **op**. **cit**, 110, le Sécretariat Exécutif de la CEDAEAO, la Commission de l'UEMOA, Document de strategie Régionle de Réducation de la Pauvreté en Afrique de l'Ouest, **op**, **cit**, 9.

بتحليل مؤشرات الجدول نخلص إلى أن الغايات التي حققتها برامج التكيف الهيكلي في بلدان منطقة الساحل الإفريقي منذ 1991 خاصة فيما يتعلق بالقضاء على دور الدولة أضعفت من نمو الناتج المحلي للفرد سنويا حيث تراجع من 1995 إلى عام 1998 ب 19 دولار ساهم في ذلك تسريح العمال في القطاع الخاص إضافة إلى تسريح عمال القطاع العام كما يدلل على ذلك إنهيار كتلة الأجور من 6.6 من الناتج الإجمالي المحلي عام 1993 إلى 5.6% عام 1994 مع نمو كتلة الدين الخارجي من

[1]Jean- Paul Azam.et Auters, *Conflict et Croissance en Afrique* **(**Paris **:** Etudes du Centre de Développement OCDE VOL,1. le Sahel, 1999), 73, 74.

[2]Boubakar Savadogo, **op**. **cit**, 21.

266.6 مليار فرنك عام 1990 إلى 947.8 مليار فرنك عام 1999 ما يعادل 59.7% من الناتج الإجمالي المحلي مع نمو خدمة الدين بالنسبة للصادرات من 25.% عام 1994 إلى 33.9% عام 1999.[1]

الفرع الثالث: تأثيرات التكيف على موريتانيا

جاءت برامج الإصلاح من عام 1985 إلى عام 1991 على مرحلتين وكان من نتائجها ما يلي[2]:

– تجميد التوظيف بدء من عام 1986، عدا قطاعي الصحة والتعليم .

– حجب المعونة المالية عن البنوك والمؤسسات العمومية الإقراضية بدء من 1986، أما فيما يرتبط بالخدمات الأساسية ومنها أسعار الماء والطعام والكهرباء والأدوية فقد تم تحرير الأسعار الداخلية والخارجية[3] حيث كان لذلك إنعكاسا سلبيا على الفئات الهشة من خلال تدهور مكونات المعيشة، غير أن التقشف المفرط للحكومة جعل من التوازن في ميزانية المدفوعات يتحقق إلا أن معدل النمو لم يتعدى 3.6% من الناتج الإجمالي المحلي[4].

لقد سعت هذه البرامج إلى تحقيق نمو سنوي ب3,5%، وتحقيق معدل خدمة للديون ب20% و25% من عائدات التصدير وأملا في تحقيق هذه الأهداف وظفت الحكومة إجراء زيادة الضرائب وتخفيض ميزانية تجهيز قطاع التعليم، وفي نهاية الفترة كانت أهم النتائج المسجلة كالاتي[5]:

– بلغ نمو الناتج الاجمالي المحلي 1,2% وهي أقل من النسبة المستهدفة 3,5%.

– إرتفع معدل خدمة الدين فوق 40% من عائدات الصادرات، وقد عزت الحكومة في موريتانيا ذلك لسببين هامين هما الأزمة الموريتانية –السنغالية لعام 1989 وانعكاساتها على رجوع المهجّرين من السنغال وموقف الحكومة من حرب الخليج الداعم للعراق الذي جرّ عليها وبال حجب قروض جميع المانحين مما زاد بالطبع من إنعدام الأمن الغذائي وإنخفاض الإنتاج الزراعي والسمكي بالإضافة إلى تنامي المقاومة السياسية للإصلاح من جهة القادة السياسيين ورجال الأعمال الذين فقدوا المزايا المكتسبة من ضرائب الإستيراد التي كانت تفرضها سابقا.

أما برامج التصحيح الهيكلي فهي ثلاثة، الأول من (1992–1994) هدف إلى تحقيق الغايات السابقة للإستقرار وبنفس التدابير الإصلاحية مع زيادة في التقشف المالي وقد نتج مباشرة عن ذلك فائض في

[1]Gouvernement du Bourkina faso, « Programme d'Action pour le Développement du Bourkina faso, 2001- 2010, » **op**. **cit**, 16-17.

[2]Neil MC Cullech, Milasoa Cherel Robson and Bob Baulch, **op**, **cit**, 4.

[3]The World Bank Group, " Recomandation of the of the International Association to the Directors for a Credit proposed To the Islamic Republic of Mauratania for a Structural Adjustment Program," Report N^0 P- 4550, (Washington,1987), **op**. **cit** , 62- 64.

[4]**I**bid, 71- 78.

[5]Med Yahya Ould Sidi Ahmed, « Les Programmes d'Ajustement : Cas de la Mauritanie » (Matrise en Economie**,** Université de Nouakchout, 2007), 7.

الميزانية ونمو الناتج الإجمالي المحلي ب5,22%[1] مما يعد تحقيقا لهذا الهدف ،أما الثاني من 1995 إلى 1997 فقد تم تحقيق معدل نمو إقتصادي ب4,5% حيث إعتُبر نجاحا محدودا للتصحيح الهيكلي سنة 1997[2].

المطلب الثالث: التبعية للمعونة من أجل التنمية

يعاين هذا المطلب النتائج التي أفضى إليها تطبيق الإقتصاد السياسي للبنك الدولي على بلدان منطقة الساحل الإفريقي ومثالاً على ذلك مالي، النيجر وتشاد.

الفرع الأول: خضوع مالي للإقتصاد السياسي للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي

شرعت مالي عام 1982 في إعادة هيكلة للإقتصاد لتعزيز النمو الإقتصادي وتصحيح الإختلالات وكانت النتائج على النحو الآتي[3].

الجدول رقم 39: يوضح مقارنة المؤشرات الإقتصادية بعد تنفيذ برنامج إعادة الهيكلة.

السنة / المؤشر	1980	1981	1982	1983
الناتج الإجمالي المحلي بملايين الدولارات	1,422	1,202	1,095	1,31
الصادرات بملايين الدولارات	39	−24,9	−5,2	13,8
الديون بملايين الدولارات	53,2	77,9	4,4..	110,7

Source : Justin B.Zulu and others, **op**. **cit,** 234.:**الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر**

يظهر من إتجاهات الجدول أن المؤشرات الخاصة بالناتج الإجمالي والصادرات تتراجع لصالح الزيادة في الدين الخارجي طرديا وتشير البيانات حول مالي أن مكونات النمو الإقتصادي تراجعت حيث انحدر الناتج الإجمالي المحلي من 3,9% في الفترة بين 1965−1980 إلى 3,2 في الفترة من 1980−1988 ما يؤشر على فشل الهدف الأساسي للبرنامجين[4] إضافة لتنامي معدلات التضخم[5].

أما فيما يرتبط بإصلاح المالية العامة فقد نتج عن سياسات خفض نفقات الإستثمار العام وتجميد الأجور والمنح الدراسية تقليص القروض العمومية البنكية على الشركات شبه الحكومية المنتجة متبوعا بإصلاح الخدمة المدنية الذي أدخل حيز التطبيق التسريح الطوعي للعمال وأحال الخدمة المدنية عاجزة

[1]Ministère de Développement Rural et l'Environement, « Politiques Strategiques Génerales pour le Développement de Secteur Rural Horizon 2010 », (Bamako, Javier1998), 11.

[2]The World Bank.1987. " Recomandation of the of the International Association to the Directors for a Credit proposed To the Islamic Republic of Mauratania for a Structural Adjustment Program," Report N^0 P- 4550, (Washington), **op**. **cit**, 60- 63.

[3]Justin B.Zulu and Saleh M.Nsouli, **op**. **cit**, 22, 23.

[4]The World Bank.1990. World Development Report N^0 8507, **op**, **cit**, 180.

[5] **I**bid, 26.

نتيجة إرتفاع معدل سن المستخدمين نظرا لمغادرة الشباب الخدمة بحثا عن وظائف ذات الأجر المقبول، ومع إعادة هيكلة المؤسسات والشركات العامة فإن الدولة أصبحت بعيدة أكثر عن تسيير الإقتصاد إلى درجة فك إرتباطها به حيث تم في هذا الصدد إعادة تأهيل 6 شركات وطنية وخصخصة 8 من 14 وبيع 15 شركة وطنية من 19 منها طيران مالي ثم خصخصة الشركات الوطنية الكبرى الباقية، بعد عام 1991 لم يعد للدولة وجود ضمن الهياكل المسيرة للشركات الوطنية وحتى عام 1983 تم تخفيض 8% من موظفي المؤسسات العامة في البلاد[1].

ومن أجل تسلم القروض تبين **أن** نظام موسى تراوري Moussa Traore تعاون مع مؤسستي بروتن وودز على تنفيذ جملة من التعهدات نجملها فيما يلي[2]:

- تحرير أسعار المنتجات الزراعية (عدا القطن).
- تصفية عديد الشركات الوطنية العامة.
- خصخصة القطاع العام بما في ذلك المؤسسات الإستراتيجية
- تجميد الأجور بداية من عام 1990 أدى إلى إنخفاض حصة الأجور من النفقات العامة للتجهيز من 57% عام 1990 إلى 46% عام 1992 وانتقل عدد الموظفين من 49500 إلى 36000 موظف بالقطاع العام وانخفض عدد الشركات العامة إلى النصف.
- **تراجع الصناعة والتصنع:** مست التصفية 3/1 من الشركات الصناعية وقدرت خسارتها بحوالي 12 مليار فرنك(FCFA) هذه الخسارة مؤثرة لأنها كانت تمثل4/1 من حجم الصناعة الوطنية عام 1990 ونتيجة لذلك تراجع الإنتاج الصناعي ب 21% حتى عام 1991[3].

دور الإستخراج في التبعية: يمثل الإستخراج العلاقة المربحة للمانح والمتلقي لقدرته على مراعاة المصالح الدائمة للمستثمرين النواب عن القوى المهيمنة على البنك العالمي وصندوق النقد الدولي والمساهمين فيهما، كما يمهد الطريق أمام دخول الشركات العالمية متعددة الجنسية والإستفادة من حقوق التنقيب والتسويق بناء على الإصلاحات القانونية المنجزة من طرف بلدان المنطقة.

لذلك، يلعب الإستخراج دورا رئيسيا في بقاء النخب الحاكمة حيث تمكنت من بناء علاقات قوية مع المؤسسات المالية الدولية بالموافقة على جميع التدابير الشرطية مقابل بقاؤها في الحكم[4]، مستفيدة من دعم المانحين لتلبية مطالب السكان حيث تبنت الحكومات المتعاقبة برامج التكيف واستمرت في إستهداف الخدمة المدنية، تنفيذ الخصخصة في التعليم والصحة والمناجم أين بيعت حقوق إستغلال إستخراجية

[1]Justin B.Zulu, **op**. **cit**, 25.
[2]Jean Paul Azam et Christian Morrisson, **op**. **cit**, 48.
[3]**I**bid, 48. 49.
[4]Georg W. Kalepke, " The Relationship Between Covernance and Civil Conffict: A Camparative Study of Mali and Chad" (Master of Arts in Security Students (Middle East, South Asia, Sub-Saharan Africa), Naval Post graduate School, Montery, Sebtember 2020), 70- 72.

للكنديين بأكثر من70% من الحقوق التشغيلية للشركة Bell Canada وأكبر مناجم الذهب للإمريكين والفرنسين ويسيطر على إستثمارات الطاقة كل من الألمان والفرنسيين والكنديين[1].

ومن خلال تحليلنا لسياسات التكيف الهيكلي ونتائجها على الإقتصاد المالي يمكن الإشارة إلى أن الحكومة بقيت تعتمد على الدائنين الدوليين وتنفيذ السياسات المشروطة دون هوادة، وهم في الأساس البنك العالمي وصندوق النقد الدولي مما استوجب منها تكييف برامج التنمية مع مقتضيات الإقتصاد السياسي للمؤسستين ومن هم وراءها دون التوقف عند السيادة الإقتصادية وإشراك المواطنين في الخيارات العامة للبلاد لأن الإمتثالية العالية التي تقدمها للمانحين خصوصا البنك والصندوق تضمن لها بصفة دائمة مؤازرة المؤسسات المالية والسياسية الدولية في مواجهة أي إنتفاض شعبي ضد سياساتها[2].

الجدول رقم 40: يوضح تبعية البلاد للمديونية الخارجية.

المؤشر / السنة	المديونية الخارجية مليون دولار	نسبة المديونية للصادرات%	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	إستخدام قروض صندوق النقد الدولي
1988	1.928			74 مليون
1990			0.9	
1993	2.506			
1997	2.945			
1998			3.7	
2001		%6.6		

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر: **Source :** Moussa Mohamed Koné, **op**. **cit**, 108.

من خلال الجدول رقم **40** يتضح أن متغير المديونية تابع لزيادة الإقتراض وعدم القدرة على السداد ومن ثم يفرض صندوق النقد الدولي على الخصوص وقف تسريح قروض التكيف اللاحقة حتى توفّي البلاد مستحقات أقساط الدين ولا يتأتى ذلك إلا بحشد الموارد ووقف الدعم العام بشتى أنواعه، حيث تكون الإنعكاسات مباشرة على إهتلاك عائدات التصدير في خدمة الديون الخارجية وخسارة فرصة الإستثمار.

الفرع الثاني: النيجر في مواجهة الإنهيار الإقتصادي

واجهت البلاد إنعكاسات الإنهيار الإقتصادي الذي نتج عن تراجع مبيعات اليورانيوم ب20% بداية عقد ثمانينات من القرن العشرين نتيجة لإنخفاض الطلب العالمي عليه، كما ضُربت الزراعة بموجات الجفاف ورفع الدعم في المدخلات المستوردة بسب رفض البنك والصندوق تمويل ذلك بل بالعكس كان

[1] Moussa Mohamed Koné, « L'échec de du Développement en Afrique, Une Responsabilité à Partager, Le cas du Mali 1960-1997 » (Mémoire Présenté Comme Exigence Partielle de la Maitraise en Sociologie, Université du Québec A Montréal, Décembre 2000), 108.

[2] **I**bid, 112.

رفع الدعم شرطا أساسيا لقبول النيجر في الحركة الدولية لبرامج التكيف الهيكلي وتأهيلها للجدارة الإئتمانية وقذ أدى إنخفاض اليورانيوم 36 مرة من 1980 إلى 1989 إلى تخفيض التخصيصات العامة كما أدى تراجع صادرات الماشية والمنتوجات الفلاحية إلى نيجيريا المستورد الرئيسي للإنتاج الفلاحي النيجري إلى النصف بسب منافسة المنتوج الأوروبي المدعم إلى تراجع نمو الناتج المحلي الذي لم يتعدى 0,9% على مدى عقد الثمانينيات[1].

ووفقا لعدم القدرة المالية على مواجهة الإنهيار، طلب النيجر من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي المساعدة الإنمائية عام 1983 لصياغة برامج إصلاح[2] التي كانت على النحو التالي[3]:

الإتفاق الأول بين 1983/10/5 و1984/2/4 نتج عنه تخفيض القطاع شبه الحكومي وتحرير الأسعار وتسوية متأخرات سداد الدين، **الإتفاق الثاني** من 1984/12/5 إلى 1985/12/4 يتضمن شروط إنهاء إحتكار تسويق الحبوب و**الإتفاق الثالث** من 1985/12/5 إلى 1986/12/6 نتج عنه إلغاء القيود على جميع الواردات باستثناء الماشية والنفط أما **الإتفاق الرابع** من 1986/12/7 إلى 1987/12/4 استبدل باتفاق موسع لتسهيل التكيف الهيكلي مدعم من 1987 إلى 1989 وآخر من 1990 إلى 1991 وتم تجميده في 1994 أوصى بتخفيض الإستثمارات وتم توقيف التحويلات من طرف صندوق النقد الدولي بسبب زيادة النيجر في حجم التوظيف العام حيث زاد بالثلث من عام 1983 إلى نهاية عام 1988 وزادت أجور العمال رغم شرط تجميدها[4].

إستمر نصيب الفرد من الناتج الوطني الخام في الإنخفاض طوال عقد الثمانينات وتم الضغط على فاتورة الأجور لعدم قدرة السياسات على تحسين موارد الموازنة العامة حيث تم تخفيض كتلة الأجور ب13% عام 1993[5]، وأدى ذلك إلى تراجع القدرة الشرائية للنيجريين ب95%، أما نتائج إصلاح القطاع شبه الحكومي بين 1984 و1985 فقد تمحورت بحلول عام 1989 حول خصخصة 13 مؤسسة عامة من 54 وأعيد هيكلة 7 منها وتصفية واحدة فتتلخص في إزدياد بسب البطالة وتراجع الناتج الإجمالي المحلي كما أعطيت سلطة التوظيف في قطاع الزراعة إلى القطاع الخاص المحلي والأجنبي الذي ركز على الإنتاج التصديري وإهمال الإنتاج الإستهلاكي ممّا جعل من الإكتفاء الذاتي من الغداء بعيد المنال[6].

---

[1]Jean- Paul Azam et autres, **op**. **cit**, 106.

[2]La Banque Mondiale.2003. « Rapport d'Evaluation Retrospective, » Document N^0 26269 , (Washington, Departement de l'évaluation des Operations, 2003), 02.

[3]Jean- Paul Azam et autres, **op**. **cit**, 107.

[4]**I**bid.

[5]La Banque Mondiale.2003. Rapport N°26269, **op**. **cit**, 2.

[6]Kiari Uman Tinguiri, " Stabilisation without Structural Adjustment: The Case of Niger, 1982- 9," in *Africa's Recovery in the 1990s: From Stagnation and Adjustment To Human Develppment*,eds. Giovani Andrea Cornia, Rolph Vander Hoeven and Thandika Mkandwire (London, New York: Macmillan with St Martin's Press, 1992), 81, 82.

الجدول رقم 41 : يوضح مقارنة النيجر مع مالي وبوركينافاسو في معدلات النمو.

المؤشر / البلد	معدل الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الزراعة من الانتاج الإجمالي المحلي*	نصيب الفرد من الناتج الوطني الخام بالدولار**		
			1980	1995	1998
النيجر من 1985 إلى 1993	0,9	0,7	328	215	190
بوركينافاسو من 1985إلى 1994	2,8	3,4	207	259	240
مالي من 1985إلى1995	4,4	6,9	301	267	250

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر :

Source : *Jean- Paul Azam et auters, **op**. **cit**,106 ,** Philippe Hugon, **op**. **cit**, 110.

من خلال الجدول رقم **41** يتبين تدني معدل النمو العام للبلاد مقارنة بجيرانها في منطقة الساحل الإفريقي وعدم قدرة برامج وسياسات الإستقرار والتثبيت والتكيف وقف التدهور الإقتصادي.

ونظرا لإستمرار سياسات العرض، إستأنف البنك العالمي إتفاقات التكيف والتعديل الهيكلي بداية من عام 1986 لإخضاع الإقتصاد النيجيري لتدابير إعادة الهيكلة والخصخصة إضافة إلى التوجهات الرئيسية لتحرير الإقتصاد حيث كانت النتائج على أرض الواقع تحديد سقف الخدمة المدنية ب35000 موظف[1] وتجميد الترقيات[2].

الجدول رقم 42: مؤشرات الإقتصاد النيجري على مشارف الألفية .

الترتيب على مؤشر التنمية البشرية	الناتج الإجمالي المحلي بملايين الدولارات	معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي من 1995 إلى 2001	الدين الخارجي قياسا بالدخل القومي	نسبة خدمة الديون بالنسبة للصادرات
160/156 دولة	1,945,0 عام 2001	%3,5	%80,5	%6,6

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر:

Source : le Sécretariat Exécutif de la CEDAEAO, la Commission de l'UEMOA, « Document de Strategie Régioale de Réduction de la Pauvreté en Afrique de l'Ouest, », **op**. **cit**, 20- 23.

الفرع الثالث: المعونة في مواجهة الحرب الأهلية في تشاد

طبقت تشاد شروط البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وتحصلت على قروضهما لدعم تنفيذ البرامج الوطنية منذ عام 1981 وتوقفت نتيجة إنقلاب إدريس دبي Idris Deby ليتم بعدها تعليق برامج التكيف

[1]François Stankiewicz, « Ajustement Structurel et Formation, les Transformations de la Fonction Public du Niger, », (Genève, Etudes de Politiques N^0 14 , Bureau International du Travail**,** 1994), 1, 2.

[2]**I**bid, 3.

الهيكلي حتى عام 1994، أين إستأنفت البلاد الحصول على تمويل ب20 مليون دولار من البنك العالمي كقرض للتعافي الإقتصادي Economic Recovery Credit[1]. وعلى تمويل ب30 مليون دولار عام 1996 من المؤسسة الدولية للتنمية IDA لدعم برامج التكييف الخارجية بعد ذلك ودخلت تشاد في إستراتيجية المساعدة القطرية بداية من 1998[2].

الجدول رقم 43: يوضح نتائج التقشف المالي. .

التاريخ / الإجراءات	1987	1989	1994	1998
خفض النفقات العامة (شرط البنك الدولي عام 1996).	النتيجة:خفض كتلة الأجور			**- إصلاح الخدمة المدنية -تقليص الأجور**
برنامج التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي.		تخلي الدولة عن تسيير الكهرباء والماء		
.قرض التعافي الإقتصادي للبنك الدولي.			**رفع الدعم عن المواد الأساسية: السكر، النفط، والأرز ...إلخ**	

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر: **Source :** Harriet Thiery, **op**. **cit**, 104

من خلال الجدول رقم **43** يمكن إستقراء أن الحزمة الأولى من برامج التكيف الهيكلي في البلاد ركزت على قدرة المواطنين الإقتصادية من خلال خفض الأجور وبعضها يتعلق برفع الدعم على الخدمات الأساسية أما الحزمة الثنائية فترتبط برفع الدعم على المواد الإستهلاكية ذات الأولوية مثل السكر والأرز ومواد الطاقة وعليه أمكن تسجيل مجموعة من النتائج الإقتصادية لسياسة التكيف الهيكلي تتلخص فيما يأتي[3]:

- تراجع دخل الفرد السنوي من الناتج الإجمالي المحلي من 200 دولار عام 1987 إلى 180 دولار عام 2000[4].

- زاد حجم الديون الخارجية (48,5% منها مستحقة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي) من 300 مليون دولار عام 1988 إلى 1,026 مليون دولار عام 1997[5].

[1]Harriet Thiery, "Power, Policy and Discourse: A Comparative Analysis of the Neolibiral Turn in Three Former Frensh Colonies" (A thesis submitted in partial fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, School of Languages an Cultures, University of Sheffield, 2020), 3.
[2]**I**bid.
[3]Harriet Thiery, **op**. **cit**, 105.
[4]Jean- Paul Azam et Autres, **op**. **cit**, 149.
[5]The World Bank.2000. World Development Report1999/2000, **op**. **cit**, 270, 271.

– إنتقلت المديونية الخارجية من 31,6%من الناتج الإجمالي المحلي عام 1980 إلى 90% عام 1994 ووصلت خدمة الدين إلى 8% من عائدات التصدير.

– قطع الكهرباء لمدة طويلة عن الجامعات بسبب عدم قدرتها على سداد الفواتير .

– قفزت خدمة الديون من 8,5% من الصادرات عام 1980 إلى 13,5% عام 2000[1].

–تراجعت النفقات العامة قياسا للناتج الإجمالي المحلي من 15% عام 1987 إلى 12,5% عام 1995 وصولا إلى 10% عام 1999[2].

[1]Harriet Thiery, **op**. **cit**, 108.

[2]Vivien Norcisse wabo Nokam, « Essais sur l'Efficacité des Politiques Budgétaire en Union Monétaire » (Thèse de Doctorat en Sciences Economiques et Science de Gestion, Spécialité Sciences Economiques, Université RENES, Universitié Bretagne loire, en Cotutelle Internationale avec l'Université de Yaoundé I, SOA, Ecole Doctorale N^0 597, 2019), 24.

المبحث الثاني: نتائج سياسات التكيف الهيكلي على قطاع الزراعة

يحلّل هذا المبحث بانتظام نتائج التكيف على القطاع الزراعي ومزاحمة دور الدولة في القطاع الأولي وتأثير ذلك على مساعي بلدان منطقة الساحل الإفريقي لتحقيق الإكتفاء الذاتي والأمن الغذائي.

المطلب الأول: تراجع الميزة النسبية

يتطرق هذا المطلب إلى أهم عامل قوة في التنمية المحلية لبلدان منطقة الساحل الإفريقي باعتبارها بلدان تعتمد على الزراعة وكيف أعاقته تدابير التكيف الهيكلي.

الفرع الأول: تراجع قيمة الزراعة في الناتج الإجمالي المحلي

يبحث هذا الفرع من الأطروحة في العلاقات الرئيسية بين سياسات التكيف الهيكلي والأداء الزراعي في بلدان منطقة الساحل الإفريقي، فمن الناحية المنهجية والإفتراضية يجب أن يعزّز التعديل القطاعي التنمية الزراعية، ولكن إعتمادا على نتائج تنفيذه فقد أدى إلى نتائج عكسية حيث يظهر الجدول رقم **44** أن القيمة المضافة للزراعة قي الناتج الإجمالي المحلي تراجعت في جميع بلدان المنطقة[1].

الجدول رقم 44: يوضح إنخفاض القيمة المضافة للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي.

المؤشر / البلد	القيمة المضافة للزراعة في الناتج الإجمالي المحلي		الزراعة كنسبة من الناتج الإجمالي المحلي	
	1980	1998	1970	1993
بوركينافاسو	%33	32	42	/
موريتانيا	30	24	29	28
السنغال	19	17	24	20
مالي	48	45	61	42
النيجر	43	41	65	39
تشاد	45	39	47	44

الجدول من إعداد الباحث بناء على المصدر :

Source: The World Bank. World Development Report 1999/2000, **op**. **cit** , 253, The World Bank.1995. World Development Report, **op**. **cit**, 166.

ويظهر من بيانات الجدول أن زيادة نمو حصة الزراعة لم يكن ممكنا مع محاربة البنك العالمي و صندوق النقد الدولي لهذا القطاع وحجب الإنفاق الحكومي عنه، إضافة إلى توقيف المدخلات وفك إرتباط الإدارة المحلية بالإنتاج والتسويق والتخزين وتحميل القطاع الخاص المهمة، وبدلا من ذلك وجد هذا الأخير أن عدم تدخل الدولة وخفض نفقاتها للقطاع خلق مزيدا من المخاطر في بلد تلو الآخر في منطقة الساحل الإفريقي، حيث أسفرت التدابير الليبرالية في الزراعة عن العكس من التوقعات تماما عندما جاء الخواص بدل الإدارة الحكومية، وبالتالي ساهمت إجراءات التكيف في الزراعة في تدهور النمو الزراعي

[1]Patrick Guillauarnot, **op**. **cit**, 20.

من خلال إنسحاب الدولة من الأسواق الزراعية في منتصف الثمانينيات وبوتيرة متسارعة خلال عقد التسعينيات[1].

وقد لفتت دراسات التنمية الإنتباه كثيرا إلى المخاطر التي ينطوي عليها مسار التحرير السريع لقطاع الزراعة وعدم إنتظار إنشاء المؤسسات اللازمة لمواكبة الإصلاح الذي أدى بدوره إلى جملة من النتائج الفورية يمكن أن نذكر منها كإنخفاض أسعار الإنتاج، إرتفاع أسعار المدخلات الزراعية للمحاصيل وإلغاء دعم الأسمدة نهائيا[2].

ويمكن إضافة أن حجم الأسواق المحدودة في منطقة غرب إفريقيا قد أثّر على الإقتصادات الوطنية للمنطقة لأنها معرضة لتقلبات الأسواق الدولية للسلع الأساسية نتيجة لعمل البنك العالمي على توجيه الزراعة لتوليد النقد الأجنبي الذي تحتاجه دول المنطقة لخدمة الديون المستحقة عليها إزاء مؤسستي بروتن وودز، علاوة على ذلك، فإن تشجيع البنك للعديد من البلدان في المنطقة التركيز فقط على إنتاج الصادرات من نفس المحاصيل في وقت واحد أدى غالبا إلى زيادة الإنتاج وهبوط الأسعار في الأسواق العالمية.

وبما أن المصير الإقتصادي لهذه البلدان يرتبط بمنتجات المحاصيل الزراعية النقدية مثل القطن والفول السوداني والماشية الحية والمنتجات البحرية خاصة في السنغال، فقد عانت من إنخفاض الأسعار العالمية حيث شهد القطن في مالي وبوركينافاسو تراجعا في الميزان التجاري من 31% إلى 27% بين عامي 1980 و1986، ويرجع تدهور وضع التجارة الخارجية الزراعية لهذه البلدان للمزاحمة من طرف ممارسي التجارة الدولية غير العادلة التي تهدف إلى حماية البدائل الأجنبية لبعض سلع التصدير النقدية التي تنتجها بلدان في منطقة الساحل الإفريقي[3].

الفرع الثاني: نتائج سياسات التكييف الزراعي على الميزة النسبية

يهدف التطرق إلى هذه النقطة إلى مناقشة الميزة النسبية لمجموعة من المحاصيل النقدية التصديرية قبل تنفيذ إجراءات التكيف الهيكلي ثم تقييم تأثير تدابيره على القدرة التنافسية لهذه المنتجات، ويجدر بنا في هذه الجزء أن نفترض بأن خط التقييم هو مابعد تخفيض قيمة الفرنك في بلدان المنطقة في عام 1994 حيث بإمكاننا البناء على مجموعة من النتائج طبعت هذه المرحلة منها:

---

[1]United Nations, UNCTAD/ GDS/Africa/2/, "From Adjutment to Poverty Reduction, What is New?," conférence on trade and development,(New york and Geneva, Economic Development in Africa, 2002), 38.

[2]**I**bid.

[3]Josué Dioné, " Adjustment, Policy Reform and Agriculture Transformation in the Sahel,", (African Development Usaid Africa Bureau Office of Sustainable Development (AFR/SD/PSGE/FSP), Institut du Sahel/ Parisas, DEP Agricultural Economics, Mechigan State University work Ship on Agricultural Transformation Africa, 1995), 8, 9.

–تمتع مالي بميزة نسبية خاصة في إنتاج الذرة الرفيعة حيث تعتمد شرق السنغال على الذرة المالية غير أن إرتفاع تكاليف النقل أعاق العملية، كما يمكن للسنغال تصدير زيت الفول السوداني لغرب مالي وأيضا لعبت تكاليف النقل مرة أخرى دورا سلبيا في تدفقات التجارة الإقليمية لهذه السلع[1].

دور الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي في إفشال الميزة النسبية (القطن نموذجا): يمثل القطن في بوركينا فاسو 4% في الناتج الإجمالي المحلي و67% من إجمالي الصادرات ويعمل به من ثلاثة إلى خمس ملايين شخص أما في مالي فيمثل القطن 9% من الناتج الإجمالي المحلي و76% من إجمالي الصادرات ويعمل بالقطاع حوالي مليون شخص وتشير الدراسات إلى أن التحسن في إنتاج القطن في الفترتين 1993–1994 و1997–1998 أدى إلى إنخفاض الأسر والسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر من 50% إلى 42% بين الفترتين في المناطق المنتجة للقطن ومكّن ذلك من تنمية بنية تحتية عالية الجودة بما في ذلك الطرق والمدارس والمستشفيات[2].

ووفقا لهذه النتائج كان من المفترض أن يقوم المانحون بدعم هذا القطاع ومطالبة الدول المنتجة للقطن بالتقيد بنفس إجراءات وتدابير المؤسسات المالية الدولية الموصى بها لبلدان منطقة الساحل الإفريقي حيث نصت شروط البنك العالمي وصندوق النقد الدولي على تعديل القطاع وتحريره ورفع الدعم الحكومي عنه، في نفس الوقت، يستفيد 25000 مزارع قطن في الولايات المتحدة الأمريكية من 5 مليار دولار دعم سنوي، 3,5 مليار دولار كمساعدة مباشرة و1,5 مليار مخصصة لدعم صادرات القطن حيث يشكل هؤلاء لوبيا سياسيا إنتخابيا، كما يدفع الإتحاد الأوروبي لمزارعي القطن في إسبانيا واليونان 0,7 مليار دولار سنويا كمدفوعات إعانات مما يرتب الخسارة على إقتصاديات بلدان منطقة الساحل الإفريقي ويؤدي ذلك إلى فقدان الوظائف باستمرار وقلة الإستثمارات وفقدان الدخل وعليه فإن الأمر يتعلق بالتساؤل عن الآثار السلبية المباشرة لإلغاء الدعم لصالح قطاع القطن في هذه البلدان رغم أنه يشكل ميزة نسبية[3].

الأمن الغذائي بدلا من الإكتفاء الذاتي: يعتمد أغلب سكان منطقة الساحل الإفريقي على الزراعة الإستهلاكية لكسب العيش، فهي مصدر رزق 64% من السكان إذ يساهم القطاع ب12% من عائدات التصدير، وبالرغم من أن المنطقة موهوبة بوفرة الأراضي الزراعية والعمالة والموارد الطبيعية وقادرة على تلبية الحاجة السوقية للمنتجات الزراعية وتكوين الفائض وترسيخ الدلالة على وجود ميزة نسبية للزراعة تستقطب الإستثمار المحلى والأجنبي إلا أن الأمن الغذائي لايزال هو مصدر القلق الدائم للعديد من بلدان المنطقة[4].

---

[1]Abdoul W. Barry, B. Lynn salinger and Seina pondolfi, **op**. **cit**, 12.

[2]Karim Bagagoko, « l'Importance et la Venir du Coton en Afrique de l'Ouest : Cas du Mali » (Thèse de Doctorat en sciences économiques, Université de Grenoble, l école doctorale des sciénces économiques, 2013), 219- 228.

[3]**I**bid.

[4]Karishna Chikhari, **op**. **cit**, 188.

الفرع الثالث: دور البنك العالمي في عرقلة الإكتفاء الذاتي

تعود حالات إندلاع الطوارئ الغذائية في منطقة الساحل الإفريقي لامحالة للظروف المعاكسة من تدهور للمناخ والحروب وضعف القدرة الفنية والفساد، ومع ذلك كان جزء من التفسير هو الإلغاء التدريجي للرقابة الحكومية وآليات الدعم في إطار برامج التكيف الهيكلي التي تعرضت لها هذه البلدان كثمن للحصول على المساعدة الإقراضية من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي لخدمة سداد الديون، فتحدي الأمن الغذائي من منظور المؤسستين والإطار التشغيلي لها المعتمد في الإتفاقيات يمكن مواجهته باعتباره مشكلة توافر الغذاء والحصول عليه من طرف السكان من خلال مزيج من الإنتاج المحلي والإمدادات الأجنبية، لأن إنتاج الغذاء المحلي أعاقته تدابير التكيف وسمحت عن طريق القطاع الخاص بشراءه مما أثقل ميزانية البلدان إضافة إلى فشل سياسة الميزة النسبية كسبب رئيسي في عدم توافر العملة الصعبة لتحقيق ذلك[1].

الإكتفاء الذاتي بدلا من الأمن الغذائي: يتم مناقشة الأمن الغذائي في بلدان منطقة الساحل الإفريقي باعتباره أداة أساسية للتنمية يقوم على التلبية الواسعة لوسائل العيش وإشباع الإحتياجات الغدائية كشرط أولي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية[2] من منظور الإكتفاء الذاتي* الذي يعني إنتاج الغذاء بالكميات المستهلكة محليا حيث يتطلب الإعتماد على الذات لتحقيق توافره محليا، فالإكتفاء الذاتي يستبعد الواردات كمصدر رئيسي لإمداد السكان بالغذاء بينما لا يوجد هذا القيد في الطيف الآخر من التفكير عند البنك العالمي فهو وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي ولو عن طريق الإستيراد[3].

---

[1]Josué Dioné, **op**. **cit**, 9, 10.

*يمكن تعريف **الإكتفاء الذاتي** من الغذاء على أنه رغبة الدول في التحكم بشكل أفضل في تطور النظام الغذائي، مما يشير إلى تحكمها في الميل نحو التغيير السريع وغير المنضبط وتدفع هذه الرغبة القادة إلى وضع سياسات تهدف إلى زيادة الإنتاج الغذائي المحلي وتعزيزه وتقليل الواردات، وبالتالي الإعتماد على الخارج وبالنسبة لمنظمة الأغذية والزراعة، الاكتفاء الذاتي الغذائي هو مفهوم يعني عمومًا قدرة بلد ما على تلبية الإحتياجات الغذائية لجميع سكانه من إنتاجه الوطني، وبالتالي تلبية الطلب النهائي، هذا التعريف يُعدّ واسع وغالبًا ما يعتبر غير واضح ففي الواقع، غالباً ما يتم تحليل الإكتفاء الذاتي الغذائي من زاويتين، الأولى تنظر إلى أن المفهوم بمثابة تأمين يسمح للبلدان بحماية نفسها من التقلبات في الأسعار وإختلال الكميات المتاحة من المنتجات الغذائية في السوق الدولية والثانية هي زاوية نظريات القومية الاقتصادية والإقتصاد السياسي وتعتمد هذه النظريات على الإنكفاء على الذات إنتاجا وإستهلاكا، إذن يُعبر مفهوم الإكتفاء الذاتي عن قدرة الدولة على تلبية إحتياجاتها الغدائية بالإعتماد على إنتاجها الوطني ويمكن حساب معدل الإكتفاء الذاتي من الغداء بالطريقة التالية: الإنتاج المحلي من الغداء بالكامل على الإستهلاك المحلي بالكامل يعطينا معدل الإكتفاء الذاتي.

[2]Gerard Azoulay et Jean-Claude Dillon, *La Sécurité Alimentaire en Afrique* , *Manuel d'Analyse et d'Elaboration des Stratégies* (Paris : Editions KARTHALA , 1993), 12.

[3]Krishna chikhari, **op**. **cit**, 188.

من أجل ذلك، لعبت سياسات إفشال الميزة النسبية للمحاصيل الزرعية النقدية وسياسات الأمن الغذائي بقيادة القطاع الخاص المدعوم من البنك العالمي دورا حاسما في إفشال سياسات الإعتماد على الذات والإكتفاء الذاتي، حيث يعكس الإعتماد على الذات هنا مجموعة من الإستراتيجيات التي تعني التوجه إلى سياسة زراعية تصديرية للمحاصيل غير الغذائية للحصول على العملة الصعبة وذلك لاستيراد المواد الغذائية الأساسية التي يمكن للبلدان توفيرها من السوق العالمية والتي لا يمكن إنتاجها داخليا لأن الإيديولوجية السياسية السائدة في بلدان منطقة الساحل الإفريقي ترفض من أن تصبح إيرادات وإمدادات الغداء بقيادة القطاع الخاص مكونا هيكليا في سياسات الأمن الغذائي المستدام كإستراتيجية لإشباع السكان[1]. يبين لنا الجدول التالي الزيادة الكبيرة في إستيراد الحبوب بعد تنفيذ برامج التكيف الهيكلي كنتيجة مباشرة لوقف الدعم العمومي عن القطاع تنفيذا لشروط التكيف الهيكلي منذ بداية إعتماد السياسة الزاعية الجديدة بقيادة القطاع الخاص كما تظهر بيانات الجدول تنامي كميات الحبوب المستوردة بين عامي 1984 و1986 بشكل متفاقم بأكثر من40% في مدة عامين في البلدان التي نفذت توصيات هذه السياسة المدعومة من البنك والصندوق.

الجدول رقم 45: يوضح تنامي إستيراد الغذاء بعد تطبيق إجراءات التكيف الهيكلي بالألف طن.

الفترة / البلد	1974-1970	1979-1974	1984-1980	1986-1985
السنغال	338	327	522	520
بوركينا فاسو	40	51	88	141
موريتانيا	90	121	222	221
مالي	108	61	150	221
النيجر	43	46	97	145
تشاد	20	18	46	94

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر:

Source: Kenth Shapiro and Elliot Berg with Patricia Krist Janson, " The Competitiveness of Sahelian Agriculture," Paper Prepared for the Club Du Sahel Contract 88-10, (Alexandria, Virginia, December 1988), 3.

ومن ذلك، نستنتج أن التركيز على الزراعة التصديرية النقدية التي لها فيها ميزة نسبية خاصة زراعة القطن في بوركينافاسو، مالي وتشاد وعدم التركيز على الزراعة الغذائية وإستبعاد إنتاج الحبوب للإكتفاء الذاتي من الإصلاحات التي ساهمت في العجز الوطني من الغداء، كما أكدت دراسات البنك العالمي بشأن السنغال ومالي والنيجر بأن تغييب الدولة بوكالاتها الحكومية وشبه الحكومية عن قطاع الزراعة وزيادة أسعار المدخلات وخفض الإستثمار في خدمات الإرشاد الفلاحي قاد إلى خسارة الفلاحين وهجرتهم

[1]Josué Dioné, **op**. **cit**, 9, 10.

وتخليهم عن النشاط الزراعي وبالتالي نتج عن ذلك إزدياد عدد البطالين وانعدام للأمن الغذائي كما كان ذلك بالطبع أحد نتائج إسناد القطاع للخواص الأجانب[1].

المطلب الثاني: تقييد قطاع إنتاج الحبوب

عالج المطلب نتائج تقييد الزراعة الإستهلاكية وعلى رأسها شعبة الحبوب وكيف تم الإضرار بالإكتفاء الذاتي ودور الإقتصاد السياسي الدولي في ذلك.

الفرع الأول: تحويل السنغال من منتج إلى مستورد للحبوب

وُضع الإفتراض الأساسي في السنغال في بداية تطبيق برامج التكيف الهيكلي مطلع ثمانينات القرن الماضي على أساس الإنعاش الزراعي أي أن الإقتصاد والنمو يقومان على زيادة الإنتاج الزراعي من خلال إطلاق سياسة زراعية جديدة تطمح لتحقيق مجموعة أهداف كان أبرزها ما يلي[2]:

- فك إرتباط الدولة بالقطاعات الزراعية المختلفة.
- فك إرتباط الدولة بالحوافز والمدخلات.
- تشجيع إستبدال الحبوب المحلية بالحبوب المستوردة.

حيث شكل حل المكتب الوطني للتعاون والمساعدة من أجل التنمية ONCAD عام 1980 نذير تغيير للسياسة القديمة في البلاد لصالح سياسة جديدة قامت بإنهاك الزراعة المحلية بزيادة كميات وأسعار الحبوب المستوردة[3] وكانت برامج التكيف الهيكلي التي خضع لها السنغال والموصى بها من مؤسستي بروتن وودز مضرة بالقطاع على عدة مناحي ومنها[4]:

- ضمن خطة التثبيت والإستقرار لعام 1978Le plan de Stabilisation تمت التوصية بتوقيف دعم الزراعة من ميزانية التجهيز بهدف التقشف المالي.
- ضمن خطة الإسترداد المالي والاقتصادي Plan de Redressement Economique et Finacier للفترة 1978-1985 تم إبعاد الدولة عن قطاع الزراعة فيما يرتبط بدعم الأسمدة وأبحاث الإرشاد الفلاحي.
- ضمن برنامج التكيف الهيكلي للمدى المتوسط Programme d'Ajustement Structurel à Moyen et Long Terme (PAMLT) للفترة 1985-1992 الذي قضى بربط مسؤولية رفع الإنتاج والإستيراد للقطاع

[1]Oxfam Insight, *A Case of Reform, Fifty Years of the IMF and the World Bank* (UK and Irland: Oxfam Publications, 1995), 15.

[2]Abdoulaye Diagne, Gaye Daffé, *Le Sénégal Enquete d'une Croissance Durable* (Paris : CREA et Editions Karthala, 2002), 54, 55.

[3]Ibrahima Sy, « La Pauvreté au Sénégal : Une Evaluation Multidimentionnelle de la Pauvreté et des Disparités Interrégionales entre 2001 et 2006 » (Thèse de Doctorat en Sciences économiques, Université de Toulon, 2014), 15.

[4]Rokhaya Sene, « 50 ans Développement Africaine de Developpement Post Independance au Sénégal, » Document de Reflexion pour le Cinquantaine de l'Afrique 5 Promesses Bienfait et Mécantetement du Développement Post Colonial, (Nations Unies, Dakar,Institut Africaine de Développemet Economique et de la Planification IDEP, Serie de l'IDEP, 2011), 10 , 11.

الخاص الذي أغرق السوق المحلية بالحبوب وخاصة الأرز المستورد والرخيص وضرب إنتاج الأرز المحلي في إطار السياسة الزراعية الجديدة (NAP) وضمن برنامج التكيف الشامل من 1993 إلى1995 بما فيها خطة الطوارئ لعام 1993 ونتائج تخفيض العملة عام 1994 التي شجع خلالها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي إتباع سياسة الأمن الغذائي التي قامت على تزويد إحتياجات المواطنين من الحبوب والغذاء من الخارج لارتفاع تكاليف إنتاجهما محليا نتيجة رفع الدعم الحكومي عن أسعار مياه السقي، البذور، الأسمدة والأدوية الفلاحية حيث استمرت البلاد في نهج هذه السياسة حتى عام 2001 وأدى ذلك إلى جملة من النتائج على الزراعة السنغالية يمكن تحديد أهمها فيما يلي[1]:

– تضييق مجال تدخل الدولة في المجال الريفي بالرغم من أن الهدف الثاني الذي صاغه البنك والصندوق للسياسة الزراعية الجديدة عام 1984 هو رفع مستوى معيشة سكان الأرياف مع العلم أن القطاع الخاص لا يتلاءم مع الإستثمار في الريف الصحراوي نتيجة عدم ربحية هذه البيئة[2].

– إنخفاض المحاصيل الغذائية وزيادة الواردات من المنتجات الغذائية بشكل مطرد[3].

مع الأخذ بعين الإعتبار أن 20% من الناتج الإجمالي المحلي في السنغال يأتي من إنتاج المجمع الريفي الذي يشكل 80% من سكان البلد وينتج هذا المجمع أهم المحاصيل الغذائية والتصديرية ومنهاالدخن والفستق ويزرعون الدخن لاستبدال الواردات من الأرز وينتجون الفستق للحصول على العملة الصعبة[4].

الفرع الثاني: عواقب السياسة الزراعية الجديدة

تم تحرير قطاع الفستق بعدما كان هذا القطاع يحقق الإكتفاء الذاتي في الفترة 1970–1980 بعد ذلك كان الأداء الزراعي الأكثر ضعفا في منطقة إفريقيا ماوراء الصحراء الشئ الذي يعني فشل تحقيق الهدف الثالث للسياسة الزراعية الجديدة المتمثل في تحقيق الإكتفاء الذاتي[5].

الجدول رقم 46: يوضح مؤشرات تراجع الزراعة بعد تنفيذ تدابير التكيف في السنغال.

العاملون بالزراعة*	1965	1985	19	199	واردات الحبوب بالألف طن متري**		القيمة المضافة للزاعة في الناتج الإجمالي المحلي***
	%83	%80	70	3			
مساهة الزراعة في الناتج	%25	%19	%2	%20	1980	1993	1998
الإجمالي المحلي*			4		452	579	%17

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر:

Source : * Emile-Maria claasen and Pascal salim, **op**. **cit**, 98** The World Bank.1995. World Development Report, **op**. **cit**, 16,*** The World Bank.2000. World Development Report 1999/2000, **op**. **cit**, 253.

[1]Rokhaya Sene, **op**. **cit**, 10, 11.

[2]D.F, Ricard, Chalamel Ainié.ed, *le sénégal, Etude Intime* (Paris: Lebrairie pour les Colonies, La Marine et l'Orient, 1865), 264.

[3]Abdoulaye,W. Barry, Lynn Saligner and Selina Paundolfi, **op**. **cit**, 10.

[4]Emil-Maria Classen and Pascal Salim, **op**. **cit**, 97.

[5]**I**bid.

تظهر بيانات الجدول تراجع القيمة المضافة للإنتاج الزراعي في بناء الناتج الاجمالي المحلي من 25% عام 1965 إلى 19% عام 1985 كنتيجة مباشرة لإبعاد دعم الدولة عن القطاع وتطبيق إجراءات السياسة الزراعية الجديدة الموصى بها بداية 1984، كما تبرز بيانات الجدول أن هذا التراجع يستمر إلى غاية عام 1993 مع إطلاق خطط الطوارىء دون السماح للبلاد بدعم المدخلات والنهوض بالقطاع ما يفسر بجلاء تواصل إنخفاض الصادرات الزراعية كنسبة من صادرات البلاد بين عامي 1965(13%) و1985(5%)، كما يفسر الجدول كذلك دور إنخفاض الإنتاج الزراعي في تغطية الطلب المحلي حيث إرتفعت واردات الحبوب من 452 ألف طن متري عام 1980 إلى 579 ألف طن متري عام 1993. ويبين الجدول الآتي تأثير السياسة الزراعية الجديدة على تقهقر متغير سلعة الفول السوداني الشيء الذي أَذِنَ وقتذاك بنهاية أفضلية شعبة الفول السوداني في أولويات إقتصاد البلاد وحرمانها من العوائد المالية المعهودة ومؤشر دال على إفتقادها للميزة النسبية للقطاع في التجارة الخارجية علاوة على الأضرار التي لحقت بسوق العمالة.

الجدول رقم 47: يوضح تأثيرات إبعاد الدولة عن شعبة الفول السوداني.

السنة	الإنتاج بالطن المتري	المساحة المزروعة	العائد
1985	867000	1130000	767 كلغ في الهكتار
بعد تطبيق السياسة الزراعية الجديدة	756000	1074000هكتار	707 كلغ في الهكتار

الجدول من تصميم الباحث بناء على المصدر:

Source: Emile Maria, Classen and Pascal Salim, **op**, **cit**, 105.

يلاحظ في الجدول أن السنغال عانى من خطر إنهيار شعبة الفول السوداني مباشرة بعد تنفيذ توصيات السياسة الزراعية الجديدة. كما عانت الزراعة من منح قروض البنك والصندوق لصالح القطاع الخاص لتغطية الطلبيات المتزايدة للأرز المستورد كغذاء أولي للسنغاليين بدل الدخن أو الذرة المحليين[1].

إنهيار شعبة الأرز: أصبحت تكلفة إنتاج الأرز محليا أكثر إرتفاعا بداية تطبيق إجراءات التكيف القطاعي للزراعة في الفترة 1980-1986 وبذلك أصبحت تكلفة إنتاجه أكبر من سعره في الخارج وأن سعر إنتاج الأرز المحلي يساوي أكثر مرتين من سعره في الأسواق الدولية وباعتبار أن الإنتاج الوطني لا يتعدى1000 طن والإستيراد 350000 طن، إعتمدت السنغال على الإستيراد طمعا في مزايا السعر الدولي وأفضليته ونظرا لذلك وبضغط من البنك والصندوق تم تقليص الإعانات المقدمة لإنتاج المحاصيل الغذائية الأولية خاصة الأرز بالتدريج والمرتبطة بالأسمدة والأدوية وإلغاءها تماما بحلول 1990/1989[2]

[1]Emil Marriya Claaseun and Pascal Salim, **op**. **cit**, 101- 123.
[2]**I**bid, 124

لأن سعر الأرز المستورد من تايلاند عن طريق القروض الممنوحة منهما للقطاع الخاص الداخلي والأجنبي للكلغ الواحد سنة 1987 هو 44 فرنك أما المنتج محليا فقد بلغ 250 فرنك[1].

الفرع الثالث: مسار إنهيار الزراعة المعدلة في بوركينافاسو وموريتانيا ومالي

من الناحية السياسية تم إبعاد الدولة عن الزراعة عن طريق إنشاء وتمويل البنك العالمي للجمعيات الزراعية المحلية كبديل لهياكل الإدارة الوطنية وكمحاورين وشركاء في التعديل له وللمانحين الآخرين على غرار صندوق النقد الدولي بحجة أن الإدارة الحكومية لقطاع الزراعة فاسدة، كما نُظر لها على أنها مُقيدة لتطوير القطاع في بوركينافاسو[2]. في سياق ذلك، إستهدف التعديل الزراعي بداية من عام 1991 غايتين رئيسيتين هما:

1- بلوغ نمو الناتج المحلي الإجمالي 5%.

2- القضاء على المديونية الخارجية بإيرادات الصادرات الزراعية وكان من بين الأسلحة التي حشدت لتحقيق ذلك هي إلغاء إحتكار الدولة لقطاع الزراعة، زيادة الإنتاج الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي، وبعد تنفيذ ذلك تم الحصول على جملة نتائج نبرز أهمها فيما يلي:

-البرنامج الأول(1991-1993): لم يتعد الناتج الإجمالي المحلي3,7% وبالتالي لم يقدر برنامج التعديل الزراعي الأول على تحقيق هدفه والوصول إلى 5%.

- تنامي المديونية الخارجية إلى 1,093 مليار دولار بنسبة 16.2% من الدخل الإجمالي المحلي[3].
- بلغ معدل النمو السنوي 0,8%.
- لم يتعد نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي 300 دولار سنويا.
- بلغت حصة الزراعة في الدخل الإجمالي المحلي 42%.
- بلغت واردات الحبوب سنة 1980، 77 مليون طن ووصلت إلى مليون طن عام 1993.
- بلغت حصة الدين الخارجي 120.7% قياسا بالصادرات[4].

أما نتائج تنفيذ التعديل الزراعي للفترة (1994-1996) فهي كما يلي:

- تراجع الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.5%[5].
- بين (1994-1996) لا تمتلك بوركينافاسو جرّارا زراعيا واحدا[6].
- نزلت حصة الزراعة في الناتج الإجمالي المحلي من 33% عام 1980 إلى 32% عام1998[7].

---

[1]Kenneth Shapiro and Elliot Berg, **op**. **cit**, 3, 4.
[2]Jean-David Naudet, **op**. **cit**, 124.
[3]The World Bank.1995. World Development Report, **op**. **cit**, 162.
[4]**I**bid, 199.
[5]The World Bank.2000.World Development Report 1999/2000, **op**. **cit**, 250.
[6]**I**bid, 245.
[7]**I**bid, 252.

– تنامي الدين الخارجي حيث وصل عام 1997 إلى 1.297 مليار دولار أي بنسبة 30% من الناتج الإجمالي المحلي.

– لم تزد قيمة صادرات البلاد منذ عام 1980 (210 مليون دولار) إلى عام 1998 (298 مليون دولار) إلا ب 88 مليون دولار فترة 18 عاما حيث لم يتم تحقيق أهداف التعديل الزراعي الأول والثاني[1].

حالة موريتانيا: نما الناتج الإجمالي المحلي بين عامي 1985 و 1986 تم انخفض إلى ما دون المعدل السنوي للنمو السكاني في العامين المتتالين 1987 و1988 حيث كانت موريتانيا منخرطة في تنفيذ تدابير التثبيت والاستقرار ومعالجة الإختلالات المالية عن طريق التقشف وحسب البنك العالمي فقد حققت البلاد نموا سنويا للناتج الإجمالي المحلي خلال هذه الفترة بلغ 3.5% حيث نمت الزراعة على وجه الخصوص بقوة[2]. وبلغ حجم الناتج الإجمالي المحلي سنة 1991، 1.1 مليار دولار، في 4 أكتوبر 1992 ثم تخفيض الأوقية الموريتانية ب 42% بعد مفاوضات طويلة بين الحكومة ومؤسسات بروتن وودز وبعدها مباشرة إنخفض الناتج الإجمالي المحلي إلى 462 مليون دولار[3] وجاء تقرير البنك العالمي لعام 1994 بشأن التكيف أكثر صرامة بالتشديد بأن الطريق إلى التعديل واضحا ويهدف إلى إستكمال إصلاحات القطاع الزراعي بالرغم من تراجع حصة الزراعة في الناتج الإجمالي المحلي من 29% عام 1980 إلى 28% عام 1993 وتزايد كميات إستيراد الحبوب من 166 ألف طن عام 1980 إلى 286 ألف طن عام 1993[4].

الجدول رقم 48: يوضح نمو الناتج الإجمالي المحلي وتراجع حصة المكون الزراعي.

السنة	1985	1988	1989	1993	1998
نمو الناتج المحلي الإجمالي	0.9	2.5	3.5	2	4.2
الحصة الزراعية في GDP	%30	%38		%28	
القيمة المضافة للزراعة في GDP	%30			%28	%24

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر:

Source :* Nations Unies, « Examen de la Politique d'Investissement de la Mauritanie, » Conferene des Nations Unies sur le Commerce et le Developpement, (New York et Gèneve, 2009), 12. **The World Bank.1990. World Development Report , **op**. **cit**, 1981- 1984.*** The World Bank.1995. World development Report1, **op**, **cit**, 164- 169.

يمكّننا الجدول من فهم التراجع الكبير سوى لنسبة الزراعة في الإنتاج الإجمالي المحلي أو القيمة المضافة لها فيه إذ رأينا تراجع النسبة والحصة معا بعد التعديل الزراعي لعام 1990 وتشير الإحصائيات في هذا المجال بأنه لم ينمُ الناتج المحلي الإجمالي من عام 1985 إلى 1998 (فترة 18 سنة) إلا بـ 62 مليون

[1]The World Bank.2000.World Development Report 1999/2000, **op**. **cit**, 258.

[2]Govindan G.Nair and Svetoslav Tinchov,**op**. **cit**, 4.

[3]Mohameden- Mey, **op**. **cit**, 92.

[4]The World Bank.1995. World Devlopment Report, 1995, **op**. **cit**, 166- 169.

دولار فقط[1]، بينما كان عام 1980، 709 مليون دولار ووصل في عام 1998 إلى 771 مليون دولار[2] إذ تشترك مكونات ومتغيرات جديدة مثل النمو الصناعي والإستخراجي في إضافة هذه القيمة النقدية الضئيلة للناتج الإجمالي المحلي، ما شكل إمتيازا لتبعية القطن باستئنائها من التحرير ما جعل القطاع يتطور من 300000 طن في الفترة (1992-1993) إلى 405000 طن عام 1996.

الحبوب في مالي: حتى منتصف الستينات كانت مالي مصدرة صافية للحبوب، عام 1981 وافقت مالي على برنامج إصلاح السياسة الزراعية الذي هدف إلى زيادة أسعار المنتجين والمستهلكين وتحرير تجارة الحبوب[3]، ولم يستطع معها مكونات المكتب المالي للمنتوجات الزراعية Office de Production Agricoles Malien من زيادة إنتاج الحبوب بشكل كافي لتزويد المناطق الحضرية ومناطق العجز بالأسعار المنخفضة لافتقاره لقدرات التخزين والتسويق والنقل، ومع ذلك انتهجت مالي سياسة الأمن الغذائي الموصاة من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي حيث يتطلب ذلك نقل بعض مهام الدولة إلى القطاع الخاص إذ قامت هذه السياسة على برنامجين هما[4]:

1- برنامج إعادة هيكلة سوق الحبوب Programme de Rehabilitation du Marché Cereal

2- برنامج تعديل القطاع الزراعي programme d'Ajustemment de Secteur Agricole ويحدد البرنامجان دور المكتب المالي في إدارة المخزون الأمني القومي وإدارة المعونة الغذائية وإدارة معلومات السوق حيث يصبح البنك العالمي شريكا في الخطط والعمليات الوطنية للأمن الغذائي[5]. كما كان من نتائج تعديلات القطاع الزراعي نقل صلاحيات مكتب النيجر (ON) وحصرت مهامه في تزويد المراكز الزارعية بالمياه بالتكلفة الحقيقية وتطبيق معيار إسترداد التكاليف مما نتج عنه إنهاك المزارعين بضرائب أكثر[6]، وبالتالي إنخفضت القيمة النقدية السنوية لقطاع الزراعة في الناتج الإجمالي المحلي منذ 1995.

الجدول رقم 49: يوضح انخفاض المداخيل الزراعية منذ تطبيق التكيف الزراعي.

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
القيمة النقدية للإنتاج الزراعي بمليون دولار	1082.4	1221.5	983.6	1086.9	1065.2	937.5	924.5

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر:

Source: Le Sécretariat Exécutif de la CEDAEAO, la Commission de l'UEMOA, Document de Strategie Régionle de Réducation de la Pauvreté en Afrique de l'Ouest, **op**. **cit**, 138.

[1]Richard M, Auty,**op**. **cit**, 10- 12.

[2]The World Bank.2000. 1999/2000.World Development Report 1999/2000, **op**. **cit**, 253.

[3]Niama Nango, Dembélé and John, Staatz, **op**. **cit**, 6.

[4]Gevard Chambas et Autres, *Mali: Les Facteurs de Croissance a long Terme* (OCDE, Programme de Recherche sur l'Afrique Emergente, Fevrier 2000), 117.

[5]**I**bid.

[6]**I**bid, 118.

يظهر الجدول رقم **49** بأن مداخيل الزراعة تراجعت منذ تطبيق السياسة الزراعية الجديدة وبهذا يمكن الإستنتاج كيف عمل التعديل القطاعي الزراعي على تجريد بلدان المنطقة من الأدوات الصحيحة للتنمية بدلا من سياسات التعديل الهيكلي[1].

المطلب الثالث: نتائج إصلاحات قطاع القطن

مثّل القطن أهم الزراعات التصديرية التي تولّد العملة الصعبة لبلدان منطقة الساحل الإفريقي قبل التكيف الهيكلي، يحلّل المطلب عبر فروعه البحثية مآلات شعبة القطن بعد تجربة التعديل الهيكلي.

الفرع الأول: نتائج الإصلاح في مالي

مثل قطاع الزراعة عام 1980، 58% من الناتج الإجمالي المحلي لكنه تراجع إلى 42% عام 1994 بعد تطبيق برامج التكيف الهيكلي[2] حيث تعاون نظام موسى تراوري* Moussa Traoré مع مؤسسات بروتن وودز واتخذ هذا التعاون شكل تعهدات في برنامج التكيف وهي كما يلي[3]:

- تحرير المنتجات الزراعية ما عدا القطن.
- رفع الضرائب على الصادرات الزراعية.
- تصفية الدواوين الزراعية والمكاتب التسويقية.
- خفض عدد موظفي القطاع الزراعي.

الفرع الثاني: نتائج الإصلاح في النيجر

كان التعديل الذي تم إجراؤه في الزراعة هو الأبعد مدى لأن البنك العالمي وصندوق النقد الدولي خفّضا من إحتكار مجلس تسويق الحبوب وقمعا إحتكاره التجاري منذ تطبيق برنامج التكيف الهيكلي الأول بين 1986-1988 أقر فك إرتباط هذا المجلس بتثبيت أسعار الحبوب ونزعا منه صلاحية المراقبة وسمحا له فقط بالإحتفاظ بإحتياطي أمني للحبوب لا يتعدى 80000 طن متري[4].

إضافة إلى ذلك تم تسهيل دخول القطاع الخاص لميدان الزراعة الريفية وعرقلة القطاع العام والقطاع الحكومي من أجل تهميش الزراعة الوطنية بالرغم من أنها تشغل أكثر من 80% من السكان[5] ومثلت 37% من الناتج الإجمالي المحلي عام 1992[6]، رغم ذلك نزلت نسبة الزراعة في مجموع الناتج الإجمالي المجلي بـ 32% إذ مثلت سنة 1985، 68% وتقهقرت إلى 36% عام 1988[7] كما ارتفعت واردات

---

[1]Mohameden Old- Mey,**op**. **cit**, 12.
[2]Jean- Paul Azem et Christian Morrisson, **op**. **cit**, 49.
[3] **I**bid, 48- 49 .
[4]Giovani Andria, Rolph Vonderhoeven and Thandika Mkandawire, **op**. **cit**, 81, 82.
[5]Jean- Paul Azem et Christian Morrisson, **op**. **cit**, 121.
[6]La Question Agricole, **op**. **cit**, 31.
[7]The World Bank.2000. World Development Repport 1999/2000, **op**. **cit**, 181- 182.

الحبوب من 90 ألف طن متري عام 1980 إلى 136 ألف طن متري عام 1993[1] وساهم تراجع القيمة المضافة للقطاع من 43% عام 1980 إلى 41% عام 1998 في تراجع الناتج الإجمالي المحلي من 2.509 مليون دولار عام 1980 إلى 2.048 مليون دولار عام 1998.

الجدول رقم 50: يوضح تراجع الإنتاج ونمو الواردات .

المنتوج بالألف طن / السنة	اللوبيا	الفـــــول السوداني	الأرز	الفستق	القطن	واردات المنتوجات الزراعيـة بـالألف طن	
1983-1980	275.8	122.6	38.7	1.316.8	2.65	1996	132.176
						1998	300.889
1995-1990	261.2	43.34	13.74	2313.1	3.22		
						2000	290.129

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر:

Source: Jean Paul-Azam et Christian Morrisson, **op**. **cit**, 133.** Seydou Zakari, " Comparative Advantage of Niger Agricultal Trade," Conference Paper, (Hang Zhou, China, The Jiang University, College of Management, 2006-2008), 21.

يبين الجدول رقم **50** تراجع إنتاج الحبوب وتنامي الواردات لسد حاجيات المواطنين المتزايدة، وفي تقييمه لفترة التعديل الزراعي بين 1983-1993 وجد البنك العالمي بأن الناتج الإجمالي المحلي إنخفض ب 0.6% ولم يتم التغلب على المشاكل الهيكلية الأساسية[2].

الجدول رقم 51: يوضح تقهقر نصيب الفرد في الدخل القومي.

المؤشر / السنة	نصيب الفرد من الدخل القومي	المؤشر / السنة	القيمة النقدية للإنتاج الزراعي
1975-1970	250 دولار	1995	755.9 مليون دولار
1985-1980	230 دولار	1996	773.9 مليون دولار
2000-1996	180 دولار	1997	717.4 مليون دولار
		1998	885.2 مليون دولار
		1999	822.0 مليون دولار
		2000	880.5 مليون دولار

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر:

Source: Le Sécretariat Exécutif de la CEDAEAO, la Commission de l'UEMOA, Document de strategie Régionle de Réducation de la Pauvreté en Afrique de l'Ouest, **op**. **cit**, 138.

[1]The World Bank.1995.World Development Repport, **op**. **cit**, 169.

[2]Raport d'Evaluation Rétrospective, Niger, **op**. **cit**, 3.

تؤشر بيانات الجدول بوضوح على تراجع حصة الفرد النيجري من الناتج القومي وعدم قدرة الزراعة على تحقيق قيمة مضافة حيث لم يتعدى النمو النقدي للقطاع منذ 1995 إلى 2001 حدّ 33 مليون دولار الشيء الذي ترتب عنه تَذَيّل النيجر المرتبة ما قبل الأخيرة على مؤشر التنمية البشرية عام 2001[1].

الفرع الثالث: نتائج تحرير قطاع القطن التشادي

وصل سعر الكيلوغرام الواحد من القطن التشادي لأن يكلف الشركة الوطنية كتونتشاد (CotonTchad) 100 فرنك حتى وصلت ديونها إلى 20 مليار فرنك وهي ميزانية تشاد لعام 1986، في هذا الوقت ضغط البنك العالمي على الشركة لإلغاء الدعم وإعادة هيكلتها مع المكتب الوطني للتنمية الريفية (ONDR)[2] ونتج جراء ذلك بيع الشركة ووسائل النقل المملوكة لها ثم خضعت تشاد لحزمة كثيفة من برامج التكيف الهيكلي بداية من الإتفاق الأول عام 1987 والثاني في عام1989 والثالث عام 1990 جاءت بمجموعة من التدابير الضريبية لتحسين مستوى المداخيل وإصلاحات هيكلية إستهدفت على الخصوص إصلاح الشركات شبه الحكومية مثل كتونتشاد وإعادة هيكلة شعبة القطن[3]، تدهور على إثر ذلك إنتاج ألياف القطن من 44.1% من حجم الصادرات عام 1987 إلى 9,5% عام 2000[4] كنتيجة مباشرة للدعم الذي يتلقاه القطن الصيني والأمريكي والأوروبي خاصة في إسبانيا واليونان والبرتغال[5].

يعبر الشكل **04** عن تراجع كبير في إنتاج ألياف القطن التي تعتبر تشاد رائدة في هذه الشعبة لمدة طويلة ومنتفعة دوليا من الميزة النسبية فيها.

الشكل رقم 04: يوضح تراجع حصة ألياف القطن في المنتجات التصديرية

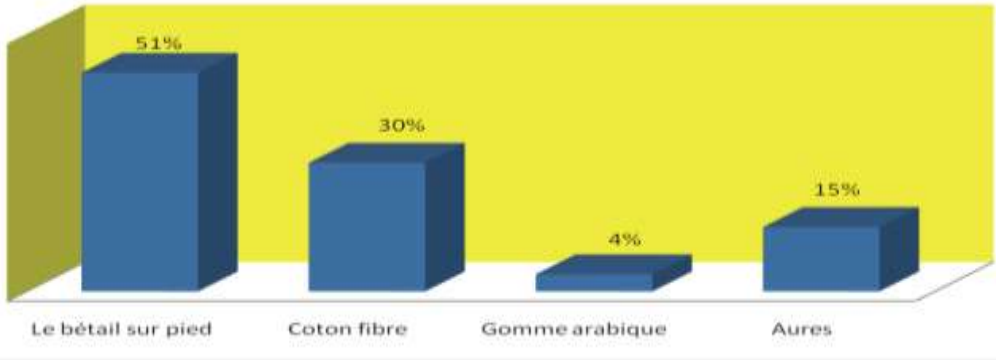

Source :Goni Ousman Abakar, « Le Commerce Exterieur du Tchad de 1960 à nos Jours » (Thèse de Doctorat, Université de Strasbourg, Istitut d'Histoire Economique et Sociale), 2009- 2010, 284.

[1]Le Sécretariat Exécutif de la CEDAEAO, la Commission de l'UEMOA, « Document de strategie Régionle de Réducation de la Pauvreté en Afrique de l'Ouest, », **op**. **cit**, 39.

[2]Goni Ousman, Abdoulaye Abakar Kassanbara et Zakaria Beine, « Le Declein d'Exploitation du Coton au Chad de 1984 à 1994, » Anuales de l'Université de Moundou, Serie, A- Flash, Vol.8(3), (Sept 2021): 138.

[3]Jean-Paul Azam, **op**. **cit**, 146.

[4]Vivien Narcisse wabo Nokam, **op**, **cit**, 6.

[5]Goni Ousman, Abdoulaye Abakar Kassanbara et Bakaria Biene, **op**. **cit**, 138.

أما بخصوص إنتاج الحبوب وتحسين إنتاجية الزراعة التدبير المستهدف في إتفاقات التكيف من عام 1987 إلى 1990 فقد تراجع بسبب الحرب الأهلية ووقف القروض الزراعية في هذه الفترة من طرف البنك العالمي وصندوق النقد الدولي مما أدى إلى نزول الإنتاج وصعود الإستيراد.

الجدول رقم 52: يوضح تراجع إنتاج الحبوب إبان برامج تطبيق التكيف الهيكلي.

المؤشر / **السنة**	إنتاج الحبوب بـ: 1000 طن	إنتاج الأرز بـ: 1000 طن	واردات الحبوب بـ: 1000 طن	واردات الأرز بـ: 1000 طن
1980	573	1985/6	1985/53	5
1990	493	33	75	10

الجدول من إعداد الباحث بناء على المصدر:

Source : P.M Bosc et Autres, **op**. **cit**, 146.

يشرح لنا الجدول أن توقف قروض قطاع الزراعة قلص من غلة الإنتاج إضافة إلى الزيادة في الإستهلاك أدى إلى طرح الإنشغالات المستقبلية العميقة حول موضوع الإكتفاء الذاتي والأمن الغذائي معًا.

المبحث الثالث: نتائج التعديل القطاعي للطاقة والمناجم

تتكشف من خلال هذا المبحث النتائج الإجتماعية والإقتصادية التي يرتّبها عدم كفاية الماء والكهرباء على التنمية البشرية للمواطنين في بلدان منطقة الساحل الإفريقي وعدم الإستفادة من إصلاح القطاعات الإستخراجية من طاقة وتعدين بالإضافة إلى تحليل الدور الأمريكي والفرنسي في عمليات خصخصة هذه القطاعات والهيمنة مستقبلا عليها.

المطلب الأول: تبعية الطاقة والمناجم لرأس المال الدولي

يعتمد التقدم في التنمية على الماء والكهرباء ، لذلك إهتم هذا المطلب بنتائج ضعف الطاقة مقارنة بمناطق العالم الاخرى.

الفرع الأول: دور ضعف التمويل الداخلي

تولد عمليات مدّ الخطوط والتحصيل الضعيف للفواتير الحاجة إلى فرض تعريفات إسترداد التكاليف من طرف الشركات العامة للطاقة في بلدان منطقة الساحل الإفريقي، حيث واجهت معظم هذه الشركات خسائر كبيرة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين حدّت من قدرتها على مواصلة الإستثمار في هذا القطاع وتوسيع وصول المواطنين إلى هذه السلعة الحيوية[1].

لذا، واجهت المنطقة مشاكل مزمنة في قطاع الطاقة بما في ذلك عدم كفاية قدرات التوليد ومحدودية الوصول إلى الخدمات والإمداد وارتفاع مستوى التكاليف وانعكاس ذلك على التعريفات، فعند زيادة أسعار الوقود (إبان فترة تنفيذ إجراءات التكيف الهيكلي من 1979 إلى 2001، لم تكن أية دولة من دول المنطقة تنتج البترول أو الغاز) فقط ب 0,25 دولار للتر الواحد يؤدي مباشرة إلى إنخفاض ب 5,7% من الدخل الحقيقي لأفقر 40% من السكان وتحدث أكثر من نصف هذه الخسارة في القدرة الشرائية المرتبطة أساسا بالغداء والنقل[2]، فلا توجد علاقة وطيدة بين خدمات الماء والكهرباء والنمو الإقتصادي فقط بل بين توافر الكهرباء ومواد الطاقة الأخرى وتحسين معيشة الإنسان بصفة عامة في المنطقة[3].

فتعميق فقر الطاقة عند بلدان منطقة الإفريقي من خلال نمو واردات الطاقة بسب الحاجة الماسة إليها في الإنتاج الوطني وعدم قدرة البلاد على تحقيق ذلك نتيجة صعوبة توليد العملة الصعبة جراء إنخفاض عائدات الصادرات ومع ذلك نلاخظ حجم إستهلاك عائدات العملة الصعبة الكبير الذي تنفقه السينغال

[1]Trevor Alleyne and Others, *Energy Subsidy Reform in Sub-Saharan Africa Experiences and Lessons* (Washington: International Monetary Fund, 2013), 29.

[2]**I**bid, 18.

[3]David G. Victor, *The Effects of Power Sector Reform on Energy Services for the Poor* (New York: Department of Economic and Social Affairs, Division Sustaible Development, United Nations, 2005), 13.

ومالي (أكثر من 25% من عائدات تصدير السلع) على توريد الطاقة خلال الفترة الأولى لتنفيذ برامج وسياسات التكيف الهيكلي[1].

الفرع الثاني: مقارنة إنتاج الطاقة في العالم

بلغت الطاقة الإنتاجية الإجمالية من الكهرباء في 48 دولة من إفريقيا جنوب الصحراء (منطقة الساحل الإفريقي منطقة فرعية منها) حوالي 80 ميغاواط أي أقل من تلك الموجودة في إسبانيا، وأقل من ثلاثة من كل 10 أفارقة لديهم كهرباء بداية القرن الواحد والعشرين[2] ويمثل هذا النقص (فقر الطاقة) النتيجة السريعة لعدم كفاية الإستثمار في قطاع الكهرباء خاصة، فحسب تقديرات صندوق النقد الوطني خلال الفترة 1974–2008 زادت حصة الفرد في الكهرباء بشكل طفيف، فمن عام 1975 بقيت حصة الفرد تتراوح بين 250 و260 كيلو واط وأن مبدأ المشاركة في التكاليف الذي أوجبته مؤسسات بروتن وودز على بلدان منطقة الساحل الإفريقي لتحسين الموارد المالية لتطوير القطاع وزيادة حصة المواطنين من إستهلاك الطاقة الكهربائية في مجالات التنمية البشرية كالصحة والتعليم قد ذهبت سدى[3].

الشكل رقم 05 : يوضح مقارنة إنتاج الطاقة بين منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مع مناطق أخرى في العالم للفترة 1975– 2009.

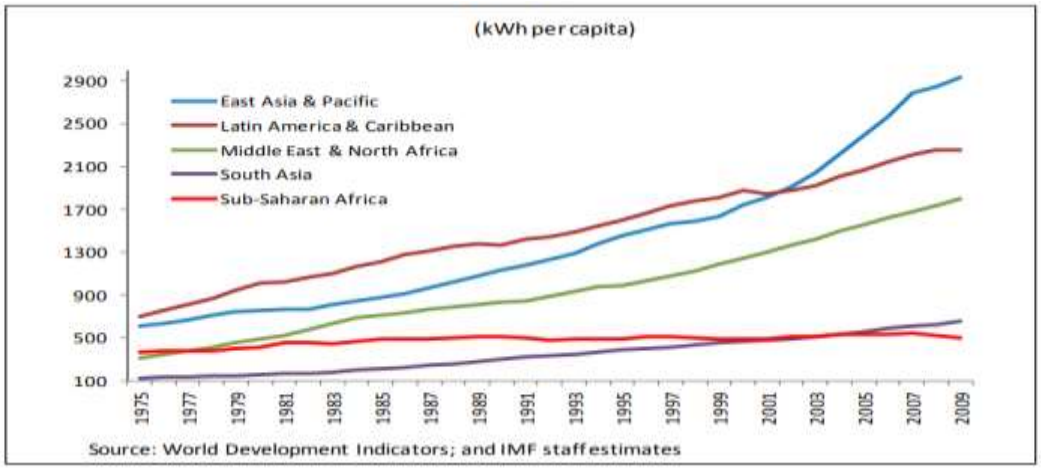

Source: Trevor Alleyne, **op**. **cit**, 34.

يقارن الشكل رقم **05** بين إنتاج الكهرباء في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وآسيا وشرق الباسيفيك، أمريكا اللاتينية والبرازيل والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب آسيا، حيث إنتقلت آسيا وشرق الباسيفيك من حوالي 700 كيلو واط /ساعة للفرد عام 1975 إلى حوالي 2900 كيلوواط /ساعة للفرد عام 2009[4]. أما جنوب آسيا فقد إنتقلت من حوالي 700 كيلو واط/ ساعة للفرد إلى أكثر من 2100 كيلو واط ساعة للفرد في نفس الفترة ومقارنة بالمناطق الأخرى المبينة في الشكل يظهر بأن جميع

[1]Kennas Smail, **op**. **cit**, 98.
[2]Trevor Alleyne,**op**. **cit**, 29.
[3]**I**bid, 30.
[4]**I**bid.

المناطق عرفت تصاعدا في الإنتاج ماعدا منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فهي لم تظفر بالتمويلات الخارجية لتطوير قطاع الكهرباء[1]. كما يعود الفارق في إنتاج الكهرباء خاصة إلى إستثمار القطاع الخاص المدعوم من طرف البنك العالمي وصندوق النقد الدولي في جنوب شرق آسيا ب22 مليار دولار وفي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ب9 مليارات وشرق آسيا ب69 مليار وأمريكا اللاتينية والكرايبي ب90 مليار أما الإستثمارات الخاصة في منطقة جنوب الصحراء الكبرى فلم تتعد الخمسة مليارات دولار في الفترة الممتدة بين 1990 و2001 أي في فترة تعديل قطاع الطاقة[2].

الفرع الثالث: الوضعية العامة لإستهلاك الطاقة بعد تنفيد التكيف الهيكلي

يقدم هذا الجزء عددا من السمات المهيمنة على إستهلاك الطاقة في بلدان منطقة الساحل الإفريقي حيث تمثل الهيدروكربونات جزءا صغيرا من إجمالي إستهلاك الطاقة حوالي 8 إلى 10% باستثناء السنغال 38% ومع ذلك فهي ذات أهمية أساسية لإقتصادات المنطقة لأنها تزود القطاعات الرئيسية للتنمية كالنقل، الزراعة، الصناعة وإنتاج الطاقة الكهربائية والصحة والتعليم وتشكل 10% من إجمالي الواردات إلا أنها تستهلك حصة كبيرة من عائدات الصادرات بالعملة الصعبة تتجاوز ال20% في المتوسط إضافة إلى أن القطاع يخضع لتنظيم سيء في أغلب بلدان المنطقة عدا في بوركينافاسو والسنغال فالقطاع بعد نهاية تعديله يعطي بعض مؤشرات النمو الإيجابية[3]، وبالرغم من تبني هذه البلدان لسياسات التكيف الهيكلي في ميدان الطاقة والمناجم إلا أن صانعي سياسات الطاقة الوطنية يترددون غالبا في إعتماد سياسات تسعير قائمة على السوق ويرجع ذلك جزئيا إلى المخاوف المتعلقة بقدرة المواطنين على تحمل التكاليف، من أجل ذلك، يظهر أن دعم خدمات الطاقة وبالأخص الإمداد بالكهرباء أمرا شائعا في كل هذه البلدان.

وإجمالا وصل هذا الدعم إلى 0,4% من الناتج الإجمالي المحلي في عموم الساحل ووصل في مالي حدود 0,8% حيث تدرك هذه البلدان بأنه لا توجد علاقة بسيطة بين خدمات الطاقة خاصة الكهرباء والنمو الإقتصادي فقط بل يتعدى ذلك إلى تحسين جودة رأس المال البشري[4]. يبين الجدول رقم **53** الوضعيات المختلفة لفقر الطاقة في منطقة الساحل الافريقي وتوجيه الكميات المستوردة للحاجات الأساسية مثل النقل وتوليد الكهرباء لتقديمها للمناطق الحضرية المجمّعة وبالتالي لا تساهم هذه الكميات في تدوير عجلة التنمية في القطاع الاولي كما لاتستفيد الصناعات في هذه المرحلة من الكهرباء والوقود بسبب ان الدول تزوّد التجمعات السكنية في المدن الكبرى بالطاقة لشراء السلم الإجتماعي كأولوية على تحريك التنمية.

---

[1]Trevor Alleyne, **op**. **cit**, 36- 38.
[2]David G.Victor, **op**. **cit**, 13.
[3]Jean- Paul Minvielle, **op**. **cit**, 71.
[4]Trevor Alleyne and Others, **op**. **cit**, 29.

الجدول رقم 53: يوضح إعتماد بلدان المنطقة على إستيراد الطاقة.

البلد / المؤشر	السمات المهنية على إستهلاك الطاقة حتى عام 2000
السنغال	– مستوردة للطاقة. – تستخدم الطاقة في النقل وتوليد الطاقة الكهربائية. –التوزيع حسن ويمتاز بالتحيز الحضري. –بنية تحتية هشة (التخزين والتوزيع). –تستورد الغاز وتخصصه للإستخدام السكني الحضري فقط. – شبكات التغطية الحضرية قابلة للإسترداد التكاليف.
بوركينافاسو	– مستوردة للطاقة. – تستخدم الطاقة في النقل وتوليد الكهرباء. – بنية تحتية هشة. – توزيع سيء. – تستخدم الغاز للإستخدام السكني الحضري فقط.
النيجر	– مستورد للطاقة. – تستخدم الطاقة في النقل وتوليد الكهرباء. – بنية تحتية هشة وتوزيع سيء. –تستخدم الغاز للحاجة السكنية الحضرية، مازال يعجز في توفير المنتجات الهيدروكاربونية منها الوقود.

الجدول من إعداد الباحث بناء على المصدر : **Source:** Jean- Paul Minvielle, **op. cit**, 72.

ولتبرير البنك العالمي وصندوق النقد الدولي لنتائج تعديل الطاقة (التعدين نموذجا) إستهدفت مؤسسات بروتن وودز من خلال إقراض تعديل الطاقة والمناجم بداية من عام 1990 الخطوات الأولى لخصخصة القطاع لتحسين مداخيل بلدان المنطقة وتزويد السوق الدولية بالمعادن وقد عاين البنك مجموعة بارزة من عوامل الضعف من بينها إنتظار تمويلات الإستكشاف عن طريق الإستدانة[1]، ووفقا لهذا المنظور، يجب النظر آنذاك إلى أن الهدف الأساسي لها هو تسهيل مواءمة البيئة الداخلية لجلب الإستثمار الخارجي[2]،

[1]Bonnie Campbell.(2004). " *Regulating Mining in Africa: For Whose Benefict*," Discussion Paper N° 26, **(**Göteborg , Sweden, Nordiska Afrika Institutus, Elanders Infologistics Väst AB, 2004), 15.
[2]**I**bid, 16.

لذا تجنبت هذه البلدان عملية التمسك بملكية الدولة لقطاع المناجم حيث كان هدفها الأساسي هي أيضا إستدراج القطاع الخاص[1].

إقتراحات البنك العالمي: يعتقد مستشارو البنك العالمي المكفلين بملف تطوير قطاع المناجم في بلدان منطقة الساحل الإفريقي قبل أفول القرن العشرين بأن معايير المستثمرين الذين يتبنون شروطه في ميدان التنقيب والإستكشاف تركز على مجموعة من المؤشرات الضامنة مثل الإطار القانوني المستقر الذي يتضمن إصلاحات قانوني التعدين والإستعداد التعاقدي، النظام المالي المعدل والمضمون حيث يسمح باستعادة الأرباح والوصول إلى العملات الأجنبية[2]، لذا يمكن الملاحظة أنه بعد إنسحاب الدولة من هذا القطاع في ثمانينات القرن الماضي كان من الواضح أن ما كان محوريا بالنسبة للبنك العالمي بداية التسعينات هو الدور الجديد الذي ينبغي على البلدان المتعاقدة معه ومن خلاله مع المستثمرين الأجانب أن تلعبه في مجالات رئيسية كتوصيات تنفيذية من أهمها[3]:

- وجود الإطار التنظيمي والمؤسسي الملائم.
- إنتاج سياسة إقتصادية ومالية تستجيب لتدابير التكيف الهيكلي.
- إصلاحات البنية التحتية.
- ينبغي على البلدان توفير التسهيلات القانونية التأمينية لحقوق المستثمرين، ضمان الحيازة للأرض لأكثر من 20 سنة، وتعزيز الحقوق غير المقيدة للإستيراد والتصدير الحر.
- إصلاح الشركات التي مازالت تسيطر عليها الدولة وخوصصة جميع شركات التعدين الوطنية، حرية التوظيف فيها، إلغاء الضغط السياسي على إدارة العمليات الإستكشافية وحرية الإتصال الخارجي وتحويل الدولة إلى مجرد منظم[4].

المطلب الثاني: وصاية البنك العالمي وصندوق النقد الدولي على الطاقة والمناجم

يكشف المطلب الثاني الضغوط التي مارسها البنك العالمي لتحرير قطاع التعدين والإستخراج بغض النظر عن توجهات المجنمعات المحلية.

الفرع الأول: نتائج تعديل الطاقة على النزاعات الداخلية

تهيمن شركة الكهرباء العامة على قطاع الطاقة في السنغال، في منتصف التسعينيات قدم البنك العالمي مزيدا من القروض للقطاع بشرط الإصلاح السريع، ما أحدث مقاومة الدولة بشدة، حيث إعتبرت الشركة حيوية للإقتصاد وبفضل ضغوط البنك التي تمثلت في حجب تلك القروض، رضخت السنغال

[1]Bonnie Campbel,**op cit**, 16.
[2]**I**bid.
[3]**idem**.
[4]**idem**.

وباعت الشركة للمجموعة الفرنسية الكندية، حيث استخدمت الحكومة التعتيم في الوقت المناسب من خلال عملية تهميش قادة النقابات المناوئة والمعارضة للخصخصة[1].

بالرغم من أنه لم يكن لدى عبدو ضيوف ومؤسستي بروتن وودز نفس التفسير لأسباب الأزمة في قطاع الطاقة السنغالي، فالبنسبة للحكومة السنغالية يعتبر التطور الطاقوي متغيرا تابعا بالضرورة لغياب الشرطية أما بالنسبة للمؤسستين فالأزمة تعود إلى تدخل الدولة في التخطيط والتسيير السيء للقطاع، فإن الرئيس السنغالي لم يقف في وجه تحرير القطاع وبالتالي جلب مسار التكيف الهيكلي للمرحلة الثالثة 1994-1998 معه الوبال على تطور قطاع الطاقة لأن المانحين تماطلوا في تمويل المراكز الكهربائية لعدة سنوات حتى الرضوخ للشروط[2]، حيث اشترطت المؤسستان خفض العملة الوطنية الشيء الذي أثر على قدرة البلاد على مواجهة أسعار الواردات الطاقوية من جديد[3].

ومع ذلك، لم يتمكن القطاع الخاص حل المشاكل الأساسية المتمثلة في تزايد إنقطاع التيار الكهربائي ممّا ساهم في تباطؤ النمو الإقتصادي في البلاد، ويذكر هنا أن القطاع الخاص كان يهرب الأرباح إلى الخارج ويوظف عدد كبير من المستشارين الخارجيين ويميز بين الموظفين الأجانب والمحليين في هياكل الأجور[4] ولم يقدر على كبح نمو الإستيراد والإستهلاك الذي نما من 98,7 كيلوواط ساعة عام 1990 إلى 120,57 عام 2000[5] ونتج عن التماطل في إطلاق سراح القطاع أو إبقائه في كنف الدولة وتصلب مؤستي بروتن وودز في مسألة تحريره من القيد الشيء الذي أدى إلى تراجع النمو الإقتصادي العام من 4,5%عام 1998 إلى 3,0% عام 2000[6]، وتم الإستنتاج بأن تجربة السنغال تظهر بأن الخصخصة ليست بالضرورة الحل الوحيد لمشاكل قطاع الطاقة في بلدان منطقة الساحل الإفريقي[7].

الفرع الثاني: نتائج تعديل الطاقة في بوركينافاسو وموريتانيا

باشرت بوركينافاسو تجربة خصخصة القطاع منتصف التسعينات من القرن الماضي للتقليل من واردات الطاقة وتحويل العملة الصعبة إلى جهة تسديد ديون البنك العالمي وصندوق النقد الدولي[8].

لم يهتم المانحون بتطوير قطاع الطاقة في بوركينافاسو، ففي حين ركزت الأمم المتحدة على تسيير موارد الطاقة التقليدية والإتحاد الأوروبي على الطاقات المتجددة، هذان الإهتمامان لم يفضيا إلى نتائج

---

[1]David Victor, **op**. **cit**, 67.
[2]Jean-David Naudet, **op**. **cit**, 123.
[3] Pierre Robert, **op**. **cit**, 284.
[4]David Victor, **op**. **cit**, 67.
[5]Document de stratégie Régionale de Réduction de la Pauvreté en Afrique de l' Oeust, **op**. **cit**, 25.
[6]Mamadou Lamine Diallo, **op**. **cit**, 8.
[7]David Victor, **op**. **cit**, 67.
[8]The World Bank.2003. " Buurkina Faso, Assessment Report N^0 25650,t, Project Porformance, Assessment Report, Transport Sector Ajustement Investment, Program(Credit 2332-BU)," (Washington, Evolution Group Operations), 3.

ملموسة، إهتم البنك العالمي بقضايا البحث والتنقيب بشروط قاسية[1]، حيث زادت حصة واردات الوقود كنسبة من الصادرات عام 1970 بنسبة 8% الى 30%عام 1993 نظرا لإحتياجات البلاد لتوليد الكهرباء وقطاع النقل والصناعة[2].

أما في **موريتانيا** فقد عانت شركة Société Nationale Industrielle et Minière de Mauritanie (SNIM) إبان عقد الثمانينات من إنخفاض مبيعات الحديد والمعادن في السوق الدولية ب 10% في السنة في المتوسط أدى الى إنهيارها وترشيحها من قبل البنك العالمي للتصفية كما باعت الحكومة 66% من أسهم الشركة الموريتانية لتسويق المنتوجات البترولية عام 1992 نظرا لإفلاسها[3].

في هذا الصدد، لم يفض الجدل بين مؤسستي بروتن وودز والحكومة في موريتانيا إلى الإفراج عن تمويلات نتيجة فشل الحكومة في الإلتزام بشرط تحرير قطاع تعدين الحديد بصفة كاملة حيث تم تحقيق الإصلاحات الأولية بداية من 1994 على حساب خسائر كبيرة في الوظائف أين بدأت إعادة هيكلة هذه الشركة بتخفيض عدد موظفيها بنسبة 25% ، بالرغم من ذلك لم يفرج البنك والصندوق على قرض تمويل إعادة هيكلتها المقرر سنة 1996 ودعم تحوّل الشركة من ملكية الدولة إلى الأسهم الخاصة فقط[4].

لذلك قدم البنك والصندوق عقد التسعينات لصياغة سياسة تعدين جديدة مرتبطة بقروض بناء القدرات، غير أن موريتانيا فشلت في تفعيل هذا المكوّن لإفتقارها غالبا للمؤهلات الفنية والتقنية والعلمية لذا تم إفساح المجال للإستثمار الأجنبي وفشلت الحكومة في منافسة القدرات المالية والفنية للقطاع الخاص الأجنبي مع وجود مجموعة معوقات مادية في البنية التحتية مثل الكهرباء والطرقات والموانىء حيث يمكن تقسيم التدفقات الداخلية للإستثمار إلى فترتين بارزتين مرتبطتين خاصة بالتعديلات المؤسسية المطلوبة وهي[5]:

الفترة الأولى من 1970 إلى 1999: تتميز هذه المرحلة بغياب تام للإستثمار في قطاع المناجم وفشل عديد المحاولات من طرف مستثمرين تدعمهم مؤسسات بروتن وودز وكان ذلك يرجع إلى سياسات التأمين المنتهجة في البلاد وكذلك بدائية البنى التحتية للإتصالات والكهرباء والنقل البري والبحري ونقص العمالة الوظيفية الماهرة.

[1]Jean- Paul Minvielle, **op**. **cit**, 39- 41.
[2]The World Bank.1995.World Development Raport, **op**. **cit** , 188.
[3]Fond Africaine de Développement, Departepment Infrastructure et Industrie, « Rapport d'Achevement, Programme d'Ajustement du Secteur des Entreprises Publiques (PASEP) République Islamique de Mauritanie, », (Region Nord, Mars1995), 15- 26.
[4]Neil Mecullach, Milosoa Cherel, Robson and Bob Baulch, **op**. **cit**, 7.
[5]Nations Unies, « Examen de la Politique d'Ivestissement de la Mauritanie, », **op**. **cit**, 6.

الفترة الثانية من بداية من 1999: حيث جنحت موريتانيا للخضوع بعد الضغوط المالية والسياسية التي ما فتىء البنك والصندوق يمارسانها عليها التي تقايض الإفراج عن القروض نظير إعتماد تشريعات ليبيرالية تحريرية لقطاع المناجم خاصة.

وخدمة لهذا السياق، إجتذب مشروع التعزيز المؤسسي للقطاع وقانون التعدين الجديد في العام 2002 مستثمري القطاع الخاص الأجنبي حيث زاد عدد الشركات الأجنبية في قطاع الحديد من 08 شركات عام 1999إلى 14 شركة عام 2001 وبلغ الإستثمار الأجنبي المباشر في موريتانيا 8,7 مليون دولار من عام 1991 إلى 2000 مقارنة ب 31,9 مليون دولار في مالي و57,4 مليون دولار في السنغال ويرجع ذلك إلى مقاومة موريتانيا لشروط تحرير القطاع المنجمي خاصة قطاع تعدين الحديد[1].

الفرع الثالث: دواعي إهتمام البنك العالمي بالتعدين

مما سبق تبيانه في إجراءات تعديل قطاع الطاقة والمناجم في الفصل الثاني فقد إستجابت مورتانيا إلى شروط تحرير القطاع المنجمي الموصى بها من البنك العالمي ومن بينها نذكر ما يلي[2]:

- الموافقة على إشراك القطاع الخاص الأجنبي في تطوير قطاع التعدين.
- مواءمة الأحكام الضريبية مع الممارسات الضريبية الدولية.
- سن قوانين تحفيز المستثمرين الخواص.

وكان ذلك نتيجة لضغوط المؤسسة الدولية للتنمية مقابل تحرير الشطر الثاني من قرض بناء القدرات الخاص بقطاع التعدين والصناعة الذي جمدته بين عامي 1996 و1998[3]، ويعود السبب في الإهتمام المتزايد بقطاع المناجم كقطاع قيادي في التنمية في موريتانيا إلى كونه يشكل 23% من الناتج الإجمالي المحلي عام 1999 و58.5% من إجمالي صادراتها أي أنه القطاع المولّد للعملة الصعبة والذي بإمكانه سداد ديون المؤسستين الإقراضيتين وتحقيق الفرص التشغيلية لها حيث تنص الإتفاقيات التأسيسية للمؤسستين بأن صندوق النقد الدولي يمتلك ضريبة على الإستكشاف المنجمي يدفعها جميع المستثمرين الخواص تقدر ب 3.5% على العمليات كما تتمتع المؤسسة الدولية للتنمية بحق المشاركة في الأسهم المنتجة[4].

المطلب الثالث: تأثير التعديل على الإيرادات الوطنية

المساومة على القروض وإنهيار شعبة اليورانيوم في النيجر وضعف الإيرادات المالية لقطاع الطاقة في مالي هي أهم النتائج التي يحلّلها هذا المطلب والتي نتجت مباشرة عن تحرير قطاع الطاقة والمناجم.

---

[1]Nations Unies, « Examen de la Politique d'Ivestissement de la Mauritanie, », **op**. **cit**, 7.

[2]The Word Bank.1997. " Implentation completion, Private Sector Developement Credit (Credit 2726, MAU), Islamic Republic of Mauritania," Report N°17246, (Washington, Word Bank, Macroeconomics Africa Region), 6.

[3]**I**bid, 17.

[4]Nations Unies, « Examen de la Politique d'Ivestissement de la Mauratanie, », **op**. **cit**, 13.

الفرع الأول: ضعف المداخيل الإستخراجية في مالي

إستهدف التعديل القطاعي للطاقة شركة الكهرباء والماء (EDM) Energie Mali، ونتيجة لربط هذه العملية بشروط الإفراج المالي وتسريح الإئتمانات المتفق عليها، خضعت مالي لتدابير التحرير والخصخصة التي مست القطاع ورفع وصايتها عن الشركة عبر المراحل التالية[1]:

المرحلة الأولى: بدأت في أكتوبر 1994 بموافقة الحكومة على تفويض خاص بعقد الإدارة العالمي للشركة Délegation Globale de Gestion يسمح بدخول أسهم القطاع الخاص الدولي في أسهم الشركة.

المرحلة الثانية: في جانفي 1995 بداية تطبيق إتفاق التفويض.

المرحلة الثالثة: في أفريل 1998 في إجتماع المانحين بباريس وفرض إمتياز EDM أمام المتعاملين والمستثمرين وبحكم إمتلاك البنك الدولي ل 98% من تمويلات إصلاح القطاع في مالي، إذ بلغ عام 1998 ،147 مليار فرنك، رضخت الحكومة بعدها لشرط فرض الإمتياز.

المرحلة الرابعة: أعلنت الحكومة المالية في 10 نوفمبر 1999 عن المحاور الكبرى لسياسية إعادة هيكلة قطاعي الكهرباء والماء الشروب والبدء في خصخصة الشركة[2].

وفي سياق ذلك، تم تنفيذ إصلاح قطاع الكهرباء والماء ووافقت مالي عام 2000 على وضع الشركة في إطار مؤسسي وثانوي جديد بوضع 60% من أسهمها للشركاء الدوليين لمدة عشرين (20) عاما والإحتفاظ بقطاع كهربة الريف كمكون عمومي[3].

ووفقا لذلك وصلت مالي إلى حد الإنفتاح أمام الإستثمار الأجنبي بإصدار الأمر رقم 019-00/15 P.RM 15 في مارس 2000 لتنظيم قطاع الكهرباء، وتضمن أن الدولة تكرس مبدأ المنافسة الحرة للاّعبين الأجانب في مجال الطاقة في السوق الدولية حيث نتج عن هذا الإصلاح المؤسسي للقطاع تحرير الوظائف التقليدية لقطاع الكهرباء، إنهاء الأسعار المدعمة، تحرير قطاع الإنتاج والنقل والتوزيع وتحرير فرع تصدير واستيراد الكهرباء[4].

الفرع الثاني: إنهيار مركزية اليورانيوم في الإقتصاد النيجري

يعتمد النيجر على سلعة اليورانيوم باعتبارها وقودا للطاقة النووية في أروبا خاصة وبشكل رئيسي لفرنسا حيث تسيطر شركة أريفا AREVA الفرنسية على هذه الشعبة منذ الأيام الأولى للإستقلال حيث تستمر

[1]Béatrice Hibou et Olivier Vallée. 2007. « Energie du Mali ou les paradoxes d'un « échec Retentisant », » Ducument de Travail N°37, (Paris, Agence Francaise de développement, Direction de la Stratégie, Département de la Recherche), 6.

[2]République du Mali, Ministère des Mines, de l'Energie et de l'Eau , Sécretariat Génerale, « La Politique Energitique Nationale, », (Bamako, 2006), 19.

[3]**I**bid.

[4]Ministère de l'Energie et de l'Eau, Direction Nationale de l'Energie, « Prospectus d'Investissement de l'Energie Durable pour Tous, Sefor All Du Mali Sustainable Energie for ALL, », (Bamako, 2019), 30.

هذه الهيمنة إلى اليوم ويستخدم النيجر اليورانيوم لتوليد العملة الصعبة بصفة خاصة، ويمكن تقسيم تاريخ التعدين في البلاد إلى مراحل مهمة نوجزها فيما يلي[1]:

المرحلة الأولى (1963-1978): بلغ حجم التعدين 7% من حجم الناتج الإجمالي المحلي.

المرحلة الثانية (1979 - 1982): تضاعف التعدين في الناتج الإجمالي المحلي لتصل 13%.

المرحلة الثالثة (1983-1993): تميزت هذه المرحلة بانهيار أسعار اليورانيوم في الأسواق الدولية حيث عانت الصادرات النيجرية من هذه السلعة الإستراتيجية النقدية من تخمة عالمية في هذه الفترة وتوقف الإستثمار والتنقيب قرابة عقدين من الزمان[2]، سقط على إثرها الإقتصاد الوطني في ركود طويل الأجل، ونتيجة لذلك إنخفض نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي بنسبة 3.4%سنويا لمدة عشرة سنوات (1983-1993) تماشيا مع إنخفاض الناتج الإجمالي المحلي ب 0.2% سنويا لنفس الفترة[3].

الجدول رقم 54: يوضح تراجع نسبة إيرادات صادرات اليورانيوم إبان التكيف.

السنوات / القطاعات	1978	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89
الناتج الإجمالي المحلي	13	11.8	5	7.6	8.1	8.2		7.8	7	6	6	5
الصادرات%	79	78	79	76	78	77	85.5	77	78.4	70.2	74.5	74.6
إيـــــــرادات الخزينة%	46	32	19	14	14	15	15	14	11	11	09	/
التوظيف%	10.6	22.5	14.7	27.7	18.7	24.5	19.4	16.7	13.6	/	12.2	7.2

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر:

Source : Kiari LimanTinguiri, " Structural Adjustment, Growth and Human Welfare : The Case of Niger, 1982-1989, " Innocenti Occasional Papers Number 14, Special Subseries Structural Ajustment in Sub-Saharan Africa, (Florence, Italy, International Child Devlopment Centre,March 1991), 3.

يفسر الجدول **54** تبعية الناتج الإجمالي المحلي لمتغير اليورانيوم وتراجع إيراداتها في الفترة بين 1978 و1989، حيث نعاين التناسب الطردي بين إنخفاض إيرادات الخزينة من مداخيل اليورانيوم وبين تراجع نمو الناتج الإجمالي المحلي، إذ تراجعت الإيرادات من 46% من مجموع إيرادات الخزينة إلى 9% عام 1988 واكبها بنفس الوتيرة إنخفاض الناتج الإجمالي المحلي من 13% عام 1978 إلى 5% عام 1988 ويفسر الجدول كذلك نمو إنتاج وارتفاع أسعار اليورانيوم في الفترة بين 1978- 1982 الشيء

[1]Jean Glaude Nachega and Thomson Fontaine.(2006). "*2006 Economic Growth and Total Factor Productivity in Niger*," NBRE IMF Working Paper WP/06/208, (Washington, African Department International Monetary Fund, 2006), 3, 4.

[2]Abdourahmane Idrissa and Samuel Decalo, " Historical Dictionary of Niger," (Toranto, PlyMouth, UK ,The Scarecrow Press, INC, LANHAM, 2012), 457.

[3]Jean-Claude Nachega and Thomson Fantaine, **op**. **cit**, 3, 4.

الذي أثر على إرتفاع معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي قبل تطبيق تدابير التكيف الهيكلي وإنهياره بعد تنفيذ البرامج الأولى للتثبيت والتكيف[1]. يمكننا الجدول **55** من تتبع إنخفاض الإنتاج وتراجع صادرات اليورانيوم في النيجر بسبب البيئة التجارية الدولية المعاكسة.

الجدول رقم55 : يوضح إنهيار صناعة اليورانيوم (1979-1989).

السنوات / القطاعات	1979	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89
إنتاج اليورانيوم بالطن	3.616	4.532	4.354	4.256	3.416	3.276	3.179	3.109	2.970	3.037	2.960
الصادرات بملاييرالفرنكات	83		14	14	15	15	14	11	11	09	/

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر: **Source**: Kiari Liman Tinguiri, **op. cit**, 5.

ويُعد إنهيار قطاع صناعة اليورانيوم متغيرا حاسما لإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام في النيجر ويرجع ذلك لضعف التمويل الخارجي لشعبة التنقيب والنقل التجاري ونظرا لطبيعة البلاد غير الساحلية حيث توقف التنقيب المنجمي قرابة العقدين من الزمان(1983-1999).

خصخصة قطاع الطاقة والمناجم والدور الفرنسي: إستجابت النيجر أواخر القرن الماضي (1998) للضغوط التي مارستها مؤسستا بروتن وودز بخصوص الإسراع في خصخصة هذا القطاع الإستراتيجي نتيجة لذلك أنشأت الدولة خلية تنسيق برنامج الخصخصة وتوصلت إلى إتفاق مع صندوق النقد الدولي بشأن تنفيذ البرنامج مما يعني إزاحة الدولة من إنتاج الطاقة وتوزيعها وبيعها وشمل ذلك ما يلي[2]:

- قطاع الكهرباء وملحقاتها.

- إستيراد وتوزيع الوقود بدعوى أنها قطاعات محتاجة إلى رأس المال الأجنبي وعليه تم الإستيلاء على قطاع المياه من قبل الشركة الفرنسية (Vivendi Waters) سابقا وتسمى الآن (Vealia) مما أجبر الشركة الوطنية للمياه التي أدارت القطاع سابقا على التخلي عن إمدادات المياه الريفية[3]، كما إعتبر أنه غير مربح بالنسبة للشركة الفرنسية[4].

[1]Abdourahmane Idrissa and Samuel Decalo,**op**. **cit**, 457.

[2]**I**bid, 198.

[3]Abassa Abdourazack Niandou, « Urbanisation et Précarité de l'Energie Electrique à Niamey, Niger » (Thèse de Doctorat en Geographie, Université Toulouse 2- Jean Jaurès Colutelle Internationale, Université Abdou Moumouni, Ecole doctorale TESC- Temps, Société, Cultures, 2020), 97.

[4]Abdourahmane Idrissa and Smuel Decalo, **op**. **cit**, 198.

الفرع الثالث: دور البنك العالمي في تعديل الطاقة في تشاد لصالح رأس المال الدولي

قصد البنك العالمي من مشروع تطوير النفط التشادي خاصة مشروع خط أنابيب تشاد – الكاميرون توفير نموذج إستراتيجي جديد من الناحية التشغيلية الدولية بمشاركة المانحين في القطاع الإستخراجي خاصة وكالاته وفروعه الإستثمارية، ولإنجاح تدخله أخلاقيا إشترط على الحكومة التشادية في إتفاقية الإستثمار إنفاق 72% من إيرادات المشروع (الإتاوات والأرباح) في القطاعات ذات الأولوية بالنسبة للشعب التشادي والتي من بينها التعليم الإبتدائي، الخدمات الصحية والإجتماعية، التنمية الريفية والبنية التحتية، إدارة البيئة والموارد المائية **و** تخصيص 4.5% منها للتنمية المجتمعية في مجتمعات التنقيب والإستكشاف إضافة إلى تخصيص 13.5% لدعم الميزانية العامة[1].

مقاربة المساومة على القروض: إشترطت Exxon Mobil أكبر مساهم في مشروع البنك العالمي لخطوط الأنابيب التشادية– الكاميرونية على تشاد بأنها لن تستمر بدون دعم البنك للمساعدة في تحمل المخاطر والمضاعفات ولم يكن من خيار للحكومة إلا إشراك البنك وفقا لشروطه[2]، ولإضفاء الصيغة المؤسسية على المشروع وإبعاد الإنطباع بأنه ناهبا لثروة التشاديين قامت شركة إكسون موبايل بتشغيل عالمة الأنثروبولوجيا إلين براون* كمستشاره لتوجيه العلاقات مع المجتمعات المحلية للتصدي للجماعات غير الحكومية وجماعات حقوق الإنسان عملا بنصائح جون ولفنسون رئيس البنك العالمي لخبرته في دور العوامل الإجتماعية في كسب الفواعل المحلية وعملية بناء قبولهم للإستثمار الأجنبي[3].

وباعتبار النفط صار سلاحا سياسيا، خاصة بعد الصدمتين البتروليتين في سبعينيات القرن الماضي، فلكي تتمكن تشاد من الوصول إلى ميناء كربي الكاميروني بمشروع الأنابيب الذي تصل تكلفته إلى 3.7 مليار دولار وهو أكبر مشروع للقطاع الخاص في إفريقيا منها 2.2 مليار دولار لمدّ الأنابيب التي تحمل النفط المقدر ب 225000 ألف برميل يوميا في البداية على مسافة 1070 كلم، منها 870 كلم في التراب الكاميروني و180 في التراب التشادي، تحتاج تشاد حتما إلى تمويل دولي يقوده البنك العالمي، الذي وصايته التأمينية والتمويلية على شركتي تسيير الأنابيب التشادية والكاميرونية، أما المتمتّع بحق إستغلال وتسويق البترول التشادي فهو الكونسورتيوم الدولي المؤلف من الشركات التالية[4]:

---

[1]John A.Gould and Mathew S. Winters, "An Obsolescing Bargain in Chad, Shifts in a Leverage Between the Covernement and the Would Bank," Business and Politics, Volume 9, Issue 2, Article 04, Colombia University, the Berkeley Press, (2004): 6- 13.

[2]John A. Could and Mathews. Winters, **op**. **cit**, 6- 13.

[3]**I**bid.

[4]Nakoumdé Nobumtara, « Boom Pétrolier et Risques Syndrome Hollandais au Tchad, une Approche pour le Modelisation en Equilibre Generaal Calculable » (Thèse de Doctorat Nouveau Régime en Sciences Economiques, Université d'Auvergne Clermant- Ferrand I**,** Faculté de Sciences Economiques et de Gestion, Ecole Doctorale des Sciences Economiques et de Gestion, centre d'Etudes et de Recherches sur le Developpement International (CERDI), Paris, 2007), 6.

- الشركة متعددة الجنسيات الأمريكية Exxon Mobil التي تسيطر على 40% في الأسهم.
- الشركة متعددة الجنسيات الأمريكية Chevron تسيطر على 25% من الأسهم.
- الشركة المتعددة الجنسيات العابرة للقارات الماليزية Petronas تسيطر 35% من الأسهم.

الشكل رقم 06: يوضح حصة الشركات البترولية متعددة الجنسيات في الكونسورتيوم العالمي تشاد- الكامرون

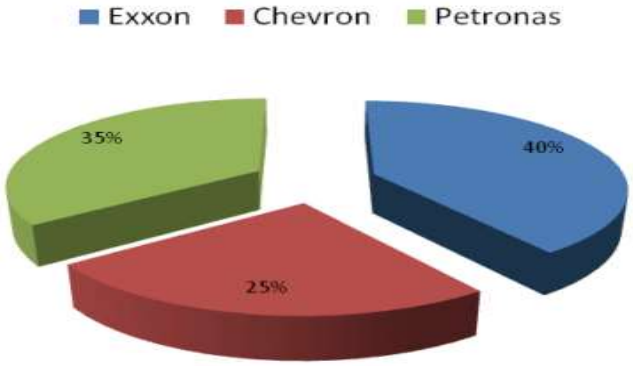

Source : Goni Ousman Abakar, **op**, **cit**, 316.

إذ لم يكن ممكنا لتشاد دخول عصر النفط إلا عن طريق دعم البنك العالمي لاستغلال ذلك فرصة لحشد الموارد لمحاربة الفقر[1].

وخدمة لنفس الغرض، تلتزم تشاد والكونسورتيوم العالمي بأن يكون العقد بينهما منظما للفوائد الآتية[2]:

- إستكشاف النفط وإستغلاله وتسويقه من إختصاص الإتحاد الإستثماري.
- يمتلك إتحاد الكوتسورتيوم حق التنقيب عن التعدين العام لمدة خمسة سنوات قابلة للتجديد وفي حالة الجدوى، يحق للإتحاد إستغلال النفط لمدة 50 عاما قابلة للتجديد.
- يستفيد الإتحاد من إعفاء ضريبي لمدة عشرة سنوات. أما بالنسبة لتشاد فيبدو أن المزايا التي تجنيها من الإتفاقية الإستثمارية لإستغلال النفط قليلة وتقتصر على مايلي[3]:
- تحصل تشاد بعد عشر سنوات على إيرادات في شكل إتاوات ورسوم تعويضية على ملكية التربة الجوفية وكدليل على ذلك، نصت المادة الرابعة من إتفاقية البحث عن النفط[4]على أنه بإستثناء عقد الإتاوة على الإنتاج والضريبة المباشرة على الأرباح، يُعفى الإتحاد ومساهموه والشركات التابعة له من أية ضريبة دخل مباشرة أخرى تؤثر على إنتاج وتسويق العمليات البترولية والأرباح فيما يتعلق بالمنشآت وتشغيل الكونسورتيوم العالمي ومن ثم يتبين أن الإتفاقية هي دالة متصاعدة الربحية لهذا للإتحاد الإستثماري دون

[1]Nakoumdé Nobumtara, **op**. **cit**, 6.
[2]**I**bid, 34- 40.
[3]**I**bid, 32- 34.
[4]**I**bid, 33.

ضمانة واضحة للنفع بالنسبة لتشاد[1]، إذ لا يمكن الإستمرار في دعم الفرضية الأخلاقية لدور البنك العالمي في بترول تشاد بأنها تحشيد للموارد في إطار محاربة الفقر، حيث إستخدم البنك هذه الحجة لإقناع مديريه لمنح قروض لصالح المشروع ب 470 مليون دولار ما يمثل سهما ب21.5% من تكلفة المشروع وفي سياق ملكية المشاريع والمشاركة الوطنية التي جاء بها منظور أوراق استراتيجية الحد من الفقر التي سنعرض له في الفصل الرابع، إختص البنك العالمي في تمويل الشركات التشادية والكاميرونية لتسير أنابيب الضخ 100% ومن منطلق رؤيته لتعبئة هذه الموارد لمكافحة الفقر وتعزيز التنمية الإجتماعية والإقتصادية رأى أن مصلحته تتطابق مع مصالح الكونسورتيوم منذ 1994، حيث شجع مذ ذلك الوقت الكونسورتيوم على هذا الإتجاه ولعب دور إعطاء الضمانات وإزالة الهواجس والتردد للضغط على الحكومات التشادية لتعديل قطاع الطاقة والمناجم وإجراء تعديلات مؤسسية تسمح بالإستثمار الأجنبي في القطاع وذلك في إطار توصيات برنامج التكيف الهيكلي (1987- 1990) الذي توقف بسبب الحرب الأهلية وليس زعما من البنك بأنه بسبب الفشل في زيادة الموارد المالية للحد من الفقر هذا النهج الذي شرع فيه البنك سنة 2000[2].

الجدول رقم 56: يوضح عدم فعالية الإتاوات البترولية على التنمية.

السنوات / المؤشر	1996	1998	2000	2002
معدل النمو	%2.36	%2.36	%2.5	%2.5
معدل العمر	50.3 عاما	50.3 عاما	50.3 عاما	50.3 عاما
معدل وفيات الأطفال	1000/132	1000/132	1000/132	1000/132
معدل الأمية	%86.5	%86.5	%86.5	%86.5
نسبة التمددرس	%31.8	%31.8	%31.8	%31.8
معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي	%3.2	%6.5	%4.5	%7.4
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	175 دولار	136.7 دولار	220.3 دولار	208 دولار

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر: **Source** :Nakoumdé Nobumtara, **op**. **cit**, 14.

يفسر الجدول رقم **56** أن مداخيل النفط من أكتوبر 2000 إلى 2002 لم تكن قادرة على تحسين أي من مؤشرات الجدول الخمسة الأولى التي تعتمد كمقياس للإقلال من الفقر في مقاربة البنك الدولي الجديدة ولا تؤشر على تحقيق أيّ هدف من الأهداف الإنمائية للألفية[3].

[1]Nakoumdé Nobumtara, **op**. **cit**, 33.
[2]**I**bid, 36.
[3]**I**bid, 27.

المبحث الرابع: نتائج إصلاح قطاعي الصحة والتعليم

يصف هذا المبحث بدقة التراجع الكبير في خدمات الرعاية الصحية ومستويات الإلتحاق بالمدارس الإبتدائية بعد تعديل قطاعي الصحة والتعليم خاصة رغم إنتعاشها فيما بعد ويحلّل الأثر الإجتماعي على حياة المواطنين في بلدان منطقة الساحل الإفريقي بعد تطبيق سياسات التكيف الهيكلي.

المطلب الأول: أوضاع الصحة والتعليم بعد تنفيذ مبادرتي باماكو وجومتين

يظهر هذا المطلب جليًا كيف تراجعت النفقات العامة لصالح قطاع الصحة والتعليم بسبب تطبيق تدابير حجب الإنفاق العام عن القطاع الإجتماعي.

الفرع الأول: مؤشرات الصحة بعد التعديل في بلدان منطقة الساحل الإفريقي

في قطاع الصحة أدى خفض الإنفاق العام الإجتماعي إلى خفض نفقات الصحة بنسبة 50% خلال عقد الثمانينات ونتيجة لذلك انهارت أنظمة الرعاية الصحية، حيث أغلقت مئات العيادات والمستشفيات والمرافق الطبية أبوابها، مع تناقص أعداد الموظفين والإمدادات الطبية الأساسية، في الوقت الّذي كانت منطقة الساحل الإفريقي تمثل 80% من وفيات العالم وهي لا تمثل سوى 12% من سكانه وذلك بسبب تفاقم أوبئة الإيدز والملاريا وغيرها[1]. وتُظهر المؤشرات الخاصة بقطاع الصحة بعد تطبيق التعديل في بلدان منطقة الساحل الإفريقي أن برامج الإستقرار والتكييف والتعديل قد حطمت قواعد المجتمعات المحلية وأكثر من ذلك تم إيذاء المجموعات الأكثر هشاشة (الأطفال، النساء، وكبار السن) الذين يشكلون أكثر من 3/2 من سكان المنطقة حيث ظهر ذلك في العديد من الآثار السلبية وقد تمحورت أغلبها حول القيم التالية[2]:

- تعميق مشاكل سوء التغذية والصحة.
- التأثير على الموارد البشرية.
- المساهمة في تعميق عدم المساواة في مستويات المعيشة للجماعات الأكثر فقرا.
- تعميق النزاعات والمعاناة الإجتماعية.

وتشير المقارنات الواردة في الجدول رقم **57** إلى مدى تأثير التعديل الصحي الذي جاءت به مبادرة باماكو مدعومة بتمويلات البنك العالمي والنتائج التي أدت إليها على أرض الواقع تطبيقا لمقاربة الصحة بمشاركة المجتمع وتدابير إسترداد التكاليف بالرغم من ذلك تم تسجيل تحسن في معدل وفيات الأطفال وتحسن لمعدل العمر المتوقع عند الولادة.

[1]Assad Ismi, " Improverishing a Continent : The World Bank and the IMF in Africa,", (Ottawa, Canada, Canadian Centre for Policy Alternatives, 2004), 12.

[2]k. Camara, « Séminaire Sous- Régional sur l'Impact de l'Ajustement Structurel dans des Domaines de Compétence de l'Unesco dans les Pays les Moins Avances du Sahel, » Rapport Démission ECA/ SERPD/LDCs/90/2, N° 680/8 (Ouagadougou, Nations Unis ,Commission Economique pour l'Afrique, Mai 1990), 7, 8.

الجدول رقم 57: يوضح التحسن في معدل وفيات الأطفال رغم تدني ميزانية الصحة.

السنوات / المؤشرات	1970- 1980، 1975-1996، 1985-2002			إفريقيا ماوراء الصحراء	البلدان المنخفضة الدخل
السنغال:					
نصيب الفرد من الدخل القومي بالدولار	380	370	470	450	430
نفقات الصحة من الناتج الإجمالي المحلي	/	/	2.8	2.5	1.1
وفيات الأطفال / 1000 ولادة حية	164	128	79	103	79
العمر المتوقع، عند الولادة (سنة)	43	47	52	46	89
معدل النمو السنوي%.	2.9	2.8	2.6	2.4	1.9
بوركينافسو:					
نصيب الفرد من الدخل القومي بالدولار.	160	210	210	450	430
نفقات الصحة من الناتج الإجمالي المحلي.	/	/	1.5	2.5	1.1
وفيات الأطفال / 1000 ولادة حية.	163	140	107	103	79
العمر المتوقع، عند الولادة (سنة).	42	45	43	46	59
معدل النمو السنوي%.	1.9	2.5	2.4	2.4	1.9
مالي:					
نصيب الفرد من الدخل القومي بالدولار	130	160	240	450	430
نفقات الصحة من الناتج الإجمالي المحلي	/	/	1.7	2.5	1.1
وفيات الأطفال % 1000 ولادة حية	225	176	122	103	79
العمر المتوقع، عند الولادة (سنة)	40	45	41	46	59
معدل النمو السنوي%.	2.0	2.3	2.4	2.4	1.9
النيجر:					
نصيب الفرد من الدخل القومي بالدولار	250	230	180	450	430
نفقات الصحة من الناتج الإجمالي المحلي	/	/	1.4	2.5	1.1
وفيات الأطفال % 1000 ولادة حية	197	191	155	103	79
العمر المتوقع، عند الولادة (سنة)	39	41	46	46	59
معدل النمو السنوي%.	2.9	3.1	3.3	2.4	1.9

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر:

SOURCE: Le Sécretariat Exécutif de la CEDAEAO, la Commission de l'UEMOA, Document de Stratégie Régionale de Réduction de la Pauvreté en Afrique de l'Ouest, **op**. **cit**, 143- 148.

من خلال تحليل الجدول يمكننا أن نخلص إلى مجموعة إستنتاجات من بينها:

دخل الفرد السنوي: يتميز دخل الفرد السنوي بالإنخفاض في منطقة الساحل الإفريقي لعدة عوامل نذكر من بينها، تراجع الإنتاجية الزراعية وتسريح عمال الشركات الحكومية وهجرة الأرياف رغم أنه يتصف

بالصعود من فترة فرعية إلى أخرى حيث يتأثر بنمو الإنتاج الخدماتي والإستخراجي والصيد، ما عدا السنغال فحصة التصنيع كبيرة في خام العمل الإنتاجي للبلاد مما ينعكس ايجابا على الدخل الفردي.

نفقات الصحة من الناتج الإجمالي المحلي: تبقى حصة الصحة من الإنفاق العام متدنية مقارنة بالإنفاق على الصحة في دول الجوار الاقليمي (منطقة ما وراء الصحراء الكبرى) وهذا يؤشر على مدى التقشف الذي فرضته تدابير التكيف الهيكلي التي وضعتها مبادرة باماكو التي تنص على مشاركة المجتمع في تمويل عملية الرعاية الصحية وأن الناس في هذه المنطقة مستعدون لدفع تكاليف الخدمات مقابل الحصول على جودة الرعاية حيث تساهم الأموال المدفوعة في تحسين الوصول الى الخدمة والبني التحتية للصحة، غير أن هذه المبادرة واجهت كثيرا من الإخفاقات خاصة عدم قدرة فئات العجز على تقديم تكلفة العلاج والدواء مع إرتفاع معدلات البطالة كنتيجة مزدوجة لبرامج التكيف الهيكلي[1].

وفيات الأطفال: ينظر إلى الإقلال من معدلات وفيات الأطفال سواء كانوا أقل من 5 سنوات أو الرضع على أنه المؤشر الصحيح للدلالة على نجاح الإصلاحات الصحية في المنطقة ، حيث سجلت بلدان المنطقة مستويات ملفتة للنظر، حيث تبين إحصاءات البنك العالمي لعام 1999 وعام 2000 أن وفيات الأطفال نزلت في السنغال من 117 عام 1980 إلى 70 عام 1997 ونزلت في بوركينافاسو من 121 عام 1980 إلى 90 عام 1997، كما نزلت من 120 عام 1980 إلى 92 عام 1997، وسجل النيجر انخفاضا أساسيا تمثل في 32 وفيات مند 1980 إلى 1997 حيث نزلت من 150 وفاة عام 1980 إلى 118 وفاة عام 1997 وانخفضت في تشاد من 123 وفاة عام 1980 إلى 100 عام1997 [2].

الجدول رقم 58: يوضح الفرق في الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية.

المؤشر / البلد	نسبة النفاذ إلى الرعاية الصحية قبل 1985.	الوصول إلى البنية التحتية الصحية %.		الوصول إلى خدمات الصحة%.	
	70	1993 -1995	2000	93 -90	2000
السنغال		50	70	40	90
بوركينافاسو	20	42	29	/	90
مالي	48	49	69	/	40
النيجر	/	52	20	30	90

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر:

SOURCE: le Sécretariat Exécutif de la CEDAEAO, la Commission de l'UEMOA,« Document de Document de Strategie Régioale de Réduction de la Pauvreté en Afrique de l'Ouest, »,**op**. **cit**, 25.

[1]Zakaria Maiga, Fatoumata Traore Nafo and Aldelwaheb El Abassi , " Health Sector Reform in Mali, 1989-1996," Studies in Healt Services Organization and policy, (Belgiun, Antwerp, 2003), 5, 6.

[2]The World Bank.2000. World Developprent Rreport 1999/2000, **op**. **cit**, 242.

يبين لنا الجدول رقم **58** بأن الوصول إلى الخدمات الصحية زادت مع الحث الدولي عليها ورفع حصص التمويل الخارجي لصالح القطاعات الإجتماعية مع إعلان الأهداف الإنمائية للألفية التي تم إعطاء الأولوية القصوى فيها للصحة.

الفرع الثاني: المياه المأمونة

يقارن البنك العالمي بين فترتين هما: مرحلة ما قبل التعديل القطاعي للصحة عام 1982 ومرحلة ما بعد التعديل القطاعي للصحة بعد عام 1995 حيث كانت النتائج القطرية كالآتي[1]:

السنغال: يصل 44% من السكان إلى المياه المأمونة عام 1982 و50% عام 1995.

بوركينافاسو: يصل 35%من السكان إلى المياه المأمونة عام 1982.

موريتانيا: يصل 37% من السكان إلى المياه المأمونة عام 1982 و 64% عام 1995.

مالي: يصل 48% من السكان إلى المياه المأمونة عام 1995.

النيجر: يصل 37% في السكان إلى المياه الصالحة عام 1982 وتطور إلى 48% عام 1995.

تشاد: إنخفض عدد السكان الذين يصلون إلى المياه الصالحة من 31%عام 1982 إلى 24% عام 1994[2] بسبب السرعة في خصخصة شركة الكهرباء والماء التشادية وتراجع الإستثمارات في القطاع نتيجة عدم ربحيته بسبب البنية الصحراوية لتوزيع للساكنة.

الفرع الثالث: تقييم تنفيذ مبادرة باماكو في بلدان منطقة الساحل الإفريقي

تم التعهد في الدورة السابعة والثلاثين لمنظمة الصحة العالمية في الإجتماع الإقليمي في باماكو(مالي) عام 1987 بمجانية الصحة وتنفيذ إلتزام وزراء الصحة الأفارقة والتقيد بنصوص المبادرة التالية[3].

- الحد من تأثير التخطيط المركزي للصحة وتحويل صناعة القرار إلى محلي.
- الدفع مقابل الخدمة واسترداد التكاليف.
- يجب أن تضمن الحكومات أنه جميع المجتمعات المحلية لديها إمكانية متساوية للوصول إلى أنشطة الرعاية الصحية الأولية[4].
- يجب تطبيق مبادئ التمويل المجتمعي للحصول على الخدمات القيمة[4].

ولإجراء تقييم موضوعي لتجربة 15 عاما حتى بداية تطبيق أوراق إستراتيجية الحد من الفقر عام 2002 من تنفيذ توصيات المبادرة العالمية (مبادرة باماكو) للرعاية العالمية الأولية يجب تجاوز مجموعة من

[1]The World Bank.2000. World Developprent Rreport 1999/2000, **op**. **cit**, 242.
[2]**I**bid.
[3]Zakaria Maiga, Fatoumata Traore Nafo and Aldelwaheb El Abassi, **op**. **cit**, 6.
[4]Valéry Ridde, « *l'Initiative de Bamako 15ans Après, un Agenda Inachevé,* » (HNP) Discussion Paper, (Washington, World Bank, 2004), 5.
[5]**I**bid.

العوائق المنهجية المتمثلة في مدى حقيقة تطبيق بلدان منطقة الساحل الإفريقي لقرارات المبادرة أم تم تسجيل تلاعب في التنفيذ ؟ وهل حقيقة الأمر أنه تم رصد تمويل مجتمعي لشراء الأدوية؟.

يرجع ضعف التفسير في هذا الجزء إلى شح الإحصائيات الوطنية لكل دولة على حدى في جانب وصول المواطنين إلى خدمات الرعاية الصحية والوصول إلى الإستشفاء وذلك عن طريق القدرة على قياس عدد المرات التي يمكن للسكان فيها زيارة المراكز الصحية والمستشفيات، بالرغم من ذلك، يمكن التقاط مجموعة من النتائج على المستوى النظري من خلال تحليل المعطيات السابقة وهي مقسمة إلى صنفين إيجابي وسلبي[1].

تتمثل **النتائج الإيجابية** في وصول المواطنين إلى الأدوية ولو كانت بأسعار عالية ونوعية هجينة، إرتفاع عدد المراكز الطبية والعيادات الخاصة وعدد الصيدليات نتيجة الإستثمار المجتمعي والقطاع الخاص الدولي والوطني وإرتفاع عدد الأطباء والممرضين، أما **النتائج السلبية** لمبادرة باماكو فيمكن تلخيصها فيما يأتي[2]:

- عدم قدرة الفئات الهشة لمناطق العجز دفع تكاليف الدواء.
- عدم قدرة سكان الأرياف على الوصول إلى مراكز الخدمات الصحية بسبب العائق الجغرافي والمناخي (الأمطار والسيول والحرارة الشديدة).
- لجوء المواطنين نتيجة غياب الدخل إلى الطب التقليدي. وبناء على ما سبق فقد واجهت مبادرة باماكو عدة صعوبات يمكن إجمالها فيما يلي[3]:
- إستطاع النيجر من خلال عدم تطبيقه لإسترداد التكاليف شراء الأدوية والإفلات من اللامركزية، كما نشأت العديد من النزاعات مع البنك العالمي والمانحين مع السنغال حول خصخصة المراكز الصحية والمستشفيات نظرا لحساسية القطاع وإشراف الجيش عليه.

وفي هذا السياق إعتبرت مبادرة باماكو الصحة في المنطقة سلعة إقتصادية والمرافق الصحية في حالة تنافس، حيث أسفر ذلك على أن خضعت الصحة إلى تحيزين هامين أثرا على مدى جدوى هذه الفلسفة (فلسفة الرعاية الصحية الأولية مدفوعة التكاليف من المواطنين)[4]، **التحيز الأول** هو ضد مجانية الخدمات الصحية خاصة الوقائية والعلاجية وهذا ما أثر على تحسين مؤشرات الحضور إلى المرافق الصحية وإستخدام الخدمات الصحية نتيجة للعقبات الإقتصادية المالية، حيث منعت تكلفة الخدمة الصحية العديد من السكان من الحصول على الرعاية المطلوبة، أما **التحيز الثاني** فقد دار حول التنظيم

[1]Jean Daniel Rainhoru et Mary- Josée Bornier, *La Santé au Risque du Marché, Incertitudes à l'Aube du xxI Siècle* (Geneva : Cahiers de l'IUED Institut de Hautes Etudes Internationales et de Développement , Graduate Institute of Intarnational and Development Studies, 2017), 54- 57.
[2]**I**bid.
[3]Ibid, 57- 62.
[4]**Idem.**

الفعال لعملية تمويل المجتمع للصحة الذي فشل في تحقيق أولويات المبادرة والمتمثلة في توفير الأدوية والموارد البشرية والموارد المالية المطلوبة خاصة في الأرياف، الشيء الذي أثر سلبا على عملية الإجلاء من المناطق الداخلية إلى المستشفيات التي كانت خارج القدرة المالية ل80% من السكان[1].

المطلب الثاني: عولمة مناهج التعليم في منطقة الساحل الإفريقي

ينطوي هذا المطلب على نتائج تهجين وعولمة منظومة التعليم في بلدان منطقة الساحل الإفريقي من ناحية تمويله ومناهجه.

الفرع الأول: نتائج تمويل التعليم العالمي من منظور مؤتمر جومتين

يُعَدُّ مؤتمر جومتين للتعليم الشامل نقطة تحول تاريخية في السياسات التعليمية لبلدان منطقة الساحل الإفريقي، حيث إعتُمد التعليم الأساسي كأحد أولويات التنمية الرئيسة بمقاييس وأهداف عالمية[2]، ومن هنا أصبح التعليم التشاركي فوق قومي ودون وطني لجهات فاعلة في تخطيط التعليم العالمي وهو إطار التعليم الأساسي والشامل في سياق برامج التكيف الهيكلي وفُرض على جميع بلدان المنطقة وجمع بين منظمات المجتمع المدني محليا ومنظمات مانحة دوليا بتمويل أشرف عليه البنك العالمي[3].

النظرية الدولية التهجينية في التعليم: Théorisation de l'Hybridation: يهدف منها البنك العالمي من بين أطراف أخرى إلى إخلاء الخيار السياسي الوطني لصالح الأطراف والمنافع التجارية التعاقدية ومن تم إبعاد المدرسة عن التخطيط الوطني والأهداف التنموية التي يُفترض تحديدها عن طريق تأصيلها لبيئتها، ويعتبر هذا المبدأ جزءا من عقيدة التخطيط والحكم التي تسود المنظمات والوكالات المالية فوق الوطنية وبالتالي حوكمة عالمية للتعليم الوطني[4].

ومن هنا، يصبح ممكنا طرح قضية تغلغل المموّلين الأجانب في صناعة قرار التعليم الوطني وبناء توجهاته وفقا لعلاقات القوة بين الأطراف الفاعلة في عملية التعليم وبذلك لم تعد شرعية إختيار الغايات التعليمية الوطنية، بل أصبحت نتيجة حتمية لتشابك المصالح بين فواعل دون وطنية وفوق وطنية بعينها، كما لم تعد الدولة التي أُضعفت وظائفها عن طريق تدابير التكيف الهيكلي والتي استعانت

[1]Jean Daniel Rainhoru et Mary- Josée Bornier, **op**, **cit**, 54- 57**.**

[2]Abdou Duflau Kpoumié Manjap, « Mondialization Economique et Codition Enseigante dans les Pays en Développement (PED) : Le Cas du Cameroun et de la Guiniée Conakry » (Mémoire de Maitrise Administration et Fondement de l'Education, Education Conparée, Département d'Administration et de Fondements de l'Education, Faculté des Sciences de l'Education , Université de Motréal,Canada, 2004), 25.

[3]Annie Vinokur, « Education au Sud : Nouvelle Donne dans le Contexte de la Mondialisation, » dans *Défis du Développement en Afrique Subsahariènne, l'Education en Enjeu*, edité par Marc Pilon, (Paris : Groupement d'Intéret. Scientifique, INED, IRD, CEPED, Centre Population et Développement, 2006), 106.

[4]Marc Pilon, **op**. **cit**, 107, 108.

بمصادر تمويل خارجية لتخطيط التعليم ولم تعد قادرة على صناعة سياسات تربوية مناسبة لأهدافها بل لأهداف الجهات المانحة وبالتالي عملت نظرية عولمة التعليم على تطبيق النظرية التهجينية من خلال إزالة العقبات المؤسسية التي تعيق سيولة رأس المال الدولي و ربحيته في قطاع التعليم[1].

الفرع الثاني: عوامل فشل نماذج جومتين وداكار للتعليم الهجين

وجدت دراسات كثيرة أن بلدان منطقة الساحل الإفريقي واجهت خطر عدم تحقيق الأهداف الأساسية الثلاثة للتعليم للجميع المنبثقة عن مؤتمر جومتين عام 1990 والتي حددها المنتدى العالمي للتعليم في داكار ومؤتمر الألفية للأهداف الإنمائية لعام 2000 والقابلة للقياس وهي[2]:

- التعليم الإبتدائي الشامل Education primaire universelle.
- المساواة بين الجنسين في التعليم.
- خفض الأمية إلى النصف بحلول 2015.

لذا، خلصت تقييمات منتدى داكار بالإضافة إلى الدراسات العلمية التي ناقشت فشل إجراءات جومتين وداكار في الوصول إلى المخططات الرامية إلى تحقيق التعليم للجميع إلى مجموعة من الأسباب منعت تحقق ذلك على رأسها الإيدز والنزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية[3].

الجدول رقم 59: يوضح إخفاق تحقق أهداف مؤتمر جومتين وداكار.

المنطقة	الاقتراب من انجاز الأهداف	تقدم غير كاف	عدم إنجاز الأهداف
منطقة الساحل الإفريقي	/	موريتانيا	السنغال، بوركينافسو، مالي، النيجر وتشاد.

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر : **Source**: Marc pilon, **op**. **cit**,23.

تدلّ بيانات الجدول رقم **59** على تعثر بلوغ بلدان المنطقة لأهداف التعليم الشامل وفضح صلاحية منهجه وعدم مواءمته لمختلف البيئات .

الفرع الثالث: حالة التعليم في بلدان منطقة الساحل الإفريقي عند أفول القرن العشرين

عانى التعليم في بلدان منطقة الساحل الإفريقي بعد تطبيق تدابير مؤتمر جومتين حتى نهاية القرن العشرين من شرور عديدة منها، التراجع في النفقات كنسبة من الإنفاق العام، التأخر في الإلتحاق بالطور الإبتدائي وضعف معدلات الإلتحاق بالثانوي والتعليم العالي حيث لم يتعد عدد طلاب الجامعات في جل بلدان غرب إفريقيا 406.000 طالب بداية تطبيق إجراءات مؤتمر جومتين في عام 1990[4].

[1]Marc Pilon, **op**. **cit**, 109.
[2]Abdou Duflau Kpoumié Manjap, **op**. **cit**, 27.
[3]**I**bid.
[4]Jean Marie Cour et Serge Snrech, « Pour Préparer l'Avenir de l'Afrique de l'Ouest : Une Vision à l'Horison 2020, » Etude des Perspéctives à Long Terme en Afrique de l'Ouest (Paris, Club de Sahel, Organisation de Coopération et de Développement Economiques, OCDE, 1998), 84.

ويعود التأخير في تدريب الأفارقة في منطقة الساحل الإفريقي الذي لا يزال يتوسع في ظل تعثر التمويل الخاص وسوء جودة الخدمات العامة إلى الإنتقال القصري من المدرسة المجانية إلى المدرسة المموّلة ثلاثيا (حسب إجراءات مؤتمر جومتين: تموّل المدارس من الدولة والقطاع الخاص الأجنبي والوطني والمجتمع المحلي) مما أدى إلى تعطيل تطور التعليم طوال عقد التسعينات نتيجة التباطؤ الذي طبع تلك المرحلة كبيان على أجندات الأطراف وعدم إستجابة البيئة المحلية للمناهج الأجنية حيت فشل المؤتمر في تحقيق أهداف التعليم الشامل وتحسين قدرات الإبتكار والتقدم وزيادة الإنفاق على التعليم وتحسين معدلات الإلتحاق وتحقيق إنهاء المرحلة الابتدائية[1].

مثّل تحالف البنك العالمي الذي قام بتخطيط التعليم العشري وموّله ب50% وفرضه على بلدان المنطقة مع بعض المانحين تكريسا للعداء لتوجهات الدولة الوطنية، كما خلق كثير من التضارب المنهجي بين ما تريده هي وما تخطط له الدول المانحة[2]، حيث أظهرت تجربة تطبيق تدابير مؤتمر جومتين في السنغال وبوركينافاسو مثلا بأن البلدين أجبرتا على دمج الكثير من توصيات المؤتمر على أنها أهدافا للتعليم الوطني وأنها من تطلعات المواطنين[3] .

الجدول رقم 60: يوضح ضعف مؤشرات التعليم الإبتدائي.

المؤشر	نسبة التمدرس الشامل	نسبة إنهاء المرحلة الابتدائية	نسبة الإعادة في الابتدائي	البلدان
الفريق الثاني	%88	%46	%16	موريتانيا
الفريق الثالث	%45	%25	%17.7	بوركينافاسو
	%49	%23	%17.9	مالي
	%31	%20	%13	النيجر
الفريق الرابع	%71	%19	%24.6	تشاد
	%70	%41	%13.6	السنغال

الجدول من إعداد الباحث بناء على المصدر: **Source**: Nadir Altinok, **op**. **cit**, 180, 181.

يدّلنا الجدول رقم **60** على تقييم البنك العالمي نهاية القرن العشرين للدول التي خضعت لتطبيق إجراءات وتدابير مؤتمر جومتين العالمي وكانت النتائج فيها كالآتي:

الفريق الأول: لم يوضح في الجدول لأنه لا يضم بلدان منطقة الساحل الإفريقي ويشمل بنغلادش، بوليفيا ناميبيا، الهند ،إندونيسيا ، لوسوتو، أوغندا، فيتنام، زامبيا، زيمبابوي ، بمعدلات إلتحاق من 88% إلى 113% ومعدل إكمال المرحلة الإبتدائية من 70% إلى 103%.

[1]Jean Marie Cour et Serge Snrech, **op**. **cit**, 84.
[2]Marc pilon, **op**. **cit**, 115.
[3]**I**bid, 116.

الفريق الثاني: يشمل أنغولا، البينين، الكاميرون، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كينيا، مدغشقر، ملاوي، موريتانيا، رواندا، بمعدل التحاق بين 79% إلى 117% ومعدل إتمام المرحلة الأساسية من 29% إلى 58% ومعدل إعادة يصل إلى 36.1%.

الفريق الثالث: يتكون من بورندي، جمهورية إفريقيا الوسطى، ايرتيا، بوركينا فاسو، مالي، النيجر إيثيوبيا، بمعدل إلتحاق بين 31% إلى 60% ومعدل إكمال المرحلة الابتدائية من 19% إلى 43% ومعدل الإعادة وصل إلى 32.8%.

الفريق الرابع: يتألف من إرمينيا، الكامبودج، تشاد، الكونغو، ساحل العاج، غانا، جورجيا، غينيا بيساو هايتي، الهندوراس، جمهورية لاوو، مولدافيا، منغوليا، موزنبيق، نيكاراغور، نيجيريا، باكيستان، السنغال سيراليون، السودان، تنزانيا، التوغو، والتي بمعدلات إلتحاق من 61% إلى 134% ونسبة إتمام المرحلة الابتدائية من 19% إلى 81% ومعدل إعادة يصل إلى 24.7%، وهكذا يتضح من بيانات الجدول أن معدل الإلتحاق بالإبتدائي لا يزال متقهقرا، عدا موريتانيا والسنغال وتشاد التي عرفت زيادة ملحوظة، أما بالنسبة لإنهاء المرحلة الإبتدائية فلم تقترب جل دول المنطقة من الهدف المخطط[1]. يبين الشكل رقم **07** فشل بلدان المنطقة في تحسين معدلات محو الأمية عند الكبار مقارنة بالدول الإفريقية.

الشكل رقم 07: يوضح عدم قدرة بلدان منطقة الساحل الإفريقي بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية

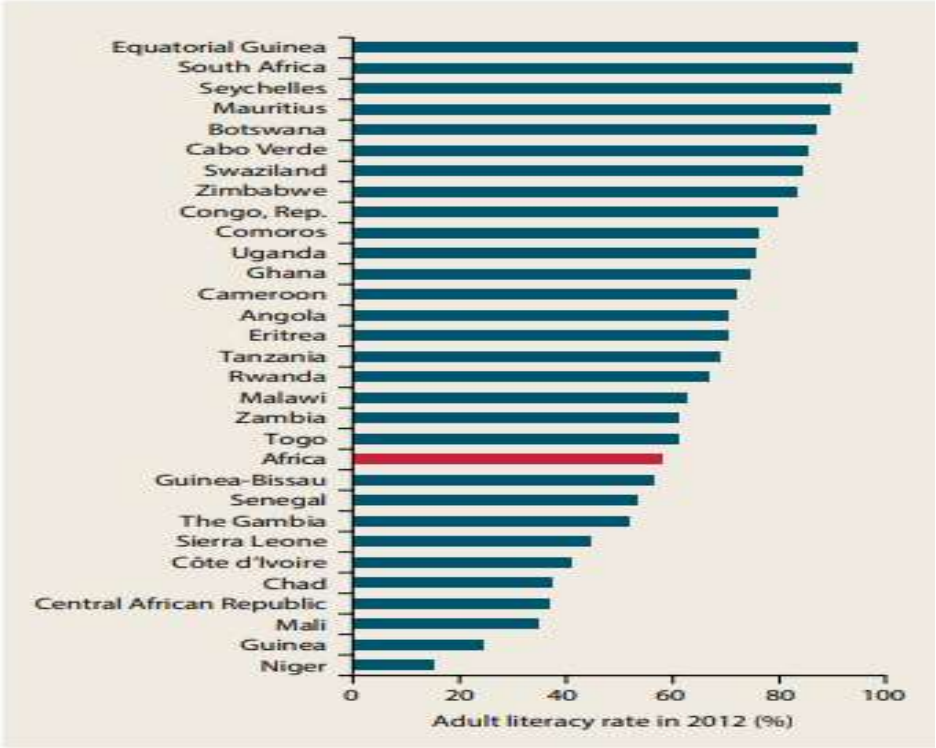

Source : Kathleen Beegle and Others, « Poverty is a Rising Africa, », Africa Poverty Report, (Washington DC, International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank), 2016, 88.

[1]Marc pilon, **op**. **cit**, 129.

المطلب الثالث: الأوضاع الإجتماعية عند نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الجديدة

يندرج هذا المطلب في سياق تبيان التشابه والإختلاف الناتج عن تحرير قطاعي الصحة والتعليم وإظهار مدى تخلّي بلدان منطقة الساحل الإفريقي عن القطاع.

الفرع الأول: مقارنة المؤشرات الإجتماعية بين السنغال ومالي

في ميدان التعليم يظهر الجدول رقم **61** أن حجب الإنفاق العام عن التعليم بغرض إعادة توجيه الموارد لسد فجوة الديون وتشجيع القطاع الخاص جاء عكس التوقعات ولم تتمكن بلدان منطقة الساحل الإفريقي الإهتداء إلى سبيل يمكّنها من تحقيق التزاماتها الشعبية والدولية، ناهيك عن فتور حملة التمويل الدولية التي قادها البنك العالمي ويمكن أن نقيس ضعف الإنفاق على التعليم من الناتج الإجمالي المحلي في **مالي** وتراجعه في **السنغال** في عهد برامج التكيف الهيكلي وكلا المؤشرين يرجع بالضرورة لإملاءات البنك والصندوق بضرورة خفض النفقات الإجتماعية ومنها الصحة والتعليم.

الجدول رقم 61: يوضح ضعف مؤشرات التعليم الإبتدائي.

المؤشر / البلد	نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي.			نسبة التمدرس في الإبتدائي	نسبة إتمام المرحلة الإبتدائية.		العمر المتوقع للبقاء في الإبتدائي	التأخر في الإلتحاق بالابتدائي.	مؤشرات التنمية البشرية	
مالي	1990	1996	1998-2000	%41.9	1990	1998	7 سنوات	20 إلى 30% بالغين سن التمدرس	1992	2000
	/	2.2	2.8		%11	%23			155/160	172/175
السينغال	1990	1996	1998-2000	%56.9	1990	2000	7 سنوات	20إلى30%	137/160	156/175
	3.9	3.5	3.2		%45	41%				

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر:

Source : le Sécretariat Exécutif de la CEDAEAO, la Commission de l'UEMOA, « Document de Stratégie Régionale de la pauvreté en Afrique de l'Ouest, », **op**. **cit**, 28, 29, The World Bank.2000. World Developent Report 1999/2000, **op**. **cit**, 240, Thibaut Lauweriér, **op**. **cit**, 28, 29.

كما تأثرت الصحة في مجتمعات المنطقة بعدم القدرة على تلبية متطلبات الرعاية الأولية والوقائية نتيجة قلة التمويل الداخلي والخارجي، يظهر الجدول رقم **62** بعض المؤشرات الصحية ومنها تراجع نسب وفيات الأطفال رغم شح التخصيصات العمومية لصالح القطاع في **مالي** حيث لم تتعد نسبة الإنفاق من الناتج الإجمالي المحلي 2% وفي **السنغال** أقل من ذلك بكثير أين تدنّت إلى حدود 1,2% وهي من

أخفض النسب دوليا نهاية مرحلة تطبيق برامج التكيف الهيكلي في العالم، لذلك بقيت بلدان المنطقة تشغل المراتب الأخيرة في مؤشر التنمية البشرية نهاية القرن وتدخل بهذا الإرث الإجتماعي الثقيل الألفية الثالثة.

الجدول رقم 62: يوضح المقارنة في المؤشرات الصحية بين السنغال ومالي.

المؤشر / البلد	الإنفاق على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي.		وفيات الأطفال		الوصول إلى المياه المأمونة	
مالي	1990	1997	1980	1997	1990	2000
	2.0		184	118	55	65
السينغال	1990	1997	117		1990	2000
	1.2		70		72	78

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر:

Source: The World Bank.2000. World Development Report 1999/2000 , **op**. **cit**, 240- 242, le Sécretariat Exécutif de la CEDAEAO, la Commission de l'UEMOA, « Documents de Stratégie Régionale de Réduction de la Pauvreté en Afrique de l'Ouest, », **op**. **cit**, 24.

يتضح من الجدول رقم **62** بأن مالى والسنغال كانتا تفلتان من القيود على الإنفاق الإجتماعي وتمكنا من تحقيق بعد التحسن في صحة السكان.

الفرع الثاني: مقارنة حجم التراجع في النفقات بين بلدان منطقة الساحل الإفريقي

يتضح من الجدول رقم **63** مدى تأثير ضعف الإنفاق العام على تحسين معدلات الإلتحاق وتحسين الترتيب على مؤشر التنمية البشرية في موريتانيا وبوركينا فاسو، حيث تشير بيانات الجدول إلى أن معدل الإلتحاق في بوركينا فاسو تراجع طرديا بالتناسب مع تراجع الإنفاق على التعليم من الناتج الإجمالي المحلي وانعكاس ذلك على تراجع ترتيبها على مؤشر التنمية البشرية مقارنة بالتحسن الذي شهدته بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الأخرى.

الجدول رقم 63: يوضح المقارنة في الإنفاق العام على التعليم.

المؤشر / البلد	معدل الإلتحاق بالإبتدائي			نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي.		نسبة الإنفاق من الناتج الإجمالي المحلي على التعليم في بلدان إفريقيا ما وراء الصحراء الكبرى	الترتيب على مؤشر التنمية البشرية. ***	
بوركينافاسو	1998	1992	1996	1980	1996		1992	2001
	15	*31	31	2.2	1.5	بين 3.1 و3.4	160/157	175/173
موريتانيا	14	55	**57	/	5.1	بين 3.1 و3.4	/	/

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر:

Source: * The World Bank.1995. World Development Report, **op**. **cit**, 216, ** The World Bank..2000 World Development Report 1999/2000, **op**. **cit**, 240, *** le Sécretariat Exécutif de la CEDAEAO, la Commission de l'UEMOA, « Document de Stratégie Régionale de Réduction de la Pauvreté en Afrique de l'Ouest, », **op**. **cit**, 139- 143.

أمّا في مجال الصحة فيظهر الجدول **64 بأن** الاوضاع لم تتحسن لمدة عشرة سنوات من 1990 حتى 2000 بسبب ضعف الإنفاق العام خاصة في عدد وفيات الأطفال، وكانت نفقات الصحة من الناتج الإجمالي المحلي في موريتانيا لنفس الفترة تسجل أدنى المعدلات إفريقيا ب1.8 من% في في حين تعدت النسبة في بعض البلدن في القارة 8%.

الجدول رقم 64: يوضح المقارنة في تراجع نفقات الصحة في الناتج الإجمالي المحلي.

المؤشر / البلد	وفيات الأطفال في كل 1000/ ولادة حية*			نفقات الصحة من الناتج الإجمالي المحلي**	العمر المتوقع عند الولادة*		الوصول إلى المياه المأمونة**	
بوركينافاسو	1990	1999	2000	4.7%عام .2000	1990	1999	1982	1995
	87	87	87		46	45	35	/
موريتانيا	105	106		1.8% عام 2000	54	54	37	64

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر:

Source: * Mohamed Nezhir Ould Hahed et Agnès Soucat, « Santé et Pauvreté en Mauritanie, Analyse et Cadre stratégique de lutte contre la pauvreté, » Document de Travail N° 32806, (Washington, Banque Mondiale, 2004), 27, **The World Bank.2000. World Development Report1999/2000, **op**. **cit**, 242.

ويعود الإستقرار السلبي الذي شهدته موريتانيا في وفيات الأطفال إلى الوفرة النوعية للأطباء وأعوان الشبه الطبي العموميين نتيجة لزيادة التوظيف في القطاع[1].

الفرع الثالث: نتائج اللامركزية في ميدان التعليم والصحة في تشاد والنيجر

أصبحت اللامركزية المفروضة في تدابير التكيف الهيكلي نهاية تسعينات القرن الفارط موضع تساؤل ويعود السبب في ذلك إلى أن مؤسستي بروتون وودز تعترف بأن سياسات التعديل والخصخصة تم إجراؤها على نحو متسرّع للغاية حيث كان من عيوبها ضعف الإستثمار الأجنبي في رأس المال الإجتماعي[2].

يتيح لنا الجدول رقم **65** مقارنة المؤشرات التعليمية بين النيجر وتشاد نهاية القرن العشرين ويبيّن مستويات التراجع عن السياسات الإجتماعية التي طالما إعتبرتها مقاربة التكيف الهيكلي غير مجدية ومبدّدة للموارد الشحيحة التي ينبغي تعبئتها لسداد الدين الخارجي للبلدين. يعطينا الجدول فرصة لإظهار تناقض المؤسسات المالية الدولية التي سوّقت طويلا لمبدئي لتعليم الشامل والتعليم للجميع، فعند نهاية التكيف رأينا البلدين يشغلان المراتب الأخيرة في مؤشر التنمية البشرية رغم تحسن الإلتحاق ومعدل وفيات الأطفال في تشاد في الجدول **66** بفعل نقص قروض البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وبسبب الإنفاق العام على التعليم الذي بقي يواصل الإنحدار.

[1]Burkina Faso, Ministère de l'Economie et du Développement, « Projet d'Appui Régionale à l'Intégration, Etude Spécifique Approfondée des Donnés de l'Enquête prioritaire1998, Pauvreté et santé au Burkina Faso, », **op**. **cit**, 22.

[2]Domoina Randriamarina, **op**. **cit**, 19.

الجدول رقم 65: يوضح مؤشرات التعليم نهاية مرحلة التكيف.

المؤشر / البلد	معدل الالتحاق بالإبتدائي		الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج الإجمالي المحلي		الترتيب على مؤشر التنمية البشرية	
النيجر	1996	2000	1980	2000	1992	2001
	25	/	3.1	2.9	160/156	162/61
تشاد	*65	**76.9	2.4	/	***	

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر:

Source: *The World Bank.2000. World Development Report1999/2000, **op**. **cit**, 240, ** la Banque Mondial.2004. « *Le Système Educatif Tchadien, Eléments de Diagnostic Pour Une Politique Educative Nouvelle et une Meilleure Efficacité de la Dépende Publique*, » Document de Travail N°110, Série : le Développement Humain en Afrique, (Washington,D.C, Département Pour le Développement Humain de la Région Afrique), 93. *** la Banque Mondiale. 2003. « Rapport *d'Evaluation Réstrospective Niger*, » Document N° 26269, **op**. **cit**, 2.

الجدول رقم 66: مقارنة المؤشرات الصحية بين تشاد والنيجر نهاية القرن العشرين.

المؤشر / البلد	الإنفاق في الصحة من الناتج المحلي الإجمالي		وفيات الأطفال 1000/ ولادة حية		الوصول إلى المياه المأمونة	
النيجر	1990	1997	1980	1997	1998	1997
	1.6		150	118	37	48
تشاد	1.6		123	100	31	24

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر:

Source: The World Bank.2000.World Development Report1999/2000, **op**. **cit**, 242.

خلاصة الفصل الثالث

بيّنا بالدليل المقارن والإحصائي أن خضوع القطاعات القيادية للتنمية مثل الشركات العمومية الإنتاجية والدواوين الزراعية التصديرية وشركات الكهرباء والماء والشركات الوطنية التعدينية والصحة والتعليم على غرار جميع الشركات العمومية وشبه الحكومية التي كانت تنضوي تحت سلطة التسيير للدولة للتدابير المشددة للتكيف الهيكلي خاصة تحرير الصادرات والواردات الخصخصة أدى بصفة مباشرة إلى مجموعة من النتائج السلبية على الإقتصاد والتنمية وجعل المواطن ينزلق أكثر في براثن الفقر والتخلف ومنها:

-إنضمام عدد هائل من المواطنين إلى شريحة البطالين نتيجة التسريح.

-عجز عدد هائل من المواطنين عن الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية نتيجة فرض رسوم المستخدم.

-عدم قدرة عدد كبير من الأطفال الإلتحاق بالمدارس الإبتدائية نتيجة فرض الرسوم.

-فشل فئة الفقراء في الإستفادة من خدمات الكهرباء والماء نتيجة إرتفاع الفاتورة.

- ضعف العائد من النشاطات الإستثمارية الاجنبية في قطاع المناجم والتعدين رغم أن بلدان منطقة الساحل الإفريقي غنية بهذه الموارد الباطنية.

الفصل الرابع:

سياسات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي للحد من الفقر في بلدان منطقة الساحل الافريقي.

الفقر ظاهرة تاريخية فشلت جميع المنظورات في الوصول إلى تعريف موحد لها لأنها ظلت تقاربها من زوايا محددة، وعلى هذا الأساس حاول البنك العالمي وصندوق النقد الدولي الإستفادة من جميع هذه المقاربات بغرض الوصول إلى تعريف يتواءم مع الخلفية الإيديولوجية لمؤسسات بروتن وودز ومن هم وراءها. في الفصل الرابع نحلل سياسات هاتين الوكالتين الإنمائيتين للحد من الفقر بجميع أبعاده في بلدان منطقة الساحل الإفريقي عبر أربعة مباحث.

نقترب في **المبحث الأول** من الفقر بدراسته من منظور البنك العالمي وإرتباطاته بمتغير النزاعات والأمن والتحولات النظرية والسياسية المبتكرة حيث لا يمكن بأي حال من الأحوال تحقيق تنمية ما في منطقة الساحل الإفريقي بعيدا عن مقاربة تأخذ الأمن والنزاعات كمتغرين جوهريين لأن الدراسات المتخصصة والإحصاءات المتوفرة تدلّ على أن غياب الأمن وتفشي النزاعات بأنواعها يؤديان حتما إلى زيادة معدلات الفقر بكل أبعاده.

في **المبحث الثاني** نأتي إلى التعريف بسياسات أوراق إستراتيجية الحد من الفقر ونحلل مضامينها وإلى أي حدّ تختلف عن سياسات التكيف الهيكلي التى باءت بالفشل؟ نحلل أيضا وجود هذه السياسات في إستراتيجيات الدول الكبرى المساهمة في البنك العالمي وصندوق النقد الدولي كطعم للتوغل في تسيير دواليب التنمية في بلدان المنطقة.

أما في **المبحث الثالث** فنتطرق لتطبيقات سياسات أوراق إستراتيجية الحد من الفقر وعلاقتها بإلتزام الدول المانحة المساهمة في البنك العالمي وصندوق النقد الدولي بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في بلدان منطقة الساحل الإفريقي وخاصة في الجوانب الإجتماعية منها على سبيل المثال لا الحصر تطوير الصحة وتمكين المواطنين من الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية وتحقيق الإلتحاق الشامل بالمدارس الإبتدائية في غضون عام 2015.

ونتعرض في **المبحث الرابع** بالدراسة للإستراتيجيات القطاعية للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي للحد من الفقر في محاولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في بلدان المنطقة وتقييمها من جهة الجهود التي بذلتها المؤسستان في تدارك العجز المسجل في ميادين كالصحة والتعليم باعتبارهما الهدفان الأوليان في التعهدات الإنمائية الدولية للألفية لعام 2000 في الأمم المتحدة حيث كانت المؤسسات المالية الدولية بصفة عامة ومؤسسات بروتن وودز بصفة خاصة على موعد مع تحقيق وعود الدول الصناعية وأكبر المانحين متعددي الأطراف المتمثلة في القضاء على الفقر والجوع والتعليم للجميع للإنطلاق في التنمية المستدامة في عالم يخلو من الفقر والمرض، كما نقيُم الخطط النظرية التي تبدعها هذه المؤسسات للتملص من مسؤولية فشلها في تحقيق الوعود، بداية من من التبريرات التي تقدمها أمام منتقديها ومن بعد ذلك المقترحات التي تقدمها للإنتقال إلى نموذج آخر في منح المعونة الإنمائية وقبل ذلك التحديات التي تواجه الجهود المبذولة والحاجة الملحّة إلى بناء إستراتيجية تعاون إقليمية للحد من الفقر كبديل تستطيع أن تضع بلدان المنطقة التمويلات اللازمة له ويوظف المعرفة وتأخذ بعين الإعتبار الإمكانات والمتطلبات.

المبحث الأول: الفقر: دراسة في منظورات البنك العالمي وإرتباطاته بمتغير النزاعات والأمن

تناول هذا المبحث مقاربات تعريف الفقر من منظورات مختلفة وإرتبطاته بالنزاعات والأمن في بلدان منطقة الساحل الإفريقي ثم قمنا بتحليل التحوّل الذي ميّز مقاربة البنك العالمي لموضوع الفقر واعترافه بالمؤشرات الإجتماعية والسياسية لقياس الفقر.

المطلب الأول: الفقر من منظورات متعددة

يستعصي الفقر على الباحثين لإيجاد تعريف موحد له، لأجل ذلك يدرس هذا المطلب من خلال فروعه البحثية المقاربات الأكثر مواءمة للدراسة.

الفرع الأول: الفقر من منظور الدخل النقدي

يشير منظروا الفقر إلى طريقة تصور تدفع دائما لإعتماد مقياس معين لتحديد مفهوم الفقر، إذ يقوم مفهوم فقر الدخل أو الفقر النقدي على إفتراض أنه يمكن إختيار مؤشر وخط للفقر موحّدين قادرين على المقارنة بين شخص وآخر من حيث الفقر[1]، لذا يقاس بمستوى إنفاق الفرد[2].

محددات فقر الدخل: يقاس الفقر ضمن هذه المقارنة بعتبة الفقر أي الخط الفاصل بين الأسرة الفقيرة وغير الفقيرة، فإذا كانت القيمة النقدية الكافية لتحقيق مجموع حاجيات الأسرة من الطعام اليومي منقوصة تعتبر هذه الأسرة فقيرة باعتبارها قد نزلت تحت عتبة الفقر[3]، فالفقر في حالته النقدية ينتمي إلى فقر الدخل الذي يشير وفق ذلك إلى البعد الأول للفقر المدقع Obsolutly Poverty الذي ينشأ عادة من غياب القيم المادية للمعيشة الإستهلاكية التالية[4]:

- الحد الأدنى من المدخول النقدي اليومي السعري من الغذاء.
- الحد الأدنى من المواد غير الغذائية الضرورية لحياة لائقة.
- الحد الأدنى اللازم للإنفاق المستمر.
- الحد الأدنى من القدرة على الوفاء بالمعايير الإجتماعية والثقافية.

[1]Majid Sameti, Rahim Dallali Esfahani and Hassan karnameh Haghighi, « Theories of Poverty: A Comparativre Analysis ,» Kuwait, chapter of Arabian Journal of Business and Management Review,Vol.1, N^0.06 (February 2012) : 45- 47.

[2]Udaya Wagle , « Repenser la Pauvreté : Définition et Mésure, » Révue Internationale des Sciences Sociales 1 (N^0 171) (2002) : 176- 186.

[3]Rahim Dallali,**op**,**cit**, 84.

[4]United Nations, General Assembley HRC, " Human Rights Council, Seventh Session ," Report N^0 7/15 of the Independent Expert of the Question of Human Rights and Extreme Poverty,", (New York, 2008), 7.

يحدد البنك العالمي قيمة 1.25 دولار في اليوم للفرد كي يكون عند النقطة الفاصلة مع عتبة الفقر[1] وفي تأصيله لمفهوم الفقر يركز البنك على الفقر النقدي والدخل لسهولة قياسهما ومن وجهة نظره يتكامل ذلك مع الأبعاد المنقوصة التي تحفظ الكرامة الإنسانية ومنها العجز، الصحة، التعليم، ضعف الصوت السياسي والإجتماعي وغيرها[2].

ويمثل الدخل من هذا المنطلق الحصول على مجموعة من القيم المنتجَة من البنية التحتية ونواتج التعليم ويمكن أن تشكل مركب يدل على القدرة الإستيعابية[3]* بإعتبارها الناقل الإيجابي للتغيرات الهيكلية المساعدة على النمو كما يعرف البنك العالمي الفقر تعريفا جيوسياسيا متجاوزا بذلك إفتراضاته التقليدية التي كان يتشبث بها طويلا، حيث أدخل على مقاربته للفقر معايير جديدة زيادة على الصحة والتعليم والتغذية والأحوال المعيشية العامة والتكنولوجيا حيث يتصور عالم الإقتصاد ونائب رئيس البنك الأسبق جوزيف إستغلتر Joseph Stiglitz هذا المكون المؤسسي للفقر ويشترط إذا كان يجب سد الفجوة في الدخل فلا بد من سد الفجوة في المعرفة العامة والمعرفة التكنولوجية، لما تمثله الأولى من الإستثمار في التعليم والثانية في التصنيع ويفرّق إستغلتز بين الدول المتقدمة والفقيرة في أن الأولى تمتلك ميزة نسبية في التكنولوجيا العالية كثيفة رأس المال مع اليد العاملة الماهرة[4] أمّا الفقيرة فلا، لذا ينظر البنك العالمي إلى الفقر نظرة فردية ونظرة كلانية ترتبط بالدولة وما يفصل بين الدول المتقدمة والدول الفقيرة بالنسبة له هي الفجوة الشاسعة في المعرفة[5].

الفرع الثاني: الفقر من منظور القدرات والفرص

تم تطوير هذا المنظور من طرف عالم التنمية أمارتيا سين Amartya Seen بمساعدة الأمم المتحدة باستخدام المؤشرات الإجتماعية ومتغيرات الكيان إضافة إلى المؤشرات والمتغيرات الإقتصادية[6] حيث إعتمد سين على فرضية أن الأمن الوقائي والصحة الجيدة مع وجودة التعليم توسع الخيارات أمام الفقراء

[1]Hamit Mahamat Abbassi, « La croissance comme stratégie de lutte contre la pauvreté dans les pays en voie de développement : Le Cas du Tchad » (Maitrise en Sciences Economiques, Université Gaston Berger de Saint- Louis UFR de sciences économiqques et de Gestion, Sénegal, 2007/2008), 12.

[2]Emanuelle Benicourt , « la pauvreté selon le PNUD et la banque mondiale, », études Rurales, 3- 4 (n° 159-160) (2001) : 35.

[3]Liza chauret and Patrick Guillaumont, **op**. **cit**, 8.

[4]Joseph stiglitz, " From Manufacturing Led Export Growth to a 21st Century Inclusive Growth Strategy: Explaining the Demise of a Successful Growth Model and What To Do About It," Think development- Think WiDER, Paper presented at a WIDER Conference Development, 13-15 September 2018, (Helsinki, Finland,United Nations University,UNU-WIDER,), 8- 12.

[5]**I**bid, 10.

[6]Dwirani Puspa and Teguh Dartanto," The multidimentional Approch to poverty, Measurment in Indonesia, Measurement Diterminents and its Policy Implications," Journal of Economic Cooperation and Development, 39, 3, Washington, (2018): 4.

وهي تتلاءم مع الحريات في تشكيل مصير الشخص وهي من مجموعة الفرص والإمكانات التي تؤدي دورا رئيسيا في تحقيق وظائف وإختيارات الإنسان للوصول إلى السيادة الفردية والسعادة والتمكين[1].

وبالتالي أصبح التركيز في هذه الجبهة على فقر القدرات الأساسية التي تتلخص في أنه قد يكون هناك عدم كفاية في الدخل أو التعليم أو تكون الحالة الصحية سيئة أو الشعور بالعجز أو الإفتقار إلى الحريات الأساسية عند غالبية السكان[2].

من أجل ذلك، جادل سين بأن حقائق الإشباع المادي تبقى غير كافية فهي شروط لازمة فقط يتطلع الناس بعدها إلى الوصول إلى فرص التحرر من القمع متعدد الأبعاد والرضا، فالقدرات النقدية والإستهلاكية لا تجدي نفعا في غياب أبعاد القدرات الأخرى ويلتقط سين في نهج الفرص والقدرات والحريات مؤشرات للفشل في تحقيق الإنعتاق من القمع الإقتصادي، النفسي، الإجتماعي والثقافي الذي يعتبره جوهر الفقر[3].

قياس الفقر عند برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأمارتيا سين: جاء هذا التعاون ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمؤشر التنمية البشرية لقياس الفقر ويشمل العناصر الحسابية التالية[4]:

- العمر المتوقع عند الولادة ويبدأ من 25 سنة إلى 85 سنة.
- المستوى التعليمي وينقسم إلى مؤشرين نوعيين هما: معدل محو الأمية للكبار من درجة 0% إلى 100%، ونسبة أو معدل التمدرس والإلتحاق الإجمالي Adult Literacy and Gross Enrollement من 10 إلى 100%.
- معيار المعيشة يقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجماليPer Capita of GPP (بين 100 دولار إلى 4000 دولار كمعادل للقدرة الشرائية في السنة).

لقد تطور نهج أمارتيا سين ليستجيب للميزة التغييرية لظاهرة الفقر مع تقديم مؤشر الفقر البشري Human poverty Index الذي يقوم على الحرمان الجزئي كمؤشر فرعي يقيس الفقر في مختلف أبعاده الفرعية مثل نقص الرعاية الصحية الأساسية أو نقص التغذية ووفيات الأطفال وعدم إكمال المرحلة الإبتدائية والثانوية والجامعية وضعف معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين وكذلك يتم التركيز ضمن هذا السياق على الأحوال المعيشية الخطرة جراء فقدان وقود الطهي والماء الآمن للشرب والكهرباء والأصول التنموية الإنسانية المتكاملة[5].

[1]Kathlen Beegle and Others, " poverty in a Rising Africa", (Washington,World Bank, 2016), 83- 85.
[2]Jonathan Haughton and Shahidur R . Khandker, *Hand Book on Poverty and Inequality* (Washington: the World Bank, 2009), 1.
[3]Rahim Dallali, **op**. **cit**, 48.
[4]Hamit Mahamat Abassi, **op**. **cit**, 13.
[5]Rahim Dallali, **op**. **cit**, 19.

فمنذ بداية تسعينات القرن الماضي كان الفقر البشري موضوعا يلاقي إهتماما متزايدا من قبل دارسي الفقر والتنمية ويُبنى هذا النوع من مؤشرات الفقر على ثلاثة ركائز أساسية هي[1]:

1- يعبر عن طول العمر بالأشخاص الذين يتعرضون لخطر الموت قبل الأربعين$P1$.

2- يتم التعبير عن نقص التعليم بنسبة الأميّين البالغين $P2$.

3- إنعدام الظروف المعيشية اللائقة وعلى المستوى الإقتصادي بالذات يُعبر عنها بواسطة مؤشر فرعي مركب من متغيرات ثلاثة هي:

أ- الأشخاص الذين لا يحصلون على المياه النقية للشرب$P3_1$.

ب- نسبة الأشخاص الذين لا يصلون إلى الخدمات الصحية$P3_2$.

ج- الأطفال دون الخامسة الذين يعانون سوء التغذية$P3_3$.

ويتم الحصول على $P3$ من خلال إستخراج المتوسط الحسابي للمتغيرات الثلاثة $P3_1$، $P3_2$، $P3_3$ ثم يتم حساب مؤشر الفقر البشري بأخذ المتوسط الحسابي لـ $p1$ و$p2$ و$p3$.

الفرع الثالث: الفقر من منظور الإستبعاد

يُفرّق غالبية منظري الإستبعاد بين فقر الدخل وفقر التنمية البشرية وفقر الإستبعاد الإجتماعي، حيث يركز الأول الثاني على الأفراد ويهتم منظور الإستبعاد بالعلاقات الإجتماعية المنشئة له، إذ يُعدّ الإنتماء إلى فئة إجتماعية يسفر إنتماؤها وتفاعلها مع فئات أخرى عن نشوئه، أي أنه ما تواجهه فئة معينة من حرمان من المشاركة في المجتمع بسبب التمييز الإنساني وإنكار حقوقها في إطار النظام القانوني القائم يُعدّ إستبعادا[2].

لذا تعتبر المحددات المسؤولة عن الإستبعاد مجتمعة في فقر معالجة مصادر الشكوى الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية، الإنسانية والبيئية ويمكن أن نحصر العوامل الإستبعادية الرئيسية المسببة للفقر في ثلاثة أنواع وهي[3]:

الأسباب الهيكلية Structural Causes: وتشمل الحرمان بالإستبعاد الإثني والتمييز المتأصل في المجتمعات الإثنية خاصة في إفريقيا ومنها بلدان منطقة الساحل الإفريقي.

الأسباب الإنتقالية Transitional Causes: بفعل التغيرات الهيكلية التي أحدثتها الإصلاحات في الإقتصاد الكلي خصوصا في منطقة الساحل الإفريقي إبان تطبيق سياسات التكيف الهيكلي نجم عن ذلك تغيرات عميقة في قدرة الفئات الإجتماعية على الوفاء بإحتياجاتها السلعية ونشوء مناطق العجز نتيجة السياسات غير الموفقة الإقتصادية والإجتماعية لهذا النموذج.

---

[1]Emmanuelle Benicourt, **op**. **cit** , 3.

[2]Report HRC N^0 7/15,**op**. **cit**, 8.

[3]Sidikat L. Adegimi, GafarT.Ljaiya, Usman A, Raheem, " Determinants of Poverty in Sub- Saharan Africa," African Research Review Vol. 3(2) (January 2009): 165.

الأسباب الطبيعية (الكوارث) Natural Disasters : يحدث الجفاف المستديم وحرمان ضحاياه من الوصول إلى مناطق أقل ضررا، ووفقا لذلك يؤدي التمييز البيئي بالضرورة إلى إستبعاد بيئي، إجتماعي وإنتقالي الذي يحرم فئات معينة من المشاركة العادلة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية[1].

لذلك، يُعتبر الإستبعاد الإجتماعي إحدى المقاربات التي صمدت كثيرا في دراسات التنمية والفقر حيث ظهر هذا المفهوم في سبعينات القرن الفارط وأصبح مرجعا لتفسير ظاهرة الفقر في تسعينياته لدرجة أن الإستبعاد والفقر غالبا ما يستخدمان بشكل لا ينفصل أحدهما عن الآخر مما حدى به أن يصبح موضوعا خصبا من مواضيع البنك العالمي وكذلك أحداث التنمية العالمية والدراسات الأكاديمية حول الفقر[2].

المطلب الثاني: أنواع وروابط الفقر

يلخص هذا المطلب ويحلّل أنواع الفقر ومدى إرتباطه بالنزاعات والأمن وكذلك تأثيراته على الرساميل الإنسانية المختلفة.

الفرع الأول: الفقر المدقع (المطلق): Absolutly Poverty

يُعد الفقر عصيًّا عن التعريف، لذا ينبغي أن يستوفي جميع العناصر التاريخية والحضارية والمعيشية والمستقبلية اللازمة والكافية ومن ثم تتعدد أبعاده وروابطه بحسب البيئات الجغرافية والإنسانية والإقتصادية ومن هنا يُنتج الأدب الإقتصادي وأدب التنمية خاصة دراسات التنمية إصطلاحات عديدة ومنها الفقر المدقع[3].

تم إستخدام مصطلح الفقر المدقع للتعبير عن الحرمان من أربعة أصول تكون الأسرة محرومة منها وهي الحاجات غير المُلباة وغير المشبعة وهي عبارة عن[4]:

- عدم كفاية المياه والصرف الصحي وتقاس بعدم قدرة الأسرة على الوصول إلى مياه الشرب النقية حيث يحدد المقياس العالمي الوقت اللازم للحصول عليها بثلاثين (30) دقيقة، وبحجم 40 لتر يوميا.
- أرضيات منزلية غير مناسبة إذا كانت من الطين وعرضة للتعفن.
- التعليم غير الكافي حيث تفتقر الأسرة لفرد بالغ (15-64 سنة) له أقل من 05 سنوات تحصيل علمي.
- غياب الكهرباء في المنزل.

---

[1]Lynn Benett, " *Using Enpowvernment and Social Inclusion for pro-poor, Growth : A Theory of Social Change*," Background Paper for the Social Development Sector Strategy Paper, (2002), 8, 9.

[2]Andrew Martin Fischer, *Poverty as Ideology, Rescuing Social Justice from Global Development Agendas* (London: Crop International Studies in Poverty Research (COPZED), 2018), 142, 143.

[3]Sara Turner, Jakkie Cilliers and Barry Hughes, " Reducing Poverty in Africa, Realistic Targets for the Post 2015 MDGs and Agenda 2063," African Futures Paper N^0 13, Institute for Security Studies(ISS) (2015): 4.

[4]Shireen Assaf and Wenjuan Wang, " Regional Disparity Infertility Preferences and Demand for Family Planning Satisfied by Modern Methods Across Levels of Poverty,", (Maryland, The DHS Program ICF 2019), 6.

ويكون الفقر مدقعا ومطلقا إذا كانت الأسرة لا تحقق إشباع الحاجات الأساسية إضافة إلى أنها تفتقر إلى الأصول الصغيرة العصرية من قبيل الهاتف والتلفاز[1]، وقد طور البنك العالمي تماشيا مع أهداف الألفية الإنمائية جملة من الأبعاد تعكس الفقر المدقع وهي ضعف الأصول المادية لإشباع الحاجات الأساسية وانعدام الصحة وضعف التعليم وغياب التمكين للفرد والأسرة[2].

لذلك يقع تحديد خطوط الفقر العالمية والمحلية ضمن دوائر البحث للبنك حيث تميل هذه المؤسسة إلى تحديد 2000 سعرة حرارية في اليوم داخل البلدان منخفضة الدخل هو الحد الفاصل مع الفقر المطلق[3]، وخدمة لهذا التعريف يتم القضاء على الفقر بمجرد سيطرة الأسرة على موارد مساوية لخط الفقر أو أعلى منه، وهو يساوي عند البنك العالمي1 دولار في اليوم وهو أحد الأمثلة المستخدمة في خط الفقر المطلق.

وتتدخل النسبية في تحديد خطوط الفقر كعتبة للفقر المطلق أو النسبي عندما تُراعى مستويات دخول الأفراد والقدرة الشرائية للمجتمعات (عتبة الغذاء اليومي) حيث تم ملاحظة تباين كبير إعتمدته المنظمات الدولية مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة وصلت حصة الفرد فيها إلى عشرة آلاف حريرة في اليوم في الدول الغنية وعتبة الفقر في السنغال بـ 2400 سعرة حرارية/اليوم للفرد[4].

الفرع الثاني: الفقر المزمن والفقر العابر Chronic and Transient Poverty

يتم إستخدام مسارين لقياس الفقر طويل المدى وتقسيم الفقر إلى مكون مزمن طويل المدى ومكون عابر قصير المدى، حيث يركز النهج الأول على عدد نوبات الفقر التي تم التعرض لها خلال عدد معين من الفترات الزمنية المترابطة ويصف جميع الذين تكون إحتياجاتهم المشبعة دون خط الفقر فقراء مزمنون[5] وتتمثل دواعي ديمومة الفقر وتحوله إلى فقر مزمن في انعدام الأمن في تبادلية دائمة ويوجد في تآزرية وتفاعلية حيث يمكن للفقر أن يولد النزاع والنزاع يؤدي إلى الفقر المزمن، أو أن أحدهما يفاقم الآخر، فإذا ما قسمنا أصول الأسرة إلى أشكال متعددة من رأس المال البشري، رأس المال الإجتماعي، رأس المال المادي ورأس المال الطبيعي (البيئي) نحصل على إطار منهجي مفيد لتحليل كيفية تأثير النزاع بمختلف أنواعه وأبعاده على الفقر سواء في نشوءه أو زيادة معدلاته باعتبار النزاع ظاهرة مادية تقوم على إرباك الإستقرار النفسي والإجتماعي والجغرافي للإنسان [6].

---

[1]Shireen Assaf and Wenjuan Wang, **op**. **cit**, 6, 7.

[2]Dwirani Pupsa and Teguh Dartanto, **op**. **cit**, 6.

[3]Dwight H. Perkins, Steven Radelet et David L. Lindauer, *Economie du Développement* (Paris: Nouveaux Horizons, 3ème Edition, 2014), 24.

[4]United Nations Stastics Division, "Handbook on Poverty Statistics : Concepts, Methods and Policy Use, ″Special Project on Poverty Statistics, (December 2005), 32- 34.

[5]**I**bid, 329.

[6]Jonathan Godhand.(2001). « *Violent Conflict, Poverty and Chronic Poverty* ," NBRE CPRC Working Paper 6**, (**Chronic Poverty Research Centre), 12- 16.

الفرع الثالث: الروابط بين النزاعات والأمن والفقر

يمكن للنزاعات المحلية والممتدة أن تؤثر بشكل مباشر على الأفراد والجماعات بطريقة متعددة الأبعاد نبرز أهمها فيما يلي[1]:

آثار النزاع على رأس المال السياسي: يوحي ذلك إلى تراجع الدولة عن العمليات الديمقراطية، زيادة تأثير الجهات العسكرية، تراجع سيادة القانون وإستهداف الفئات المستعبدة.

آثار النزاع على رأس المال البشري: مثل إرتفاع معدل وفيات الرضع والأطفال وتصاعد معدلات العجز والتشريد وانخفاض الوصول إلى الخدمات الأساسية كالرعاية الصحية الأولية وغياب التعليم وعودة ظهور الإستعباد والرق في منطقة الساحل الإفريقي (موريتانيا) وانخفاض معدلات محو الأمية عند الكبار[2].

آثار النزاع على رأس المال المادي: الذي يتمثل في تراجع تدفق التمويلات الخارجية ورؤوس الأموال باعتبار النزاعات بيئة عدوة للإستثمار الخارجي، حيث تُحرم المجموعات المشمولة بالنزاعات من فرص التنمية وتأهيل البنية الإنسانية التحتية.

آثار النزاع على رأس المال الطبيعي: يؤدي النزاع إلى خفض الإستثمار في البنى التحتية والخدمات وحدوث المجاعات والصدمات الإقتصادية، فالفقر المزمن يعني وقوعه تحت وطأة هذه الإنهيارات بالتدريج ولكن في مدة محددة نتيجة لصدمات موسمية مناخية أو نزاعات محدودة وهو يتوقف على عوامل إبقائية والفقر العابر يعود إلى عوامل تغييرية[3].

آثار النزاع على الحكم الراشد: يغطي عادة هذا المكون العناصر الرئيسية التي تلغي شرعية الحكم وتجعل الناس في حالة من فقر الحريات السياسية وهي العمليات الديمقراطية، الإنتخابات والمشاركة السياسية، سيادة القانون، التحولات السياسية من أنظمة أبوية تقليدية إلى أنظمة تداولية[4].

آثار النزاع على حقوق الإنسان والحريات المدنية: في حالة النزاع تلغى التشريعات ويحظر التجول وتثبت حالة الطوارئ العسكرية وتحد حريات الصحافة والإعلام ويتنامى العنف وتمنع الحرية الدينية[5].

آثار النزاع على الأمن الغذائي: الثابت أن النزاع يسبب انعدام الأمن ومنها الأمن الغذائي ونقص التغذية وقصورها، وتوفر لنا السببية العكسية مجالا أوسع لفهم التبادلية المزدوجة حيث تبين أن إنعدام الأمن الغذائي ونقص الياناصيب ليس السببين الوحيدين لنشوء النزاع وقد يكونا سببين مساعدين، أما النزاع فيؤدي إلى نتائج قد يكون من بينها الفقر الغذائي نتيجة حرق وتدمير المحاصيل وإعاقة سبل الإنتاج الزراعي

---

[1]Jonathan Godhand, **op**. **cit**, 12- 16.

[2]United Nations, Economic Commission for Africa, " Conflict in the Sahel Region and the Developmental Consequences," (Addis Ababa, Publications Section, 2017), 7.

[3]Jonathan Godhand, **op. cit**, 9- 11.

[4]United Nations, Economic Commission for Africa, " Conflict in the Sahel Region and the Developmental Consequences,", **op**. **cit**, 8.

[5]**I**bid.

والصناعي ليس كمحدد رئيسي بل كعنصر مساعد أيضا يثبت مدى تأثير النزاعات على الفقر، إلا أنه عندما يقترن النزاع بالفقر وهي حالة تاريخية لبلدان لمنطقة الساحل الإفريقي يزيد ذلك من إنعدام الأمن بصفة عامة والأمن الغذائي بصفة خاصة[1].

حيث تتسم الأوضاع بعد النزاع بهشاشة الأصول المادية خاصة، وتبعا لدراسة أجراها خبير الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي المستشار الأسبق للبنك العالمي بول كولييه Paul Collier أبانت عن أن 40% من النزاعات في هذه المنطقة يشهد تكرارا بعد 10 سنوات من جراء الهشاشة وغياب التنمية حيث يمثل الأمن الغذائي أحد أسبابها[2].

تكتسب عملية المناقشة الجدلية للفقر والنزاع في إحدى المحددات المتعلقة بالأمن الغذائي تآزرا دائما، ففي الدراسة السابقة إكتشف بول كولييه بأن المصادر الأصلية للشكوى هي المولدة للمظالم المؤدية إلى الثورة والنزاع، فعندما تنهار إستراتيجيات التكيف الممكنة للفقراء تبين الدراسة بأنهم يلجؤون إلى حمل السلاح كإستراتيجية عقلانية لكسب الرزق حيث نكون أمام " أيا كان لديه السلاح يأكل أولا"[3] (Who Ever Has Weapons Eats First).

كما تتميز النزاعات بتأثيرات مباشرة وغير مباشرة على الفقر، تتمثل **التأثيرات المباشرة** في تدمير البنى التحتية ومدخلات الخدمات العامة الأساسية أما **التأثيرات غير المباشرة** فتتلخص في عدم قدرة الناس على الوصول إلى خدمات الصحة مما يزيد من الوفيات خاصة الأطفال وخدمات التعليم مما يؤخر في بناء رأس المال البشري[4] ويسفر عن خسارة زمنية لجيل أو أكثر من الأفراد[5].

يحلل الخبير كولييه الروابط بين النزاعات والفقر ونمو الناتج الإجمالي المحلي التي حدثت بين 1960 و1992 في منطقة الساحل الإفريقي خاصة وتبين بأن النزاع المسلح يرتب عادة إنخفاضات في نصيب الفرد من هذا الناتج، حيث يكون هذا الإرتباط مدفوعا بعوامل كثيرة، إلا أن الدليل في متابعة هذه النزاعات بأنها تؤدي إلى الإنهيار الإقتصادي إذا ما دامت طويلا وكنتيجة لذلك يتعمق الفقر بكل أبعاده[6].

---

[1]David Keen, " The Economic Functions of Violence in Civil Wars," (London, Routledge, 2005), 52.

[2]Paul Collier, A. Hoerffer and M. Soderban, « Post Conflict Risks," Journal of Peace Research, Vol. 45 N^0 4, Sage Pulications, Los Angles, (2008): 75, 76.

[3]Jonathan Godhand, **op**. **cit**, 16, 17.

[4]Suzanne Verstegen, " *Poverty and Conflict an Entitlement Perspective*," CPN Breifing Paper, Stifting wissens Chaft und Politik (SWP), Conflict Prevention Net Work,(Berlin, 2001), 49.

[5]Hannes Muller, Chanon Techasun Thornwat. 2020. "*Poverty and Shard Prosperity 2020,*" NBRE Working Paper 9455, Poverty and Equity Global Practice, Conflicit and Poverty Policy Research, (Washington, World Bank Group), 5.

[6]**I**bid, 1.

وبالرغم من أن البنك العالمي وصندوق النقد الدولي حددا أهداف عالمية طموحة للحد من الفقر ولكنها من غير المرجح أن تتحقق بما أن النزاعات تؤدي إلى تحويل الموارد الشحيحة بعيدا عن مجهود الحد من الفقر بل تذهب غالبا لتمويل مجهود الحرب[1].

المطلب الثالث: التحولات النظرية للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي في مقاربة الفقر

نقوم في هذا المطلب بتحليل التحوّلات النظرية التي ميّزت إقتراب البنك العالمي لموضوع الفقر والإبتكارات الجديدة التي حوّلها البنك إلى قواعد أساسية للفقر.

الفرع الأول: المفاهيم المبتكرة للبنك العالمي المحددة للفقر

على مر المسافة الزمنية بين تقريري التنمية العالميين لعام 1990 وعام 2000 تمسك البنك العالمي بتبني مؤشر الدخل النقدي محددا وقياسا جوهريا للفقر رغم إعترافه بالجوانب متعددة الأبعاد له، إلا أنه علاوة على تركيزه على البعد المادي أضاف له الصحة والتعليم كمؤشرين قياسيين لازمين إضاقة إلى نقص الصوت السياسي والعجز اللذان يفقدان الفقراء المشاركة في إدارة الشأن العام، حيث أصبح البنك بمشاركة صندوق النقد الدولي يدفعان بإصلاحات من نوع الحوكمة أين أصبح الأمر يتعلق مباشرة بمحاربة الفساد وإنفاذ الديموقراطية[2].

ويجادل البنك العالمي بأن إحدى الطرق التي يمكن من خلالها إستكشاف أسباب الفقر هي الوصول إلى الأبعاد المتوطنة التي تشتمل على ثلاثة قواعد وهي[3]:

1- عدم القدرة على تحقيق الضروريات اللازمة بسبب نقص الدخل النقدي .

2- عدم إنعكاس التمثيل في مؤسسات المجتمع والدولة والعجز.

3- الإنكشافية أمام الصدمات المتنوعة وعدم القدرة على مواجهتها.

وفي سياق بناء المنعة والإفلات من فجوات الفقر يقترح البنك العالمي الإعتماد على ثلاثة قواعد هي[4]:

1- **قاعدة الفرص:** يستخدمها البنك كحجة نظرية لترميم القصور النظري الذي شاب مقاربته للفقر طوال العقدين الأخيرين للقرن العشرين، حيث إنتقل إلى حتمية الفرص كإتاحة للفقراء للمساهمة في عمل

[1]Varuni Ganepola and Prashan Thaloya Singam. 2004. " *Poverty and Conflict, A Review of Literature*," Working Paper Series No. 1, (Colombo, Centre of Poverty Analysis), 6- 10.

[2]Zéphyrin Ligopi Linzuwa, « La Lutte Contre la Pauvreté Comme une Quete de sens une Perspective d'Ethique Théologique a Partir de la Situation de la République Democratique du Gongo (2000-2011) » (Thèse pour obtenir le grade de : Docteur de l'université de Strasbourg en Théologie Catholique, France, 2014), 69.

[3]Edmore Mahemde, " Development Aid and its Impact on Poverty Reduction in Developing Countries : A dynamic Panel Data Approch" (PHD on Economics, University of South Africa, 2019), 12.

[4]Johnston Birchall, *Cooperatives and the Millenium Development Goals* (Geneva : Cooperative Branche and Policy, Committee for the Promotion and Advancement of Cooperatives, Integration Department International Labour Office, 2004), 46.

الأسواق من جهة العرض، وأما من جهة الطلب فتعني قاعدة الفرص أن التعليم والتدريب جوهريان لبناء أسواق داخلية وإقليمية مفيدة للمنتجين المحليين والمشاركة بذلك في الإقلال من الفقر.

2- **قاعدة التمكين:** إستفاد البنك العالمي من الدراسات الأنثروبولوجية والإجتماعية التي استخدمت مصطلح التمكين سياسيا، ثقافيا وإجتماعيا لتحقيق التحرر والسيادة للفرد والجماعة بداية تسعينات القرن العشرين، وعلى أساس ذلك صُمّم هذا المصطلح كأحد محددات الفقر وعرّفه بأنه توسيع أصول وقدرات الفقراء للمشاركة في المؤسسات التي تؤثر على حياتهم والتفاوض معها والتأثير فيها والسيطرة عليها ومحاسبتها، حيث يعني هذا في عمليات التنمية أنه –حيثما أمكن– أن يكون للفقراء قدر معين من السيطرة على الموارد والمشاركة في صناعة القرار يصبح تمكينا لهم، ويرى البنك كذلك بأن العجز يجد له علاجا في التجمع في منظمات محلية حيث يعتمد التمكين حسبه على عناصر فعالة مثل الوصول إلى المعلومات، الإدماج والمشاركة، المساءلة والقدرة التنظيمية المحلية كما يُقرُّ بأن هذه العناصر تتصدر مشاريعه وأن العنصر الرابع حسب معاينته هو الأقل تطورا في بلدان منطقة الساحل الإفريقي.

3- **قاعدة الأمن:** وتتمثل في البعد الفردي والدولتي وسلامتهما معًا، إذ يتعين الإبقاء على ترابطهما حيث تحارب الدولة الفقر من خلال حماية مواطنيها إستباقيا من التعرض إلى إنعدام الأمن.

الفرع الثاني: التحول النظري للبنك العالمي إلى الجذب الإجتماعي

ركزت أدبيات البنك العالمي حول الفقر إبان تطبيق سياسات التكيف الهيكلي بشكل أساسي على الدخل والأبعاد النقدية و/أو إمكانية الوصول إلى الموارد الإنتاجية والإحتياجات الأساسية قبل أن ينعطف بداية التسعينات إدراكا منه بأنه لا يوجد تعريف موحد للفقر Définition Unanime لذا إعتمد على إستراتيجية التوبة من القصور النظري الذي حاول خلال العقدين الآخرين من القرن الماضي حصر المفهوم على الجوانب المادية، وتجنبا للتعسف في التعريف والتجديد أدرك البنك بأنه مجبر على إستخدام إصطلاحات جديدة تكون كافية للجذب الشعبي والإجتماعي[1].

يُعد ربط الفقر بمحددات جديدة كالإنصاف الإجتماعي وبلوغ الرفاهية والنمو الشامل تحوّلا هاما في إقتراب البنك لمفهوم الفقر، فوفقا لتقرير التنمية العالمية لعام 2000 يُعرف الفقر بأنه الحرمان من الرفاهية دون التطرق إلى المؤشرات القياسية لمستوى الرفاهية المطلوبة زيادة على غياب النقطة المرجعية لقياس الحرمان من الرفاهية على أساسها، فعندما يربط الفقر بالنقطة الإرتكازية النقدية والمالية والفقر مازال يرتبط بآثار الجفاف وإنخفاض أسعار الإنتاج الزراعي وغياب الدخل فقد عاد لإيجاد علاقات تفسيرية بين الرفاهية والحريات الشخصية والجماعية والقدرة على العمل في المجتمع والإندماج الشامل حيث يصعب

[1]Maburuki Bahati Tembo Rachid, « Politique de Réduction de la Pauvreté en Situation Post- Conflict, Cas de Rownda » (Thèse pour le Doctorat en Science Economiques, Université d'Auvergne- Clemont-Femandi, Faculté des Sciences Economiques et et de Géstion Centre d'Etudes et des Recherches aux le Developement International, France, 2006), 15.

إخضاعها للقياس التأشيري والتقييم الشيء الذي أدى به إلى سلك سبيل التناغم مع المقاربة الأممية لمقاربة أمارتيا سين ومقاربة الإستبعاد الإجتماعي سعيًا منه للإشمال والجذب الإجتماعي[1].

الجدول رقم 67: مؤشرات التحول النظري للبنك العالمي بين تقريري عامي1990 و2000 – 2001.

المكونات الأساسية 1990	توصيات السياسة 1990	المجالات ذات الأولوية 2001/2000	توصيات السياسة 2001/2000
– النمو كثيف العمالة – الإستثمار في رأس المال البشري للفقراء. –شبكات الأمان الاجتماعي	– الثورة الخضراء –النهوض بالصحة الأساسية والتعليم وخاصة البناء – التمويل –المساعدات الغذائية –الصناديق الإجتماعية	– الفرص – الشمول.	– التمويل المصغر –الإصلاح الزراعي القضاء على التمايزات وتوجيه النفقات العامة اتجاه الفقرا،إجراءات الحماية الإجتماعية والتأمين الإقتصادي والوقاية من النزاعات الديموقراطية وتدابير بناء رأس المال

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر:

Source : Christophe Ehrhart, « Croissance, Rédistribution et Lutte Contr la Pauvreté: l'Evolution On linénaire de l'Approche de la Banque Mondiale, » l'Actualité Economique, Revue d'Analyse Economique Volume 82, Numéro 04, Canada, Université de Montréal, (2007) : 629.

تشير بيانات الجدول رقم **67** إلى أن تقرير 1990 عزز من نموذج النمو كثيف العمالة مع تعضيده بالخدمات الأساسية والإجتماعية المخصصة لبناء رأس المال البشري للفقراء والمساعدة بالشبكات الإجتماعية هي الأذرع اللازمة لمجابهة الفقر لذا، يمكن الإستنتاج أن هذه المستجدات النظرية لمقاربة ظاهرة الفقر أتاحت الربط بين توجه البنك إبان عقد السبعينيات بالمشاريع الكبيرة مرورا بعمليات تحرير التجارة خلال مرحلة التكيف الهيكلي[2] وخلال منتصف التسعينيات واجه البنك أزمة شرعية نتائج إجراءاته لإبعاد الدولة من قيادة الإقتصاد، ومن حيث نجحت الدولة في المعجزة الآسيوية عندما قادت النمو بمرافقة القطاع الخاص والشريك المانح ومع عدم قدرة سياسات التكيف الهيكلي على زيادة النمو الشيء الذي خيّم بالشك على الرؤية النيولبيرالية للتنمية.

وعلى إثر ذلك، وضمن سياق من فقدان الشرعية النظرية وفشل المقاربة، تم تعيين جون ولفسون كرئيس لمجموعة البنك العالمي من قبل الإدارة الأمريكية الديمقراطية لبيل كلينتون في جوان 1995 لتنفيذ

[1]Jonathan Haugton and Shahidur R. Khandker, **op**. **cit**, 2- 6.
[2]Christophe Ehrhart, **op**. **cit**, 626.

مهمة رئيسة تتمثل في إبداع إستراتيجية إنمائية جديدة تعيد الشرعية للبنك بتوظيف الأبعاد الشعبية الإجتماعية للتنمية كجوهر للبعد الشامل لظاهرة الفقر[1].

الفرع الثالث: الحد من الفقر كهدف تاريخي للبنك العالمي

تعتبر الدلائل التي أوفرتها التجربة الآسيوية المتمثلة في نجاح قيادة الدولة للإقتصاد منعطفا بارزا قاد مباشرة إلى بروز إجماع ما بعد واشنطن الذي أقرّ بتنوع أدوات النهوض بالإقتصاد والتنمية ومن بينها الإستثمار في رأس المال البشري وتحويل التكنولوجية والمعرفة والإعتماد على الدولة التي تثبت أنها تحقق النمو وتحد من الفقر، حيث يمكن معها زيادة نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي وتحسين مستويات الصحة والتعليم وتعزيز الديمقراطية والإنصاف، لذا إعتَبر إجماع ما بعد واشنطن الحد من الفقر هدفا إنمائيا يتحقق بنمو كفاءات الصحة ومحو الأمية، بنقل المعرفة وبقيادة الدولة وكثيرا من العدالة الإنمائية[2].

لذا، يندرج التوزيع العادل للدخل القومي من بين الأدوات الرئيسية للبنك العالمي للحد من الفقر، ومن هذا المنطلق ينبغي أن تحظى جل جوانبه وأبعاده بالإهتمام، لأجل ذلك ذهب تقرير 2000-2001 إلى أبعد من ذلك من خلال تضمين تعريف الفقر جملة من الإصطلاحات يتردد صداها داخل المحافل الدولية التي يمثل لها تفاقم الفقر إنزعاجا قد يهُزُّ من صورتها بل من شعبيتها في الوقت الذي فشلت مقاربتها لمحاربة الفقر ومن بينها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي اللذان قدّما منهجا جديدا يستجيب للمطالب الدولية تتَمثّل في أوراق إستراتيجية الحد من الفقر، كما تردّد هذا الصدى طويلا في جميع الدراسات الإجتماعية والأنثروبولوجية المهتمة بالفقر اليوم والمُنتجة لمفاهيم على غرار العجز والصوت داخل المؤسسات والمجتمع والقدرة على التكيف مع الصدمات العابرة والمتوطنة[3].

[1]Christophe Ehrhart, **op**. **cit**, 626.
[2]J. stigligtz , « Towards a new paradigm for development, » 9th Raul Prebisch Lecture Delivered at the Palais des Nations, (Geneva, 19 October 1998), 12.
[3]Christophe ehrhart, **op**. **cit**, 628.

المبحث الثاني: سياسات أوراق إستراتيجية الحد من الفقر

يتطرق هذا المبحث إلى سياسات الحد من الفقر التي أبدعها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي على إثر الفشل الذريع في سياسات التكيف الهيكلي في بلدان منطقة الساحل الإفريقي من خلال تعريفها والإتيان بالخلفيات السياسية لها، كذلك يحلّل شروط إعدادها والعناصر الجديدة التي أتت بها من سياسات إجتماعية كالصحة والتعليم وإبراز كيف تمّ التحوّل من سياسات التكيف الهيكلي إلى سياسات الحد من الفقر ويقارن المبحث بين السياستين وتسليط الضوء على الجانب التنافسي بين القوى العظمى على منح المعونة الإنمائية لبلدان المنطقة .

المطلب الأول: الإطار النظري لأوراق إستراتيجية الحد من الفقر

يعرض لنا هذا المطلب تعريفا لأوراق إستراتيجية الحد من الفقر وشروط إعدادها وصياغتها.

الفرع الأول: تعريف أوراق إستراتيجية الحد من الفقر

يعرّف البنك العالمي وصندوق النقد الدولي أوراق إستراتيجية الحد من الفقر بأنها صياغة تشاركية بين أصحاب المصلحة الوطنيين والمانحين للسياسة الإقتصادية والحد من الفقر ويتم فيها التركيز على الإجراءات التخطيطية التنموية الحكومية القادرة على الحد من الفقر بوضوح والمزودة بالمؤشرات القابلة للقياس[1].

وتمتد المبادئ المرجعية لهذه السياسات إلى الأفكار التي تم تطويرها ضمن مقترحات البنك العالمي سابقا في إطار التنمية الشامل الذي يحكم التعاون مع البلدان المقترضة وفيما يلي نورد المبادئ الأساسية لهذه المقاربة[2]:

– وجوب تجزئة صياغة الحد من الفقر بشكل قطري حيث تنخرط الحكومات ومكونات المجتمع المدني في عملية بناء هذه السياسات مما يؤدي إلى زيادة فعالية الملكية الوطنية والبرامج المخططة لتنفيذها.

– وجوب تخطيط الأهداف نحو تحقيق نتائج محددة وموافق عليها قبليا من طرف مؤسسات بروتن وودز عند الموافقة النهائية على ورقة إستراتيجية الحد من الفقر المؤقتة والنهائية التي ينبغي أن تتبع النقاط التوجيهية الآتية:[3]

– تحليل مشكلة الفقر وأسبابه.

– أن تكون مملوكة للدولة ومدارة من طرفها وتضمن مشاركة مكونات المجتمع في جميع الخطوات.

– وضع إطار تنفيذي لأوراق إستراتيجية الحد من الفقر ضمن مديات متوسطة وطويلة الأجل.

[1]International Monetary Fund, « Senegal Poverty Strategy, Second Anual Progress Report, IMF Country Report N^0 06/68,", (Washington, IMF Publication Servies, 2006), 4.

[2]Both David, *Fighting poverty in Africa, are PRSPs Making a difference*? (London: Library Overseas development Institute, 2004), 7.

[3]Fantu Cheru, " Building and Supporting PRSP in Africa, what has worked well so far,What Needs Chansing," Third World Quarterly, Vol. 27, n°2 Routledge (2006): 356.

– تضمين أوراق إستراتيجية الحد من الفقر معايير الأداء والمراقبة وشرطية العمل.

– أن تشتمل الأوراق على الإعتراف بالطبيعة متعددة الأبعاد للفقر.

–إعتماد مبدا المشاركة الداخلية والخارجية لتنسيق عمليات جمع التمويل.

–أن تكون الأوراق مستوجبة لتدابير المساءلة وإضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقة بين المانحين والمتلقين للمعونة وتكريس سياسة المشاركة والمساءلة المتبادلة وتأتي أوراق إستراتيجية الحد من الفقر عادة في 200 ورقة الشيء الذي يدلل على تعدد أبعاد الفقر وتنقسم هذه الورقة إلى عدة مراحل[1]:

مرحلة الصياغة: تتضمن تحاليل وصفية وكمية لظاهرة الفقر القطري وقياسه والعناصر الرئيسة فيه.

مرحلة التنفيذ: تخصص لحشد موارد القطاعات الحكومية لتنفيذ المشاريع الموافق عليها من المجلسين التنفيذيين للبنك والصندوق بمشاركة أصحاب المصلحة.

مرحلة التقييم والرصد: تسجل المصالح الحكومية للبلد المتلقي بمنهجية نقدية اتجاه الفواعل المحلية والدولية جميع العوائق التي تعرقل نجاح تنفيذ الورقة.

الفرع الثاني: الخلفيات السياسية لأوراق إستراتيجية الحد من الفقر

صُممت أوراق إستراتيجية الحد من الفقر على إثر النتائج المخيبة للآمال التي أفرزتها تطبيقات برامج التكيف الهيكلي الشرطية وذلك بالتوجه بالدولة المقترضة من التخطيط إلى التشغيل مدفوعة في ذلك بنتائج السوق وفتح المجال أمام الإستثمار الأجنبي الخاص[2].

وقد شكلت أوراق إستراتيجية الحد من الفقر في الحقيقة جوهر إقتراحات رئيس البنك العالمي الأسبق جيمس ولفنسون* James David Wolfensonohn الذي حدد نهاية عام 1998 وبداية 1999 مقاربة أوراق إستراتيجية الحد من الفقر إنطلاقا من مبادئ الإطار الشامل للتنمية كنهج جديد لمنظور الحد من الفقر، حيث ربط ذلك بدافعين نظريين أساسيين يتعلق **الأول** بفشل برامج وتطبيقات التكيف الهيكلي

---

[1]IMF Country Report,**op**. **cit**, 4.

[2]Rokhaya Ndige, " The World Bank Book Participatory Development Approach in Country Assistance Strategy (CAS) Paper for the Rebublic of Senegal, Retheoroic Reality?" (Master of Arts, University of Ransans, 2008), 19.

* جون ولفنسون **John Welfenson**، رئيس البنك الدولي الأسبق.ترأس البنك العالمي من 1995 إلى 2005، تمتع بخبرة عالية في التعاون مع المنظمات الدينية والإثنيات حيث استخدم ذلك لفتح الطريق أمام مؤسسات بروتن وودز للإستثمار المباشر أو بالوكالة، أشرف على التحولات النظرية لسياسات التنمية للبنك العالمي واستطاع بمعاونة عالم الإقتصاد **Joseph Stiglitz** الحائز على جائزة نوبل لعام 2000 على تطوير هاته التحولات التي جسدت الإنتقال النظري الآمن من عقيدة الليبيرالية في إبعاد الدولة والمجتمعات المحلية من موضوع التنمية إبان تنفيذ سياسات وبرامج التكيف الهيكلي إلى مشاركتهما تخطيط وتنفيذ سياسات الحد من الفقر بأبعاده الإجتماعية والسياسية الثقافية الجذابة . للمزيد أنظر : (Ruth Kagia, Blancing the Development Agenda, The Trasformation of th World Bank Under James D. Wolfensohn, 1995-2005 Agenda, N° 32596, The World Bank, Washington, D.C, 2005.)

والذي لم يضع فقط مؤسستي بروتن وودز أمام حقيقة التكاليف الإجتماعية الباهضة التي تكبدتها البلدان بعد تنفيذ التعديل بل أمام عدم تحقق الرؤية الإقتصادية للمؤسستين ومن وراءها من مساهمين من الدول الصناعية ولأنهما فشلت في تحقيق أهداف الإستقرار المالي والنمو الإقتصادي الذي خططت له ، **والثاني** هو بروز المبادرة الدولية لإلغاء الديون المتمثلة في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون Heavly Indebted Poor Countries وبعدها المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون خلال إجتماعات قمة السبعة الكبار في كولونيا Cologne عام 1999[1].

كما حلّت سياسات أوراق إستراتيجية الحد من الفقر محل برامج التكيف الهيكلي كشروط مسبقة جديدة للحصول على قروض وتخفيف عبء الديون من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، وقد ارتبط إستحداث هذه السياسات إرتباطا وثيقا بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي توفّر تخفيفا للديون كطريقة للتأكد من أن تخفيف الديون يذهب فعلا إلى الفقراء[2]، لتحقيق ذلك، أعاد البنك والصندوق تحديد الأدوار المستقبلية للدولة والنابعة محليا Grown Home[3].

ويرجع الفضل في هذا الإنعطاف إلى جزيف استيغلتز مرة أخرى الذي أوحى للبنك العالمي بتعديل إتجاه الشرطية لأنها تقوّض عمل المؤسسات السياسية المحلية حيث يرى الناخبون حكوماتهم تسلّم مصيرهم إلى المؤسسات المالية الدولية التي يعتقدون أنها تديرها الولايات المتحدة، ويرى استغلتز بأن المشروطية المفرطة لبرامج التعديل الهيكلي مثّلت إحدى الشكاوى الرئيسية ضد البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، حيث رصدت البلدان تحت التكيف أن نصف أو أكثر من إنفاقها الحكومي أو عائداتها من العملة الصعبة قد ذهبت لخدمة الديون الخارجية في حين كان ينبغي إستخدامها في بناء المدارس والطرق والعيادات الصحية[4].

الفرع الثالث: شروط إعداد ورقة استراتيجية الحد من الفقر

تتضمن وثيقة ورقة إستراتيجية الحد من الفقر خطة لرصد وتقييم المشاريع والبرامج التي تتناول بصفة دقيقة الإقتصاد الكلي والتجارة والزراعة والصناعة والبنية التحتية والحوكمة والتعليم والصحة والحماية الإجتماعية والمساواة بين الجنسين وحماية البيئة والتنمية الريفيية وغيرها[5].

---

[1]Nicola Boccella et Andera Billi, *Développement , Inégalités, Pauvretés* (Paris : Editions Karthala, 2005), 392, 393.

[2]Marchall Alison, Wood Roffe, Jessica, kjell Petra, " *Policies to Roll- back the State and privatize? Poverty Redution Strategy Papers Investigated*?," WIDER Discussion Paper N^0, 2001/120, presented at the UNU/WIDER development conference on Debt Relief,17-18 August 2001, (Helsinki, Finland, United Nations University), 1.

[3]Alberto,Poloni and Maurizio Zanardi, **op**. **cit**, 7.

[4]**I**bid, 5.

[5]Ursula Miller, Stefanie Ziegler, « Making PRSP Inclusive, Le Handicap dans les Strategies de Réduction de la Pauvreté, », (Munich, Germany, Handicap International Christofell -Blinden Mission, 2006), 5.

إذ بمجرد قيام البلد بوضع الخطة الوطنية للحد من الفقر المتمثلة في هذه الورقة ويقدمها إلى البنك العالمي وصندوق النقد الدولي يمكنه التقدم مباشرة بطلب التخفيف من عبء الديون حيث يمكنه الحصول على إئتمانات وقروض ومنح جديدة[1]، من أجل ذلك يتعيّن على البلد المتلقي إنشاء وحدة أو مكتب حكومي لإدارة العملية يقبل من خلاله أن يعيّن البنك العالمي وصندوق النقد الدولي موظفين مختصين في الرصد والتقييم والإضطلاع بتنتظم ورش العمل الدورية لمرافقة العملية[2].

علاقة ورقة إستراتيجية الحد من الفقر بقروض صندوق النقد والبنك الدوليين ومبادرة الدول الفقيرة المتعلقة بالديون علاقة متداخلة، بما أن تخفيف عبء الديون عن هذه البلدان تتكفل به المبادرة المعززة فقد طور البنك والصندوق نهج أوراق إستراتيجية الحد من الفقر كوسيلة لضمان أن أموال تخفيف الديون ستخصص للحد من الفقر ومن خلالها يمكن الموافقة على أي إقراض جديد[3]، وبعدما يطبق البلد المتلقي للمعونة الإجراءات والتدابير المشمولة في شروط ورقة إستراتيجية الحد من الفقر لمدة عام بنجاح وبذلك يصل إلى نقطة الإنجاز للحصول على جميع إعفاءات الديون التي يكون مؤهلا لها[4].

تمّ تقديم هذه الوثائق كأداة لضمان الإستخدام السليم لتخفيف الديون في إطار التسهيل المعزز للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (Enhanced Highly Intebted Poor Countries Facility) وتم وضع إعداد الحكومة لورقة إستراتيجية الحد من الفقر المؤقتة (Interim Poverty Reduction Strategy Paper) كواحد من الشروط للوصول إلى نقطة القرار، ثم إشترط إعداد وتنفيذ ورقة إستراتيجية الحد من الفقر الكاملة لمدة عام كامل كشرط لإستكمال إجراءات إلغاء الديون المتفق عليها، كما حلت الأوراق محل وثائق إطار التنمية الشامل حيث أدخلت مؤسستا بروتن وودز أدوات إقراض جديدة صممت بشكل مباشر لدعم وتنفيذ أوراق إستراتيجية الحد من الفقر ومنها:[5]

– مرفق النمو والحد من الفقر(Poverty Reduction and Grouwth Facility) وهو تابع لصندوق النقد

– إئتمان دعم الحد من الفقر(Credit Poverty Reduction Support) وهو تابع للمؤسسة الدولية للتنمية بالبنك العالمي، ولتبرير هذه التحولات قامت فرضية المؤسستان على الأدبيات الأساسية المتعلقة بإقراض التكيف على أن الملكية الوطنية للسياسات كانت الحلقة المفقودة وبالتالي يجب جرّ الدولة المقترضة إلى فخ جديد يتعلق بتحمل مسؤولية نتائج إخفاق التنمية أمام مواطنيها الذين هم مشتركون زعمًا في التخطيط والتنفيذ وفقا للمنظور الجديد[6].

---

[1]Ursula Miller, Stefanie Ziegler, **op**. **cit**, 4.

[2]**I**bid.

[3]World Bank and IMF.2003. "Poverty Reduction Stategy Papers (PRSPs): Arough Guide,", (London, Bretton Woods project), 4.

[4]Marchall, Alison, Wood Droffe, Jessica, Kjell, Petra, **op**. **cit**, 2.

[5]David Both, Fighting, **op**. **cit**, 2.

[6]**I**bid, 44.

المطلب الثاني: الإبتكارات الجديدة في سياسات أوراق استراتيجية الحد من الفقر

إبتكار الملكية الوطنية للبرامج الإنمائية هو ما يركز عليه هذا المطلب مع تحليل مراجعة الشرطية والإهتمام بالمكونات الإجتماعية.

الفرع الأول: مراجعة مبدأ الشرطية

إهتم البنك العالمي وصندوق النقد الدولي بمراجعة المبادئ التوجيهية لمفهوم الشرطية منذ عام 2000، وتم التركيز على دور ملكية الدولة للبرامج، وقد برز هذا التوجه على إثر الأزمة الآسيوية وإنشاء مرفق النمو والحد من الفقر وإطلاق عملية ورقات إستراتيجية الحد من الفقر، وتستند هذه المراجعة إلى جملة من المستجدات منها أن تكون البرامج مملوكة بوضوح للسلطات المحلية وتتلاءم مع ظروف الدولة ووضع هذا الشرط في إطار التنسيق بين جميع أصحاب المصلحة[1].

ويعرف البنك العالمي وصندوق النقد الدولي **الملكية (OwnerShip)** بأنها السمة الأساسية لورقة إستراتيجية الحد من الفقر وأنها عملية تخطيط الإستراتيجية الوطنية للتنمية، حيث لا تشير الملكية إلى الحكومة المركزية ومؤسساتها فحسب، بل تشير إلى المستويات الدنيا في الحكم بالإضافة إلى أصحاب المصلحة الوطنيين الآخرين ومن بين هؤلاء المجتمع المدني وبتركيز خاص الفقراء لأن ضعف ملكية الدولة غالبًا ما تُفشل إصلاحات السياسات المناصرة للفقراء في تحقيق أهدافها لأن الحكومات ومواطنيها لا يشعرون بالملكية تجاهها[2]، ولأن الحكومات غالبا ما تكتسب الشرعية من خلفية قدرتها على تنفيذ مشاريع التنمية الإجتماعية التي توفر المنافع العامة للمواطنين من أمن وعدالة توزيعية في حالة زيادة ملكيتها لزمام التنمية المموّلة بالمعونة من أجل التنمية، أما في حالة إسناد هذه الملكية للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي فيمثل ذلك على الأرجح منافسة لقيادة البلدان المتلقية لعملية التنمية مما يؤثر حتما على ضمان إستدامة الإصلاحات في معظم دول منطقة الساحل الإفريقي[3].

ويمكن القول بأن العنصر الأكثر إبتكارا في سياسات أوراق استراتيجية الحد من الفقر هو الملكية، فليس من المستغرب أن يبحث البنك العالمي وصندوق النقد الدولي على خاصية تجمع المانحين والمتلقين وتجعل مسؤولية التركة السلبية لسياسات التكيف الهيكلي مع الدولة أمرا واقعا إلا الملكية الوطنية[4]. ومن هذا المنطلق تحررت مؤسستا بروتن وودز من وِزر فشل السياسات غير الملائمة في حزم التعديل

[1]Stefan Koeberle and Others,eds, *Conditionality Revisited, Concepts, Expriences and lessons* (Washinton, D.C: The World Bank, N°32524, 2005), 41.

[2]Ruth Driscoll with Karin Christiansen , « The PRSP Approach ; A basic guide for CARE International, », (London ,Overseas Development Institute, March 2004), 9- 11.

[3]Deborah Bràutigan, « Aid Dependence and Governance, », (Norstedts Tryckeri AB, Expert Group on Development Issues, , 2000), 31.

[4]Marta Arias and Others, "From "Donorship" to Ownership? Moving to wards PRSP Round Two,", (Washington, Oxfam Briefing Paper, 2004), 5.

والتكيف وتخلصت الدول المتكيفة من التهميش حيث صار يتمثل جوهر أوراق استراتيجية الحد من الفقر في إعطاء الحكومات رأيا في إختيار السياسات والإبتعاد لأول مرة عن نهج مقاس الواحد يناسب الجميع الذي سلكته المؤسسات المالية سابقا[1].

لذلك يعتبر البنك العالمي أن زيادة ملكية الدولة والإبتعاد عن الشرطية التقليدية التي سادت إبان التكيف الهيكلي يساهم في إنجاح الإصلاحات حيث أصبحت الملكية مفهوما مركزيا في معونات التنمية على إفتراض أنها تجعل التغيرات المؤسسية المرتبطة بعمليات الإقراض أكثر إحتمالا للتنفيذ في مواجهة المعارضة السياسية وتمثل العامل الحاسم للإصلاحات السياسية المطلوبة[2].

الفرع الثاني: دور السياسات الإجتماعية– التعليم–

تم إدخال سياسات شبكات الأمان الإجتماعي القائمة على أساس التنمية البشرية والأمن البشري حيث أصبح التعليم والصحة حجر الزاوية في سياسات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي الجديدة، وبذلك تم الإنتقال من التركيز على المجال الإقتصادي إلى المجال المؤسسي والإنساني أين تم إيلاء مزيد من الإهتمام لصنع السياسات ومكوناتها وقد إستُوحيَ هذا التحول الوظيفي للبنك العالمي خاصة من المخرجات النظرية للمؤسساتية أي أن المؤسسات الجديدة الأفضل حوكمة هي الضرورية فقط للإصلاح الإقتصادي وإنجاحه من منظور المؤسساتية الجديدة*[3].

لذلك، أصبح التعليم في قلب المساعدة التنموية للبنك باعتباره المكون الجوهري لحوكمة البلدان وبناء قدراتها وصياغة المحتوى التشغيلي الذي ينتظره للإستفادة منه ولو كان على الأمد الطويل فإنه يجب النظر

---

[1]Tunde Zack.Williams and Giles Mohan, "Africa from SAPs To PRSP, Plus Change Plus C′est la meme Chanse," Review of African Political Economy N^0 106, ROAPE Publications, LTD, (2005): 501.

[2]Stefan Koeberle and Others, **op**. **cit**, 67.

[3]Isaline Bergamaschi, « Building State Capacities? The Case of the Poverty Reduction Unit in Mali," in *States at work, Dynamics of African Bureaucracies*, eds. Thomas Bierschenk, Jean Pierre Olevier de Sardom, (Boston, USA: Brill, Leiden, Africa- Europe Group for Interdisciplinary Studies,Volume 12, 2004), 273.

* **المؤسساتية الجديدة** هي مقاربة نظرية مطوّرة عن المؤسساتية تقتضي عند البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وجود مؤسسات حكومية فعالة لنجاح التنمية الوطنية المموّلة من الخارج أين يُعد ذلك ردة عن مبادئ إجماع واشنطن التي روجت لها المؤسسات المالية الدولية بداية تمانينيات القرن الماضي بأن أسباب فشل الإصلاحات والتنمية في البلدان الي شملتها الأطروحة بالدراسة ترجع لإشراف الدولة على الإقتصاد حيث نتج عن ذلك إبعاد الدولة وخصخصة الإقتصاد لتكون الحصيلة بعد عشرين عاما من 1980 إلى 2000عدم تحقق التنمية، حيث مثلت المؤسساتية الجديدة الموجة الجديدة التي تبنتها هذه المؤسسات بعد ذلك، للمزيد أنظر: Consensus and New Institutionalism: « Beyond the Washington Thomas Kelley, What is the Future of Law and Development, North Carolina Journal of International Law,Vol 35 N° 03(Spring 2006): 542-544.

إليها بالعقيدة الليبرالية ولو كان ذلك على الأمد الطويل فيجب النظر إليه كإصلاح للدولة والحد من الفقر على السواء[1].

على هذا الأساس أوصى البنك العالمي بإدماج هدف التعليم في الأهداف الإنمائية للألفية لأهميته البالغة في إستراتيجيات الدول للحد من الفقر، إذ يعتبره البنك ذو أثر إيجابي على النمو الإقتصادي حين يربط بينه وبين دخل الفرد واعتباره مكونا للإبتكار التكنولوجي وزيادة الإنتاجية، فتحقيق التعليم الشامل الإبتدائي بحلول 2015 هو أحد الأهداف الرئيسية لإعلان الألفية التي اعتمدها المجتمع الدولي عام 2000 إضافة إلى مبادرة جومتين للتعليم للجميع (Education for All) والذي التزمت به بلدان منطقة الساحل الإفريقي عام 1990 تحت الضغط التمويلي للبنك العالمي آنداك، وأعادت الإلتزام بذلك في المصادقة على الأهداف المتفق عليها في داكار في أفريل 2000 والمصادقة على ذلك أيضا ضمن الأهداف الإنمائية للألفية عام 2000 حيث تم الإلتزام بإعداد خطط وطنية لتطوير وتسريع التعليم وتحقيق التعليم الشامل Fast- Track Initiative عام 2002 التي تعمل كآلية تنسيق مشتركة لصرف الأموال من طرف المانحين، فبمجرد قبول هذه البلدان لهذه المبادرة تَطْلَبَ منها ذلك وفورًا تقديم خططها للتعليم ضمن أوراق إستراتيجية الحد من الفقر وتكون خاضعة للتقييم الدوري، ومراجعة الخطط التعليمية بالتنسيق مع اليونيسكو لتطوير المعايير الموحدة للتعليم للجميع من طرف البنك العالمي[2].

ويعتبر البنك العالمي أن التعليم هو أقوى الوسائل والأدوات التي ينبغي تمكين المجتمعات بها للحد من الحرمان والضعف، حيث يمنح المحرومين صوتا سياسيا عن طريق ممارسة الحقوق (التنمية السياسية) ويعد الإستثمار في التعليم بالنسبة له ضروريا للنمو الإقتصادي من خلال تحسين الإنتاجية (التنمية الاقتصادية)، وكأداة للجذب الإجتماعي وسيطرته على ملكية المشاريع في هذا الإطار لأنه من دون ذلك يكون الحد من الفقر على المدى الطويل مستحيلا، فالتعليم هو المتغير الحاسم داخل كل القطاعات التنموية[3].

الفرع الثالث: أهمية المكون الصحي في أوراق استراتيجية الحد من الفقر

يُنظر إلى الصحة إلى جانب التعليم على أنها إحدى الأهداف الرئيسية للتنمية، لذا يُنظر لها بشكل متزايد على أنها إحدى الأبعاد الأساسية للفقر في حد ذاته، وينعكس هذا في حقيقة أنه ما لا يقل عن أربعة من أهداف التنمية الدولية المستدامة السبعة (International Development Goals) تتعلق بالصحة كما يتضح هذا جليا في الأهداف الإنمائية للألفية الثالث، الرابع، الخامس والسادس[4].

---

[1]Isaline Bergamaschi, « Building State Capacities? The Case of the Poverty Reduction Unit in Mali,", **op**. **cit**, 273.

[2]Raj Nallari and Breda Griffith, *Enderstanding Growth and Poverty, Theory, Policy, and Empirics*, (Washington, D.C: The World Bank, 2011), 222- 236.

[3]Jeni Klugman, *Asource Book for Poverty Reduction Strategies* (Wastington, D.C: Macroeconomic and Sectoral Approaches, Volume 2, N° 29800, The World Bank, 2002), 284.

[4]Jeni Klugman, **op**. **cit**, 203.

يسعي هذا الجزء من الأطروحة إلى تحليل الإرشادات المفروضة في جانب الصحة من طرف البنك العالمي التي ينبغي على الدول العميلة إدراجها في خطط الحد من الفقر ضمن أوراق استراتيجية الحد من الفقر، والتي سنتتبعها من خلال الجزء التقييمي فيما إذا كان المحتوى العملي لأوراق استراتيجية الحد من الفقر لبلدان منطقة الساحل الإفريقي قد إلتُزم بها أم لا؟ حيث ستتحول هذه الإرشادات إلى إستراتيجيات واسعة معترف بها ومناصرة للفقراء وذلك عند تحليل هذه الأوراق من منظور صحي والإجابة على السؤال هل تعني هذه السياسات الجديدة مزيدا من الموارد لقطاع الصحة؟[1].

قدم البنك العالمي على وجه التحديد فيما يتصل بالمكون الصحي شروطا على البلدان في إطار مسار صياغة إستراتيجية وطنية للحد من الفقر ينص عليها دليل الصحة والتغذية والسكان Health Nutrition and population (HNP) Soure book وهي[2]:

- النتائج الصحية الرئيسية للسكان.
- بيانات صحية للمواقع الجغرافية.
- تحليل النتائج الصحية على أساس الأسرة (دخل الأسرة) والمجتمع (الأعراف والعدالة الإجتماعية، الصحية والأنظمة المجتمعية للصحة) والنظام الصحي من حيث إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية.
- فهم الأسباب الكامنة وراء النتائج الصحية.
- الإستراتيجيات الصحية التي تعكس إحتياجات الفقراء.
- الإستراتيجيات الصحية التي تهدف إلى زيادة الإنصاف داخل النظام الصحي.

المطلب الثالث: العناصر الإنتقالية للحد من الفقر

نركز في هذا المطلب على المقارنات بين سياسات التكيف الهيكلي وسياسات لحد من الفقر وبين تطلعات شعوب بلدان منطقة الساحل الإفريقي.

الفرع الأول: الإلتزامات السياسية الدولية للحد من الفقر

شهد العالم تركيزا تاريخيا على الحد من الفقر منذ سبعينيات القرن الماضي تلخص ذلك في المؤتمرات الدولية المصممة لمكافحة الفقر، يشرح الجدول رقم **68** ماهية العناصر الإنتقالية والمبتكرة منذ 1972 التي تضمنتها الأطر الدولية للتنمية والحد من الفقر وتطورها بمساهمة البنك العالمي.

[1]Rebecca Dodd, Emily Hinshelwood, " Poverty Reduction Strategy Papers- Their Significance for Health," Preliminary Report, (World Health Organization), 3, 4.

[2]Sam Barlett, « Poverty Reduction Strategy Papers and Their Contribution in Health : An Analysis of Three Countries, » Mc gill Journal of Medcine MJM, McGim University, Volume 13 N°2, (2011): 24.

الجدول رقم 68: يوضح تاريخ المبادرات السياسية الدولية للحد من الفقر.

التاريخ	الحدث	المبادئ والالتزامات
1972	مؤتمر حول البيئة البشرية في ستوكهولم.	– معالجة تدهور البيئة والفقر في العالم النامي. – خرج ب 26 مبدأ مشترك يتمثل الأول في الحق العالمي في ظروف ملائمة للمعيشة وللحياة.
1975	مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (CSCE).	– وافقت البلدان 35 الحاضرة على التعاون في الأمور البيئية.
1983	إنشاء اللجنة العالمية للبيئة والتنمية	–تقديم مقترحات لأجندة عالمية للتغيير. – مقترح لتحقيق التنمية المستدامة بحلول عام 2000. – دراسة الأزمات البيئية والتنموية.
1980	خطة عمل لاغوس(LPA)	– الأهداف التي تتمحور على الاكتفاء الذاتي في الغداء، الإعتماد على الذات في مجال الصناعة، النقل، الاتصالات، الموارد البشرية والتكنولوجيا وغيرها.
1990	العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية	– تعلن الأمم المتحدة عقد التسعينيات باعتباره العقد الدولي للحد من الكوارث. الطبيعية.
1992	مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية ريو دي جانيرو في قمة الأرض.	– إعلان وجدول أعمال للقرن الواحد والعشرين لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. – الإتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ. – إتفاقية التنوع البيولوجي.
1994	المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة.	– إلتزام الحكومات العالمية بخطة عمل مدتها 20 سنة لضمان الوصول الشامل إلى معلومات وخدمات الصحة الإنجابية وحقوق الإنسان والتخفيف في حدة الفقر والمساواة بين الجنسين وحماية البيئة.
1997	بروتوكول كيوتوKyoto باليابان.	–وقعت 159 دولة على الحد في انبعاث غازات الإحتباس الحراري. – تم تجديد الاإلتزام بالأهداف العالمية والوطنية.
2000	إعلان الألفية لأهداف الإنمائية للألفية بنيويورك.	– الأمم المتحدة: جميع دول العالم تلتزم وتصادق على العمل تحقيق سبعة أهداف وللحد من الفقر بحلول 2015 أولها تخفيض عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى النصف بحلول 2015.
2002	الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا (NEPAD)	– صاغها الإتحاد الإفريقي. – القضاء على الفقر وضمان التنمية المستدامة في إفريقيا.
2002	مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ.	– إعلان بشأن التنمية المستدامة – خطة لتنفيذ أهداف الألفية الإنمائية.
2002	إجتماع الثمانية الكبار في كندا.	– قدمت G8 وعود بالمساعدة المالية لإفريقيا شريطة الإلتزام بالحكم الرشيد والسياسات الإقتصادية الموصى بها.

الجدول من إعداد الباحث بناء على المصدر المصدر:

Source: United Nations Development Program, International Strategy for Disaster Reduction, "Poverty Alleviation and Disaster Risk Reduction, Poverty Reduction and Disaster Risk Reduction," UN/SDR Africa Educational series, Volume 2, Issue 5, UMROTO (PLY), (Cape Town, South Africa and Neirobi, Kenya, December 2004), 69, 70.

الفرع الثاني: مقارنة بين سياسات التكيف الهيكلي وسياسات الحد من الفقر

تندرج سياسات الحد من الفقر التي إبتكرتها مؤسسات بروتن وودز مطلع الالفية الجديدة في سياق النقد الذاتي الذي تمثل في تفادي الأخطاء التي طبعت سياسات التكيف الهيكلي وتطبيقاتها.

يهدف الشكل رقم **07** إلى توضيح العناصر الجديدة التي إبتكرها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي لمسايرة التحولات النظرية والمنهجية لحقل التنمية بصفة عامة والمعونة بصفة خاصة حيث إنتقلت هذه الأخيرة من ملكية المانح إلى ملكية المتلقي عسى أن تكون أكثر فعالية، كما تمكن البنك والصندوق من الإفلات من المسؤولية الأخلاقية في حالة تكرار الفشل.

الشكل رقم 08: يوضح التحوّلات المنهجية لمعونات التنمية.

الهدف الرئيسي	التكيف الهيكلي	إستراتيجية الحد من الفقر
مجموعة الأدوات	–وثيقة إطار السياسة الإقتصادية –قرض التكيف الهيكلي للبنك العالمي. – تسهيل التكيف الهيكلي المدعم IMF	– ورقة إستراتيجية الحد من الفقر – تسهيل الحد من الفقر والنمو لصندوق النقد الدولي.
معالجة الديون	– غير مباشر (نادي باريس)	– تخفيف الديون مباشر.
تقييم السياسات	– سياسات مفروضة من الخارج –سرية.	– تصمم من طرف البلدان المتلقية – من الأسفل إلى الأعلى، علنية.
مراعاة الخصوصية	– ضعيف.	– قوي.
التمويل	– الأولوية لمعونة البرامج.	– الأولوية لمعونة الميزانية.
مؤشر الشرطية والمتابعة	– مؤشرات الوسائل.	– التركيز على مؤشرات النتائج.

الشكل من إعداد الباحث بناء على المصدر المصدر:

Source : Jean Pièrre Clig Mireille Razafindrakoto, François Rouband, **op**. **cit** , 176.

يبين لنا الشكل رقم **07** الإبتكارات الرئيسية التي أدخلتها المبادئ التي ينبغي أن توجه أوراق إستراتيجية الحد من الفقر مقارنة بالسياسات التي سبق أن أوصت بها مؤسستا بروتن وودز بل التي فرضتها في إطار وثائق السياسة الإقتصادية ويظهر الشكل أن الأوراق تتعارض جوهريا مع سلفها التكيف الهيكلي سواء من حيث كيفية تطور السياسات أو من جهة التمويل والمحتوى ومؤشرات التقييم والمراقبة حيث لم تعد المؤشرات في السياسات السالفة تتماشى مع المتطلبات الأخلاقية للتنمية البشرية الشيء الذي دعاها لإبتكار هذا النهج الجديد.

الفرع الثالث: مقارنة بين تطلعات فقراء منطقة الساحل الإفريقي وتدابير إستراتيجية الحد من الفقر

يُشترط في أوراق إستراتيجية الحد من الفقر أن تتضمن الإجابة عن العجز المادي والمعنوي للسكان وجميع العناصر الهيكلية والكلية وأن تغطي مجالات مثل الصحة والتعليم المجّانيين وخلق فرص العمل والعدالة والتأمين من الفساد والقمع. يوضح الجدول **69** متطلبات التنمية والحد من الفقر عند سكان منطقة الساحل الإفريقي مقارنة بإجراءات التدخل في أوراق إستراتيجية الحد من الفقر والتكيف الهيكلي.

الجدول رقم 69: يوضح التباين بين التطلعات والإجراءات.

القطاع	تطلعات الفقراء في المنطقة	الإجراءات التدخلية في أوراق إستراتيجية
التعليم	– تخفيض جميع الرسوم المدرسية أو إلغائها	– خفض الرسوم فقط علىالتعليم الابتدائي وإجبارية ذلك في التعليم العالي.
الصحة	– رعاية مجانية وأدوية بأسعار مقدور عليها	– مجانية الوقاية ومشاركة إجبارية في تكاليف الرعاية العلاجية باستثناء.
الزراعة	– توزيع الأراضي، خفض الإيجارات العقارية، دعم المدخلات وتوزيع القروض. – عدم خصخصة الأراضي ، لا لتفكيك تعاونيات الدولة.	– إلغاء مجالس التسويق وفرض الضرائب على الزراعة وإلغاء الإعانات على المدخلات الزراعية.
سوق العمل	– إلغاء تدابير التكيف الكفيلة بزيادة البطالة – خلق مناصب العمل	– تحرير سوق العمل
السياسة الكلية	– تخفيض الأجور	– الحضانة المالية والنقدية
القطاع الخاص	– عدم خصخصة الشركات العمومية الكبرى	– تنمية يحركها القطاع الخاص – التحرير والخصخصة الكلية
الفساد	– القضاء على المحسوبية في الصحة والعدالة والأمن والتوظيف.	– ضمان الحوكمة الاقتصادية. – فساد الحكومات.

الشكل من إعداد الباحث بناء على المصدر:

Source : Nations Unies, « Le Développement Economique en Afrique de l'Ouest, de l'Ajustement à la Réduction de la pauvreté ou ya- t-il de Nouveau ?, » Conférence des Nations Unies sur le Commerce et le développement, UNCTAD/GDS/AFRICA/2, (New York et Genève, Publications Des Nations Unies, 2002), 14.

كما يبين الجدول أن تطلعات سكان منطقة الساحل الإفريقي تكون أكثر تناغما مع التحسينات التي تنبثق من دوائر التنمية الدولية أما تدابير أوراق إستراتيجية الحد من الفقر فما زالت تأخذ بعين الإعتبار وصايا إجماع واشنطن وإجراءات التكيف الهيكلي وأن إستمرار البنك والصندوق في الشرطية هو للحفاظ دوما على السلامة المالية لهما وللمساهمين أساسا[1].

[1]Nations Unies, « Le Développement Economique en Afrique, de l'Ajustement à la Réduction de la pauvreté Ou ya- t-il de Nouveau ?, », **op**. **cit**, 16.

المبحث الثالث: تنفيد أوراق استراتيجية الحد من الفقر لبلدان منطقة الساحل الافريقي

يبيّن بطريقة مقارنة هذا المبحث سياسات الحد من الفقر من خلال الأوراق القطرية ومجالات التركيز الجديدة للبنك العالمي المتجانسة مع المطالب الشعبية لمواطني بلدان منطقة الساحل الإفريقي المنعكسة في الأهداف الإنمائية للألفية وإبراز الأبعاد المحذوفة في أوراق إستراتيجية الحد من الفقر.

المطلب الأول: الأبعاد التنموية للفقر في بلدان منطقة الساحل الافريقي

يفسّر المطلب الأول العلاقة الموجودة بين أوراق إستراتيجية الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية على أوضاع الفقر في بلدان منطقة الساحل الإفريقي.

الفرع الأول: علاقة الأهداف الإنمائية للألفية بأوراق إستراتيجية الحد من الفقر

يتناول هذا الجزء من الأطروحة تطبيقات أوراق إستراتيجية الحد من الفقر كسياسات جديدة فرضتها مؤسسات بروتن وودز تصل من خلالها البلدان إلى إمتياز إطفاء الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومن ثم تحليل السياسات الجديدة للحد من الفقر.

يعتبر الحد من الفقر الشاغل الرئيسي لجميع بلدان المنطقة وشركائها في التنمية ومن هذا المنطلق شرعت جميع تلك البلدان في إعداد ورقات استراتيجية الحد من الفقر كالتزام مع البنك العالمي وصندوق النقد الدولي للحصول على موارد الأعضاء من الديون تبعا لشروط مبادرة البلدان الأكثر فقرا واستجابة إيجابية لنتائج وتوصيات أعمال مؤتمر القمة لرؤساء دول افريقيا جنوب الصحراء بشأن جدول الأعمال الإقتصادي والإجتماعي لإفريقيا الذي عقد في ليبروفيل Libreville يومي 18-19 جانفي 2000 والحلقة الدراسية الوزارية للمجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا في داكار في يوليو 2000 لتسريع عملية مكافحة الفقر في الدول الأعضاء، فمن هنا فصاعدا ستشكل أوراق إستراتيجية الحد من الفقر أهمية أكبر وإدماجها في عملية صنع القرار[1].

وتهدف أوراق استراتيجية الحد من الفقر إلى إيجاد الصلة بين إجراءات السلطات الوطنية في هذا المنطقة ومساعدة البنك والصندوق المطلوبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية حيث ثم لاحقا الشرط بأنه يجب أن تتماشى هذه الأوراق مع هذه الأهداف[2] وعند مقارنة مكونات أوراق إستراتيجية الحد من الفقر بالأهداف الإنمائية للألفية يتبين الإختلاف الجوهري من حيث وظائفها[3].

الأهداف الانمائية للألفية: أظهر المجتمع الدولي عند أفول القرن العشرين إهتماما متزايدا بالحد من الفقر وكيفية الحد منه ومن آثاره المدمرة الناجمة عن فشل تجربة التكيف الهيكلي وتعمق الفقر بعدم قدرة

[1]Document de Stratégie Régionale de Réduction de la Pauvreté en Afrique de l'Ouest par le Groupe Technique de Pilotage de la Strtegie Régionale de la Réduction de la Pauvreté en Afrique de l'Ouest à Ouagadougou, **op**. **cit**, 37.

[2]Zéphyrin Ligopi Linzwa, **op**. **cit**, 71.

[3]Ursula Miller, Stefanie Ziegler, **op**. **cit**, 130.

المواطنين إلى الوصول إلى الخدمات الأساسية لا سيما في البلدان الأكثر فقرا في العالم التي تشمل بلدان منطقة الساحل الافريقي، وفي سبتمبر عام 2000 تبنى زعماء 191 دولة في الأمم المتحدة إعلان الالفية المعروف باسم الأهداف الانمائية للألفية[1].

الجدول رقم 70: يوضح إرتباط مجالات الحد من الفقر بالأهداف الإنمائية للألفية.

الاهداف والغايات	المؤشرات
الهدف1: القضاء على الفقر المدقع والجوع. الغاية 1: التخفيض إلى النصف نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم إحتسابا من 1990 إلى 2015. الغاية 2: خفض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف إحتسابا من 1990 إلى.2015	1- السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم بالنسبة لتتناسب القدرة الشرائية كقيمة. 2- قياس ذلك بفجوة الفقر وعمق الفقر. 3- حصة الفقر ضمن السكان من الإستهلاك الوطني 4- نقص وزن الأطفال. 5- نسبة السكان.
الهدف 2: تحقيق التعليم الإبتدائي الشامل . الغاية 3: ضمان أنه بحلول 2015 يتمكن الأطفال ذكورا وإناثا في تحقيق دورة كاملة من التعليم الأساسي (الإبتدائي).	6- صافي نسبة الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي. 7- نسبة التلاميذ يكملون الدراسة إلى السنة الخامسة إبتدائي دون إنقطاع. 8- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للشباب الذين تتروح أعمارهم بين 15 و24 عاما.
الهدف 3: تعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة. الغاية 4: القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم الإبتدائي والثانوي في موعد لا يتجاوز 2015.	9- نسبة الفتيات إلى الفتيان في التعليم الإبتدائي و الثانوي والعالي. 10- نسبة الفتيات المتعلمات إلى الذكور الذي تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاما. 11- حصة النساء في العمل بأجر في القطاع غير الزراعي. 12- نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان الوطني.
الهدف 4: خفض وفيات الأطفال. الغاية 5: خفض بمقدار الثلثين بين عامي 1990-2015 معدل وفيات الأطفال دون الخامسة.	13- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة. 14- معدل وفيات الأطفال. 15- نسبة الأطفال البالغين سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة.
الهدف 5: تحسين صحة الأمهات . الغاية 6: خفض معدل وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع(4/3) بين عامي 1990 و2015	16- معدل وفيات الأمهات. 17- نسبة المواليد عن طريق التوليد الاستشفائي المؤهل.
الهدف 6: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية	18- إنتشار الايدز بين النساء الحوامل اللواتي تتراوح أعمارهن

[1]Michael A. Clemens, Charles J. Kenny, Todd J. Moss . May 2004. « *The Trouble with the MDGs: Confronting Expectations of Aid and Development Success,* », Working Paper Number 40, (Washington, Center for Global Development), 4.

الايدز والملاريا. الغاية 7: القضاء على الايدز بحلول2015 الغاية 8: توقيف إنتشار الملاريا والأمراض الأخرى.	بين 15 و24 سنة. 19- معدل إنتشار وسائل منع الحمل. 20- الأطفال الذين يموتون بفعل فيروس نقص المناعة المكتسبة. 21- الوفيات المرتبطة بالملاريا. 22- السكان الذين هم تحت خطر الملاريا ويأخذون الأدوية. 23- السكان الذين توفوا بالسل. 24- حالات السل المكتشفة والتي تم علاجها.
الهدف 7: ضمان الإستدامة البيئية . الغاية 9: تناول مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية والمحافظة على الموارد البيئية.	25- نسبة الأراضي المغطاة بالغابات . 26- مساحة الأراضي المحمية للحفاظ على التنوع البيولوجي. 28- إنبعاث الكاربون. 29- نسبة السكان الذين يستخدمون الوقود الصلب.
الغاية 10: خفض عدد السكان الذين لا يحصلون على مياه الشرب المامونة.	30- السكان الحضريون والريفيون الذين يصلون دائما إلى المياه المحسنة. 31- السكان الحضريون والريفيون الذين يصلون دائما إلى مرافق صحية محسنة.
الغاية 11- تحسين أوضاع الأحياء الفقيرة.	32- إمكانية حصول الأسر على الحيازة.
الهدف 8: تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية. من الغاية12إلى الغاية 18: تم التركيز حول تطوير النظم الملية والتجارية وإيجاد حل للمديونة ومساعدة الدول الفقيرة في إيجاد فرص عمل للشباب ودمج الشعوب في خدمات الإتصال والرقمنة.	33- تحسين عطاءات القروض والمنح دعم الزراعة وتحسين كفاءة التجارة.

الشكل من إعداد الباحث بناء على المصدر:

Source: " Introduction," in *Millenium Development Goals (MDGs) Ritrospect Africa's Development Beyond 2015, eds.* Nathan Andrew, Nene Ernest and n′ Dri Assié- Lumumba, (Switzerland: Springer international publisher, Social Indcators Research Series Volume 58, 2015), 318.

وتبعا للجدول يُعدّ إعتماد المجتمع الدولي للأهداف الإنمائية للألفية إلتزاما بسلسلة من الأهداف المحددة كمياً والمحددة زمنياً للحد من الفقر المدقع والمرض والحرمان[1]، لذلك أوصت الأمم المتحدة بأن تقوم جميع البلدان بمواءمة ورقات إستراتيجية الحد من الفقر الخاصة بها مع هذه الأهداف ومنه تمت صياغة أوراق إستراتيجية الحد من الفقر بما في ذلك تحديد الأولويات من طرف بلدان منطقة الساحل الإفريقي وفقا لها[2].

[1]Jeffrey D. Sachs, *The end of Poverty, Economic Possibilities for Our Time* (New York : The Penguin, 2005), 211.

[2]Bonie Champbell, Gisèle Belem and Vincent Nabe coulibaly, **op**. **cit**, 3.

الفرع الثاني: مجالات التركيز لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

طوّر البنك العالمي وصندوق النقد الدولي أربعة مجالات لتحقيق أهداف الألفية في بلدان منطقة الساحل الإفريقي هي[1]:

1- تعزيز إطار الإقتصاد الكلي متوسط المدى (يتبع معدل النمو الإقتصادي وإجمالي الدين العام كنسبة من الناتج الإجمالي المحلي).

2- تنمية رأس المال البشري وإدارة البيئة (يتبع ما يلي: الصحة بمعدل وفيات الرضع، الأمهات والإيدز والملاريا).

التغذية: سوء التغذية عند الأطفال والفقر الغذائي(إنعدام الأمن الغذائي).

التعليم: بمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة ومعدل الإلتحاق وإتمام الأطفال للمرحلة الإبتدائية.

البيئة والطاقة: نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على مياه الشرب ومعدل وصول السكان إلى مصدر عام للكهرباء.

3- تعزيز الإدارة الرشيدة والقدرات المؤسسية: بقياس النسبة المئوية للإنفاق على القطاعات ذات الأولوية.

4-إدارة التضامن وبناء قدرات الفقراء للمشاركة في القرار وبمعدل سكان مناطق العجز والعزلة.

وقد نشأ هذا التوجه السياسي الجديد لمقاربة التنمية في هذه المنطقة بلا شك من عدم الرضا عن التقدم المحرز في حل المشاكل العميقة التي ظلت المنطقة تتخبط فيها ما يناهز عن عقدين في الزمان ضمن الإصلاحات السياسية والإقتصادية للتكيف الهيكلي وتجاربه[2].

إلا أن التحول الذي طرأ على سياسات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي[3] نجم عن المؤتمرات الدولية المعنية بشأن التنمية التي تلاقت في استنتاجاتها حول الحاجة الملحة لإعادة تركيز نقاش التنمية حول تحسين الوصول إلى الخدمات الإجتماعية الأساسية، حيث كان على نموذج التنمية الجديد الذي جوهره الإنسان أن يستجيب لهشاشة منظومات الصحة والتعليم والأمن الغذائي والطاقة والإستدامة البيئية كقطاعات قيادية للتنمية أين أنصب تركيز الإقتصاديين الأكاديميين على تطوير هذه الأبعاد الأساسية للتنمية داخل البنك العالمي خاصة[4].

[1]Document de Strategie Régionale de Réduction de la pauvreté en Afrique de l'Ouest, **op**. **cit**, 129.

[2]United Nations Conference on Trade and Development," Economic Development in Africa, From Adjustment to Poverty Reduction: What is New?, ", **op**. **cit**, 2.

[3]Zéphyrin Ligopi Linzuwa, **op**. **cit**, 71.

[4]« Rapport de suivi des OMD 2000-2012 », **op**. **cit**, 10.

الفرع الثالث: مؤشرات الفقر في بلدان منطقة الساحل الإفريقي بداية الألفية

يتطلب الحد من الفقر في البلدان الأقل نموا في العالم ومنها بلدان منطقة الساحل الإفريقي إتخاد إجراءات جديدة على المستويين الوطني والدولي ولا يمكن هنا للإستراتيجيات الوطنية الجيدة الحد من الفقر وحدها وأن تكون فعالة بشكل كامل في سياق دولي غير موات ونحن هنا أمام حقيقة تاريخية تحيلنا إلى النظر في المعوقات التي حالت دون نجاح سياسات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي السابقة في هذا الإطار[1]، حيث كان دخل الفرد في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء (منطقة الساحل الافريقي منطقة فرعية منها) في بداية الألفية الجديدة أقل ب10% مما كان عليه قبل 20 سنة أي قبل تنفيذ برامج وسياسات التكيف الهيكلي وظل النمو في المنطقة أقل من 2.5% في الثمانينيات والتسعينيات[2]، كما انخفض معدل العمر في افريقيا كلها من 50 إلى45 عاما منذ 1990[3].

الجدول رقم 71: مقارنة دولية توضح ضعف مؤشرات التنمية البشرية بداية الألفية الجديدة.

المؤشر / البلد	العمر المتوقع عند الولادة 2000-2005	وفيات الأطفال من كل 1000 ولادة حية 2003	وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات 2003	وفيات الأمهات من 100ألف ولادة حية 2003	نسبة الإلتحاق بالإبتدائي 2003	إكمال السنة الخامسة إبتدائي 2003	محو أمية الكبار 15-24 عاما 2003
السنغال	55.6	78	137	560	%58	80	49.1
بوركينافاسو	47.4	107	2007	480	%36	66	19.4
موريتانيا	52.5	120	183	750	%68	61	61.3
مالي	47.8	122	220	580	%45	75	24.2
النيجر	44.3	154	262	590	%38	69	19.8
تشاد	43.6	117	200	830	%63	60	37.3
شرق آسيا	70.4	31	39	-	-	-	98
أمريكا اللاتينية	71.7	27	32	-	-	-	95.9
معدل دول العالم	67	54	80	-	-	-	-
جنوب آسيا	63.2	66	91	-	-	-	72.2

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر:

Source: United Nations Development Programme (UNDP), "International Cooperation at a Cross Roads, Aid, Trade and Security in a Unqual World," , Human devlopment Report, (New York, 2005), 252, 253, 260, 261.

[1]Nations Unies, Le Sécretriat de la CNUCED, « les Pays les Moins Avancés, Echapper au piège de la Pauvreté, » Rapport 2002, (New York et Genève, Conférence des Nation Unies sur le Commerce et le Développement, 2002), 25.

[2]Economic Development in Africa from Adjustment to Poverty Reduction What is new?, **op**. **cit**, 3.

[3]Michel Herland, « Une Théorie Normative de l'Aide au développement, » Région et Développement N^0 26, France, (2007) : 131.

يشير الجدول رقم **71** إلى مدى تأخر بلدان منطقة الساحل الإفريقي عند مقارنة المعدل العالمي لمؤشرات الصحة والتعليم بداية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، حيث سجل الجدول أن السنغال التي تزيد بعشرة سنين عن جيرانها في العمر المتوقع عند الولادة تقل في نفس الوقت بعشرة سنين عن المعدل العالمي، وتسجل 30 وفاة أطفال أقل من أي بلد في المنطقة وتزيد ب24 وفاة أطفال من المعدل العالمي، كما تمثل موريتانيا تفوقا على جيرانها في نسبة محو أمية الكبار بحوالي 11% عن السنغال و30% عن بوركينافاسو وعن جنوب آسيا تقل ب23% وعن بلدان شرق آسيا والباسفيك ب 49%.

الجدول رقم 72:يوضح الأهداف الإنمائية بداية تطبيق أوراق إستراتيجية الحد من الفقر (مقارنة دولية)

المؤشر / البلد	القضاء على الفقر المدقع والجوع			تحقيق التعليم الابتدائي الشامل	تعزيز المساواة بين الجنسين		خفض وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات	محاربة الإيدز والأمراض الأخرى	تحسين صحة الأمهات	
	سنة المسح	السكان الذي يعيشون على أقل من دولار واحد	الأطفال أقل من 5 سنوات الذين يعانون سوء التغذية	إكمال المرحلة الإبتدائية	في الإبتدائي	في الثانوي		الإصابة بين 15 و42 سنة.	وفيات الأمهات	الولادات المسعفة
		النسبة	2003	2004	2003	2003	2003	2003	2000	2003
السنغال	1995	22.3	22.7	48	87	–	137	**0.8**	690	58
بوركينافاسو	1998	44.9	37.7	29	72	–	207	**1.8**	1000	–
موريتانيا	2000	25.9	31.8	43	94	–	107	**0.6**	1000	–
مالي	1994	72.3	33.2	40	71	–	220	**1.7**	1200	41
النيجر	1995	60.6	40.1	26	69	–	262	**1.2**	1600	16
تشاد	–	–	–	25	59	–	200	**4.8**	1100	16
شرق أسيا			–	97	98	–	41	**0.2**	116	87
أمريكا اللاتينية	–	–	–	96	102	–	33	**0.7**	193	–
جنوب شرق أسيا	–	–	–	80	89	–	86	**0.8**	567	36

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر:

Source : The World Bank. 2006. "Equity and Development," World Developement Report Number 32204, (Washington, World Bank and Oxford University press,), 294, 295.

المطلب الثاني: الأبعاد المحذوفة من الأهداف الإنمائية للألفية

يحلّل هذا المطلب إبتعاد الأهداف الإنمائية للألفية عن التركيز على الزراعة والطاقة ومنع النزاعات في الحد من الفقر بالرغم من أولوياتها في أوراق إسترتيجية الحد من الفقر التي بدأت صياغتها بلدان منطقة الساحل الإفريقي منذ عام 2002.

الفرع الأول: دور الزراعة في الحد من الفقر

عند تحليل أوراق استراتيجية الحد من الفقر لمنطقة الساحل الإفريقي نجد أن التركيز على الزراعة متصدرا للأولويات، حيث تساهم الزراعة في السنغال ب 20% من قيمة الناتج الاجمالي المحلي وبين30 و60% في بقية بلدان المنطقة وتشكل 80% من السكان العاملين وتمثل أكثر من 60% من عائدات التصدير كما اشتركت أوراق استراتيجية الحد من الفقر لبلدان المنطقة في إستهداف من 5 إلى 10% لمعدل نمو الزراعة خلال الفترة بين 2002 و2015[1]. فمثلا صمّما النيجر ومالي ورقتي إستراتيجية الحد من الفقر لتحقيق مجموعة من النتائج منذ البداية أهمها تشجيع وزيادة فرص العمل المدرة للدخل للفقراء حيث في بيئة الساحل الإقتصادية لا يتأتى ذلك إلا من خلال تنمية قطاع الزراعة[2]، حيث إعتبرت الزراعة أحد القطاعات القادرة على الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أو كما إعتبرتها مؤسسات بروتن ووذز[3]، ففي السنغال مثلا انحازت تخصيصات الميزانية منذ بداية تطبيق ورقة استراتيجية الحد من الفقر الأولى عام 2003 إلى قطاع الزراعة[4].

الإستراتيجيات المخططة في مجال الزراعة للحد من الفقر: تكشف أوراق إستراتيجية الحد من الفقر لبلدان منطقة الساحل الافريقي عن تقارب شديد في رسم الأهداف من حيث تأثيرها على الحد من الفقر، وبشكل أساسي تشترك الأهداف التي تسطرها البلدان في ضمان موارد الإدارة الرشيدة والمحافظة على الموارد الزراعية والرعوية وتحسين البيئة المعيشية للسكان في الريف، مما يؤدي إلى التنافس على تصدير نفس السلع من دول المنطقة إلى أن يكون الميل إلى التكامل ضعيفا[5]، بالرغم من ذلك، ينبغي أن تبدأ الإستراتيجيات الناجحة للحد من الفقر والجوع بالإعتراف بأنها ظاهرة ريفية في الأساس وأن الزراعة هي جوهر وجود سكان الريف في المنطقة[6].

---

[1]Document de Strategie Régionale de Réduction de la pauvreté en Afrique de l′Ouest, **op**. **cit**, 68.

[2]Daouda Senbenene. (2015). "*poverty, growth and Equality in Sub-Saharan Africa, Did the Walk Much the Talk Under the PRSP Approach*," NBRE Working Paper 15/122, (Washington, D.C, International Monetery Fund,), 7.

[3]Bonnie Champbell, Gièle Belem, Vincent Nabe coubibaly, **op**. **cit**, 1.

[4]Thierno Seydou Niane, **op**. **cit**, 2.

[5] Document de Srategie Régionale de Réduction de la pauvreté en Afrique de l′Ouest, **op**. **cit**, 69.

[6] Programmme Alimentaire Mondial, « Réduction de la Pauvrèté, le role Determinant du Financement de l′Alimentation de l'Agriculture et du Developpement Rural, » Document préparé à l′Occasion de Conférence sur le Financement du Developpement, (Montery, Mexique, du 18 au 22 Mars, Rome 2002), 13.

يؤشر سوء التغذية كمؤشر فرعي للزراعة على اعتبار أن المجتمعات في المنطقة المدروسة تغلب عليها الطبيعة الريفية والزراعية كمورد للدخل، على أكثر من 1/3 من الأطفال دون سن الخامسة حيث تصل النسبة إلى 50% في النيجر و40% في مالي عند نهاية تنفيذ ورقة إستراتيجية الحد من الفقر الأولى عام 2006 مما أعاق تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية[1]، لذلك أوصى البنك العالمي بتنقيح أوراق استراتيجية الحد من الفقر لتأخذ بعين الإعتبار مكون الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي للسكان وتحقيق الهدف الانمائي للألفية الأول، فطالما كانت برامج التنمية الزراعية المخططة تهدف للحد من الفقر وأن الفلسفة النيوليبرالية التي تبنتها مؤسسات بروتن وودز التي قضت بتصفية تدخل الدولة في الزراعة وتحرير أسواقها لعبت الدور البارز في زيادة معدلات الفقر في المنطقة، وعليه فإن من الأسلم مخاطبة الدولة من جديد من خلال الأهداف الإنمائية للألفية عام 2000 بالإلتزام بالإشراف على الزراعة من خلال ضمان القضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية[2]. إلا أن مدفوعات البنك العالمي لقطاع الزراعة في بلدان منطقة الساحل الإفريقي لم تتعدى 494 مليون دولار في الفترة بين 2012–2016[3] على الرغم من أنه سعى لتوسيع محددات الفقر إلى الدور الكبير الذي يلعبه الإنتاج الزراعي الإستهلاكي والتجاري المنتج للدخل والحد من الفقر[4].

الفرع الثاني: الحد من الفقر بالطاقة

يبدأ هذا الجزء من الأطروحة بلمحة عامة عن الطاقة في جدول أعمال التنمية يليه الإرتباط على أرض الواقع بالقضايا المتعلقة بالفقر ثم متغير الطاقة في الحد من الفقر في أوراق إسترتيجية الحد من الفقر في بلدان منطقة الساحل الافريقي وهو محور رئيسي من الأطروحة. كانت الطاقة إحدى الموضوعات الرئيسية في القمة العالمية للتنمية المستدامة التي عقدت في جوهانسبورغ بإفريقيا الجنوبية عام 2002 حيث سلطت الضوء على دور خدمات الطاقة في تعزيز التنمية المستدامة وتسهيل وتسريع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية حيث دعت إلى[5]:

- تعزيز زيادة الوصول إلى الطاقة.
- تعزيز برامج وتكنولوجيا إستخدام الكتلة الحيوية الحديثة.
- تعزيز أطر وسياسات سليمة للطاقة عن طريق التعاون الإقليمي والدولي.

[1]Document de Strategie Régionale de Réduction de la paurèté en Afrique de l′Ouest, **op**. **cit**, 92.
[2]Safiétou Sanfo, « Politiques Publiques Agricoles et lutte Contre la Pauvrèté au Burkinafaso, Le Cas de la Région du Platea Central » (Thèse de doctorat en Sciences économiques, Université Paris1, panthéan, Sorbonne, Paris, 2010), 49.
[3]Delphine Barret et Axelle Kéré, « Analyse de l'Aide accordé au Pays du Sahel, Premier Partie, Analyse a partir des Statistiques du comité d′Aide au Développement de l′OCDE, », (Ouagadugou, FERDI Chaire Sahel, Decembre 2018), 131.
[4]Jonathan Houghton, Shahidur R. Khandker, **op**. **cit**, 2.
[5]Energy For poverty Alleviation in Sahel, **op**. **cit**, 7.

يمثل فقر الطاقة تحديا إنمائيا كبيرا في منطقة الساحل الإفريقي[1]، إلا أن قطاعا إقتصاديا بمثل هذه القيمة بقي خارج الأهداف الإنمائية للألفية، أي أن هناك كثيرا من الأدلة التي تشير إلى أن الصحة والتعليم والزراعة والمياه والنقل والإتصالات وغيرها تتحسن عندما تتحسن البنية التقنية للطاقة مثل الكهرباء، فالطاقة ضمن جميع مدخلات الأهداف الإنمائية للألفية وتخدم كل قطاعات الإقتصاد الكلي في ورقات إستراتيجية الحد من الفقر[2]، أي أن الحياة الحديثة تقوم على خدمات الطاقة في المجالات الحيوية مثل الطهي، الإضاءة الليلية (الطاقة الليلية)*، ضخ المياه، إدارة الآلة الصناعية، النقل، إنارة المدن والمصالح الحكومية الخاصة والإتصالات والتبريد*[3].

الجدول رقم 73: يوضح مركزية متغير الطاقة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الأهداف الإنمائية للألفية	خدمات الطاقة	الفوائد المتوقعة
الهدف1: القضاء على الفقر المدقع والجوع.	– محركات السقي، المطاحن، مدخلات الزراعة، الحفظ والتبريد والتجفيف وضخ المياه الجوفية.	– تحسين الفعالية الزراعية والوصول إلى المياه، سقي المواشي، تجارة الزراعة والمحاصيل وإدارة المخازن.
الهدف2: ضمان التعليم الإبتدائي الشامل للجميع.	– إضاءة المؤسسات التعليمية، الإضاءة المنزلية(الأنترنت والمراجعات والهاتف) – حفظ اللقاحات، الطبخ والنقل والتدفئة.	– تحسين نوعية المادة التعليمية. – – التحضير الليلي وربح الوقت للنساء والفتيات لجلب مياه الشرب والحطب.
الهدف3: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.	– الطبخ والأنثرنت – الكهرباء الريفية.إمدادات المياه.	– تخفيف أعباء جلب المياه والحطب بالنسبة للفتيات والنساء.
الهدف5: تحسين صحة الأمهات.	– إضاءة المؤسسات الصحية. – الطبخ الكهربائي. – حفظ اللقاحات والأدوية والتعقيم.	– الحد من إستخدام الوقود التقليدي – تحسين خدمات الصحة. – تحسين الخدمات الوقائية.
الهدف7: الحفاظ على البيئة.	– الإقلال من الإحتطاب غير المستدام من أجل الطهي.	– تحسين الوصول إلى مياه الشرب – الحد من هدر الغطاء الغابي.

الشكل من إعداد الباحث بناء على المصدر :

Source: Pierre Robert, « Une Economie Politique de la pauvreté Enrgitique, Le Cas du Sénégal » (Thése de Doctorat en Sciences Economiques, Université de Lille 1 Seiences et technologies, Ecole doctorale Sésam, France, 2016), 22.

* **الإضاءة الليلية** تضمن للسكان مواصلة الأنشطة الدراسية وكثير من الأعمال المنزلية والتجارية، ** **التبريد** ضروري لجميع أنشطة التنمية ومنها الصحة وخاصة للحفاظ على اللقاحات الطبية ... إلخ. للمزيد أنظر المرجع في التهميش الأول).

[1]James Morrissey, « Le Défi Energique en Afrique Sub- Saharrienne, Guide a l'intention des Défenseurs et des Responsables de Politiques, Deuxieme Partie : faire face a la Pauvrèrté Energitique, », (États-Unis, Oxfam Research Back Grounder, 2017), 19.

[2]Antonio Estache and Quentin Wodon, *Infrastracture and Poverty in Sub-Saharan Africa* (New York: Palgrave Mac Millan, 2014), 21.

[3]Jeni Klugman, **op**. **cit**, 299.

يبين الجدول رقم **73** محورية قطاع الطاقة في الحد من الفقر والتنمية حيث ينص الهدف رقم7 من أهداف التنمية المستدامة على ضمان الوصول إلى خدمات الطاقة من خلال أربعة غايات حتى 2030 هي[1]:

1- الوصول إلى خدمات الطاقة المتجددة.

2- الإستفادة من الطاقات الجديدة العالمية.

3- مضاعفة الحد من تحسين فعالية الطاقة.

4- التعاون الدولي في الطاقات النظيفة.

الفرع الثالث: منع النزاعات بالحد من الفقر

تقدم وقائع الواقع حجة قوية بأن النزاعات الداخلية والحدودية التي تعصف بمنطقة الساحل الإفريقي حتى 2015 لم تؤخذ بعين الإعتبار كمحدد يؤثر في متغيرات الفقر من حيث أنه يزيد إستفحالها كل مرة في معدلات الفقر كما رأينا إغفالها في أوراق إستراتيجية الحد من الفقر وكذا الأهداف الإنمائية للألفية وهي إحدى مصائد الفقر المستديم التي حددها بول كولييه وأسماها فخ النزاع والمصيدة الأخرى المنتمية للنزاع حسبه هي كون بلدان منطقة الساحل في غالبيتها غير ساحلية مع جيران غير مواتيين[2].

حيث ارتبطت أصول الفقر بالنزاعات والأمن في هذه المنطقة من خلال المفاقمة التبادلية لمتغيرات مثل الأمن التعليمي والصحي وتأثير النزاعات على الإنتاج الزراعي والرعوي والمياه وغيرها حيث تشير الإحصائيات إلى أن 65% من سكان منطقة الساحل الافريقي عام 2003 تأثروا من شدة النزاعات لا سيما إرتباط بلدان المنطقة بالجذور المشتركة للنزاعات الداخلية التي تمثل بدورها إنعكاسا مباشرا للنزعات الإقليمية[3] مما يؤثر على رأس المال الأمني بفعل الهجرات والتهجير[4]، حيث لم تُدمج أوراق إستراتيجية الحد من الفقر على غرار الأهداف الإنمائية للألفية منع النزاعات والحد منها في مضمونها مع إحتمال حدوثها في المنطقة باستمرار الشيء الذي يبدد جميع الجهود التي تبذل للحد من الفقر[5].

في هذا السياق، تم تقديم العوامل التفسيرية للإختلاف في النهج بين مؤسسات بروتن وودز وبلدان المنطقة حول أهمية متغير النزاعات والأمن في الحد من الفقر، حيث واجهت فرق إعداد وصياغة أوراق

[1]Pierre Robert, « Une Economie Politique de la Pauvrèrté Energitique, Le Cas du Sénégal » (Thèse de Doctorat en Sciences économiques, Université de Lille1 Sciences et Tecnologies, Ecole doctorale Sésam, France, 2016), 23.

[2]Paul Collier, *The Bottom Billion, Why the poorest Countries are failing and What can be done about it*? (New York: Oxford University press, 2007), 123.

[3]Document de Stratégie Régionale de Réduction de la pauveté en Afrique de l'Ouest, **op**. **cit**, 26, 27.

[4]**I**bid, 28.

[5]**I**bid, 37.

إستراتيجية الحد من الفقر في مالي مقاومة لإرادتها السياسية في توجيه الإهتمام إلى قضايا الشمال من طرف هذه المؤسسات بدعوى إبعادها على التسييس[1].

لإثبات ذلك، أظهرت المجموعات الوطنية في صياغة ورقة إستراتيجية الحد من الفقر (2006-2011) النية في إنتاج تحليل متباين للموارد وترجمتها إلى خيارات سياسية قصد تحقيق توزيع عادل للثروة الوطنية بين الشمال والجنوب خلافا لرؤى المانحين إعتبر ذلك خروجا عن النص حيث كشفت مواقف البنك والصندوق حيال نزاع 2012 التحيز للقضايا الإقتصادية منفصلة عن متغير النزاع والأمن وإبعاد المعونات عن ساحة الوغى كشرط للحصول على التفضيل التمويلي[2]، مما نجم في هذه الحالة مستويات عالية من اللامساواة في النمو الإقتصادي بين الشمال والجنوب شكلت بدورها حاجزا منيعا أمام عملية الحد من الفقر وساهمت في اتساع فجوة الفقر وإعسار التنمية[3].

[1]Isaline Bergamaschi .2016. « *The Politics of Aid and Poverty Reduction in Africa: A Conceptual Proposal and the Case of Mali*, » Global Cooperation Research Papers N° 16, (Hamburg, Centre for Global Cooperation Research), 14.

[2] **I**bid, 26.

[3]Sara Turner, Jakkie Cilliers and Barry Hughes, « *Reducing poverty in Africa Realistic targets for the post-2015 MDGs and Agenda 2063,* » African Futures Paper 10, (Pretoria, South Africa, Institut for Security Studies, 2014), 8.

المبحث الرابع: إستراتيجيات الحد من الفقر لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتقييمها

حلّل المبحث الرابع بدقة المجالات الإسترتيجية للحد من الفقر التى فرضها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي على بلدان منطقة الساحل الإفريقي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومنها القضاء على الفقر والجوع وتطوير الصحة والتعليم، إضافة إلى تقييم السياسات الجديدة للحد من الفقر من زاوية المعوقات التى تقف في طريق تحقيقها وتقديم البدائل لذلك.

المطلب الأول: الإستراتيجيات الإجتماعية للحد من الفقر

تستردّ المتغيرات الإجتماعية مثل الصحة والتعليم ريّادتها في أولويات إعلان الألفية للأهداف الإنمائية وعند البنك العالمي وفي الخطط الوطنية للتنمية في بلدان منطقة الساحل الإفريقي للحد من الفقر وإعادة التركيز عليها.

الفرع الأول: إسترتيجية الصحة للحد من الفقر

لمعالجة الهواجس السابقة في فشل السياسات الصحية في إطار التكيف الهيكلي بما أُمليَ من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي من تخفيض للدعم عن القطاع الإجتماعي، فرضت المؤسستان أن يكون للصحة قسم خاص في أوراق استراتيجية الحد من الفقر[1] يُفرَدُ لمحاربة الإيدز والفاشيات السريعة ووفيات الأطفال والأمهات، لذلك ركزت بلدان منطقة الساحل الإفريقي على قطاع الصحة في تخطيط هذه الأوراق وكانت الإستراتيجيات كما يلي:

في **موريتانيا** كان الإنفاق على الصحة عام 2001، 2% من الناتج الإجمالي المحلي ليرتفع عام 2006 إلى 5.1% نهاية ورقة إستراتيجية الحد من الفقر الأولى(2001-2004) وبداية الثانية(2006-2010)[2] ومع نهاية ورقة إستراتيجية الحد من الفقر الثالثة عام 2015 إقتربت البلاد من تحقيق الهدف السادس من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في مكافحة إنتشار فيروس نقص المناعة البشرية الذي ينتشر بنسبة1% في البلاد غير أن الهدف الرابع والخامس المتعلقين بصحة الأم والطفل بَقِيَا بعيدي المنال للفوارق الكبيرة في الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية بين سكان الحضر والريف[3]، في **بوركينافاسو** تم التركيز في أوراق إستراتيجية الحد من الفقر على تنمية الرعاية الصحية كأولوية من خلال

[1]The World Bank Group.2002. " Memorandum of the President of the IDA to the Executive Directors on a Country Asssitance Strategy of the World Bank Group for the Islamic Republic of Mauritania," Report N° 24122 MAU, (Washington, World Bank Publications, 2002), 4.

[2]Fonds monétaire international. 2011. « République Islamique de Mautitanie: Note Consulactive Conjointe sur le Cadre Stratigique du Lutte Contre la Pauvrèté, » Rapport N°11/253, (Washington, D.C, Publications Services), 2.

[3] World Bank. 2011. "The Islamic Republic of Mauritania: Poverty Reduction Strategy Paper and Joint Staff Advisory Note," Report N° 62413 MAU, (Washington, D.C, IMF and World Bank (IDA) Publications), 3.

خفض تكاليف الرعاية الصحية خاصة في القطاع العام[1] مما رفع من معدل العمر المتوقع عند الولادة في بوركينافاسو من 50.3 عاما في سنة 2000 بداية تطبيق الورقة الأولى للحد من الفقر إلى 59.9 عاما في سنة 2012 بداية تطبيق الورقة الثالثة[2]، وكان التحسن في مكافحة الإيدز وبعض الفاشيات يرجع لفعالية البرنامج الوطني للتنمية الصحية Plan Nationale de Développement Sanitaire الذي غطى الفترة بين 2001-2010 وكان مدعوما من البنك العالمي[3].

وإعتمدت **السنغال** الخطة الوطنية للتنمية الصحية Plan Nationale de Développement Sanitaire(1998-2007) على الموارد المنبثقة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ب20% من التمويل الصحي العام حيث أدمجت هذه الخطة والموارد في ورقة إستراتيجية الحد من الفقر الأولى (2002-2006)[4] لما مثلته الصحة من أولوية تم العمل على تطويرها منذ مؤتمر ألما آتا عام 1978 وكان الهدف الرئيسي منذ ذلك الوقت الوصول إلى 9% من النفقات العمومية على الصحة على النحو الذي أوصت به منظمة الصحة العالمية والبنك العالمي[5]، إلا أن هذا الأخير وَجَّهَ 20% من موارد محو الديون لأربعة قطاعات أساسية هي الصحة والتعليم والمياه والزراعة في ورقة إستراتيجية الحد من الفقر 2002-2005[6] وحققت السنغال شوطا كبيرا في محاربة الإيدز والملاريا حيث كانت تسبب 42.6% من المراضة قبل تنفيذ أوراق إستراتيجية الحد من الفقر الثلاثة ووصلت إلى3% عام 2009[7]، كما تم التحكم ولو بشكل غير كامل في وفيات الأطفال الذي يمثل الهدف الخامس من الأهداف الإنمائية للألفية وخفض معدل سوء التغذية للأطفال من 30% عام 2000 إلى 16% عام 2011[8]، ومع ذلك لم تتمكن البلاد من بلوغ معايير البنك العالمي ومنظمة الصحة العالمية الموصى بها من حيث تغطية المرافق العمومية والموظفين الممارسين المهرة وتوريد الأدوية بالمساواة بين المناطق الريفية والحضرية[9]، إذ بقيت من بين الدول الضعيفة في محيطها الجغرافي فيما يخص تحقيق الأهداف الصحية[10].

---

[1]" Comparative Analysis of Five African Countries with Completed PRSP, Bourkina Faso, Mauritania, Mozambique ,Uganda and Tanzania,(Harare, Zimbabwe, AFRODAD Publication, 2002), 38- 42.

[2]Boubakar Savadogo, **op**. **cit**, 24.

[3] Burkina Faso, Ministère de l'Economie et du Développement, « Cadre Stratigique de Lutte Contre la Pauvreté, », (Janvier 2004), 50.

[4]République du Sénégal, « Document Stratigique de Réduction de la Pauvreté, », (2002), 31.

[5]**I**bid.

[6]**I**bid, 41.

[7]International Monetary Fund. 2013. " Senegal Poverty Reduction Strategy Paper," IMF Country Report N^{o} 13/194, (Washington, D.C, Publications Services), 9.

[8]**I**bid

[9]**idem**.

[10]Donal Brian Cruice O'Brien, Momar Coumba Diop, Mamadou Diouf, *La Construction de l'Etat au Sénégal* (Paris: Collection « Homes et Societés », Edition karthala, 2002), 77,78.

الفرع الثاني: مقارنة دولية لتحقيق الأهداف الصحية

في **تشاد** إستخدمت أوراق إستراتيجية الحد من الفقر من 2003 إلى 2015 لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال تركيزها على الأهداف الأربعة المصادق عليها من طرف البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وهي الصحة والتعليم والبنية التحتية والتنمية الريفية[1] وكان هدفها زيادة الإنفاق على الصحة لتعزيز الخدمات الصحية ورفع عدد ومستوى المستخدمين والتجهيز الطبي والمستشفيات[2] ورفع نسبة التردد على مراكز الخدمات الطبية من 90.3% عام 2006 إلى 98% عام 2011[3]، وكانت النتائج المقارنة نهاية تطبيق أوراق استراتيجية الحد من الفقر مبينة في الجدول رقم **74** وهي كالآتي:

الجدول رقم 74: يوضح ضعف المؤشرات الصحية مقارنة بدول العالم.

المؤشر / البلدان	العمر المتوقع عند الولادة		وفيات الأطفال 1000	وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات	وفيات الأمهات 100000		الوصول إلى الخدمات الصحية كنسبة من السكان *	عدد الأطباء *	عدد الممرضين *
	العام	العمر							
تشاد	2014	51.6	88.5	147.5	2013	980	11.9/2012	3.7/100000	18.8/100.000
إفريقيا	2014	59.6	56.7	84	2013	411.5	38.8/2012	46.9/100000	133.4/100000
الدول النامية	2014	79.3	5.1	6.1	2013	17	96.2/2012	308/100000	857.4/100000
الدول في طريق النمو	2014	69.2	36.8	50.8	2013	230	56.9/2012	/100000 118.1	202.9/100000

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر:

Source : République du Tchad, Banque African de Developpement, Fonds African de Développement, Département Régionale, Centre (ORGE) 2015, « Document de Stratégie Pays (2015-2020, » , 9- 10, *2004 **2012.

يقدم لنا الجدول رقم **74** دليلا واضحا على تدني مؤشرات التنمية البشرية مقارنة بالبلدان الإفريقية والبلدان النامية وذلك بسبب شح التخصيصات المالية لصالح القطاع الإجتماعي وعدم تلقي البلاد لأية تمويلات في هذا الشأن من البنك العالمي أو صندوق النقد الدولي نتيجة تأخرها في الرد على شروطهما بخصوص تحرير قطاع القطن الذي رفضت الحكومة إخضاعه للإصلاح حيث كان يذر العملة الصعبة

[1]Hamit Mohamat Abbassi, **op**. **cit**, 18.

[2]Donal Cruice O'brien, Momar Coumba Diop, Mamadou Diouf, **op**. **cit** 26.

[3]Fond Monétaire International.2008. « Document de Strategie de Croissance et de Réduction de la Pauvreté au Tchad: SNRP2, 2008-2011, » Rapport N° 10/23, (Washington, Service des Publications), 40.

كما تنفق تشاد 1.3% من الناتج الإجمالي المحلي فقط للصحة مقابل2.7% لإفريقيا و3.1 للدول في طريق النمو و7.3% للدول النامية عام 2013[1].

لقد إعتبرت الأمم المتحدة والبنك العالمي **النيجر** و**مالي** من الدول الأقل نموا في العالم[*] لعدة معايير من بينها التأخر في تنمية الصحة والرأسمال البشري[2] الشيء الذي دفع ببلدان منطقة الساحل الإفريقي لزيادة الإهتمام بداية تطبيق أوراق إستراتيجية الحد من الفقر بتحسين التغطية الصحية ومكافحة السيدا[3]، حيث تم في **النيجر** تنفيد خطتان صحيتان مموّلتان من البنك العالمي من 2005–2010 ومن 2011 إلى 2015[4] أما **مالي** فقد أدمجت في الخطة العشرية للصحة والتنمية الإجتماعية Plan Decinale de la Santé et Développement Sociale (2014–2023) هدف التنمية الصحية المكرسة في الأهداف الإنمائية للألفية، والهدف الثالث للتنمية المستدامة للتمتع بالصحة والرفاهية مع توفير وضمان الأمن الغذائي بمساعدة المانحين بالرغم من علمها مسبقا بأن رؤية المانحين للأمن الغدائي تتمثل في تعويض العجز في إنتاج الغداء بالإسترداد الشيء الذي لا يتماشى في الغالب مع الرؤى الوطنية لأغلب بلدان منطقة الساحل الإفريقي منذ البداية رغم ظهورها بمظهر الإمتثالية لتوجهات لهؤلاء المانحين للإفلات من حجب القروض المُموّلة للإنتاج الزراعي ومن أجل ذلك فرضت البلاد ضريبة على الموارد التعدينية التصديرية بعد عام 2015 لزيادة الحشودات المالية وتمويل برامج مكافحة سوء التغذية حتى عام 2017[5].

---

[1]République du Tchad, Banque African de Développement, Fonds African de Développement, Département Régionale, Centre (ORGE) 2015, « Document de Stratégie Pays (2015-2020, », **op**. **cit**, 9,10.

[*] **البلدان الأقل نموا في العالم** هي قائمة البلدان التي تظهر حسب الأمم المتحدة أدنى مؤشرات التنمية الإقتصادية والإجتماعية وأدنى تصنيف لمؤشرات التنمية البشرية، ونشأ مفهوم البلدان الأقل نموا نهاية ستينيات القرن الماضي حيث قامت الأمم المتحدة بإعداد أول قائمة لهذه الفئة عام 1971 وكانت بلدان منطقة الساحل الإفريقي من بينها، يصنف البلد من بين البلدان الأقل نموا في العالم عندما:

– يكون نصيب الفرد السنوي في الدخل القومي لمدة ثلاثة سنوا متتالية واعتبارا من سسنة 2018 أقل من 1000 دولار وضعف الموارد البشرية يقاس بناء على مؤشرات مثل التغدية، الصحة ، التعليم ومحو الأمية للكبار.

– إستنادا لعدم إستقرار الإنتاج الزراعي ودورة الكوارث الطبيعية،

[2]Organisation des Nations Unis, UNESCO, *La Pauvreté, une Fatalité? Promouvoir l'Autonomie et la Sécurité Humaine des Groupes defavorisés, Benin- Burkina Faso- Mali- Niger*, Préface de Pièrre San, (Paris: Futures Africaines, Karthala, 2002), 19, 20.

[3]Isaline Bergamashi,**op**. **cit**, 33, 34.

[4]Republique de Niger, Ministère du Plan de l'Aménagement du Territoire et du Développement Communataire, « Plan de Développement Economique et Social (PDES) 2012-2015, », (Nouvelle Imprimerie du Niger, 2012), 45.

[5]République du Mali, « Rapport Nationale Volantaire sur la Mise en Oeuvre des Objectifs de Développement Durable, Forum Politique de Haut Niveau sur le Développement Durable (New York, 2018), 32- 35.

الجدول رقم 75: يوضح مقارنة دولية لنفقات الصحة.

البلدان	موريتانيا		السنغال		بوركينافاسو		مالي		تونس		الجزائر	
السنوات	2000	2006	2000	2006	2000	2006	2000	2006	2000	2006	2000	2006
نفقـــات الصحة	2.8	2.2	4.3	5.8	5.1	6.3	6.3	5.8	5.6	5.1	3.5	4.2

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر:

Source : Rapport sur les Progrès 2010 Vers l'Atteinte des Objectifs du Millinaire pour le Développement, (OMD) en Mauritanie, Rapport Finale,**op**. **cit**, 46.

تشير الأرقام الواردة في الجدول رقم **75** إلى أن نفقات الصحة بقيت في العشرية الأولى للقرن الواحد والعشرين دون المستوى المطلوب من البنك العالمي والأمم المتحدة والمقدرة ب9% وأنها غير كافية لتحيقق الأهداف بحلول عام 2015 رغم أن بلدان منطقة الساحل الإفريقي تتقارب في حجم النفقات مع جيرانها مثل تونس والجزائر إلا أن ذلك لا يشفع لها بأنها بقيت متأخرة عن الركب.

الفرع الثالث: الأهداف التعليمية المخططة للحد من الفقر

بذلت بلدان منطقة الساحل الافريقي جهودا فارقة لتحسين خطط التعليم للوصول إلى نسب كبيرة في معدلات الإلتحاق بالمدارس الإبتدائية في سعيها لتحقيق أهداف مؤتمر جومتين 1990 والأهداف الإنمائية للألفية لعام 2000 وتوصيات البنك العالمي في أوراق استراتيجية الحد من الفقر[1].

لقد إستهدفت إستراتيجيات الحد من الفقر المخططة في بلدان منطقة الساحل الإفريقي تحقيق الأهداف الإجتماعية التي من بينها التعليم الشامل، فعلى الأكثر، كانت الغاية حتى عام 2010 في **موريتانيا، مالي وبوركينافاسو** بلوغ المعدل الصافي للتمدرس بنسبة 70%[2]، أما في **السينغال** فقد هدف بناء القدرات وتعزيز الخدمات الإجتماعية الأساسية خاصة من خلال المخطط العشري للتعليم والتدريس(1998-2010) بالشراكة مع مؤسستي بروتن وودز إلى تعميم التعليم الإبتدائي ب 100% بحلول 2010 والوصول إلى 49% من ميزانية التعليم العام إلى التعليم الإبتدائي[3]، مع الإشارة إلى أن هذه الشراكة كانت منذ البداية مثقلة بالشروط حول الإستمرار في إشراك القطاع الخاص الوطني والأجنبي في مجال التعليم للجميع بالإضافة إلى تأخر البلاد عن بلوغ هدف الإنفاق من 12 إلى 15% من الموازنة العامة السنوية عن التعليم كما أوصى بذلك البنك العالمي ومنظمة اليونسكو للتمكن من تحقيق هدف الإلتحاق

[1]The Islamic Republic of Mauritania, Report N° 62413- MR, **op**. **cit**, 3.

[2]Burkina Faso, Ministère de l'Economie et du Developpement, « Cadre Stratigique de la Lutte Contre la Pauvereté, », (Janvier 2004), 48.

[3]République du Sénégal, « Document de Stratégie de Réduction de la Pauvreté, » , **op**. **cit**, 29.

الشامل بالمدارس الإبتدائية وتمكين الجنسين من المساواة التعليمية وتطوير البنية التحتية وتحسين طاقات الإستيعاب[1].

ووفقا لشروط القطاع الخاص ومن خلاله البنك العالمي كانت بلدان المنطقة ومنها **السينغال** أمام مجموعة من التحديات في صياغة وتخطيط أوراق إستراتيجية الحد من الفقر في ميدان التعليم يمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

- إتمام المرحلة الإبتدائية وبالأعداد الكافية من التلاميذ.
- تحقيق المساواة الجنسية في العرض التعليمي.
- توفير المعلمين بأعداد كافية وتحسين الكفاءة والنتائج.
- زيادة الأعداد في التخصصات التقنية.
- زيادة حصة القطاع الخاص في التعليم المهني والتدريب التقني.
- توفير الإستجابة السوقية للمهارات المتخرجة من خلال التلمذة الصناعية.

وكما رأينا مع السنغال والشرطية الممتدة من سياسات التكيف الهيكلي تتواصل مع تشاد حيث يشترط البنك العالمي وصندوق النقد الدولي زيادة الضرائب لتوفير ميزانية 50% للتعليم الإبتدائي من ميزانية التعليم العام[3] وفرض إستقلالية المدارس من خلال التمويل الخاص[4].

ولم تستثن الشرطية الممتدة من تدابير التكيف الهيكلي مالي والنيجر حيث إشتملت أوراق إستراتيجية الحد من الفقر الثلاثة في مالي الأولى(2002-2006) والثانية(2007-2011) والثالثة(2012-2017) على الإستجابة لشرط البنك العالمي وصندوق النقد الدولي بأن يعتمد التعليم على القطاع الخاص و اللامركزية في التمويل ضمن البرنامج العشريني 1998-2017 المصادق عليه من المؤسستين الذي هدف إلى الوصول إلى التعليم بنوعية وجودة وتحقيق الإلتحاق الاجمالي[5].

واعتبارا من تصنيف الأمم المتحدة والبنك العالمي النيجر من الدول الأقل نموا في العالم بسبب التأخر في تنمية رأس المال البشري وخاصة من منظور التعليم فإن النيجر كان بداية تطبيق أوراق إستراتيجية

[1]République du Sénégal, « Document de Stratigie de Réduction de la Pauvreté, », **op**. **cit**, 29.

[2]République de Corée, Ministère de l'Eduction Nationale, Direction de la planification et de la Réforme de l'Education, « Examen National 2015 de l'Education Pour Tous (Sénégal, » Rapport National, d'Evaluation de l'Education Pour Tous (EPT), Forum Mondiale sur l'Eduction (INCHEON), (1- 22, Mai 2015), 9- 14.

[3]Hamit Mahamat Abbassi, **op**. **cit**, 24.

[4]**I**bid.

[5]République du Mali, « Rapport National Volontaire sur le Mise en Oeuvre des Objectifs de Développement Durable(ODD) du Mali,», **op**. **cit**, 35.

الحد من الفقر متأخرا للغاية في معدلات الإلتحاق المدرسي ومحو أمية الكبار[1]، فقد انصب التركيز على تحقيق العديد من الأهداف والغايات خلال الأوراق الثلاثة، الأولى (2003-2007)، الثانية (2008-2012) والثالثة(2013-2017) ومن جملتها[2]:

- تنمية التعليم والتدريب من خلال البرنامج العشري (2003-2012) للتنمية والتعليم الذي عيّن الغاية بالحد من الفقر عن طريق تحسين كمية الإلتحاق ونوعية النتائج والتركيز خاصة على التكوين المهني ومحو الأمية من أجل تحقيق المنفعة التعليمية لما بعد الإبتدائي وهي التأهيل لأسواق العمل للحصول على معونات التنمية في هذا المجال[3].

النتائج المحققة بحلول عام 2015: بعدما عرضنا البرامج والسياسات التي طبقتها بلدان منطقة الساحل الإفريقي في ميدان التعليم توجيها من البنك العالمي (مؤتمر جومتين) والأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الدولية للتنمية المستدامة يمكن أن نلمس عدم تحقيق الأهداف الموصى بها من هذه المؤسسة بسبب بقاء هذه البلدان تحت وطأة المديونية الثقيلة مع قلة التمويل الخارجي لبرامج التعليم وغياب السوق الإسيتعابية الموعودة من طرف البنك للمتخرجين ضمن القطاع الخاص الوطني والأجنبي حيث بينت المؤشرات في **بوركينافاسو** مثلا سنة 2007 بأن الأسواق غير مؤهلة وغير مدعومة من البنك والصندوق لتغطية مناصب العمل للمتخرجين حيث يعاني 18.2%من ذوي المستويات الثانوية والجامعية من البطالة و19.2 من خريجي المدارس الابتدائية[4].

ويتم تتبع البنك العالمي لتحقيق الأهداف ومنها الأهداف الإنمائية للألفية إنطلاقا من مؤشرين جوهرين هما معدل الإلتحاق من 0 إلى 100% ومعدل محو الأمية من 0إلى 100%[5]، في **السنغال** وصل معدل الإلتحاق إلى 93% عام 2013[6]، أما في عام 2016 فقد بقي 35.6% في **موريتانيا** يعانون الأمية في حين حققت البلاد معدل إلتحاق ب98.9% عام 2011[7]، كما أحرزت **تشاد** على غرار جيرانها تقدما ملموسا في التعليم الشامل في الإبتدائي رغم قلة الموارد وهذ ما يتبين من الأرقام التي تشير إلى تحقيق الهدف الرابع من الأهداف الإنمائية بحلول2013 بمعدل قرابة 100/100 مع معدل محو أمية الكبار ب37.3% في بلد دمرت الحرب الأهلية بنيته التحتية التعليمية بصفة شبه كاملة مع غياب

[1]Organisation des Nations Unis, UNESCO, *La Pauvreté, Une Fatalité ? Promouvoir l'Autonomie et la Sécurité Humaine des Groupes defavorisés, Benin- Burkina Faso- Mali- Niger* (Paris: Futures Africaines, Karthala, 2002), **op**. **cit**, 19.

[2]Répulique de Niger, « Strategie de Développement Accelére et de Réduction de la Pauvreté (2008-2012), **op**. **cit**, 95.

[3]**I**bid.

[4]Boubakar Savadogo,**op**. **cit**, 24.

[5]Hamit Mahamat Abbassi, **op**. **cit**, 13.

[6]Examen National 2015 de l'Education Pour Tous (Sénégal), **op**. **cit**, 14- 18.

[7]International Monetary Fund.2013. " Islamic Republic of Mauritania Poverty Reduction Strategy Paper," IMF Country Rapport N° 13/189, (Washington, D.C, IMF Publications Services), 23.

طويل لقروض البنك العالمي وصندوق النقد الدولي هي بالتأكيد أرقام متنازع فيها وفقا لتقييم المؤسسات المالي الدولية[1].

الجدول رقم 76: يوضح مقارنة دولية لتحقيق الأهداف الإنمائية التعليمية.

النسبة / المنطقة	الإبتدائي 2000	الإبتدائي 2016	الثانوي 2000	الثانوي 2016	العالي 2000	العالي 2016
العالم	85	91	64	77	27	48
إفريقيا	66	82	32	44	6	16
إفريقيا الغربية	59	77	20	44	6	12
آسيا	88	93	61	77	23	43
أروبا	95	95	86	92	45	68
إمريكا اللاتينية	92	92	63	78	28	53

الجدول من إعداد الباحث بناء على المصدر:

Source : La Banque Africaine de Développement. 2020. « Perspectives Economiques en Afrique 2020, Former la main d'Ouvre Africaine de Demain, », (Group de la Banque Africaine de Developpement,), 65.

يبين الجدول رقم **76** أنه بعد إنتهاء أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول 2015 بقيت إفريقيا الغربية في المرتبة الأخيرة بمقارانتها مع كل مناطق العالم.

المطلب الثاني: إستراتيجيات القضاء على الفقر والجوع للحد من الفقر

يدرس هذا المطلب بإستفاضة العوائق والتحديات التي تواجه بلدان منطقة الساحل الإفريقي في تحقيق الهدف الإنمائي المتمثل في القضاء على الفقر والجوع.

الفرع الأول: الجهود القطرية للقضاء على الفقر والجوع

تعتبر الأهداف الإنمائية للألفية المحاور الأساسية لتعريف الفقر مطلع القرن الواحد والعشرين بأبعاده المتعددة ومع ذلك فإن البعد النقدي للمفهوم يشكل جوهرها وهو مقسم إلى غايات ثلاثة هي[2]:

1- تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم إلى النصف من 1990 إلى 2015 وضمن هذا الإطار يمكننا قياس الفقر من خلال ما يلي:

أ- نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد تعادل القوة الشرائية الذي تم تعديله في 2008 إلى 1.25 دولار في اليوم[3].

[1]Document de Strategie pays (2015-2020), **op**. **cit**, 9- 14.

[2]Noomen Lahimer, **op**. **cit**, 99- 101.

[3]Michael P.Todaro and Stephen C.Smith, *Economic Developmen*t (Boston: Pearson, Eleventh Edition, 2012), 375.

ب- مؤشر فجوة الفقر (حصة أفقر خمس السكان من الإستهلاك).

2- العمالة الكاملة وإمكانية حصول الجميع بمن فيهم النساء والشباب على عمل صحي، لائق ومنتج والذي يتم قياسه بالمؤشرات التالية:

- معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي للفرد المشتغل.

- نسبة العمالة إلى السكان التي تنعكس في نسبة السكان العاملين بأقل من دولار واحد في اليوم إلى نسبة العاملين من جميع السكان العاملين.

3- تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف بين 1990 و2015 والذي يمكن قياسه بالمؤشرات التالية:

- نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن.

- نسبة السكان الذين لا يصلون إلى الحد الأدنى من السعرات الحرارية.

ومن المفيد هنا الإستشهاد بالجوع كمتغير تركز عليه كثيرا الأدبيات الأممية للحد من الفقر وهو يرتبط بالأمن الغذائي حيث كشف برنامج البنك العالمي للبحث حول النمو المراعي للفقراء Programme de Recherche sur la Croissance Pro- Pauvre (2005-2006)[1]، بأنه يرجع النجاح في تجارب الحد من الفقر الريفي إلى التغيرات في ظروف الإنتاج الزراعي[2] حيث ينبغي أن تبدأ الإستراتيجية الناجحة لمكافحة الفقر والجوع في بلدان منطقة الساحل الإفريقي من الإعتراف بأنها ظاهرة ريفية في الأساس وأن الزراعة هي جوهر وجود سكان الريف أي أغلبية السكان[3].

في **مالي** بالرغم مما بذلته في تخطيط الأولوية للزراعة وإنتاج الغذاء إلا أن واحد من كل ماليّين بقي يعاني الفقر المدقع بنسبة 46.80% من السكان بعد إنقضاء مدة الأهداف الإنمائية للألفية عام 2015[4]، أي أن تحقيق السيادة الغذائية بتحقيق الأمن الغذائي كان غير ممكن مع إستمرار التخلى عن المدخلات الزراعية من قبل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي[5] حتى أصبحت تحتل المراتب الأخيرة في مؤشر التنمية البشرية عام 2014 (188/179) ولم يتحقق تخفيض الفقر إلى النصف عام 2015[6]، يكشف

[1]Hamit Mahamat Abbassi, **op**. **cit**, 22.

[2]**I**bid.

[3]Réduction de la Pauvreté: le Role de Déterminant du Financement de l'Alimentation de l'Agriculture et du Développement Rural, **op**. **cit**, 13.

[4]République du Mali, « Rapport National Volontaire sur la Mise en Oeuvre des Objectifs de Développement Durable, », Forum Politique de Haut Niveau sur le Developpement Durable, **op**. **cit**, 31, 32.

[5]**I**bid.

[6]« Rapport National sur le Développement Humain, Migration, Développement Humain et Lutte Contre la Pauvreté au Mali, », **op**. **cit**, 16.

الجدول رقم 77 تدني مؤشرات التنمية البشرية عند نهاية أجل الأهداف الإنمائية وعدم قدرة تشاد تقليص أعداد الفقراء حيث بقي معدل من يعيشون دون 1.25 دولار في اليوم مرتفعا.

الجدول رقم 77: يوضح ضعف مؤشرات التنمية البشرية في مالي وتشاد.

البلد	المؤشر	النتيجة
مالي	معدل التمدرس عام 2014.	عامين
	معدل الإستبقاء في المدارس.	8.4 عاما
	نصيب الفرد في الدخل القومي الصافي2014.	1583 دولار
تشاد	السكان الذين يعيشون على 1.25 دولار في اليوم عام 2014.	%36.5
	محو أمية الكبار(14-25 سنة).2014	%37.3
	معدل إكمال المرحلة الإبتدائية 2014.	%35.3

الجدول من إعداد الباحث بناءعلى المصدر **Source :** Document de Strategie Pays 2015-2020, **op.cit**, 24.

الفرع الثاني: الأزمة العالمية للغذاء والطاقة وأثرها على الحد من الفقر في موريتانيا والسنغال

تشير ورقة إستراتيجية الحد من الفقر الثالثة في موريتانيا (2011-2015) إلى إقرار تقدم محدود في مكافحة الفقر والجوع مما برّر إستحالة تحقيق البلد للأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالفقر بحلول عام 2015، إذ سجلت إنخفاضا في معدل إنتشار الفقر من 47% إلى 42% بين عامي 2004 و 2008 وهكذا كان الإنطلاق بهذه الوتيرة المنخفضة لتخفيض الفقر إلى النصف من 51% إلى 25% من قبل عام 2000 إلى النصف بحلول 2015 إشارة بأن الوصول إلى هذا الهدف أمرا غير مطروح[1]. حيث خلصت هذه الورقة بأنه في ظل الأوضاع العالمية المتسمة بالأزمة الغذائية وارتفاع أسعار الطاقة والزيادة السريعة للسكان المسجلة بين 2004 و2008[2] بأن ذلك يرتبط إرتباطا مباشرا بتخفيض الأداء الزراعي حيث كان يعمل بالقطاع 81% من القوى العاملة، ويرجع البنك العالمي وصندوق النقد الدولي التقدم البطيء في هذا الميدان إلى فشل الورقة الأولى والثانية في تحقيق معدل نمو إقتصادي كبير وعدم نمو قطاعات النمو المفيدة للفقراء[3].

وتحت تأثير نفس العوامل المشتركة بين البلدين، لم يتمكن الإنتاج الزراعي الضئيل في السنغال المقدر 15.7% من الناتج الإجمالي المحلي من كفاية الإستهلاك الداخلي[4] بسبب ضعف تمويلات الزراعة

[1]République Islamique de Mauritanie, « Note Consultative Conjoite sur le Cadre Stratégique de Lutte Contre la Pauvreté, » Rapport du FMI N° 11/253, **op**. **cit**, 3,4.

[2]**I**bid.

[3]**idem**.

[4]Baldomero Molina- Flores, Pablo Manzano- Baena and Mamadou, D. Coulibaly,ed Berhanu Bedane, *The Role of Livestock in Food Security, Poverty, Reduction and Wealth Creation in West Africa* (Accra: Food and Agriculture Organization, 2020), 169.

بالرغم من تغطية ورقة الحد من الفقر الأولى(2003-2005) والثانية(2006-2010) والثالثة (2013-2007) للتنمية الريفية وإنعاشها بموافقة المؤسستين المانحتين[1]، غير أن ضعف موارد الطاقة وتراجع استيرادها جعل من أوراق إستراتيجية الحد من الفقر في السنغال لا تظهر العلاقة بينها وبين متغير الطاقة إلا فيما تعلق بالكهربة المنزلية[2] وسجلت البلاد إنتشارا ملحوظا لسوء التغذية ب 13% عام 2017 كما بقي 38% من السكان يعيشون تحت 1.90 دولار في اليوم عام 2015[3].

الفرع الثالث: إنعدام الأمن الغذائي وأثره على عدم تحقيق الأهداف الإنمائية (النيجر وبوركينافاسو)

منع إنعدام الأمن الغذائي المتزايد منذ دخول الألفية الثالثة والأزمة الغذائية والطاقوية التي ضربت العالم عامي 2008 و2009 من تخفيض لأعداد الفقراء في هذين البلدين، حيث بقي الفقر يضرب 46.7% من سكان بوركينافاسو نهاية تنفيذ ورقة الحد من الفقر الثانية وإذا ما احتسبنا عدم المساواة الهيكلية بين السكان فإن النسبة تصل إلى 84%[4]، فبوركينافاسو تعتمد على الزراعة بـ 86% من اليد العاملة لكن القطاع منزوع الدعم وفقا لشروط التكيف الهيكلي التي إمتدت إلى أوراق إستراتيجية الحد من الفقر الشيء الذي أبقى على نسب الفقر والجوع في 43.7% بعد نهاية مدة الأهداف الإنمائية للألفية عام 2015[5] وظلت البلاد ضمن المراتب الأخيرة لتصنيف مؤشر التنمية البشرية لعام 2014 في المرتبة 183[6]، أما في النيجر فتصدر إنعدام الأمن الغذائي وزيادة مستوياته من 31% من السكان عام 2015 إلى 52% عام 2017 مشهد تحقيق الأهداف الإنمائية المخططة في ورقات الحد من الفقر الثلاثة(2003-2007)،(2008-2012) و(2013-2017)[7] هذا العامل أعاق تقدم البلاد لتخفيض الفقر إلى الحد المطلوب حيث بقي45% من السكان يعيشون على 1.90 دولار يوميا كعتبة دولية للفقر عام 2015[8].

[1]International Monetary Fund. 2012. " Poverty Reduction Strategy Paper, IMF Country Report, N^0 13/194, Republic of Senegal NSESD 2013-2017 National strategy for Economic and Social Developement, On the Way to an Emerging Economy," (Washington, D.C, Publications Services), 5.

[2]Giorgio gualberti and Luis Alves, **op**. **cit**, 16.

[3]Comission Economique pour l'Afrique, ECA/ WA/ ICE/ 23/03, « Rapport 2020 sur le Développement Durable en Afrique de l'Ouest Progrès vers l'Atteinte des Agendas 2030 de Développement et 2063 de l'Union Africaine Person sous- Régional pour l'Afrique de l'Ouest, » Vingt Troisième Session du Comité Intergouverenementale de Hauts Fonctionaires et d'Experes Rénion Virtuale, (26-27 Novembre 2020), 1- 13.

[4]Boubakar Savadogo, **op**. **cit**, 24.

[5]Edward Archibald, Thomas bossuroy and Patrick Premand, " The State of Economic Inclusion Report 2021: The Potential to Scale. Case Study 1: Productive Inclusion Measures and Adaptive Social Protection in the Sahel, " (Washington, D.C, The World Bank, 2021), 2.

[6]The United Nations Development Programme, " Human Development Report 2015, Work for Human Development,", (New York, 2015), 37.

[7]Rapport 2020 sur le Développement Durable en Afrique de l'Ouest, **op**. **cit**, 13.

[8]**I**bid, 11.

الجدول رقم 78: يوضح تخلف النيجر وبوركينافاسو عن تحقيق الهدف الأول.

المؤشر / البلد	نسبة السكان الفقراء سنة 2019*	الترتيب على مؤشر التنمية البشرية**
بوركينافاسو	38.9	183
السنغال	37.6	170
مالي	38.5	179
النيجر	35.8	188

الجدول من إعداد الباحث بناء على المصدر:

Source: * Rapport 2020, **op**. **cit**, 12.**Human Development Report 2015, **op**. **cit**, 37.

يزودنا الجدول رقم **78** بالنسبة العالية للفقراء في بلدان منطقة الساحل الإفريقي الذين لم يتعد دخلهم اليومي 1.25 دولار عام 2019 أين كان يفترض تماشيا مع أهداف التنمية المستدامة تراجع النسبة إلى أدنى حد والإقتراب من القضاء على الفقر والجوع.

التحديات الرئيسية لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية: يشترك بلدان منطقة الساحل الإفريقي في العوامل الأساسية التي تعيق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والبرامج المخططة لذلك في أوراق إستراتيجية الحد من الفقر ويَبرزُ ذلك خاصة في النيجر الشيء الذي يعيق حدوث إنخفاض كبير في مستوى الفقر ويمكن حصرها هذه العوامل فيما يأتي[1]:

- النمو الديمغرافي الكبير للسكان حيث نما عدد سكان السنغال من 1960 إلى 2010 من 3 ملايين نسمة إلى 12.5 مليون نسمة[2].
- ضعف التنويع الإنتاجي وإنخفاض الإنتاج.
- تركيز إقتصاد الكفاف في أيدي 80% من السكان.
- ضعف الموارد التمويلية المخصصة للقطاعات الأولوية.
- التحيز الحضري والجنسي في الوصول إلى الخدمات الأساسية.
- إنقطاع الموارد الخارجية بسبب الأزمة العالمية المالية والغذائية وفشل ورقة استراتيجية الحد من الفقر الثانية في جميع بلدان المنطقة في تحقيق أهدافها.

المطلب الثالث: تقييم سياسات الحد من الفقر في بلدان منطقة الساحل الافريقي

يقيّم المطلب الثالث جوانب هامة من مناهج وطرق منح المعونة الإنمائية لبلدان منطقة الساحل الإفريقي ويقترح البديل الإقليمي المناسب للتعاون الإنمائي والحد من الفقر وإبراز قصور الحكومات الوطنية.

[1]Institut National de la Stastique (INS), « Rapport National sur les Progrèss vers l'Atteinte des Objectifs du Millénaire pour le Développement, », (Niger, 2012), 29.

[2]IMF. "Senegal Poverty Reduction Strategy Paper," Country, Raport N° 13/194, **op**. **cit**, 7.

الفرع الأول: دور الوحدات التقنية، ووحدات بناء القدرات ومناهج قياس الأثر

يُعتبر الهدف الرئيسي من تحليل الأثر هو تحديد العلاقة السببية بين السياسة أو المشروع ورفاهية المستفيدين منه، هذا من أجل فهم أفضل لجدوى النتائج[1].

فعادة ما يُنظر إلى إصلاح الدولة وإعادة هيكلتها لتتماشى مع الليبيرالية الجديدة وحاجات الأسواق العالمية والحد من الفقر بأنهما وجهان لعملة واحدة وهذين المبدئين هما في قلب المعونة الجديدة للمانحين وأنظمتهم ضمن مشروع الحوكمة الغربية مما يفسر تحول البنك العالمي إلى شراكة توافقية والنأي بنفسه عن الإكراه الشرطي من خلال التقليل من أعداد وحدات بناء القدرات لإظهار مدى دعمه لعزيمة البلدان في تحسين مستويات ملكية معونات االتنمية[2] وإلتزام الدول المتلقية لمعوناته بتحقيق أهداف محددة قياسية، تأشيرية قابلة للمساءلة منها الأهداف الإنمائية للألفية[3].

لذلك، فإن منح المتلقي من هذه البلدان دور أكبر في عملية التنمية من خلال الملكية والمشاركة ومزيدا من التحكم التخطيطي يُعدُّ فخّا محكما يتمثل في إفتقار هذا البلد للأموال والقدرات وذلك يعمل على إضفاء الشرعية على التدخل في التسيير الحكومي وتعيين المساعدين الفنيين ووحدات بناء القدرات من قبل البنك والصندوق معًا في مناصب إستراتيجية في قلب الإدارات الحكومية في مجالات مثل التخطيط الميزانياتي وعمليات الإنفاق العام، ومن ثم يرى أغلب المؤلفين في ميدان المعونة ومن بينهم إليوت بيرغ المستشار الذي خطط لتعديل بلدان منطقة الساحل الإفريقي بأن كل بعثة إحتلت مكان وزارة معينة وبالتالي أصبحت هذه الأخيرة تعرض أعمالها على البعثات لتغدو هذه الأخيرة على قدم المساواة في تسيير الشأن الحكومي مع الهيئات التنفيذية[4].

وأن مبادرات بناء القدرات هي في الحقيقة ليست عمليات نقل تقنية للمعرفة لكنها في الواقع تدخلات سياسية ومراقبة الإنفاق العام والمشاركة عن كثب في حكم الدولة[5].

كما تهيمن إجتماعات المجموعات الإستشارية Consultative Group Meetings على مسرح التقييم حيث يشمل التعاون بين مؤسسات بروتن وودز وبلدان منطقة الساحل الإفريقي برامج دورية لدراسة وتقييم ومعالجة المشاكل التي تواجه الطرفين ويركز هذا التعاون على إعداد تقرير الاداء السنوي لسير ورقة الحد

[1]Victor Beguerie, « Impact de l'Accés à l'Energie sur les Conditions de Vie des Femmes et des Enfants en Millieu Rural : Anaalyse de l'Impact du Programme des plates Formes Multifonctionelle au Burkina Faso » (Thèse de Doctorat en Sciences Economiques, Université d'Auvergne, Ecole Doctorale des Sciences Economiques, Juridiques, Politiqueset de Gestion, Centre d'Etudes et de Recherches sur le Developement International, 2015), 30.

[2]James W. Adams, « Modernizing the Lending Bank, » in *Blancing the Development Agenda, The Transformation of the World Bank Under James D. Wolfensohn, 1995-2005*, ed. Ruth Kagia, Vol Number 32596 (Washington, DC : The World Bank, 2005), 113.

[3]Thomas Bierschenk, Jean pierre Olivier de Sardom, **op**. **cit**, 273.

[4] Jean-David Naudet, **op**. **cit**, 126.

[5]Thomas Bierschenk, Jean pierre Olivier de Sardom, **op**. **cit**, 273.

من الفقر إضافة لبحث تسهيلات الإقراض الجديدة، إلا أن هذه المجموعات تتشكل من وفد رسمية غالبا ما يكون المجتمع المدني مدعوا ولكن غير ممثل[1].

ضعف تحديد الأولويات Lack of Prioritisation : غالبا ما يصف الوكلاء من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي المشاركين في تقييم أوراق إستراتيجية الحد من الفقر بأنها غير مركزة على الأولويات الموصى بها فهي بالنسبة لوحدات المراقبة تخطيط روتيني للسياسات العامة لبلدان منطقة الساحل الإفريقي وهي أداة سياسية[2].

وبسبب الخوف من الإدارات ذات المنشأ الإشتراكي في بلدان المنطقة تم تهميش المبادرات الوطنية لتقييم الإستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر التي أقرت كثيرا عدم المساواة بين الهياكل الداخلية والخارجية في عملية تسيير معونات التنمية حيث تعرضت بلدان المنطقة للضغط طويلا من طرف مؤسستي بروتن وودز وإستجابة لذلك أخذ مؤلفوا ورقات الحد من الفقر في الإعتبار طلبات اللاعبين الرئيسين في العملية بعدم إيذاء سير القارب Not to Rock the Boat وأنتجت هذه البلدان وثائق مُسيّسة تحمل وصايا الوكالتين لا طموحات الشعوب[3].

لقد تمّ إعمال مقاربات بعينها يمكنها تليين الأرضية لقبول تقييمات المانح مستوحاة من المستجدات و المؤشرات الإجتماعية القياسية للتنمية البشرية وبناء القدرات المؤسسية لمساعدة قروض معونات التنمية في النجاح وتفضيل البلدان المحوكمة* كوجهة[4]، وبالتالي فبتمويل المانحين لأوراق إستراتيجية الحد من

---

[1] Making PRSP Inclusive, **op**. **cit**, 131.
[2]Isaline Bergamaschi, **op**. **cit**, 13.
[3]**I**bid , 15.

* **الحوكمة Covernance** ترتبط بالحكم وممارساته وهي مفهوم قد نُقل في ثمانينيات القرن الماضي إلى الدولة بعدما كان شائعا في إدارة الأعمال وبعدما أثبت نجاحه في إدارة المشروعات أخذ في التوسع ليشمل المستوى الوطني لحماية أصحاب المصالح في الوطن أي الموظفين والمستثمرين ودافعي الضرائب وخضوعهم لمبدأ المعاملة بالمثل. ورغبة من البنك الدولي في طرح القضايا دون التعرض مباشرة للأمور السياسية، فقد سك تعبيرا جديدا لمناقشة هذه الأمور هو الحكم الصالح **(Good Covernance)**، ويقصد به هنا كل أساليب إستخدام السلطة سواء من الحكومات أو إدارات الحكم المحلي أو في إدارة المشروعات ومن هنا جاءت صيحة البنك عام 1989 بأن أزمة بلدان منطقة الساحل الإفريقي هي أزمة الحكم الصالح **(A Crisis of Covernance)** الذي يشمل المكونات الرئيسية التالية: الشرغية التي بموجبها تحظى الحكومة بموافقة المحكومين، المساءلة التي تضمن الشفافية والمسؤولية عن صحة الإجراءات، إحترام القانون وحماية حقوق الإنسان والكفاءة في تطوير السياسات بشكل فعال وضمان تنفيذها،غير أن ذلك يستخدم من طرف البنك العالمي وصندوق النقد الدولي عادة مع الجهات المتلقية للقروض في حالة التلكؤ في إنفاذ شروطهما، للمزيد أنظر:

Rapport sur la Gouvrnance en Afrique, Promouvoir les Valeurs Communes de l'Union Africaine, Une Publication du Mécanisme Africain d'Evaluation par les Paires (MAEP) en Collaboration Avec l'Architecture Africaine de Gouvernance(AGA), Africain Peer Review Mechanism, Union Africaine, 2019, 18).

[4]Thomas Bierschenk, Jean pierre olivier de Sardom, **op**. **cit**, 272.

الفقر فإنهم يتوقعون فكرة واضحة عن كيفية إنفاق أموالهم من خلال تواجدهم في الإدارة أو على أطرافها الإستشارية والتقنية[1].

وبناء على الخلفية الشرطية وعناصر السياق يمكن حصر تدخل وحدات بناء القدرات في المجالات التالية[2]:

- إعتماد النخب الحاكمة على خبرة وتخطيط وحدات بناء القدرات التابعة للبنك والصندوق.
- تعتبر وحدات بناء القدرات هياكل تَدُرُّ الأموال على النخب وكبار الموظفين وأعوان الخدمة المدنية.
- تعتبر هذه النخب مؤيدة لسياسات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وتشكل محور الزبائنية.
- تعتبر وحدات بناء القدرات أكبر سوق مزوّد للوظائف من أموال المعونة.
- من خلال المعونة من أجل التنمية تخترق الدول الصناعية حكومات المنطقة عن طريق الإستثمارات الخاصة العابرة للقارات.
- تطوير نظام معلومات توجيه قرارات السياسة العامة.
- إشراف البنك العالمي وصندوق النقد الدولي على معونات التنمية للشركاء المانحين والهيمنة على حوار المعونة ووتوجيهه.
- تمثل هذه الوحدات تشابكا مؤسسيا يدمج الوكالات الخارجية بالإدارات المحلية وتسيطر عليها.
- القضاء على الملكية إذ يكون أغلب وجوه مسيري الوحدات بيضاء أين يفترض أن تكون سوداء.

الفرع الثاني: تقييم مقاربة النزاع لفعالية المعونة من أجل التنمية

لم تدمج أوراق إستراتيجية الحد من الفقر التي طبقتها بلدان منطقة الساحل الإفريقي من 2000-2015 منع النزاعات في مضمونها لأن إحتمال حدوث النزاع على المستوى النظري يمكن أن يقوض جميع الجهود التي تبذل في تخطيط التنمية للحد من الفقر، ومن هنا تبرز الحاجة إلى إدماج هذا المكون[3]، فقد تناولت الأدبيات تأثير المعونة على النزاع في بلدان المنطقة وبالتالي تأثيرها على الحد من الفقر، إذ يمكن القول أن الصلة الأكثر أهمية هي التي ترتبط بين المعونة والتنمية البشرية في وجود النزاع أي تأثير النزاعات على التنمية البشرية وأبعادها حيث تظهر هذه الأدبيات أن النزاع والمعونة يرتبطان سلبا بمستويات التنمية البشرية الشيء الذي يناقض دوما أدبيات المانحين بشأن فعالية المعونة من أجل التنمية، هذه الأخيرة التي لا يمكنها بأي حال من الأحوال تعويض الأثر السلبي للنزاع على مستويات التنمية البشرية[4].

[1]Thomas Bierschenk, Jean pierre olivier de Sardom, **op**. **cit**, 272.

[2]**I**bid, 275- 281.

[3]Document de Stratégie Régionale de Réduction de la Pauvreté en Afrique de l'Ouest, **op**. **cit**, 37.

[4]Mark Mc Gillivray and Farhard Noorbakhsh, " Aid, Conflict and Human Development" paper was presented at the Conference, Making Peace Work, World Institute for Development Economics Research, (Helsinki ,United Nations University, Jeune 4- 5, 2004), 1.

لهذا الغرض، كان على البنك العالمي وصندوق النقد الدولي المشاركة في الأداة الأممية المعروفة باسم تحليل النزاع والتنمية Conflict and Development Analysis التي تتوخى في عملها كشف أسباب النزاعات والإستفادة من ذلك لتخطيط التنمية في السياسات والبرامج الموصى بها[1].

وبالرغم من مشاركة البنك العالمي في إعلان مبادرة بناء السلام وبناء الدولة وأهدافها peace building state building goals عام 2011 التي تأسست في ضوء إعلان الألفية وتهدف إلى الأمن والعدالة وبناء الإيرادات بقيادة الدولة والتقاسم الدولي للمخاطر إلا أنه تحاشى متغير النزاع في بناء أوراق إستراتيجية الحد من الفقر والأهداف والإنمائية[2]، كما شكل الكثير من أوجه القصور إهمال متغير الأمن في منطقة الساحل الإفريقي والتركيز على نهج النتائج القياسية.

ولسد الفجوة في التقييم، حاول البنك العالمي وصندوق النقد الدولي في أوراق استراتيجية الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية التركيز على إبراز الأدلة القياسية بأن المعونة من أجل التنمية تعمل بفعالية من خلال التحكم في إحصاءيات وفيات الأطفال وخفض التفاوت بين الجنسين في التعليم وفقر الدخل وبالرغم من أن النزاع والأمن متغيرين مستقلين فالمؤشرات السابقة الذكر تعتبر متغيرات تابعة[3].

الحاجة إلى بناء إستراتيجية إقليمية للحد من الفقر: برزت هذه المبادرة كآلية للتعاون الإنمائي الإقليمي إستندت منذ البداية على ما يلي:

1- مبادئ الإتحاد الإفريقي.
2- نجاح التجارب الإقليمية في آسيا إمريكا للتينية
3- الإمكانات المتاحة لدى بلدان المنطقة
4- التخلي على المقاربات الدولية السابقة التي ودون شك تخدم بالدرجة الاولى مصالح الدول المساهمة في المؤسسات المالية الدولية كمنظمة التجارة الدولية والبنك العالمي وصندوق النقد الدولي.

عام 2003 شاركت المنظمتان الإقليميتان الرئيسيتان، الجماعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا Economic (Community of West Africa) والإتحاد الإقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (West African Economic and Monetary Union) في محاولة لصياغة إستراتيجية إقليمية للحد من الفقر الأولى ممارسةً من نوعها باعتبارها الحل الأمثل لمسالة التنمية في تلك المنطقة وتهدف إلى تعزيز الحد من الفقر في البلدان

[1]United Nations Developement Group, " Conducting a Conflict and Developpement Analysis,", (2016), 10, 11.

[2]Swedish Agency for Development Evaluation, " Adobtation a Aid in Situations of Conflict and Fragility, A Study of Sida's Support System for Conflict Sentivity and the Case of Liberia," SADEV Report 2012: 7, (Karlastad, Sweeden, 2012), 1.

[3]Haward White, "Evaluating Aid Impact," Research Paper N^0 2007/75, (United Nations University, World Institute for Development Economics Research ,UNO- WIDER , November 2007), 1.

الخمسة عشر التي تغطيها المجموعة الإقتصادية لغرب إفريقيا والإتحاد النقدي وتلخصت أبرز تحدياتها في العوامل التالية[1]:

- معالجة العدد المتزايد من التحديات العابرة للحدود والتي لم تتمكن الإستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر من معالجتها.
- مساعدة بلدان المنطقة في تحسين فعالية الإستراتيجيات الوطنية.
- تكامل معالجة الأبعاد الإقليمية للفقر.
- أهمية أقلمة الإستراتيجيات.
- القدرة على جلب التمويل.
- معالجة الأسباب الجذرية للفقر في المنطقة.

الفرع الثالث: وظيفة التقييم وعواقبها على شرعية المعونة

تعرضنا من خلال هذه الأطروحة لفشل إجماع واشنطن وتطبيقاته في منطقة الساحل الإفريقي كجزء من فقدان لشرعية المعونة الإنمائية حيث أدرك البنك العالمي وصندوق النقد الدولي أن إستراتيجيتهما في الثمانينيات والتسعينيات لم تكن مواءمة خاصة في إبعاد الدولة وتحرير الإقتصاد وأنه ينبغي الآن إستعادة زمام الأمر من خلال أن يكتسب نشاط التقييم زخما كبيرا كأداة لإثبات فعالية المعونة من أجل التنمية[2].

لذلك أصبح تقييم سياسات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي يندرج ضمن الربط بجودة المؤسسات الوطنية وإبراز المعوقات التي تصادفها المؤسستان على أرض الواقع، بالرغم من إشرافهما على التحولات الهيكلية التي طالت بلدان المنطقة.[3]

وباعتبار الحد من الفقر كان الهدف الإستراتيجي الأكثر زعما لمجموعة البنك العالمي منذ سبعينيات القرن العشرين من ماكنامارا إلى جيمس ولفنسون وإمتد ذلك مع جيم يونغ كونغ كيم في 2013، فقد دخلت هذه المسيرة في حرب المدارس التقييمية حول فعالية المعونة من أجل التنمية ولتجنب الإنتقاد وإبعاد التهمة عن سياساتهما غير الموائمة لواقع المنطقة وعدم مراعاتهما لخصوصياتها الإقتصادية والأمنية والإجتماعية فإن البنك والصندوق يشتركان في تقييم سلبي لمعدلات الحد من الفقر ويتحدثان بعد نهاية مدة الأهداف الإنمائية أنها نجحت إلى حد بعيد في كل مناطق العالم إلا في بلدان إفريقيا جنوب

[1]International, Labour Office, " For Debate and Guidance," Committee an Employment and Social Policy, Goverming GB 298/eps/s, 298 th Session, (Geneva, ILO, March 2007), 8.

[2]Camille Laporte, « L'évaluation, Un Objet Politique; Le cas d'Etude de l'Aide au Developpement » (Thèse de Doctorat en Sciences Politiques, Institut d'Etudes Politiques de Paris, Ecole Doctorale de Sciences Politiques, Mentions Relations International CERI-Centre d'Etudes de Recherches Internationales, 2015), 97.

[3]Lynda Rey, Jean Serge Quesnal and Vénétia Sanvain, *L'évaluation en Contexte de Développement, Enjeux, Approoches et Pratiques* ((Montreal, Quédec), Canada: Ecole Nationale d'Administration Puplique (ENAP), Les Editions JFD INC, 2022), 147.

الصحراء فاالسكان الذين يعيشون في فقر قد إزدادوا بنصف مليار من 1990 إلى 2011 ليتم الإحتجاج بعد ذلك بأن الدولة هناك تقف حجرة عثرة أمام التنمية[1].

وفي الغالب، يتأتى هذا لمؤسستي بروتن وودز بسب ضعف التقييمات الوطنية ويرجع ذلك إلى عديد الأسباب وهي كالآتي:[2]

– الإفتقار إلى الخبرة الوطنية في مجالات تقييم الجدوى وتقييم الأثر وسببه قلة الإهتمام والإكتفاء بتقييمات الخبراء الدوليين المُعيّنين من قبل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي.

– غياب الإرادة السياسية حيث من المحتمل أن يخشى صانعوا القرار في بلدان منطقة الساحل الإفريقي من نتائج التقييمات التي من المحتمل أيضا أنها ستعمل ضدهم وبالمقابل يفضل صانعوا السياسات التقييمات التي تثبت فعالية معونتهم.

– يعمل صانعوا السياسات ومديرو البرامج والتمويلات على رفض أي تقييم يسلط الضوء على نقائص في عملهم أو أية إستنتاجات تميل إلى النيل من مناهجهم ويفضلون التقييمات التي تحابي توجهاتهم[3].

– إهمال تقييم رضا السكان المستهدفين من المعونة من أجل التنمية وبرامج وسياسات الحد من الفقر إتّقاء للرفض[4].

وبناء عليه، رأينا بأن البنك العالمي وصندوق النقد الدولي قاما بالتحوّل النظري عن سياسات التكيف الهيكلي إلى سياسات الحد من الفقر بإعتماد مجموعة جديدة من الإصطلاحات الجذابة لمُخاطبة الإنشغالات الدولية العميقة والمتزايدة حول تفاقم وضعية الفقر في العالم وخاصة في بلدان منطقة الساحل الإفريقي باعتبارها من أفقر البلدان في العالم وتسجل أدنى المراتب في مؤشرات التنمية البشرية والمستدامة وأن السياسات التي تفرضها المؤسستان على هذه البلدان مازلت مقيدة بنفس المشروطية والمعيارية التي سادت في تدابير التكيف الهيكلي، لذلك يمكن إستنتاج مايلى:

– عدم جدوى قضية الملكية الوطنية للبرامج والمشاريع بل على العكس من ذلك تمّ الإضرار ببلدان منطقة الساحل الإفريقي لأنها تطبق سياسات الحد من الفقر بنفس جوهر سياسات التكيف الهيكلي وتتحمل مسؤولية التعثر والفشل أمام مواطنيها ، إذ لا يمكنها التملص من ذلك مثلما هو الحال في فشل سياسات التكيف الهيكلي في تحقيق التنمية التي كانت هذه البلدان تشير به إلى البنك العالمي وصندوق النقد الدولي بصفتهما المخطط والمبرمج.

---

[1]World Bank. 2015. "The Poverty Focus on Couuntry Programs Lessons From World Bank Experience Independent Evaluation Group," (Washington, D.C,World Bank, 2015), 1- 3.

[2] Lynda Rey, Jean Serge Quesnal and Vénétia Sanvain, **op**. **cit**, 149.

[3] **I**bid, 190.

[4] **idem**.

– يعود السبب في عدم نجاح سياسات الحد من الفقر في بلدان منطقة الساحل الإفريقي بسبب سياسات إبعاد الدولة وإختراق وحدات بناء القدرات والوحدات التقييمية التابعة للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي التي تحكمت بالحكومات في المنطقة وأصبحت شريكة بل مهيمنة في كثير من الأحيان على قرار التنمية.

– تمّ تحقيق بعض التحسن في المؤشرات الإجتماعية واقتصارا نشير إلى قطاع الصحة والتعليم، وتجدر الإشارة هنا إلى وجود بعض التضارب في الإحصاءات الدولية مع الوطنية وخاصة التي تصدر عن البنك العالمي وصندوق النقد الدولي والهيئات الحكومية المحلية، فهي محل تنازع دائم بين المهتمين بدراسات التنمية في بلدان منطقة الساحل الإفريقي.

خلاصة الفصل الرابع

يمثل العبور الناجح للبنك العلمي وصندوق النقد الدولي من سياسات التكيف الهيكلي إلى سياسات الحد من الفقر أكبر إنجاز منهجي في تاريخ المؤسستين حيث استطاعا محو وصمة الهزيمة النظرية التي لحقت بهما وذلك عن طريق التحوّل من الشروط المالية إلى الشروط الإجتماعية في سياساتهما الإقراضية لبلدان منطقة الساحل الإفريقي، إذ إهتما بعد نكسة التكيف بتحقيق معدلات عالية للخدمات الإجتماعية ووضعا مسؤولية ذلك على عاتق حكومات المنطقة من خلال الملكية الوطنية للبرامج والمشاريع.

لقد لعب التحوّل في التركيز على الأبعاد الإجتماعية والسياسية للفقر نصرا إيديولوجيا للمؤسستين ومن ورائهما البلدان الغربية المهيمنة التي تركت بلدان المنطقة تقتفي أثر معدلات الإلتحاق في التعليم وتحسين خدمات الرعاية الصحية وتقليص أعداد الفقراء وظلت تخفي وراءها التمويلات والعلاجات الحقيقية التي تتمثل غاليبتها في إلغاء المديونية ونقل التكنولوجيا ومحاربة الأمراض.

وبالتالي تحوّل البنك والصندوق إلى مُحتليّن إداريّن لهذه البدان يدبران الأمر فيها ويدعانها تختنق بشروط التكيف القديمة وتَشُحّان عليها في المنح والقروض وفرض الشروط السياسية الشيء الذي أدى في النهاية إلى فشل السياسات الإجتماعية الموصى بها دوليا والتي تعهدت بلدان المنطقة بإنجاحها دون أن يكون لديها حرية القرار والإختيار والكفاءة الفنية والمالية.

الخاتمة

وَثّقت الأطروحة الجانب النظري والتطبيقي لمنح المعونة من أجل التنمية وممارستها في بلدان منطقة الساحل الإفريقي وأيضا حققت في صناعة العوز وإفقار البلدان المتلقية لها التي نفذت سياساتها وطبقت برامجها، والتي أدت بدورها إلى تعميق الأزمة الإقتصادية خاصة والإبتعاد عن بلوغ تنمية حقيقية تشمل تمكين المواطنين من الصحة الجيدة والتعليم الحديث ومساعدتهم في الوصول إلى المياه المأمونة والكهرباء الكافية لأنشطتهم الإقتصادية والمنزلية والعلمية، كما لم تحقق لهم الإكتفاء الذاتي من الغداء ولم تساهم في بناء الأمن الغدائي والطاقوي المستدامين ولم ينفع باطن الأرض من هم فوق الأرض حيث ذهبت الفوائد من الإستثمارات المنجمية والتعدينية إلى الشركات متعددة الجنسيات ومن وراءها القوى المهيمنة على الإقتصاد العالمي فحسب.

وتُعتبر تجربة بلدان منطقة الساحل الإفريقي مع سياسات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي تجربة فريدة حيث إجتاحت المؤسستان إقتصاديات المنطقة بجملة واسعة من الإجراءات والتدابير والبرامج فرضت من خلالها شروطا قاسية تتمثل في وجوب الإنتقال السريع من نظام إقتصادي إشتراكي للتسيير يقوم على القطاع العام وتوجيه الدولة إلى نظام إقتصادي رأسمالي يُلحق هذه الإقتصاديات بالسوق الليبيرالي الدولي عن طريق تحرير التجارة وتفعيل القطاع الخاص، وكان ذلك ردا مباشرا على طلب البلدان المعنية المعونة المالية العاجلة قصد تصحيح الإختلالات الكبرى في الإقتصادات الوطنية وبعث القطاعات المتوقفة عن النشاط جراء الأزمة الخانقة التي ضربت بلدان المنطقة نهاية سبعينيات القرن الماضي التي تمثلت في الجفاف الممتد، المجاعات الواسعة، الأزمة البترولية وإرتفاع أسعار الطاقة وتراجع أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية كما إنهارت أسعار السلع الزراعية التصديرية ذات الميزة النسبية والتي كانت تمثل المصدر الوحيد للعملة الصعبة لهذه البلدان.

وبشكل متسرع نفذت البلدان سياسات التكيف الهيكلي والتعديل القطاعي دون الإلتفات إلى النتائج الخطيرة التي يؤدي لها ذلك، ومع مرور العشرة سنوات الأولى من التكيف من 1980 إلى 1990 حتى تكونت معارضة كبيرة لهذه الإصلاحات ترجمت في إحتجاجات ساخطة على الأوضاع المتسمة بتنامي معدلات الفقر والبطالة الناتجة عن عمليات تسريح العمال من الشركات الحكومية وشبه الحكومية والخدمة المدنية ووقف التوظيف.

لمواجهة ذلك، أطلق البنك العالمي وصندوق النقد الدولي العديد من التدابير الإجتماعية للمساعدة في محاربة الفقر بداية من 1995 ركزت بالخصوص على شبكات الأمان الإجتماعي والصحة والتعليم لاكنها كانت مصحوبة بشرطية عالية منعت البلدان من تحقيق أي تقدم في التنمية.

وفي الوقت الذي كان التعثر يطبع بلدان المنطقة في الوصول إلى النتائج المطلوبة في جهة تقليص أعداد الفقراء الذين يعيشون تحت مستوى 1,25 دولار في اليوم وتقريب الخدمات الصحية من المواطن في دائرة نصف قطرها 5 كليومترات وتحقيق نسبة إلتحاق تصل إلى 75% من المسجلين في الإبتدائي، حلّت الألفية الثالثة بإعلان الألفية للأهداف الإنمائية في سبتمبر 2000 للرد بجلاء على السياسات المنتهجة من طرف البنك العالمي وصندوق النقد الدولي في البلدان المتقلية للمعونة الإنمائية وتبيان فشلها

لِيَسُكَّ هذا الإعلان نهجا جديدا للمعونة من أجل التنمية يقوم على الشراكة في التخطيط بين أصحاب المصلحة وكذلك الملكية الوطنية للبرامج التنموية مما دفع بالمؤسستين الإقراضيتين التحوّلَ إلى مقاربة جديدة تتناغم كلية مع إعلان الألفية للأهداف الإنمائية تحت مسمى أوراق إستراتيجية الحد من الفقر محورها الأهداف الإجتماعية والحد من الفقر بكل أبعاده السياسية، الإقتصادية والثقافية، ورغم الصعوبات الي تعترضها في واقع هذه البلدان خطط البنك العالمي وصندوق النقد الدولي للقضاء على الفقر وبلوغ نسبة 100% إلتحاق بالمدارس الإبتدائية إضافة إلى تحقيق كفاية الرعاية الصحية التي هي على رأس التحديات بحلول عام 2015 وعليه وبناء على ماسبق خلصت الأطروحة إلى جملة من النتائج أبرزها ما يلي:

لم تساهم سياسات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي في تنمية بلدان منطقة الساحل الإفريقي تنمية حقيقية تنبني على تمكين المواطنين من أمن غدائي وبعث القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية لزيادة الناتج الإجمالي المحلي وتوفير نصيب فرد كافي يُمكّنه من تلبية الحاجات الغدائية والمادية والثقافية التي تضمن له العيش الكريم والمساواة الإنسانية من كفاية الكهرباء والمياه المحسنة ومن الصحة الجيدة بالإقلال من مسبّبات المراضة حسب البنك العالمي نفسه والوصول بالتعليم الإبتدائي إلى الإلتحاق الشامل وإطلاق المشاريع الإسترتيجية التي تساعد في بناء المنعة والإستدامة على غرار المشاريع العابرة للقارات التي تربط مصالح بلدان منطقة الساحل الإفريقي بالتكتلات الإقليمية والدولية في مجالات الطاقة بصفة عامة والطاقات المتجددة والطاقة الشمسية بصفة خاصة ومشاريع تحويل التكنولوجيا واستثمارات الأمن الصحي وغيرها.

لقد رسخت مؤسسات بروتن وودز في سياساتها داخل بلدان منطقة الساحل الإفريقي مفهوم الرهن الإقتصادي والسياسي حيث كان المطلوب لتحرير ذلك الرهن هو التحوّل جذريا في النظام الإقتصادي ضمن مصالح الحرب الباردة حيث عملت الدول الغربية الكبرى المهيمنة على النظام النقدي العالمي ومن خلاله على المؤسسات المالية الدولية الذي تقوده الولايات المتحدة من واشنطن مقر البنك العالمي وصندوق النقد الدولي على إلحاق بلدان المنطقة وفرض القبول بوصايا توافق وشنطن الذي شرّع بدوره الكيفيات الدولية الجديدة للتعامل مع البلدان الفاشلة إقتصاديا والمحتاجة إلى المعونة الإنمائية العاجلة ووضع تدابير إسترجاع الأموال المقروضة لها.

إستخدم البنك العالمي وصندوق النقد الدولي غداة إستقلال بلدان منطقة الساحل الإفريقي الضغط المالي من خلال إقراض المشاريع الإسترتيجية وإجراءات الجدارة الإئتمانية وقبلها الإملاءات القانونية لقبول إنضمامها الشي الذي يوضح بجلاء بوادر الهيمنة المالية والإقتصادية الدولية على إقتصاديات هذه الدول.

إن الإهتمام بتشخيص أسباب الأزمة الإقتصادية في بلدان منطقة الساحل الإفريقي نهاية سبعينيات القرن الماضي بعيون ليبيرالية كان المقصود منه جليّا هو إستهداف دور الدولة ومن خلال ذلك التسيير الإشتراكي وضرورة القضاء عليهما بسرعة لصالح النظام الرأسمالي وهيمنة الغرب على هذه الفئة الإقليمية والمنطقة، لذلك قدمت المؤسستان مقترحات في شكل مطالب بداية الثمانينيات في خضم إحتدام الصراع بين الشرق والغرب وفي حالة تَمَنُّع بلدان المنطقة عن إجابة تلك المطالب وانصياعها للإجراءت بدقة كانت ستعتبر عدوّا إيديولوجيا وتُترك للتخبط في المجاعات والعجز المالي والوظيفي والأمني وتُحرم من المعونة من أجل التنمية .

كانت خطة لاغوس لمنظمة الوحدة الإفريقية عام 1980 تعتمد على عدم التركيز على تصدير المواد الخام وفك الإرتباط مع الأسواق العالمية لأنها شديدة التأثير على إقتصاديات المنطقة وزيادة إعتمادها على نفسها ودعم وتطوير التصنيع وبناء تعاون وتكامل إقليمي وإقليمي فرعي إفريقي ولكن هذا النهج واجه تحديات منها نقص الموارد وأزمة إقتصادية خانقة تميزت بالجفاف الشديد وزيادة كبيرة في حجم المديونية الخارجية بسبب مضاعفة البلدان للإقتراض وبالتالي تشكلت فجوة واسعة بين هذه الموارد المطلوبة لإطلاق عمليات تنمية متدرجة وما كان متاحا من الأموال السائلة للتحرك سريعا والإستجابة للحاجيات الحيوية، وبَدَا واضحا في هذه المرحلة أن المواجهة بين عقيدتين، إفريقية تستخدم النقد الذاتي

وتتبنى نظرية التبعية والتحليل الماركسي على أساس أن القيود الرأسمالية وإجراءت التجارة الدولية والحمائية تعلب دورا معيقا لتنافسية منتوجات الزراعة خاصة لبلدان المنطقة، أما العقيدة الثانية المتمثلة في رؤية المساهمين الأقوياء في المؤسسات المالية الدولية فقد رأت أن سبب الأزمة داخلي ونزعت إلى الشك في التنمية التي ترتكز على الدولة فقط وتم ولوج عقد الثمانينيات بهاتين المقاربتين المتناقضتين إلا أن بلدان المنطقة أدعنت للتراجع عن المضي في مقاومة القروض المقترحة لوقف تردّي الأوضاع، لذا كانت علاقة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي في البداية شرطية وكانت الفرصة من خلالها فرض الإملاء والتوجيه والإغراء، وتم تحويل السياسات الإشتراكية في بلدان منطقة الساحل الإفريقي بقيادة الدولة إلى سياسات رأسمالية مندمجة في إقتصاد السوق العالمي تحت وطأة الشروط الخارجية، وهذا ما يجيبنا على السؤال الفرعي الأول للإشكالية الرئيسية ويؤكد فرضية الدراسة الأولى.

نفذت بلدان منطقة الساحل الإفريقي برامج التعديل الهيكلي القطاعي على ضوء تشخيصات تقرير إليوت بيرغ ومقترحاته الذي شمل جميع قطاعات الدولة لا سيما القطاعات ذات الأولوية والقيادية في عملية التنمية كالمالية والتوظيف، الزراعة، الطاقة والمناجم، الصحة والتعليم نظير الحصول على القروض التي كانت بلدان المنطقة في حاجة ماسة لها أكثر من أي وقت مضى حيث تميزت عملية التعديل بالنقل القسري لهذه القطاعات من نظام تسيير عمومي تشرف عليه الدولة إلى نظام يتولى فيه الخواص والمستثمرون الأجانب دور المنظم والمسير.

لقد عرف تطبيق التكيف والتعديل الهيكلين فترات عديدة من عدم اليقين والتناقض حيث كان معروفا أن إقتصادات بلدان منطقة الساحل الإفريقي مخططة وتسيطر عليها الدولة وكان الإنتقال من هذا النوع من الإقتصاد الموجّه إلى إعتماد سياسات التحرير متسرعا دون تحضير مسبق للأرضية الهيكلية والسياسية والمؤسسية من قبل البلدان المتلقية للمعونة حيث تمت الإصلاحات المفروضة عليها بحجة أن التعديل يمكن أن يقضي على الإختلالات ويحقق المزيد من النمو الأمر الذي كان محض وعود حيث أدى ذلك النهج إلى عدم إستتباب في إستقرار بلدان المنطقة لأنها صيّرت السياسات الوطنية وبرامج التنمية الوطنية رهينة عند الؤسسات المالية الدولية التي تكون دائما بعيدة عن تحمل مسؤولية النتائج الوخيمة للسياسات غير المواءمة للواقع.

كما تميزت فترة تنفيذ إجراءات التكيف والتعديل بتنامي حجم الدين الخارجي وتذبذب القووض القطاعية نتيجة مقاومة حكومات المنطقة خصخصة بعض القطاعات الإسترتيجية والتأخر في تحرير

الآخر إضافة إلى تطبيق المعونة المعيارية على بلدان المنطقة مثل ما حدث مع موريتانيا عندما أوقف عنها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ومانحين غربيين آخرين قروض التكيف الهيكلي بجميع أنواعها ردا على موقفها المساند للعراق عند دخوله للكويت عام 1990، ومن هنا نكون قد أجبنا على السؤال الفرعي الثاني للإشكالية الرئيسية وأكدنا الفرضية الثانية للدراسة.

ويعود فشل برامج التكيف الهيكلي والتعديل في بلدان منطقة الساحل الإفريقي التي فرضها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي إلى عدد من الأسباب لا يستهان بها لكن أبرزها يتمحور حول الآتي:

– أن التكيف والتعديل الهيكليين إستهدفا في البداية الزراعة عن طريق إجراءات التقشف برفع الدعم العام عنها وإخراجها من دائرة سيطرة وإشراف الحكومات وبالتالي تسبب ذلك في نقص الغداء وإتساع دائرة البطالة خاصة في المجتمعات الريفية التي تشكل غالبية السكان وخلّف ذلك أيضا موجات كبيرة من النزوح نحو المناطق الحضرية الشيء الذي تطلب إنفاقا متزايدا لتلبية حاجيات السكان، إذ يكشف برنامج البحث حول النمو المراعي للفقراء 2005–2006 Croissance Programme de Recherche sur la Pro-Pauvre الذي أطلقه البنك العالمي وبعض وكالات التعاون الإنمائي أن التجارب الناجحة في محاربة الفقر خاصة الريفي منه في المناطق الإقليمية الفرعية مثل منطقة الساحل الإفريقي كانت بفضل التغيرات في ظروف الإنتاج الزراعي.

– أن أغلب هذه البرامج كانت مصممة لتلائم إقتصاديات ذات كفاءة مؤسسية عالية وهو ما تفتقر إليه جميع بلدان منطقة الساحل الإفريقي بما يعني عدم قدرتها على إحداث الإصلاحات الإقتصادية المطلوبة المنسجمة مع خصوصية المنطقة والمتماشية مع قدرة السكان على التكيف.

– أن الإصلاحات الهيكلية لم تكن كافية لتحقيق التنمية وذلك للقصور في متغيرات إقتصادية عديدة منها على سبيل المثال البنية التحتية، الضعف المالي، عدم فاعلية المؤسسات الإنتاجية، عدم التركيز على الإستثمار في رأس المال البشري الذي لم يكن مكمّلاً للإصلاحات بل أساسا صلبا لنجاحها.

– أن الظروف السياسية والإقتصادية والأمنية الداخلية والإقليمية حالت دون بلوغ الأهداف الإصلاحية، فكثيرا ما تشكل عائقا أمام إنسيابية التمويلات والقروض وأثرت أيما تأثير على إستكمال البرامج المسطرة.

– إرتفاع أعباء الدين الخارجي.

– إتساع حجم التأثيرات الإجتماعية للإصلاحات وانعكاساتها السلبية رغم محاولة البنك والصندوق إحتوائها والتقليل من حجمها عن طريق المساعدة في وضع برامج شبكات الأمان الإجتماعي حيث كانت تلك السياسات الإصلاحية سببا في إنخفاض دخل الفرد السنوي، إنخفاض خدمات الرعاية الصحية، تراجع معدلات التعليم خاصة عدم الإلتحاق، ضعف تغطية المواطنين بالكهرباء والماء الشروب، ضعف الإيرادات من التنقيب الذي تتولاه الشركات متعددة الجنسيات وتزايد النزاعات الداخلية وإتساع رقعة الإحتجاجات المطلبية والسياسية على مدار عقدين من الزمن، بل تعدى الأمر ذلك إلى ملاحظة إلتحاق ملفت للنظر عاما بعد عام لآلاف الأفراد الجدد إلى شريحة الفقراء في المنطقة وذلك ما اجبنا به على السؤال الفرعي الثالث للإشكالية الرئيسية وأكدنا به فرضية الدراسة الثالثة.

وبالرغم من ذلك، لم يُوَجَه النقد العميق لسياسات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي عقدي الثمانينيات والتسعينيات من طرف علماء السياسة والعلاقات الدولية وعلماء التنمية بسبب الإرتباطات الوظيفية والإيديولجية للكثير منهم مع مؤسسات المال الدولي وليس بحجة نجاح التدابير الشرطية التي طبعت جميع مراحل التكيف الهيكلي.

لقد ركز البنك العالمي وصندوق النقد الدولي في جميع السياسات التصحيحية والتكيفية لإقتصادات بلدان منطقة الساحل الإفريقي وبشكل مستمر على إبعاد دور الدولة وإنهاء التدخل الحكومي في التنمية في الوقت الذي كان يزداد حجم التعليم ويتزايد عدد السكان الذين يحتاجون إلى توسيع البنية التحتية من مدارس ومستشفيات وإمدادهم بالماء الشروب والغذاء وشبكات الكهرباء والطرق وتأسيس مراكز الأمن والشرطة وإنشاء السدود للزراعة وغيرها وكان يزداد دور الدولة عندما عجز القطاع الخاص الوطني والأجنبي عن توفير السلع العامة للمواطنين في عديد الحالات خاصة فترات النزاعات المسلحة وفي الوقت الذي عجز فيه أيضا عن رصد موارد كبيرة للمشروعات الإستراتيجية مثل الطاقة التقليدية والمتجددة والنقل التكنولوجي وغيرها كما كان دور الدولة جيويا في مواجهة الفاشيات الوبائية الواسعة.

لذا، إعتُبِرَ حذف مصطلح التكيف الهيكلي دليلا على إنعطاف المؤسسات المالية الدولية ، لا سيما البنك العالمي وصندوق النقد الدولي الذي كشف عن وجه جديد من خلال التحوّل في المصطلحات وبذلك يكونا قد طبّقا وصايا المستشار ونائب رئيس البك الدولي الأسبق جوزيف استغلتز حيث أوحى لهما ما يجب، فحسب مقاربته المعروفة باسم التدخل الضحل والتدخل العميق فعلى مؤسسات بروتن وودز في نهاية مرحلة تطبيق التكيف الهيكلي في بلدان منطقة الساحل الإفريقي الإبتعاد تماما عن مفردة التكيف

في تشكيل السياسات الموصى بها لها لما تسبّبه من الحساسية المفرطة إتجاه مصطلحات مثل الفرض والإلحاق والتعديل والإستعاضة عنها بمصطلحات المشاركة والملكية الوطنية والتركيز على الأنشطة الدعائية المتعلقة بالحد من الفقر.

وعلى الرغم من ذلك، لم يؤد هذا الإنقلاب الإصطلاحي إلى تغيير الممارسات رغم إستخدام مصطلحات مثل الحد من الفقر والحكم الرشيد أو الحوكمة لتي لم يكن لها أي تأثير يذكر حيث ظل محتوى السياسات اللاحقة شرطيا ولم يَطَلهُ أي تغيير في الجوهر.

– بداية التسعينيات باشر البنك العالمي إهتمامه بالمشاركة الشعبية والحكم الراشد في إدارة التنمية حيث درج على تطوير مكمّلات للإسترضاء الشعبي بإدراجه المؤشرات الإجتماعية والإنسانية كأهداف لسياساته مع مجيء ولفونسون الذي جاء بمنظور عدم الفصل بين الأوجه الهيكلية والإجتماعية عن الإقتصادية والمالية حيث هدف الإصلاح السياسي الموصى به من طرف المؤسستين عكس ما كان إبان فترة التكيف الهيكلي حيث هدفت السياسات المتبعة إلى التأثير على المتغير الإقتصادي فقط مما جعلها تبوء بالفشل الذريع، لذلك إضطر البنك العالمي وقت ذاك إلى التذرع غالبا بالتأثير السلبي الذي لعبته العوامل الخارجية مثل تراجع الأسعار الدولية لسلع التصدير الرئيسية وانخفاض معدل هطول الأمطار ومقاومة الإدارات الحكومية للإصلاحات في سبيل إيجاد تفسير لفشل السياسات التكيفية في تحقيق التوقعات.

ومن أجل ذلك، تم تقييد الإستجابة الضعيفة للتكيف للعوامل الداخلية التي ترجع أساسا إلى تقليدية البنية الإقتصادية والمؤسسية وتعثر عمليات الإنتقال الديمقراطي والسياسي المضطربة عادة في بلدان منطقة الساحل الإفريقي مما جعل العديد منها يتراجع عن تطبيق قسم من البرامج والسياسات الموصى بها نتيجة لوقف التمويل عنها.

كما كان من المظاهر المهمة للتحوّل النظري في مقاربات وسياسات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي إعترافهما بالوصائية وعدم الشفافية، لذلك عزمت على عدم العودة إلى الإجراءات الأحادية الإكراهية من جانب واحد وأنها ستعمد من هنا فصاعدا إلى إلى تطبيق المشاركة في مخططات الحد من الفقر توخيًا منها بأن التطبيق الناجح للمقاربة الجديدة المتمثلة في أوراق إستراتيجية الحد من الفقر سيؤدي حتماً إلى توفير موارد إضافية تُحوّلُ إلى سداد الديون وخدماتها ممّا يكشف أن التحوّل في تشكيل السياسات تم على مستوى الشكل النظري والدعائي للمعونة وليس على المستوى التنفيذي حيث بقيت كما

رأينا في الفصل الرابع التمويلات مشروطة بتعديل وتكييف السياسات العامة لبلدان المنطقة ممّا أدّى مباشرة إلى خلق المزيد من القلاقل الداخلية وأشعل موجات من الرفض وبرزت على إثر ذلك النزاعات الإجتماعية والسياسية التي واكبت دخول الألفية الثالثة وكانت سببا رئيسيا في تبني المحافل الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة للأهداف الإنمائية للألفية التي تعبر عن بعض مطالب الشعوب في التنمية.

لذلك، رأينا بوضوح تام أن البنك العالمي وصندوق النقد الدولي قد عكفا على التمسك بعقيدة التكيف الهيكلي وأن مطالبته في إطار التحوّل الجديد إشراك المجتمع المدني في صياغة أوراق إستراتيخية الحد من الفقر كان يقصد به إبعاد المعارضة الشعبية من صناعة القرار وفي نفس الوقت إمتلاك الشرعية في تشكيل الخيارات السياسية لبلدان المنطقة من خلال إظهار أن السياسات المنتهجة إقتصاديا على الأقل هي خيارات شعبية تتحصن وراءها النخب الحاكمة للبقاء في السلطة بدعم من المؤسسات المالية الدولية.

كما دَأَبَا كذلك على التمسك خاصة بتحرير التجارة والخصخصة في جوهر سياسات الحد من الفقر وأوراق إستراتيجية الحد من الفقر والإستراتيجيات الوطنية للتنمية رغم الترويج في محرّرات ووثائق هذه الأوراق للميزانيات الكبيرة التي ترصدها هذه البلدان لتحقيق الأهداف الإنمائية مع العلم أن تلك الأرصدة تتأتى في الغالب من قروض البنك والصندوق وبالتالي تظل بعيدة عن تحقيق تلك الأهداف بحلول 2015.

وبالتالي بقي توجيه معونات التنمية نحو التجارة الدولية من خلال تجشيع الإستثمار الخارجي تحقيقا للأهداف التشغيلية للمانحين المساهمين والمرتبطين بالسوق الرأسمالية الدولية، على الرغم من أن البنك العالمي قد أعاد التفكير في دور الدولة منتصف تسعينيات القرن الماضي وفي إسناد المهام الأساسية لها بدلا من الوكالات المانحة للمعونة على الأقل في السياسات الإجتماعية حيث بقي هذا التوجه حبيس الدعاية النظرية والقيود الشرطية في منح القروض للقطاعات الإجتماعية المزعومة ولم يكن سعيه موفقا لإعادة الإعتبار للدولة والإستفادة من دروس فشل التكيف الهيكلي بل زاد إصرارا على إفشال الدولة Debuilding State، وإلى هذا الحد نكون قد أجبنا السؤال الفرعي الرابع للإشكالية الرئيسية وأكدنا الفرضية الرابعة للدراسة.

لقد أثبتت الأدبيات المبحوثة في هذه الأطروحة أن سيادة الدول المدروسة المتلقية للمعونة من طرف البنك العالمي وصندوق النقد الدولي فُقدت وانتقلت إلى المؤسسات المالية الدولية التي تدير إقتصادياتها

من واشنطن وعند مقارنة مستوى إنتهاك السيادة نجد أن برامج التكيف التي نفذتها نفس المؤسستين في دول في النصف الشمالي للكرة الأرضية كانت ناجحة في مجملها لأنها كانت بشروط ميسرة ومن نفس النموذج الإقتصادي وعالية المواءمة وبعيدة عن الضغط المالي والشرطية السياسية، علاوة على ذلك تميزت بقروض كافية وحشد دولي للمانحين، كما هو الحال كذلك مع تجارب أخرى في العالم تميزت بالنجاح، غير أن التجربة مع بلدان منطقة الساحل الإفريقي كانت مبنية على خلفية أصولية السوق لإفشال القطاعات القيادية للتنمية وبالتالي إيصال الحالة إلى مرحلة العجز الوظيفي حتى تصبح المؤسسات المالية الدولية شريكة في الإنعاش وبالتالي في دعم ميزان المدفوعات ومن تم في تصحيح وتخطيط الميزانيات وفي الأخير لتصير شريكا في الحكم من أجل الهيمنة على المقدرات الباطنية التي تتتطلبها الأسواق الدولية والمصانع الغربية.

إن الميزات النسبية التي تتمتع بها بلدان منطقة الساحل الإفريقي على سبيل المثال في حالة الصيد البحري في السنغال وموريتانيا والذهب والمنتجات الزراعية في مالي وبوركينا فاسو واليورانيوم في النيجر والملح والمنتجات الفلاحية خاصة الحيوانية في تشاد يمكنها أن توفر العملة الصعبة والشراكة الدولية والإقليمية البديلة عندما تستطيع البلدان التخلص من القيود الشرطية والعقود طيلة الأجل التي تربطهما مع البنك العالمي وصندوق النقد الدولي.

في هذا الإطار، يمكن أن نفهم بأن مناهج العمل لمنح المعونة معيارية وسياسية تقوم على إجبار المتلقي التسليم بالشروط ومقايضتها بالمواقف الإيديولوجية والسياسية لصالح المانحين وهنا نتبين بأن الأمر لا يتعلق بالتنمية بل بمجموعة من الوسائل المالية لجرّ البلدان من النمودج الإشتراكي إلى النمودج الرأسمالي وإنزال التنمية الإقتصادية من مأسسة الدولة إلى تسيير الأفراد والشركات حتى تتخطى المؤسسات المالية الدولية حاجز الدفاع عن الإختيارات الوطنية والسيادة والمقاومة التي غالبا ما أبدتها بلدان منطقة الساحل الإفريقي وتسببت في تململ عملية حصولها على القروض القطاعية مما ساهم في تاخر العديد من البرامج، ومن تم تساعدنا مسألة تناقضات المناهج إلى فهم عميق للصراع الدولي على مناطق النفوذ حيث نرى ومن خلال القضايا المبحوثة في الأطروحة أن وصايا إجماع واشنطن التي طبقتها بلدان منطقة الساحل الإفريقي كانت دلالتها تعني ضمّ هذه البلدان مع ما تحمله من مستقبل لموارد الطاقة وما تمثله من أسواق للمنتجات الغربية وهي منطقة إستراتيجية على المستوى الجيوسياسي إلى

الكتلة الغربية المهيمنة على مساهمات البنك والصندوق وقطع الطريق أمام المنافسين الدوليين واللاعبين في سوق المعونة الإنمائية وعلى رأسهم روسيا والصين.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المنطقة الإقليمية الفرعية لبلدان منطقة الساحل الإفريقي هي منطقة قريبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية غبر غرب إفريقيا والساحل الأطلسي والأهمية الإقتصادية التي تكتسيها هي من سهولة وقرب نقل موارد الطاقة و النتجات االصيدية والموارد الإستخراجية من معادن نادرة و/أو حيوية للمجمع الصناعي العسكري التي تتربع عليها بلدان المنطقة، ويكمننا في هذا المضمار أن نسوق مثالا بشأن شراء ونقل البترول التشادي عبر الاطلسي إلى الشمال الأمريكي في ولاية تكساس لتخزينه في الخزان الإحتياطي القومي الإستراتيجي لجودته العالية وخُلوّه من الكبريت الأمر الذي يلائم التشريعات الأمريكية الداخلية بخصوص المواد البترولية المسموح بإستخدامها في هذا المجال، بالإضافة إلى إعتبار منطقة الساحل الإفريقي منطقة جيوإسترتيجية تدخل ضمن السباق والتنافس الدولي لأهميتها الجغرافية، وغالبا ما تربط الولايات المتحدة المعونة الإنمائية التي يقدمها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي بقضايا الحرب على الإرهاب وغيرها من الشروط ليتسع مجال الصراع الدولي في هذه المنطقة إلى جميع المتغيرات التي تَمُس الأمن القومي للمانحين سلبا أو إيجابا، لذلك تعتبر المنطقة الإقليمية الفرعية للساحل الإفريقي محور صراع تقليدي بين الفواعل الدوليين تقوده الولايات المتحدة الأمركية وفرنسا وأعضاء منظمة حلف شمال الاطلسي مع روسيا من جهة والصين من جهة أخرى وتُستخدم المعونة في هذه الحالة الوسائل المالية وكذلك الأمنية لتحقيق الأهداف.

إذا، ومن هذ المنطلق فلم يعد من الممكن الإفتراض بأن المعونة التي يقدمها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي لبلدان منطقة الساحل الإفريقي بريئة أو إقتصادية صرفة وأنها ستظل تؤدي دورا رئيسيا في تمويل التنمية في المستقبل لأن الدول المساهمة لها مصالح إقتصادية وسياسية وأمنية تتبعها في منح وتوجيه المعونة وإن كان هذا من منظور تقليدي، أما من منظور جديد فإن مقاربة المؤسسات المالية الدولية ومنها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي تشهد في يومنا الحاضر تحوّلا عميقا في رؤيتها للتحديات الإنمائية الراهنة، إذ نلاحظ بوضوح توجّها نحو قضايا المناخ المستشرية والوقاية من الكوارث وأضحت مؤسسات بروتن وودز تخصص لها موارد مالية متزايدة وهي قضايا لم تكن لتظفر بهذه المكانة البارزة قبل الأربعة عقود الماضية.

ولعلاج مجمومة الفجوات النظرية والتطبيقية لممارسة المعونة من أجل التنمية في بلدان منطقة الساحل الإفريقي **توصي** الأطروحة بما يلي:

فيما يتعلق بال**بنك العالمي:** يجب على البنك ما يلي:

* ينتقد بعض موظفي البنك العالمي سياساته في بلدان منطقة الساحل الإفريقي إنطلاقا من واقع الخبرة والبحث حيث عملوا وتنقّلوا عبر البيئة الداخلية الوظيفية له واعتبروا أنه أصبح كيانا إشكاليًّا بما أنه يخفق طوال الوقت في مهمة التنمية ومساعدة هذه البلدان على التخلص من الديون وفي الإفلات من شرك الفقر وعليه فعلى البنك الإبتعاد عن الشرطية والمعيارية عند منحها القروض.

* التوقف عن ربط المعونة بأي من شروط السياسة (الإجراءات المسبقة والمعايير الأساسية) التي لطالما خلقت المقاومة الداخلية عند حكومات المنطقة وتسببت في إفشال المشاريع والبرامج وبالتالي عدم نجاح سياسات التكيف الهيكلي برمتها .

* الإنتقال إلى المشروطية القائمة على النتائج، كشروط تقنية وحسب وربط المساعدات بأهداف إقتصادية صرفة مثل الحد من بطالة الشباب في المنطقة وبالتالي الحد من الفقر، بناءً على الأهداف الإنمائية للألفية و/أو الإستراتيجيات الوطنية للحد الفقر.

أما في ما يتعلق **بصندوق النقد الدولي** فينبغي عليه الآتي:

* الإنتقال إلى إستخدام المشروطية القائمة على النتائج ، وربط المساعدات بالقليل من الأهداف الإنمائية المتفق عليها، وأن يتعاطى بشكل شفّاف مع متغيرات الفقر الوطني وبهدف الإقلال منه دون التضحية بالمكتسبات الإجتماعية لبلدان منطقة الساحل الإفريقي.

* ضمان فصل المساعدات عن مسالة التضامن الدولي لإلغاء ديون البلدان الأكثر فقرا.

* مساعدة حكومات بلدان منطقة الساحل الإفريقي على تطوير قدرتها الخاصة على تحليل خيارات إصلاح السياسات.

* التحوّل إلى المفاوضات المالية –المالية بدلا من المالية –السياسية ومراجعة الشروط العقابية التي يفرضها الصندوق على بلدان المنطقة في حالات عدم القدلرة على الإستفاء المالي والسياسي.

وفي ما يخص **بلدان منطقة الساحل الإفريقي** فينبغي على الحكومات القيام ب:

* ضمان عمليات ميزانية وإنفاق شفافة وخاضعة للمساءلة وإشراك البرلمانات والمجتمع المدني في تشكيل السياسات وعمليات صنع القرار وتحديدا في مسائل الحد من الفقر.

* زيادة القدرة على جمع بيانات الفقر وتحليل تأثيره وتطوير الخيارات بناء على المقدرات الوطنية.

* التعاون الدولي من أجل التنمية وهو نموذج ناجح يتيح تنويع المانحين مع الإبتعاد عن الفساد الحكومي.

قائمة المراجع

BOOKS.

1. Alleyne, Trevor and Others. *Energy Subsidy Reform in Sub-Saharan Africa Experiences and Lessons*.Washington: International Monetary Fund, 2013.

2. Altinok, Nadir. *La Banque Mondiale et l'Education en Afrique Sub-Saharienne : de Grandres Paroles pour de Petites Actions*. France : Université de Bourgogne, InstitutI de Recherche sur l'Education, Sociologie et Economie de l'Education,Centre Nationale de la Recherche Scientifique, CNRS, : Les Cahiers de l'IREDU, 2004.

3. Azam, Jean- Paul, et Auters. *Conflict et Croissace en Afrique***.** Paris **:** Etudes du centre de developpement OCDE VOL,1. le Sahel, 1999.

4. Azoulay, Gerard et Rishma Saizal, *Réformes de Politique Economique en Afrique Sub-saharienne dans les Années 80 et Performance du Secteur Agricole*. Rome : Etude FAO Développment Economique et Sociale, Serie N° 127, 1994.

5. Azoulay, Gerard et Jean-Claude Dillon. *La Sécurité Alimentaire en Afrique , Manuel d'Analyse et d'Elaboration des Stratégies*. Paris : Editions KARTHALA , 1993.

6. Beegle, Kathlen and Others. *poverty in a Rising Africa*.Washington: World Bank, 2016.

7. Bergamashi, Isaline. *The Political Economy of Aid in the Sahel*. Oxford University press: 2002.

8. Birchall, Johnston. *Cooperatives and the Millenium Development Goals*.Geneva : Cooperative Branche and Policy, Committee for the Promotion and Advancement of Cooperatives, Integration Department International Labour Office, 2004.

9. Boccella, Nicola et Andera Billi. *Dévelloppement , Inégalités, Pauvretés*. Paris : Editions Karthala, 2005.

10. Cadweel , John C. *La Séchrèsse dans le Sahel et ses Conséquences Démographiques.* Washington : Conseil de la Population du Conseil Economique et Sociale des Nations Unies, 1976.

11. Chambas, Gevard et Autres. *Mali: Les Facteurs de Croissance a long Terme.* OCDE, Programme de Recherche sur l'Afrique Emergente, 2000.

12. Claasen, Email Maria and Pascal Salin. *The Impact of Stabilization and Structural Adjustment Policies on the Rural Sector, Case Study of Cote d'Ivoir, Senegal, Liberia, Zambia and Morrocco*. Rome: Food and Agriculture Organization , 1991.

13. Collier, Paul.*The Bottom Billion, Why the poorest Countries are failing and What can be done about it*?. New York: Oxford University press, 2007.

14. Coussy, Jean et Jaques Valin. *Crise et Population en Afrique, Crises Economiques, Politiques d'Ajustement et Dynamiques Démographiques*. Paris : Université Paris VI Centre Francais Sur la Population et le Développement (EHESS-INED-INSEE-ORSTOM-, Les Etudes du CEPED N°13, Second Edition, Juillet 1996.

15. David, Both. *Fighting poverty in Africa, are PRSPs Making a difference*?. London: Library Overseas development Institute, 2004.

16. Davies, Sussana. *Adaptable Livehoods: Coping With Food Insecurity in the Malian Sahel*. London, University Sussex: Mac Millan Press, 1996.

17. Diagne, Abdoulaye, Gaye Daffé. *Le Sénégal Enquète d'une Croissance Durable.* Paris : CREA et Editions Karthala, 2002.

18. Dibie, Robert. *The Politics and Policies of sub-saharan Africa***.** New York: University press of Amirica, INC Lanhan, 2001.

19. Diop, Momar Comba. *Gouverner le Sénegal entre Ajustement Structurel et Development Durable*. Paris : Collection "Hommes et Sociétés", Edition KARTHALA, 2004.

20. Erinna, Adotevi-Dia et Autres, Marc Pilon.ed, *Défis du développement en Afrique Subsahariènne, l'Education en Enjeu*. Paris : Groupement d'Intéret. Scientifique, INED, IRD, CEPED, Centre Population et Développement, 2006.

21. Estache, Antonio and Quentin Wodon. *Infrastracture and Poverty in Sub-Saharan Africa*. New York: Palgrave Mac Millan, 2014.

22. Fischer, Andrew Martin. *Poverty as Ideology, Rescuing Social Justice from Global Development Agendas*. London: Crop International Studies in Poverty Research (COPZED), 2018.

23. Fischer, Andrew Martin. *Poverty as Ideology, Rescuing Social Justice from Global Development Agendas*. London: Crop International Studies in Poverty Research (COPZED), 2018.

24. Gersovitz, Mark and John Waterbury. *The Political Economy of Risk and Choice in Senegal*. London: Routledge Princeton University**,** 2005.

25. Hans Morgenthau, « A Political Theory of Foreign Aid, » The American Political Science Review," Vol. 56, No 2, (June, 1962): 301.

25. Harmon, Stephan A. *Terror in Surgency in the Sahara, Sahel Region, Corruption, Contraband, Jihad and Mali War of 2012-2013.* London: Routledge, 2014.

26. Haughton, Jonathan and Shahidur R . Khandker. *Hand Book on Poverty and Inequality*.Washington: the World Bank, 2009.

27. Hugon, Philipe. *Ajustemnent Structurel, Emploi et Role des Partenaires Sociaux en Afrique Francophone*. Geneva : Employment and Traning Department ,International Labour Office, 1998.

28. Jacquemot, Pierre. *Économie Politique de l'Afrique Contemporaine, Cancept, Analyses Politiques*. Péface d'Abdou Diouf. Paris : Armand Colin, collection Econimie, 2013.

29. Klugman, Jeni. *Asource Book for Poverty Reduction Strategies*. Wastington, D.C: Macroeconomic and Sectoral Approaches, Volume 2, N° 29800, The World Bank, 2002.

30. Koeberle, Stefan and Others eds. *Conditionality Revisited, Concepts, Expriences and lessons*. Washinton, D.C: The World Bank, N°32524, 2005.

31. Minvielle, Jean Paul. *La Question Energique Au Sahel***.** Paris : Edition Karthala et IRD,1999.

32. Mkandawire, Thandika and Charles C.Soludo. *African Voices on Structural Adjustment, A Conpanion to our Continent, our Future*. Asmara, Eritrea: Africa World Press, 2003.

33. Molina- Flores, Baldomero, Pablo Manzano- Baena and Mamadou, D. Coulibaly,ed Berhanu Bedane. *The Role of Livestock in Food Security, Poverty Reduction and Wealth Creation in West Africa*. Accra: Food and Agriculture Organization, 2020.

34. Nallari, Raj and Breda Griffith. *Enderstanding Growth and Poverty, Theory, Policy, and Empirics*. Washington, D.C: The World Bank, 2011.

35. Naudet**,** Jean-David. *Vingt ans d'Aide au Sahel: Trouver des Problémes aux Solutions*. paris : OCDE, Club du sahel, 1998.

36. O'Brien, Donal Brian Cruice, Momar Coumba Diop, Mamadou Diouf. *La Construction de l'Etat au Sénégal*. Paris: Collection « Homes et Societés », Edition karthala, 2002.

37. O'Rourke, Kevin Hjortshoj and Jeffrue Gale Williamson. *The Spread of Modern Industry to the Periphery Since 1871*. UK: Oxford University Press, 2017.

38. Organisation des Nations Unis, UNESCO. *La Pauvreté, une Fatalité? Promouvoir l'Autonomie et la Sécurité Humaine des Groupes defavorisés, Benin- Burkina Faso- Mali- Niger*, Préface de Pièrre San. Paris: Futures Africaines, Karthala, 2002.

39. Ould _Mey, Mohameden. *Global Restructing and Perepheral States, The Carrot and the Stick in Mauritania*. USA: Little Fieled Row Manand, Adms Books, 1996.

40. Oxfam Insight. *A Case of Reform, Fifty Years of the IMF and the World Bank*. UK and Irland: Oxfam Publications, 1995.

41. Perkins, Dwight H, Steven Radelet et David L. Lindauer. *Economie du Développement*. Paris :Nouveaux Horizons, 3ème Edition, 2014.

42. Philippe, Antoine, Dieudonné Ouédraogo et Victor piché. *Trois Generations de Citadins au Sahel,Trente ans d'histoire Sociale à Dakar et à Bamako*, Préface de Abdoulaye Bara Diop. Paris et Motréal (Qb),Canada : Collection « Villes ET entreprises », l'Harmattan, 1998.

43. Poloni, Alberto and Maurizio Zanardi. *The IMF,World Bank and Policy Reform*. London and New York: Routledge, 2006.

44. Rainhoru , Jean Daniel et Mary- Josée Bornier. *La Santé au Risque du Marché, Incertitudes à l'Aube du xxI Siècle*. Geneva : Cahiers de l'IUED Institut de Hautes Etudes Internationales et de Developement , Graduate Institute of Intarnational and Dovelpment Studies, 2017.

45. Randriamiarina, Domina. *Les Grandes Tendences des Politiques d'Aide dans le Secteur de l'Electrification dans les Pays en Développement en Particulier en Afrique.* France : Centre International de Recherche sur L'Environment et le Developpement, Institut Europeen de Recherche sur l'Energie CERDI, 2008.

46. Rey, Lynda, Jean Serge Quesnal and Vénétia Sanvain. *L'évaluation en Contexte de développement, Enjeux, Approoches et Pratiques.* Montreal(Quédec), Canada: Ecole Nationale d'Administration Puplique (ENAP), Les Editions JFD INC, 2022.

47. Ricard, D.F, Chalamel Ainié.ed. *le sénégal, Etude Intime*. Paris: Lebraire pour les Colonies, La Marine et l'Orient, 1865.

48. Robertson, Susan L. and Others, *Globalization, Education and Development, Ideas, Actors and Dynamics*. London: University of Bristol, Centre for Globalisation, Education and Societies, 2007.

49. Sachs, Jeffrey D. *The end of Poverty, Economic Possibilities for Our Time*. New York : The Penguin, 2005.

50. Sévirino, Jean Michel, Jean –Michel Debrat. *l'Aide au Développement* . Paris : Editions le Cavalier Bleu, 2010.

51. Sidibé, Saidou . *les Réformes Economiques au Niger ,l'Autre Face*. Naimey, Niger : Edition Alfa , 2012.

52. Stein, Howard. *Beyond the World Bank Agenda, An Istitutional Approach to Development* . London: University of Chicago Press, 2008.

53. Todaro, Michael P. and Stephen C.Smith. *Economic Developmen*t. Boston: Pearson, Eleventh Edition, 2012.

54. United Nations Development Group. *Conducting a Conflict and Development Analysis*. 2016.

55. United Nations Statistics Division. *Handbook on Poverty Statistics : Concepts, Methods and Policy Use*. Special Project on Poverty Statistics. December 2005.

56. Victor, David G. *The Effects of Power Sector Reform on Energy Services for the Poor*. New York: Department of Economic and Social Affairs, Division Sustaible Development, United Nations, 2005.

57. Zagré, Pascal. *Les Politiques du Burkina Faso, Une Tradition d'Ajustement Structurel*. Paris : Edtion Karthala, 1994.

ARTICLES.

1. Abouma c. Agajelu and Idara c. Aniefiok Hanson Ezemonye . " The International Monetary Fund and Senegal Relations From 1979- 2004," Prearjah vol. N°3, (2) (2018): 78- 99.

2. Adegimi, Sidikat L. GafarT.Ljaiya and Usman A, Raheem. "Determinants of Poverty in Sub- Saharan Africa." African Research Review Vol 3(2) (January 2009): 162- 177.

3. Aondoakaa,Tior Patrick. «The International Monetary Fund and World Bank: An Assessment of the Role of Africa Integration Into Global Economic System. » IOSR Journal of Humanities and Social Science**,** vol.19, Issue 11, v1-v2, **(** November 2014): 9- 17.

4. Babb, Sarah. " The Washington Consensus Transnational Policy Paradaim, Its Origins, Trajectory and Likely Successor." International Political Economy Review 20 (2), Routledge, (2012): 268- 297.

5. Barlett, Sam. « Poverty Reduction Strategy Papers and Their Contribution in Health : An Analysis of Three Countries. » Mc gill Journal of Medcine MJM, McGim University, Volume 13 N°2 (2011): 22- 28.

6. Beim, David. «The Communist Block and the Foreign Aid Game.» Western Political Quertly, vol. 17, N°4, (1964): 784- 799.

7. Benicourt , Emanuelle. « la pauvreté selon le PNUD et la banque mondiale, ». études Rurales, 3-4 (n° 159-160) (2001) : 35- 53.

8. Boccanfuso, Dorothée Antonio Estache Quadluc Savora Amacro , " Micro Analysis of the Effects of Electricity Reform in senegal on Povery and distribution." The Journal of Development Studies, Vol 45 N° 03, Routledge, (2009): 351- 368.

9. Bonnecase, Vincent et Julien Brachet . « « Les Crises Saheliens » Entre Perceptions Locales et Gestions Internationales, Crises et Chuchotements au Sahel.» Karthala, « Politique Africaine » N°130, Paris, (2013) : 5- 22.

10. Cheru, Fantu. "Building and Supporting PRSP in Africa, what has worked well so far,What Needs Chansing." Third World Quarterly, Vol, 27, n°2, Routledge (2006): 355- 376.

11. Collier, Paul, A. Hoerffer and M. Soderban. « Post Conflict Risks." Journal of Peace Research, Vol 45 N^0 4, Sage Pulications, Los Angles, (2008): 75- 96.

12. Daouda, Youssoufou Hamadou. « Les Politiques Publiques Agricoles au Niger Face aux Defis Alimentaires et environnementaux : Entre Echecs Repititifs et Nouvelles Espérances. » Les Cahiers d'Outre- Mer Revue de Géographie de Bourdeaux ,Vol. 68, n° 270, (Arril-Juin 2015) : 115- 136.

13. Easterly, William." Was Development Assistance a Mistake?." The American Economic Review, Academia, Vol. 97, N°2, (2007): 328- 332.

14. Ehrhart, Christophe. « Croissance, Rédistribution et Lutte Contr la Pauvreté: l'Evolution On linénaire de l'Approche de la Banque Mondiale. » l'Actualité Economique, Revue d'Analyse Economique Volume 82, Numéro 04, Canada, Université de Montréal, (2007) : 597- 641.

15. Fernando Correa Prado, « The Ideology of Development, the Marxist Theory of Dependency, and the Critique of the Popular-Democratic Strategy, » Latin American Perspectives Volume 49, Issue 1, (January 2022) : 138- 152.

16. Gold, Joseph. «The Relationship Between the International Monetary Fund and the World Bank. » Creighton Law Review,Vol. 15, (1981-82): 499- 521.

17. Gould, John A. and Mathew S. Winters. "An Obsolescing Bargain in Chad, Shifts in a Leverage Between the Covernement and the Would Bank." Business and Politics, Volume 9, Issue 2, Article 04, Colombia University, the Berkeley Press, (2004): 1-34.

18. Guillaumont, Partrick. « Politique d'Ajustement et Développement Agricole.» Economie Rurale N°213, (Juillet-Aout, 1993) : 20- 29.

19. Harrison, Fedel Ezeala. " Examining The Employment Effects of Two decades of Structural Adjustment Reforms in African Countries." International Journal of Economics, Business and Management Research, vol. 02, N^0.03 (2018): 123- 146.

20. Harrison, Geoff and NewMan kusi." The Impact of the IMF on Government Expenditures **:** A study of African LDGs." Journal of International Development, vol. 4 N°1, (1992): 73- 85.

21. Heidhues, Franz and Gideon Obare. « Lessons From Structural Adjustment Programmes and Thier Effects in Africa**.** » Querterly Journal of International Agriculture**,** Frankfurt,50, N°1, (2011): 55- 64.

22. Herbst, Jeffrey. " The Structural Adjustment of Politics in Africa." World Develapment, Vol. 18. N^0.07, Great Britain (1990): 949- 958.

23. Herland, Michel. « Une Théorie Normative de l'Aide au développement. » Région et Développement N^0 26, France (2007) : 131- 145.

24. Hidhues, Franz and Gideon Obare. " Lessons from Structural Adjustment Programmes and Their Effects in Africa." Quarterly Journal of International Agriculture 50, N° 01, Frankfurt, (2011): 55- 64.

25. Jaquenot, Pierre. « La Désitatisation en Afrique Sub-Saharienne, Enjeux et Perspectives.» Revue Tiers Monde, 1.XXIX, n° 111, Tome 29, France, (avril-juin1988): 271- 293.

26. Karl, Wohl Nuth. « IMF and World Bank Structural Adjustment Policies: Cooperation or Conflit ?. » Intereconomics, Vellag Welt Archiv, Humburg**,** Vol. 19, ISS. 5, (1984): 226- 234.

27. Katogogo, Kingston. «The Impact of the World Bank and IMF Structural Adjustment Programmes on Africa: The Case Study of Cote D'ivoire, Senegal, Uganda and Zinbabwe.» Sacha Journal of Policy and Strategic Studies**,** Vol. 1, N°. 2, (2011): 110- 130.

28. Kelley, Thomas. « Beyond the Washington Consensus and New Institutionalism: What is the Future of Law and Development, North Carolina Journal of International Law,Vol 35 N° 03(Spring 2006).254- 67.

29. Levlanizi, Mohs Ralfm. " Structural Adjustment Programes in Sub- Saharan Africa." Information centre for Economics, Vellag welt Archiv, Hamburg, Vol. 23, ISS, 1, (1988): 25- 28.

30. Macgregor, Jeney. " The Crisis in African Agriculture." Africa Insight, Vol. 20, N°1, (1990) : 4- 16.

31. Mbaku, John M. " Patterns and Levels of Life in Sahel West Africa Since the 1960 ." Africa Insight Economic, Vol. 19, N°01, (1989): 38- 47.

32. Morgenthau, Hans. « A Political Theory of Foreign Aid. » The American Political Science Review, Vol. 56, No. 2, (Jun., 1962): 301- 309**.**

33. Moseley, William G. Judith Carney and Laurence Becker. " Neoliberal policy, Rural Livelihoods and Urban Food Security in West Africa : A Comparative Study of the Gambia, Cote D'Ivoire, And Mali." National Academy of scieces of the United States of America ,Vol.107, N°13, (2010): 5774 - 5779.

34. Muhumed Mohamed Muhumed and Sayid Aden Gaas, The World Bank and IMF in Developing Countries: Helping or Hindering?, international Journal of African and Asian Studies, Vol..28, (2016) :39- 49.

35. Nhema, Alfred G. and Tawanda Zinyama, "Modernization, Dependency and Structurul Ajustment Development Theories and Africa, A Critical Appraisal." International Journal of Social Science Research, Vol. 04, N°01, (2016): 151-166.

36. Nsouli, Saleh M. « Structural Ajustment in Sub-Saharan Africa,The Policy Issues and Challenges for the 1990s. » Finance and Development, (Septembre 1989): 30- 33.

37. Ousman, Goni, Abdoulaye Abakar Kassanbara et Zakaria Beine. « Le Declein d'Exploitation du Coton au Chad de 1984 à 1994**. »** Anuales de l'Université de Moundou, Serie, A- Flash, Vol. 8(3), (Sept 2021): 131- 151.

38. Oya, Carlos. " From State Dirigiste to Liberalisation in Senegal: Four Decades of Agricultural Policy Slifts and Continuities." The European Journal of Development Research, Vol.18 n°2, (2006): 203- 234.

39. pankaj Ashok kumar. "Revisiting Foreign Aid Theories." International Studies Sage, Vol. 42 N°2 (2005): 105- 121.

40. Przeworski, Adam and Fernando Limongi, "Moderrnization: Theries and Facts." World Politcs, Vol. 49, N°2, (Jan1997): 155- 1983.

41. Puspa Dwirani and Teguh Dartanto."The multidimentional Approch to poverty, Measurment in Indonesia, Measurement Diterminents and its Policy Implications." Journal of Economic Cooperation and Development, 39, 3, Washington (2018):1- 38.

42. -Robert K. Fleck and Dollar Christopher Kilby, « How Do Political Changes Inflience US Bilateral aid Allocation ?, » Review of Development Economics,Vol.10, Issue 02 (2006) : 210- 2023.

43. Sacko, Diadie. " Impact of Social Globalisation on the Economy and FDI of Mali." International Journal of Business and Social Science, Vol. 10, N°6, USA, (June 2019): 89- 99.

44. Sameti, Majid, Rahim Dallali Esfahani and Hassan karnameh Haghighi. « Theories of Poverty: A Comparativre Analysis .» Kuwait, chapter of Arabian Journal of Business and Management Review,Vol. 1, N^0.06 (February 2012) : 45- 56.

45. Smail, Kennas. « Problamatique Energitique de l'Afrique subsahariènne.» Cahiers du Cread, N^0 21,1^{eme} Trixmestre, Paris, (1990): 85- 106.

46. Solaux, Georges et Bruno Suchaut. « La Privatisation « Ranpante» des Systems Educatives d'Afrique Sub-Saharienne .» IREDU, Colloque ARES, , Strasbourg, France (2002) : 1- 17.

47. Turner, Sara, Jakkie Cilliers and Barry Hughes. "Reducing Poverty in Africa, Realistic Targets for the Post 2015 MDGs and Agenda 2063." African Futures Paper N^0 13, Institute for Security Studies(ISS) (2015): 1-28.

48. Wagle, Udaya. « Repenser la Pauvreté : Définition et Mésure.» Révue Internationale des Sciences Sociales 1 (N^0 171) (2002) : 175- 186.

49. Williams, Tunde Zack., and Giles Mohan. "Africa from SAPs To PRSP, Plus Change Plus C′est la meme Chanse." Review of African Political Economy N^0 106, ROAPE Publications, LTD, (2005): 501-503.

50. Williamson, John. " A Short History of the Washington Consensus." Law Business Reviw of the Americas, Volume15, Number1, Washington, (2009): 7- 23.

51. Jean-Phillipe Thérien , « Debating foreign aid: right versusleft. » Third World Quarterly, Vol 23, No 3, Carfax Publishing, (2002) :449- 466.

WORKING PAPES.

1. Abdoulou w. Barry, B. Lynn Salinger and Saliya Pandolfi.(Decenber 2000). "*Sahelian West Africa: Impact of Structural Adjustment Programmes on Agricultural, Competitiveness and Regional Trade*." Discussion Paper Number 3. Washington, African Economic Policy.

2. Adji, Souley.(2000). " *Globalization and Union Strategies in Niger*." Discussion Papers, DP/122/. Geneva, International Labour Organization, International Institute for Labour Studies.

3. Archibong, Blinda Brahima coulibaly and Ngozi Okanjo-lweala.2021. "*Washington consensus, Reforms and Economic Perfosmance in Sub -Saharan Africa*." Growth Initiative at Brookings AGI working paper 27.

4. Bandstein, Sara. (2005). "*Donors Approches to the Development of Istitutions – Formal and Informal Rules, A Partial Overview*.". NBRE Working Paper 04, Sweedish International Development Cooperation Agency (Sida), department of Evaluation and Internal Audit.

5. Barro, Robert J. and Jong-wha Lee.(2002). " *IMF Program; Who is chossen and What are the Effects*?.". NBER Working Paper 8951. Combridge, National Bureau of Economic Research.

6. Bergamaschi, Isaline .(2016). « *The Politics of Aid and Poverty Reduction in Africa: A Conceptual Proposal and the Case of Mali*. » Global Cooperation Research Papers N° 16. Hamburg, Centre for Global Cooperation Research.

7. Boc canfuso, Drothée, Antonio Estache and Luc Savard.(2009). " *Electricity Reformes in Sénegal: A Macro-Micro Analysis of the Effects on Poverty and Distribution Africa's Infrastructure Country diagnostic, Diagnostic*." Working Paper N° 05, Washington,The International Bank on Restruction and Development, The World Bank.

8. Boc canfuso, Drothée. Antonio Estache and Luc Savard.(2009). "*Electricity Reformes in Sénegal: A Macro-Micro Analysis of the Effects on Poverty and Distribution Africa's Infrastructure Country diagnostic, Diagnostic*." Working Paper N° 05. Washington,The International Bank on Restruction and Development, The World Bank.

9. Brocklehurst, Clarissa and Jang janssens. January 2004. " *in Innovative Contracts Sound Relationships: Urban Water Sector Reform in Senegal, Water Supply and Sanitation Sector Board.*" Disscusion Paper Series, N°01, 30947. Washington, D.C, The World Bank Group.

10. Campbell, Bonnie. (2004). "*Regulating Mining in Africa: For Whose Benefict*." Discussion Paper N° 26, Göteborg , Sweden, Nordiska Afrika Institutus, Elanders Infologistics Väst AB, 2004.

11. Deville, Céline et Autres.(2018). « *La Couverture Universelle en Santé au Sahel : la Situation au Mali et au Sénégal en 2018*. » NBRE Working Paper 40. Université Paris Déscartes, Institut de Recherches pour le Développement, Centre Population et Développement.

12. Edwards, Sebastian. 2014. "*Economic Development and the Effecteveness of Foreign aid: A Historical Perspective*." NBRE Working Paper Series 1050. Cambridge, National Bureau of Economic Research Massachusetts.

13. Elbadawi, Ibrahim A. Dhaneshwar Ghura and Gilbert Uwujaren.(1992). «*World Bank Adjustment Lending and Economic Performance in Sud-Saharan-Africa in the 1980s, A Comparison with other Low Income Countries*.» Working Paper 1000,

policy research, Traanslation and Macro-Adjustment. Washington, Country Economics Département, The WorldBank.

14. Eyoh, Dickson. and Richard sandbrook. 2001."*Pragramatic Neo-Liberalization and Adjustment in Africa*." NBRE Working Paper CIS 1. Canada, University of Toranto.

15. F.May, Jean, Soumanna Harouna et Jean -Pierre Guengant. Mars 2004. « *Nourrir, Eduquer et Soigner tous les Nigériens, La Démographie en perspective,* » Document de travail N° 34219, Washington, D.C, Banque mondiale, Région Afrique , Département du développement humain.

16. Ganepola, Varuni and Prashan Thaloya Singam.2004. " *Poverty and Conflict, A Review of Literature*." NBRE Working Paper Series 1, Colombo, Centre of Poverty Analysis.

17. Gaye, Amie.2007. "*Acces to Energy and Human Development*." Occational Paper N° 25, Humain Development Report Office, Human Development Report, 2007/2008,(UNDP).

18. Gertz, Geoffrey and Homi kharas .2018. "*Leave no Country Behind , Ending Poverty in the Toughest Places* ." NBRE Working Paper 110. Washington,Global Econony and Development, Brookings Institute.

19. God Hand, Jonathan.(2001). « *Violent Conflict, Poverty and Chronic Poverty* ." NBRE CPRC Working Paper 6**,** Chronic Poverty Research Centre.

20. Gorden, David F. Joanc Parker. March 1984. " *The World Bank and its Critics: The Case of Sub-Sahara Africa*." Discussion paper N°108. The University of Michigan, Center For Research on Economic Development.

21. Hibou, Béatrice et Olivier Vallée. (2007). « *Energie du Mali ou les paradoxes d'un « échec Retentisant* ». » Ducument de Travail N° 37. Paris, Agence Francaise de Développement, Direction de la Stratégie, Département de la Recherche, 2007.

22. Huther, Jeff, Sandra Boberts and Anwar Shah.1997. « *Public Expenditure: Reform Under Adjustment lending : lessons from World Bank Experiences.* » World Bank Discussion paper No 382. Washington, D.C , , World Bank Group.

23. Isaksson, Ann-Sofie and Dick Durevall. (2021). « *Aid and Institutions: Local* Effects *of World Bank Aid on Perceived Istitutional Quality in Africa*. ». NBRE Working Paper 806, Gothenburg, Sweden, University of Gothenburg, Department of Bussines and Law Economics.

24. Koné, Yénizié and Others. (August 2019). "*Fertilizer Subsidy in Mali: Origins Context and Evaluation*." Reasearch Paper 142e. Michigan State University, Mali Food Security Research Program.

25. Kovach Hetty and Sebastien Fourmy. (2006). "*Kicking the Habit: How the World Bank and the IMF are still addicted to attaching Economic Policy Conditions to Aid*." Oxfam Briefing Paper, N° 96, France.

26. kumar, Nalini. (2003). "*Community –Driven Development, Lessons From Sahel An Analytical Review*." NBRE Working paper 27807, Washington D.C, The World Bank Operations Evaluation Department OED.

27. la Banque Mondial.2004. « *Le Système Educatif Tchadien, Eléments de Diagnostic Pour Une Politique Educative Nouvelle et une Meilleure Efficacité de la*

Dépence Publique. » Document de Travail N°110, Série : le Développement Humain en Afrique. Washington,D.C,

28. Mc Culloch, Neil, Milasoa Cherel- Robson and Bob Baulch.(August, 2000). "*Grow in Equality and Poverty in Mauritania,1987-1996 Final Paper, for Poverty Dynamics in Africa*." Discussion Paper. Brignton, UK, Institute of Developement Studies University of SUSSEX.

29. Moss,Todd, Gunilla Petterson and Nicolas van de Walle.(2006). « *An Aid-Institutions Paradoxs, A Review Essay on Aid Dependency and State Building in Sub-Saharan Africa*.». NBRE Working Paper Series 74. Center for Global Development.

30. Muller, Hannes, Chanon Techasun Thornwat. 2020. "*Poverty and Shard Prosperity 2020*." NBRE Working Paper 9455, Poverty and Equity Global Practice, Conflicit and Poverty Policy Research. Washington, World Bank Group.

31. Nachega, Jean Glaude and Thomson Fontaine.(2006). "*2006 Economic Growth and Total Factor Productivity in Niger*." NBRE IMF working Paper WP/06/208, Washington, African Department International Monetary Fund.

32. Naudet, Jean- David.(1998). « *Vingt ans d'Aid au Sahel un bilan pour Envisager la Coopération de la Génération à venir*.» Docment du Travail DT/98/02, Paris.

33. Ould Hahed, Mohamed Nezhir et Agnès Soucat.2004. « *Santé et Pauvreté en Mauritanie, Analyse et Cadre stratégique de lutte contre la pauvreté*. » Document de Travail N° 32806. Washington, Banque Mondiale.

34. Parker, Ronald L. Randall Riopelle and William F.Steel. (April1995). " *Small Entreprises Adjustment to Libiralization in Five Africa Countries*." Discussion paper n° 27. washington, Technical department series, World Bank .

35. Ridde, Valéry. (2004). *« l'Initiative de Bamako 15ans Après, un Agenda Inachevé*. » (HNP) Discussion Paper, Washington, World Bank.

36. S. Mcnamara, Robert. (1985). «*The Chalenges for Sud-Saharan Africa.*». Sir John Crow ford Memorial Lecture, NBRE Working Paper 55816, Washington D.C: World bank.

37. Senbenene, Daouda. (2015). "poverty " *growth and Equality in Sub-Saharan Africa, Did the Walk Much the Talk Under the PRSP Approach*." NBRE Working Paper 15/122. Washington, D.C, International Monetery Fund.

38. Taje, M.Mehdi. 2010.« *Vulnérabilités et Facteurs d'Insécurité au Sahel*. » NBRE Working Paper 1. Paris**,** Sécrétariat du Club du Sahel de l'Afrique de l'Ouest (CSAO/OCDE).

39. Takagi, Shinji and Others.(2018). " *The IMF and Fragile States: Eight African Country Cases*." Bp 18_01/01, IEO. Washington, Internatinal Evaluation Office of the International Monetary Fund.

40. The World Bank.(2002). « *Civil Service Reform: Strengthening World Bank and IMF Collaboration*.".W ashington, D.C, Direction in development.

41. Tinguiri, Kiari Liman.March 1991. " *Structural Adjustment, Growth and Human Welfare : The Case of Niger, 1982-1989* " Innocenti Occasional Papers Number 14, Special Subseries Structural Ajustment in Sub-Saharan Africa. Florence, Italy, International Child Devlopment Centre.

42. Van der Hoeven, Rolph. (2000). "*Poverty and Structural Ajustment , Some Remarks and Tradeoffs Between Equity and Growth*." Employment Paper 2000/4. Geneva, HOEVEA, Employment Sector, International Labour Office**.**

43. Verstegen, Suzanne.2001. "*Poverty and Conflict an Entitlement Perspective.*" CPN Breifung Paper, Berlin, StifTing wissens Chaft und Politik (SWP), Conflict Prevention Net Work.

44. Ward, Heneveld, Helen Graig.1996. « *Schouls count: World Bank project Designs and the Quality of Primary Education in Sub-Sharan Africa*.", Technical Paper, N° 303. Washington, D.C, Africa Technical Department Series,The World Bank.

45. World Bank and IMF.2003. "*Poverty Reduction Stategy Papers (PRSPs): Arough Guide*." London, Bretton Woods project.

46. Zulu, Jastin B. and Saleh M. Nsouli. 1985. " *Ajustment Programs in Africa: The Recent Experience*." Occasional Paper N° 34. Washington, D.C, International Monetary Fund, April.

Conference papers.

1. Alison, Marchall, Wood Roffe Jessica and kjell Petra. "*Policies to Roll- back the State and privatize? Poverty Redution Strtegy Papers Investigated*?." WIDER Discussion Paper N^0, 2001/120, presented at the UNU/WIDER development conference on Debt Relief,17-18 August 2001, Helsinki, Finland, United Nations University, 2001.

2. Gouvernement du Burkina Faso, **«** Programme D'action pour le Développement du BurkinaFaso (2001-2010). » Mémoir Exposé à la Troisième Conference des Nations Unies sur les pays les Moins Avances. Bruxelles MEF /DGEP, du 14-20 Mai 2001.

3. Mc Gillivray , Mark Mc and Farhard Noorbakhsh. "Aid, Conflict and Human Development." paper was presented at the Conference, Making Peace Work, Helsinki, World Institute for Developpement Economics Research,United Nations University, Jeune 4- 5, 2004.

4. Nations Unies. « Le Développement Economique en Afrique, de l'Ajustement à la Réduction de la pauvreté Ou ya- t-il de Nouveau ?. » Conférence des Nations Unies sur le Commerce et le Developpement, UNCTAD/GDS/AFRICA/2. New York et Genève, Publications Des Nations Unies, 2002.

5. Programmme Alimentaire Mondial. « Réduction de la Pauvrèté, le role Determinant du Financement de l'Alimentation de l'Agriculture et du Developpement Rural.» Document préparé à l'Occasion de Conférence sur le Financement du Developpement, Montery, Mexique, du 18 au 22 Mars, Rome 2002.

6. Stigligtz, J. « Towards a new paradigm for development. » 9th Raul Prebisch Lecture

7. stiglitz, Joseph. "From Manufacturing Led Export Growth to a 21st Century Inclusive Growth Strategy: Explaining the Demise of a Successful Growth Model and What To Do About It." Think developpement- Think WiDER, Paper presented at a

WIDER Conference Development, 13-15 September 2018, Helsinki, Finland,United Nations University,UNU-WIDER.

8. Delivered at the Palais des Nations, Geneva, 19 October 1998.

REPORTS.

1. Andrea Cornia, Giovanni, Ralf Vender Hoeven and Thandika Mkandawire. "Africa's Recoveory in the 1990s, From Stagnation and Ajustment To Human Development.". London, Mst Martin's Press Unecef, Mac Millan press, 1992.

2. Archibald, Edward, Thomas Bossuroy and Patrick Premand. 2021. "The State of Economic Inclusion Report 2021: The Potential to Scale. Case Study 1: Productive Inclusion Measures and Adaptive Social Protection in the Sahel.". Washington, DC, The World Bank.

3. Arias, Marta and Others."From "Donorship" to Ownership? Moving to wards PRSP Round Two.". Washington, Oxfam Briefing Paper, 2004.

4. Assaf, Shireen and Wenjuan Wang, "Regional Disparity Infertility Preferences and Demand for Family Planning Satisfied by Modern Methods Across Levels of Poverty.". Maryland, The DHS Program ICF, 2019.

5. Barret, Delphine et Axelle Kéré. « Analyse de l'Aide accordé au Pays du Sahel, Premier Partie, Analyse a partir des Statistiques du comité d′Aide au Developpement de l′OCDE. ». Ouagadugou, FERDI Chaire Sahel, Decembre 2018.

6. Beegle, Kathlen and Others. "poverty in a Rising Africa". Washington,World Bank, 2016.

7. Boureima, Moussa. « Les Politiques Agricoles au Niger, 1960-2015 : 55ans à la Recherche de la Sécurite Alémentaire de la Réduction et de la Pauvrète. ». Niamey-Niger, Les Editions Belle Afrique, Septembre 2006.

8. Bràutigan, Deborah. « Aid Dependence and Governance.». Norstedts Tryckeri AB, Expert Group on Development Issues, 2000.

9. Burg, Elliot and Others. "*Accelerated Development in Sub-Saharan Africa: An Agenda for Action*." Report N°14030. Washington, D.C, The World Bank, 1981.

10. Burkina Faso, Ministère de l'Economie et du Développement. « Project d'Appui Régional à l'Intégration, Etude Spécifique Approfondie des Donneés de l'Enquètte Primaire 1998 , Pauvreté et Santé au Burkina Faso.». Ouagadougou, Institut National de la Statistique et de la Démographie, 2002.

11. Claassen, Emil-Maria and Pascal Salin. «*The Impact of Stabilization and Structural Adjustement Policies on the Rural Sector, Case Studies of Cote D'Ivoire, Senegal, Leberia, Zambia and Morocco*.» Report N°90. Rome, FAO Economic and Social Development Paper, 1991.

12. Comission Economique pour l'Afrique, ECA/ WA/ ICE/ 23/03. « Rapport 2020 sur le Développement Durable en Afrique de l'Ouest Progrès vers l'Atteinte des Agendas 2030 de Développement et 2063 de l'Union Africaine Person sous-Régional pour l'Afrique de l'Ouest. », Vingt Troisiéme Session du Comité Intergouverenementale de Hauts Fonctionaires et d'Experes Rénion Virtuale 26-27 Novembre 2020.

13. Coummission Nationale Gabonnaise pour l'UNESCO, Bureau International d'Education. « Réformes des systèmes Educatifs et Réformes Curriculaires : Situation dans les Etats Africains au Sud du Sahara.» Raport Finale du Séminaire-Ateliér Libreville, Gaban, Du 23 au 28 Octobre 2000, (Politique de Réfondation Curriculaire, Processus de Développement Curriculaire. Réalités Locales et Défis du xxI Siècle) Revue PESPECTIVES, , SUISSE, 2001.

14. Dioné, Josué . " Adjustment, Policy Reform and Agriculture Transformation in the Sahel,.". African development Usaid Africa bureau office of sustainable development (AFR/SD/PSGE/FSP), Institut du Sahel/ Parisas, DEP Agricultural Economics, Mechigan state university work ship on Agricultural Transformation Africa, 1995.

15. Dodd, Rebecca, Emily Hinshelwood," Poverty Reduction Strategy Papers- Their Significance for Health," Preliminary Report. World Health Organization.2007.

16. Dodd, Rebecca, Emily Hinshelwood."Poverty Reduction Strategy Papers- Their Significance for Health.".World Health Organization.

17. Driscoll Ruth with Karin Christiansen . « The PRSP Approach ; A basic guide for CARE International. ». London ,Overseas Development Institute, March 2004.

18. Fond Monétaire International.2008. « Document de Strategie de Croissance et de Réduction de la Pauvreté au Tchad : SNRP2, 2008-2011. » Rapport N° 10/23. Washington, Service des Publications.

19. Fonds monétaire international. 2011. « République Islamique de Mautitanie: Note Consulactive Conjointe sur le Cadre Stratigique du Lutte Contre la Pauvrèté.» Rapport N°11/253. Washington, D.C, Publications Services.

20. Havnevik, Kjell. And Others."*African Agriculture and the World Bank, Develomenent or Impoverishment*?." Policy Dialogue N°1. Stokholm, Sweeden, The NORDIC Africa Institute, VORDISKA Afrika institet, Upssala, 2007.

21. Human Development Report, PNUD, New York, 2005.

22. Institut National de la Stastique (INS). « Rapport National sur les Progrèss vers l'Atteinte des Objectifs du Millénaire pour le Developpement. ». Niger, 2012.

23. International Monetary Fund. « Senegal Poverty Strategy**,** Second Anual Progress Report, IMF Country Report N^0 06/68.". Washington, IMF Publication Servies, 2006.

24. International Monetary Fund. 2012. " Poverty Reduction Strategy Paper, IMF Country Report, N^0 13/194, Republic of Senegal NSESD 2013-2017 National strategy for Economic and Social Developpement, On the Way to an Emerging Economy.". Washington, D.C, Publications Services.

25. International Monetary Fund.2013. "Islamic Republic of Mauritania Poverty Reduction Strategy Paper." IMF Country Rapport N^o 13/189.Washington, D.C, IMF Publications Services.

26. Ismi, Assad. "Improverishing a continent : The world bank and the IWF in Africa.". Ottawa, Canada, Canadian Centre for policy alternatives, 2004.

27. Kelly, Valerie and Others. « Structural Ajustment Impact on Real Incomes and Demand Patterns of Urban and Rural Households in the Sahel." Report Paper N° 20. Michigan State University, Department of Agricultural Economics, MSU International Development, 1996.

28. Kumar, Nalini. « développement mené par la caummunité : Leçons tirées du Sahel une Etude analytique. » (Washington, D.C, Département de l'Evaluation des Opérations de la Banque Mondiale, 2003.

29. la Banque Mondiale. 2003. « Rapport *d'Evaluation Réstrospective Niger*, » Document N° 26269.

30. La Banque Mondiale.2003. « Rapport d'Evaluation Retrospective, Niger. » Document N^0 26269. Washington, Departement de l'évaluation des Operations.

31. Miller, Ursula, Stefanie Ziegler. « Making PRSP Inclusive, Le Handicap dans les Strategies de Réduction de la Pauvreté. ». Munich, Germany, Handicap International Christofell -Blinden Mission, 2006.

32. Ministère du Développement Rural et de l'Environement Mauritanienne. « Politiques et Strategies genérales pour le Développement du Secteur Rural, Horizon 2010. ». Nouakchout, 1998.

33. Nair, Govandin G. Svetoslav tintchev. « Liberalizing Telecominations in Mauritania." Report N° 2392. AFrica Region, Number 71, December 2001.

34. Nations Unies, Le Sécretriat de la CNUCED. « les Pays les Moins Avancés, Echapper au piège de la pauvreté. » Rapport 2002, New York et Genève, Conférence des Nation Unies sur le Commerce et le Developpement, 2002.

35. Oxfam International , « Perdre les Mauvaises Habitudes : La Banque mondiale et le FMI attachent encore des Conditions de Politique Economique à leur Aide. » Document d'Information N°96. Novembre 2006.

36. Parker, Ronald L. Randall Riopelle, and William F.Steel," Small Entreprises Adjustment to Libiralization in Five Africa Countries." Technical department series, WD, p271. washington,World Bank, April 1995.

37. Pegg, Scott. " Poverty Reduction or Poverty Execerbation? World Bank Group Support for Extractive Industries in Africa." .Washington, Deprtment of Political Science, Indiana University Purdue University Indianapolis (IUPUI), Environmental Defense , April 2003.

38. Programme des Natons Unies pour le Developpement. « L'esor du Sud : le Progrès Humain dans un Monde Diversifié. » Rapport de Développement Humain. Washington, 2013.

39. République de Corée, Ministère de l'Eduction Nationale, Direction de la planification et de la Réforme de l'Education. « Examen National 2015 de l'Education Pour Tous (Sénégal, » Rapport National, d'Evaluation de l'Education Pour Tous (EPT), Forum Mondiale sur l'Eduction (INCHEON). 1-.22, Mai 2015.

40. République du Mali. « Rapport Nationale Volantaire sur la Mise en Oeuvre des Objectifs de Developpement Durable, Forum Politique de Haut Niveau sur le Developpement Durable. New York, 2018.

41. Savadogo, Boubakar. « Analyse Critique des Politiques Educative et de Développement du Bourkina Faso de 1960-2012, Perspectives Ante et Post 201 : Étude de cas sur la situation au Burkina Faso de l'Agenda post 2015 des Objectifs du Millénaire pour le Développement (OMD) et de l'Education Primaire pour tous (EPT) Par rapport aux Objectifs Nationaux en Education et Formation.» Network for International Policies and Cooperation in Education and Training.October 2013.

42. Swedish Agency for Development Evaluation. 2012. "Adobtation a Aid in Situations of Conflict and Fragility, A Study of Sida's Support System for Conflict Sentivity and the Case of Liberia" SADEV Report 2012: 7, Karlastad, Sweeden, 2012.

43. Takagi, Shinji and Others.(2018). " *The IMF and Fragile States: Eight African Country Cases*." Back ground Paper 18-01/01. Washington, Internatinal Evaluation Office of the International Monetary Fund.

44. Taondyandé, Maurice, Mbaye Yade et Manson Nwafor. « Suivi des Processes de Développemet de L'Agriculture Ouest Africaine et de ses Performance : Une Analyse Comparative. » ReSAKSS- AO Rapport Annuel sur les tendances et les Perspectives du Secteur Agricole.Système Régionale d'Analyse Strategique et de Gestion de Connaissance (ReSAKSS), Décembre 2012.

45. The United Nations Development Programme. "Human Development Report 2015, Work for Human Development ." . New York, 2015.

46. The Word Bank.1997. " Implentation completion, Private Sector Developement Credit (Credit 2726, MAU), Islamic Republic of Mauritania." Report N°17246. Washington, Word Bank, Macroeconomics Africa Region.

47. The World Bank . 1990. " Report and Recommendation of the president of the International Association to the Excutive Directors on Aproposed Development Credit of sdr 624 million to the Republic of Senegal for a Structural Adjustment Program (sal8) ." Report N° P-5185- SE. Washington.

48. The World bank .1998. « Memorandum and Recommeundations of the President of the International Development Association to the Executive directors to the Mauritania for an Education Secteur Restructing." Report N° 7213 Mau.

49. The World Bank Group." Recomandation of the of the International Association to the Directors for a Credit proposed To the Islamic Republic of Mauratania for a Structural Adjustment Program." Report N^0 P- 4550. Washington, 1987.

50. The World Bank Group.1990. *"Poverty," World Development Report*, World Development Indicators, Pub 8507. Oxford University Press.

51. The World Bank Group.1990. *"Poverty*." World Development Report, World Development Indicators, Pub 8507. Oxford University Press, 1990.

52. The World Bank, Africa Region. (2000). " *Implementation Completion Report, Republic of Chad,Structural Adjustment Credit SAC1 n°28170, SAC2 n°21726(300),SAC3 n°32000 Q 930,AFC07*." Report n°20241. Washington.

53. The World Bank. (2002). " Build of Institutions for Markets." World Development Report**.**The World Bank, Oxford University Press.

54. The World Bank. (June, 2007). " Republic of Mali, First Structural Adjustment Cedit n°2188 Economic Recovery Credit n°2580, Economic Management credit n°2894,Third Structural Ajustment Credit n°3582." Project Performance Assesment Report. Washington.

55. The World Bank. 2011. "The Islamic Republic of Mauritania: Poverty Reduction Strategy Paper and Joint Staff Advisory Note." Report N^o 62413 MAU (Washington, D.C, IMF and World Bank (IDA) Publications.

56. The World Bank. 2015."The Poverty Focus on Couuntry Programs Lessons From World Bank Experience Independent Evaluation Group." Washington,World Bank, D.C.

57. The World Bank.(December19,1997). Reort N° 17246, « Implementation Completion Report, Islamic Republic of Mauritania Private Sector Development (Credit n°2726-MAU)." Macroeconomics5, Africa Region.

58. The World Bank.(1987). " Barries to Adjustment and Growth in the World Economics Industrialization and Forieng Trade." World Development Report, World Development Indicators N°10596. Oxford University Press.

59. The World Bank.(2000). " Republic of Chad, Structurel Adjustment Credit : Sac 1(credit 28170), Sac 2 (credit 21726, n°300), Sac 3(credit 32000,Q0930)." Implementation Completion Report AFC 07, n°20241. Whashington, World Bank African region.

60. The World Bank.1995. « Workers in an Intecreting World. » Development Report N°14866. Washington, orld Bank, Oxford University Press.

61. The World Bank.2000. " Entering the 21st Century." World Development Report1999/2000. London, Oxford University press.

62. The World Bank.2003. "Buurkina Faso, Assessment Report N^0 25650,t, Project Porformance, Assessment Report, Transport Sector Ajustement Investment, Program(Credit 2332-BU)." Evolution Group Operations, Washington.

63. TheWorld Bank.(1999). " Knowledge for Development.". Washigton,World Bank, Oxford University Press.

64. United Nations, Economic Commission for Africa. " Conflict in the Sahel Region and the Developmental Consequences.". Addis Ababa, Publications Section, 2017.

65. United Nations,General Assembley HRC. " Human Rights Council, Seventh Session ." Report N^0 7/15 of the Independent Expert of the Question of Human Rights and Extreme Poverty. New York, 2008.

66. United Nations.General Assembley HRC. " Human Rights Council, Seventh Session." Report N^0 7/15 of the Independent Expert of the Question of Human Rights and Extreme Poverty.". New York, 2008.

67. Zerbo, Kassoum, Samuel T. Kabore and Kicouro Drabo. «Strategies de Réduction de la Pauvreté et les Politiques Agricoles, Burkina Faso. ». Institut National de Statistique et de la Démographie, Decenbre 2004.

THESIS.

1. Abbassi, Hamit Mahamat. « La croissance comme stratégie de lutte contre la pauvreté dans les pays en voie de développement : Le Cas du Tchad ». Maitrise en Sciences Economiques, Université Gaston Berger de Saint- Louis UFR de sciences économiqques et de Gestion, Sénegal, 2007/2008.

2. Beguerie, Victor. « Impact de l'Accés à l'Energie sur les Conditions de Vie des Femmes et des Enfants en Millieu Rural : Anaalyse de l'Impact du Programme des plates Formes Multifonctionelle au Burkina Faso ».Thèse de Doctorat en Sciences Economiques, Université d'Auvergne, Ecole Doctorale des Sciences Economiques,

Juridiques, Politiques et de Gestion, Centre d'Etudes et de recherches sur le developement International, 2015.

3. Bagagoko, Karim « l'Importance et la Venir du Coton en Afrique de l'Ouest : Cas du Mali ». Thèse de Doctorat en sciences économiques, Université de Grenoble, l école doctorale des sciénces économiques, 2013.

4. Cue Rio, Mirriam . « Une Approche De L'aide publique au Développement par les Biais des ces Objectifs Chiffrés :Exam de la Définition des dojects Comme Facteur Explicatif de leur non Realisation ». Thèse de Doctorat en Sciences Economiques, l'Université de Versailles Saint- Quentin-EN-YVE lines, 2013.

5. Doctor of Philosophy, School of Languages an Cultures, University of Sheffield, 2020.

6. Evans ,Christopher J. "The Impact of World Bank and International Monetary Fund Programme Lending on Health Care Delivering Health Conditions, and Health Status in Sub-Saharan Africa1980 to1992". PHD Thesis on Phylosophy**,** University of ST Andrews,School of Economics and Management, 1995.

7. Gadio, Cheikh Tidiane. "Institutional Reform of Telecommunication in Sénegal ,Mali and Ghana, The Interplay of Structural Adjustment and International Policy Diffusion". Maitrise in Philosophy, The Ohio State University,1995.

8. Helen, Josephine and Ann Dumas. " ICT and gender Equity Policy ; Lessons of the Mali Telecentres". Doctorat Thesis on phylosophy in mass communications, The Pennsylvania State University, The Graduate School College of Communications, 2002.

9. Hvidsten, Andreas Holmedahl. "Aid Commitments and Strategic Behaviour, Game Theoric Explanations of Donor Stinginess ". Master Thesis, Department of Political science, University of Oslo, Autumn 2010.

10. jean, Valerie. « Les Déterminants de l'Elaboration de Politiqus Educative en Contexte d'Aide au Développement : une Analyse de Discours de Documents Nationaux de 13 pays Francophones de l'Afrique Sub-Saharienne ». Thèse de Doctorat en Education, Université de Sherbracke, Faculté D'éducation, France, 2020.

11. Kalepke, Georg W. " The Relationship Between Covernance and Civil Conffict: A Camparative Study of Mali and Chad". Master of Arts in Security Students. Middle East, South Asia, Sub-Saharan Africa. Naval Post graduate School, Montery, Sebtember 2020.

12. Konare, Kadidia. " Challenges to Agricultural Financiny in Mali". Master of Science, Michigan State University, Department of Agricultural Economics, 2001.

13. Konate, Abdourahmane. « Du Role de l'Etat au Sénégal et du Type de Démocratie dans un Contexte d'Ajustement Structurel 1980-2000 ». Thèse de Doctorat eu Sociologie, Université Laval, Quebec, Canada, 2014.

14. Koné, Moussa Mohamed. « L'échec de du developpement en Afrique, Une Responsabilité à Partager, Le cas du Mali 1960-1997 ». Mémoire Présenté Comme Exigence Partielle de la Maitraise en Sociologie, Université du Québec A Montréal, Décembre 2000.

15. Laporte, Camille. « L'évaluation, Un Objet Politique : Le cas d'Etude de l'Aide au Developpement » . Thèse de Doctorat en Sciences Politiques, Institut d'Etudes

Politiques de Paris, Ecole Doctorale de Sciences Politiques, Mentions Relations International CERI-Centre d'Etudes de Recherches Internationales, 2015.

16. Linzuwa, Zéphyrin Ligopi. « La Lutte Contre la Pauvreté Comme une Quete de sens une Perspective d'Ethique Théologique a Partir de la Situation de la République Democratique du Gongo (2000-2011) ». Thèse pour obtenir le grade de : Docteur de l'université de Strasbourg en Théologie Catholique, France, 2014.

17. Mahemde, Edmore. " Development Aid and its Impact on Poverty Reduction in Developing Countries : A dynamic Panel Data Approch". PHD on Economics, University of South Africa, 2019.

18. Ndige, Rokhaya. " The World Bank Book Participatory Development Approach in Country Assistance Strategy (CAS) Paper for the Rebublic of Senegal, Retheoroic Reality?". Master on Arts, University of Ransans, 2008.

19. Niandou, Abassa Abdourazack. « Urbanisation et Précarité de l'Energie Electrique à Niamey, Niger ». Thèse de Doctorat en Geographie, Université Toulouse 2- Jean Jaurès Colutelle Internationale, Université Abdou Moumouni, Ecole doctorale TESC- Temps, Société, Cultures, 2020.

20. Nobumtara, Nakoumdé. « Boom Pétrolier et Risques Syndrome Hollandais au Tchad, une Approche pour le Modelisation en Equilibre Generaal Calculable ».Thèse de Doctorat Nouveau Régime en Sciences Economiques, Université d'Auvergne Clermant- Ferrand I**,** Faculté de Sciences Economiques et de Gestion, Ecole Doctorale des Sciences Economiques et de Gestion, centre d'Etudes et de Recherches sur le Developpement International (CERDI), Paris, 2007.

21. Nokam,Wabo , Vivien Norcisse. « Essais sur l'Efficacité des Politiques Budgétaire en Union Monétaire ». Thèse de Doctorat en Sciences Economiques et Science de Gestion, Spécialité Sciences Economiques, Université RENES, Universitié Bretagne loire, en Cotutelle Internationale avec l'Université de Yaounde I, SOA, Ecole Doctorale N^{0}597, 2019.

22. Noureldeen Moh Abu Ajwa. « Effect of International Aid in Achieving Economic Development in the Palistinian Territories », Master in Development Economics, Islamic University of Gaza, Faculty of Commerrce, 2011, 27.

23. Ould Sidi Ahmed, Med Yahya. « Les Programmes d'Ajustement : Cas de la Mauritanie ». Matrise en Economie**,** Université de Nouakchout, 2007.

24. Pantara, Nicola. "A Critical Examination of Theorical and Methodological Approaches to Law-Income Country Labour Markets: A Case Study of Mauritania". PHD Thesis in Economics, Shcool of Oriental and African Studies (SOAS), Universityof of London, January 2010.

25. Pex, René. " Utilization of Primary Health Care Services, The Case of Mali ". Master Thesis, University Rotterdam, Faculty of Sociale Sciences (ERASMUS), Department of Public Administration, August 2009.

26. Rachid, Maburuki Bahati Tembo. « Politique de Réduction de la Pauvreté en Situation Post- Conflict, Cas de Rownda ». Thèse pour le Doctorat en Science Economiques, Université d'Auvergne- Clemont- Femandi, Faculté des Sciences Economiques et et de Géstion Centre d'Etudes et des Recherches aux le Developement International, France, 2006.

27. Robert, Pierre. « Une Economie Politique de la Pauvrèrté Energitique, Le Cas du Sénégal ». Thèse de Doctorat en Sciences économiques, Université de Lille1 Sciences et Tecnologies, Ecole doctorale Sésam, France, 2016.
28. Sanfo, Safiétou. « Politiques Publiques Agricoles et lutte Contre la Pauvrèté au Burkinafaso, Le Cas de la Région du Platea Central ». Thèse de doctorat en Sciences économiques, Université Paris1, panthéan, Sorbonne, Paris, 2010.
29. Sen, Onur. "Strategic aid: Explaining the Motives and Choices of International Donors". PHD Thesis on Philosophy, College of Arts and Sciences, Georgia State University, 2018.
30. Stenberg, Marie. " Creating developement or barrier, A Case Study of the Application of World Bank Economic Conditionality to Mali". Independent Thesis Basic Level (Degree of Bachelor), University of Halstad, Högskolan, Sweeden, 2012.
31. Sy, Ibrahima. « La Pauvreté au Sénégal : Une Evaluation Multidimensionnelle de la Pauvreté et des Disparités Interrégionales entre 2001 et 2006 ». Thèse de Doctorat en Sciences économiques, Université de Toulon, 2014.
32. Thibaut, Lauwerier. « l'inflience de la Banque Mondiale sur les Politiques d'Education de Base en Afrique de L'Ouest Francophone : Les Cas du Mali et du Sénégal de 1980 à 2010 ». Thèse de Doctorat en sciences de l'éducation, Université de Genève , Faculté de psychologie et des sciences de l'éducation, 2013.
33. Thiery, Harriet. "Power, Policy and Discourse: A Comparative Analysis of the Neolibiral Turn in Three Former Frensh Colonies". A thesis submitted in partial fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philisophy, School of languages and cultures, University of Sheffield, January 2020.
34. Yasmine El Mouhib. « Security the Destination of Development aid? A Case Study on the EU's Securitization of Development Aid to Morocco ». Bachelor Thesis, Development Studies, Department of Government, Uppsala University, Autumn 2021.

Governmental Documents.

1. Arias, Marta and Others."From "Donorship" to Ownership? Moving to wards PRSP Round Two.".Washington, Oxfam Briefing Paper, 2004.
2. Burkina Faso, Ministere de l'Economie et du Development.« Cadre Stratigique de Lutte Contre la Pauvreté. ». Janvier 2004.
3. Fond Africaine de Développement, Départepment Infrastructure et Industrie, « Rapport d'Achevement, Programme d'Ajustement du Secteur des Entreprises Publiques (PASEP) Republique Islamique de Mauritanie. ». Region Nord**,** Mars1995.
4. International Labour Office."For Debate and Guidance." Committee an Employment and Social Policy, Goverming GB 298/eps/s, 298 th Session, Geneva, ILO, March 2007.
5. International Monetary Fund. 2013. " Sénégal Poverty Reduction Strategy Paper." IMF Country Report N^{o} 13/194. Washington, D.C, Publications Services.
6. Kanbur, Ravi, Todd Sandler and Kevin M. Morrison. «The Future of Development Assistance: Common Pools and International Public Goods,». ODC Policy Essay N° 25 Washington, D.C, 1999.

7. le Sécretariat Exécutif de la CEDAEAO, la Commission de l'UEMOA. « Document de Stratégie Régionale de Réducation de la pauverété en Afrique de l'Ouest. ». Ouagadougou et Abuja, le Groupe Téchnique de Pilotage de la Strategie Régionale de la Réduction de la Pauverètè en Afrique de l'Ouest, 2004.

8. Ministère de Développement Rural et l'Environement. « Politiques Strategiques Génerales pour le Developpement de Secleur Rural Horizon 2010. ». Bamako, Javier1998.

9. Ministère de l'Energie et de l'Eau, Direction Nationale de l'Energie. « Prospectus d'Investissement de l'Energie Durable pour Tous, Sefor All Du Mali Sustainable Energie for ALL. ». Bamako, 2019.

10. Ministère des Ressources Animals. « Stratégie de Développement Rural.» Decret N° 2003-310/PRN/ MRA du 14 November 2003 Portant Aprobation du Document sur la Strategie du Dveloppement Rural (SDR). Niamey, 2003.

11. Nations Unies. « Examen de la Politique d'Investissement de la Mauritanie. » Conférene des Nations Unies sur le Commerce et le Développement, New York et Gèneve, 2009.

12. Nations Unies. « La Mauritanie à l'Aube du 21 éme Siècle, Bilan Commun de Pays. ». Nouakchout, Avril 2002.

13. Oxfam International. « L'aide au xxI ème Siècle, Reconaitre les Réussites et Corriger les Failles. ». Document d'information Oxfam N°13, Mai 2010.

14. République de Niger, Ministère du Plan de l'Aménagement du Territoire et du Developpement Communataire. « Plan de Développement Economique et Social (PDES) 2012-2015, ». Nouvelle Imprimerie du Niger, 2012.

15. République du Mali, Ministère des Mines, de l'Energie et de l'Eau **,** Sécretariat Génerale.« La Politique Energitique Nationale. ». Bamako, 2006.

16. République du Sénégal. « Document Stratigique de Réduction de la Pauvreté. ». 2002.

17. Soumana, Idrissa. « Billan Diagnostic sur la Production du Mil et de Sorgho au Niger. » Initiation pour le Developpement des Mil et Sorgho en Afrique de l'Ouest et du Centre, Un pilotage par l'aval, Cadre national de concertatioSebtembre 2001.

18. United Nations Development Program, International Strategy for Disaster Reduction, "Poverty Alleviation and Disaster Risk Reduction, Poverty Reduction and Disaster Risk Reduction," UN/SDR Africa Educational series, Volume 2, Issue 5, UMROTO (PLY.)Cape Town, South Africa and Neirobi, Kenya, December 2004.

19. United Nations, Development Programme (UNDP) , " International Cooperation at a Crossroads Aid Trade and Security in an Enequal World," Human Development Report. New York, 2005.

20. United Nations, Economic Commission for Africa. " Conflict in the Sahel Region and the Developmental Consequences.". Addis Ababa, Publications Section, 2017.

21. United Nations, UNCTAD/ GDS/Africa/2/. "From Adjutment to Poverty Reduction, What is New?.". conference on trade and development. New york and Geneva, Economic Development in Africa, 2002.

Back ground papers.

1. Benett, Lynn. " *Using Enpowvernment and Social Inclusion for pro-poor, Growth : A Theory of Social Change*." Background Paper for the Social Development Sector Strategy Paper, 2002.

2. Benett, Lynn. "*Using Enpowvernment and Social Inclusion for pro-poor, Growth : A Theory of Social Change*." Background Paper for the Social Development Sector Strategy Paper, 2002.

3. Gutner,Tumar. "*Approaches to IMF-World Bank Collaboration; A Historical Perspective*.". Washington, Back Ground Paper Bp/20, IEO Independent Evaluation Office of the International Monetary Fund , 2020.

4. Morrissey, James. « *Le Défi Energique en Afrique Sub- Saharrienne, Guide a l'intention des Defenseurs et des Responsables de Politiques, Deuxieme Partie : faire face a la Pauvrèrté Energitique*. ». États-Unis, Oxfam Research Back Grounder, 2017.

5. Shapiro, Kenth and Elliot Berg with Patricia Krist Janson. " *The Competitiveness of Sahelian Agriculture*." Paper Prepared for the Club Du Sahel Contract 88-10. Alexandria, Virginia, December 1988.

6. Turner, Sara, Jakkie Cilliers and Barry Hughes. « *Reducing poverty in Africa Realistic targets for the post-2015 MDGs and Agenda 2063*. » African Futures Paper 10, Pretoria, South Africa, Institut for Security Studies, 2014.

Encyclopedia or Dictionary

1. Idrissa, Abdourahmane and Samuel Decalo."Historical Dictionary of Niger". Toranto, PlyMouth,UK ,The Scarecrow Press, INC, LANHAM, 2012.

STUDIES.

1. Cour Jean Marie et Serge Snrech. « Pour Préparer l'Avenir de l'Afrique de l'Ouest : Une Vision à l'Horison 2020. » Etude des Perspéctives à Long Terme en Afrique de l'Ouest. Paris, Club de Sahel, Organisation de Coopération et de Développement Economiques, OCDE, 1998.

2. Maiga, Zakaria, Fatoumata Traore Nafo and Aldelwaheb El Abassi . " Health Sector Reform in Mali, 1989-1996." Studies in Healt Services Organization and policy. Belgiun, Antwerp, 2003.

3. Stankiewicz, François. « Ajustement Structurel et Formation les Transformations de la Fonction Publique au Niger. » Etude de Politiques : N°14, Bureau International du Travail, Genève, 1994.

Chapter in BooK.

1. Amor,Tahari, Jules Devrijer and Manal Fouad. " Sénégal, 1978- 1993." in *Adjustment for Growth, The Africain Exeperience*, edited by Michael T. Hadjimichael , Michael Nowak, Robert Sharer, Amor Tahari. Washington**:** International Monetary Fund Publictions, 1994, 48- 65.

2. Anne- Marie Foltz and Willian J. Foltz. “The Politics of Health Reform in Chad .” in *Reforming Economic Systems in Developing Countries*,eds. Dwight H. Perkins ,Michael Roemer. Cambridge, M A : Harvard Istitute for International Development , 1991.

3. Babb, Sarah. “ The Washington Consensus as Transnational Policy Paradaim Its Origins,Trajectory and Likely Successor.” in *Globalization and Development Reoder Perspectives on Development and Global Change*, edited by Timmons Roberts, Amy Bellone Hite and Nitsan Chorev. USA: Blackwell, Second Edition, 2015.

4. Bergamaschi, Isaline. « Building State Capacities? The Case of the Poverty Reduction Unit in Mali.” in *States at work, Dynamics of African Bureaucracies*, edited by Thomas Bierschenk, Jean Pierre Olevier de Sardom. Boston, USA:Brill, Leiden, Africa- Europe Group for Interdisciplinary Studies,Volume 12, 2004, 271- 299.

5. Byrne, John, Yu-Mi Mun.« Rethinking Reform in the Eletricity Secctor : Power Liberalisation or Energy Trasformation ?. » in *Electricity Reform:Social and Environment Challeges*, edited by Njeri wamukonya. Roskilde, Denmark: UNEP RISO Centre, 2003.

6. Foltz, Anne- Marie and Willian J. Foltz. “ The Politics of Health Reform in Chad .” in *Reforming Economic Systems in Developing Countries*,eds. Dwight H. Perkins, Michael Roemer. Cambridge, M A : Harvard Istitute for International Development , 1991, 138- 157**.**

7. Gibbon, Peter, Yusuf Bangura.” Adjustment, Authoritarianism and Democracy, An Tntroduction to Some Conceptual and Empirical Issues.” in *Authoritarianism, Democracy and Ajustment, The Polities of Economic Reform in Africa*, eds. Peter Gibbon, Yusuf Bangura and Arve Ofstad. Sweden : Proceeding $N^0$26 Nordiska Africa Institutet, Oppsala, Scandinavian institute of African Studies, 1992, 7- 38.

8. Griffon, Michel Vincent Ribier. « L'environnement macro-économique. » dans *Le Développement Agricole au Sahel, Milliex et Defis*, edité P. M. Bosc,V. Dollé, P.Garin, J.M. Yung. Montpellier Cédex, France: Collection « Document » Systèmes Agraires : N°17, Département Systèmes Agroalimentaires et Ruraux, Centre de Cooperation Internationale en Recherche gronomique pour le Developpement, Novembre 1992.

9. Henning Boekle, Wolker Rittberger and Wolf Gang Wagner. « Constructivist Foreing Policy Theory. » in *German Foreing Policy Since Unification : Theories and Cases Studies*.ed by Wolker Rittberger. Manshester and New York : Manshester University Press, 2001, 79- 96.

10. Kahn, Brian. “ Africa and Washington Consensus.”in *Diversity in Development Reconsidering the Washington Consensus*,” edited by Jan Joost Teunissen and Age Akkerman. Seoul, Korea: FONDAD, The Korea Institute for International Economic Policy (KIEP), The Hague, 2004, 215- 222.

11. Koff, Simeon K.« Aid and Development in Africa. » in *The Development of Africa, Issues, Diagnoses and Prognoses,* edited by Olayinka Akanle, Jìmí Olálékan

Adésìnà. Switzerland: Springer International Publishing, Social Idicators Research, vol. 71, 2018, 389- 412.

12. Patrick Chabal. « How can Africa develop ? Reflections on Theories ? Concepts, Policies and Realities.» in *Land, Law and Politics in Africa : Mediating Conflict and Reshaping The State,*eds by Jon Abbink and Mirjam de Bruijn. Brill, Series : Africa Dynamics, Volume 10, 2011, 99- 114.

13. Stiglitz, Joseph. " Is there a Post-Washington Consensus Consensus?." in *The Washington Consensus Reconsidered Towards a New Global Governance*, edited by Narcís Serra and Joseph E. Stiglitz. New York: Oxford University Press, 2008, 41-59.

14. Tinguiri, Kiari Uman "Stabilisation without Structural Adjustment: The Case of Niger, 1982-9." in *Africa's Recovery in the 1990s: From Stagnation and Adjustment To Human Develppment,*edited by Giovani Andrea Cornia, Rolph Vander Hoeven and Thandika Mkandwire. London. New York : Macmillan with St Martin's Press, 1992, 71- 92.

15. Vinokur, Annie. « Educatlon au Sud : nouvelle donne dans le contexte de la mondialisation. » dans *Défis du développement en Afrique Subsahariènne, l'Education en Enjeu*, edité par Marc Pilon, Groupement d'Intéret. Scientifique, INED, IRD, CEPED, (Paris, Centre Population et Dveloppement, 2006, 95- 123.

Seminars.

1. Alison, Marchall, Wood Roffe, Jessica, kjell Petra, " Policies to Roll- back the State and privatize? Poverty Redution Strategy Papers Investigated?." WIDER Discussion Paper N^0, 2001/120, presented at the UNU/WIDER development conference on Debt Relief,17-18 August 2001. Helsinki, Finland, United Nations University.

2. Camara, k. « Séminaire Sous- Régional sur l'Impact de l'Ajustement Structurel dans des Domaines de Compétence de l'Unesco dans les Pays les Moins Avances du Sahel. » Rapport Démission ECA/ SERPD/LDCs/90/2, N° 680/8.Ouagadougou, Nations Unis ,Commission Economique pour l'Afrique, Mai 1990.

3. Delivered at the Palais des Nations. Geneva, 19 October 1998.

4. Gouvernement du Burkina Faso. **«** Programme D'action pour le Development du BurkinaFaso (2001-2010). » Mémoire Exposé à la Troisième Conference des Nations Unies sur les pays les Moins Avances (Bruxelles MEF /DGEP, du 14-20 Mai 2001.

5. Nations Unies. **«** Le Développement Economique en Afrique de l'Ouest, de l'Ajustement à la Réduction de la pauvreté ou ya- t-il de Nouveau ?. » Conférence des Nations Unies sur le Commerce et le développement. New York et Genère, 2002.

6. Reardon, Thomas, Jane Hopkins and Valerie Kelly. " Structural Ajustment Impact on Real Incomes and Demand Patterns of Urban and Rural Households in the Sahel," Paper Presented at the 29th seminar of the European Association of Agricultural Economics, "Food and Agricultural Policies Under Structural Adjustment,". Hohenhein,Germany, September 21-25, 1992).

7. Sene, Rokhaya. « 50 ans Développement Africaine de Developpement Post Independance au Sénégal. » Document de Reflexion pour le Cinquantaine de l'Afrique 5 Promesses Bienfait et Mécantetement du Développement Post Colonial, (Nations Unies, Dakar, Institut Africaine de Développemet Economique et de la Planification IDEP, Serie de l'IDEP, 2011.

8. Stigligtz, J. « Towards a new paradigm for development. » 9th Raul Prebisch Lecture

9. stiglitz, Joseph. " From Manufacturing Led Export Growth to a 21st Century Inclusive Growth Strategy: Explaining the Demise of a Successful Growth Model and What To Do About It" Think developpement- Think WiDER, Paper presented at a WIDER Conference Development, 13-15 September 2018. Helsinki, Finland,United Nations University,UNU-WIDER.

10. Verstegen, Suzanne. "Poverty and Conflict an Entitlement Perspective." CPN Breifing Paper, Berlin, Stifting wissens Chaft und Politik (SWP), Conflict Prevention Net Work, 2001.

11. Zakari, Seydou. " Comparative Advantage of Niger Agricultal Trade." Conference Paper, , Hang Zhou, China, The Jiang University, College of Management, 2006-2008.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان إهداء خطة الدراسة	
مقدمة	
الفصل الأول: البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وصلتهما ببلدان منطقة الساحل الإفريقي	74 -19
المبحث الأول: المعونة من أجل التنمية في ضوء منظورات العلاقات الدولية.	31 -21
المطلب الأول: المعونة من أجل التنمية عند مدارس العلاقات الدولية.	25 -21
الفرع الأول: تعريف المعونة من أجل التنمية	22 -21
الفرع الثاني: المعونة من أجل التنمية عند المدرسة الواقعية والنيوواقعية	24 -22
الفرع الثالث: المعونة من أجل التنمية في منظور المدرسة المثالية والمدرسة الليبيرالية.	25 -24
الفرع الرابع: المعونة من أجل التنمية عند النظرية الماركسية	25-25
المطلب الثاني:المداخل التفسيرية للمعونة من أجل التنمية.	28 -26
الفرع الأول: المدخل التفسيري لنظرية اللُّعب (Game Theory)	26 -26
الفرع الثاني: المدخل التفسيري المؤسساتي	27 -26
الفرع الثالث: المدخل التفسيري لقضايا السلع العامة الدولية	28 -27
الفرع الرابع: المدخل التفسيري البنائي	28 -28
المطلب الثالث: أغراض المعونة من أجل التنمية	31 -29
الفرع الأول: الأغراض الجيوسياسية للمعونة من أجل التنمية	29 -29
الفرع الثاني: الأغراض الأمنية للمعونة من اجل التنمية	30 -39
الفرع الثالث: الأغراض الْإقتصادية للمعونة من أجل التنمية	31-30
المبحث الثاني:علاقة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ببلدان منطقة الساحل الإفريقي.	43 -32
المطلب الأول: صندوق النقد الدولي وصلته ببلدان منطقة الساحل الإفريقي.	36 -32
الفرع الأول: تعريف صندوق النقد الدولي	33 -32
الفرع الثاني: بداية علاقة صندوق النقد الدولي منطقة الساحل الإفريقي	36 -34
المطلب الثاني: البنك الدولي وصلته ببلدان منطقة الساحل الإفريقي.	39 -37
الفرع الأول: تعريف البنك الدولي	38 -37
الفرع الثاني: سياسات العرض والطلب ومنح القروض	39 -38

فهرس المحتويات

المطلب الثالث: الآلية التشغيلية للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي في الساحل الإفريقي.	40- 43
الفرع الأول: التكامل الهيكلي والبنيوي بين البنك العالمي وصندوق النقد الدولي	40- 42
الفرع الثاني: التعاون في المشروطية السياسية والإقتصادية اتجاه بلدان منطقة الساحل الإفريقي	42- 43
المبحث الثالث: منطقة الساحل الإفريقي ونماذج التنمية.	44- 59
المطلب الأول: مقاربة حصرية لمنطقة الساحل الإفريقي.	44- 51
الفرع الاول: التعريف الاصطلاحي	44- 46
الفرع الثاني: منطقة الساحل الافريقي على ضوء نظريات التنمية	46- 49
الفرع الثالث: نظرية التبعية وصلتها بتجارب التنمية في بلدان منطقة الساحل الإفريقي	49- 51
المطلب الثاني: حالة بلدان الساحل الإفريقي 1960-1980 قبل تطبيق التكيف الهيكلي	51- 56
الفرع الأول: المؤشرات الإقتصادية والسياسية العامة	51- 53
الفرع الثاني: دور الديون والتجارة الخارجية	53- 54
الفرع الثالث: مقاربة البنك العالمي للأزمة الإقتصادية في منطقة الساحل الإفريقي.	54- 54
الفرع الرابع: منظور تحديد المشكلة	54- 56
المطلب الثالث: نماذج التنمية الذاتية لبعض بلدان منطقة الساحل الإفريقي	56- 59
الفرع الأول: النموذج النيجيري	56- 57
الفرع الثاني: النموذج السنغالي	57- 58
الفرع الثالث: النموذج المالي بين 1960-1980	58- 59
المبحث الرابع: السياسات الإقتصادية للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي في بلدان منطقة الساحل الإفريقي.	60- 74
المطلب الأول: سياسات التكيف الهيكلي والإستقرار.	60- 64
الفرع الأول: تعريف سياسات التكيف الهيكلي	60- 62
الفرع الثاني: سياسات التثبيت والاستقرار في بلدان منطقة الساحل الإفريقي	62- 63
الفرع الثالث: فرض سياسات التكيف الهيكلي على بلدان مطقة الساحل الإفريقي	63- 64
المطلب الثاني: مراحل التكيف الهيكلي في منطقة الساحل الإفريقي.	64- 70
الفرع الأول: عدم مواءمة سياسات التكيف الهيكلي	64- 66
الفرع الثاني: صعود النيوليبرالية وأثرها على بلدان منطقة الساحل الإفريقي (دور النخبة النيوليبيرالية في صناعة المعونة)	66- 68
الفرع الثالث: إقتراحات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي للخروج من الأزمة الإقتصادية	68- 70

فهرس المحتويات

المطلب الثالث: إجماع واشنطن (Consensus de Washington) .	74 -70
الفرع الأول: المرجعية السياسية للإجماع	71 -71
الفرع الثاني: تعريف إجماع واشنطن	73 -71
الفرع الثالث: دور الولايات المتحدة في سياسات إجماع واشنطن	74 -73
الفصل الثاني: سياسات وبرامج التعديل القطاعي في بلدان منطقة الساحل الإفريقي.	139 -75
المبحث الأول: السياسات المطلوبة للتكيف الهيكلي والتعديل	92 -77
المطلب الأول: سياسات تعديل القطاع العام (تصفية دور الدولة)	80 -77
الفرع الأول: تصفية الشركات العامة (الخصخصة وإعادة الهيكلة)	78 -77
الفرع الثاني: إعادة الهيكلة وتصفية الشركات العامة في النيجر	79 -78
الفرع الثالث: حالة تشاد	80 -79
المطلب الثاني: تدابير تصفية القطاع العام.	84 -80
الفرع الأول: حالة مالي والسياق التكيفي	81 -80
الفرع الثاني: حالة موريتانيا	83 -81
الفرع الثالث: حالة السنغال	84 -83
المطلب الثالث: الملاحقات التكييفية لدور الدولة	92 -84
الفرع الأول: دور الخصخصة	88 -84
الفرع الثاني: إصلاح المالية والخدمة المدنية	89 -88
الفرع الثالث: تدخل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي في توجية الإنفاق العام	91 -89
الفرع الرابع: تعاون البنك العالمي وصندوق النقد الدولي في الإصلاح الإداري	92 -91
المبحث الثاني: التعديل الزراعي	110-93
المطلب الأول: السياسات الزراعية في بلدان منطقة الساحل الإفريقي منذ1980	98 -93
الفرع الأول: تطبيق نهج تحرير الزراعة	94 -93
الفرع الثاني: التخلي عن دعم الإنفاق الزراعي	96 -94
الفرع الثالث: الزراعة –قطاع الميزة النسبية في منطقة الساحل الإفريقي	98 -96
المطلب الثاني: البرامج القطرية للتعديل الزراعي	103 -98
الفرع الأول: السنغال/ أهمية شعبة الفول السوداني في القطاع الزراعي	99 - 98
الفرع الثاني: أسباب إنهيار الزراعة في موريتانيا	102 -100
الفرع الثالث: بوركينافاسو/ أهداف السياسات الزراعية المعدلة	103 -102

فهرس المحتويات

المطلب لثاني: إصلاح وتعديل قطاع القطن.	103- 110
الفرع الأول: حالة مالي	103- 106
الفرع الثاني: حالة النيجر	107- 110
الفرع الثالث: تعديل قطاع القطن في تشاد	110- 110
المبحث الثالث: التعديل القطاعي للطاقة والمناجم في بلدان منطقة الساحل الإفريقي.	111- 122
المطلب الاول: أوضاع الطاقة في منطقة الساحل الإفريقي إبان التكيف الهيكلي (1986-2000)	111- 115
الفرع الأول: تعريف فقر الطاقة	111- 112
الفرع الثاني: أوضاع قطاع الطاقة في مرحلة التكيف الهيكلي	112- 113
الفرع الثالث: دور البنك الدولي في إصلاحات قطاع الكهرباء	113- 115
المطلب الثاني: السياسات المشروطة لتعديل قطاع الطاقة	115- 120
الفرع الأول: تعديل المرافق العامة للكهرباء في السنغال	115- 117
الفرع الثاني: تعديل الطاقة في مالي	117- 118
الفرع الثالث: معالجة فقر الطاقة في بوركينافاسو	118- 119
الفرع الرابع: تمويل البنك العالمي للقطاع الخاص الإستخراجي في تشاد	119- 120
المطلب الثالث: تعديل قطاع التعدين	120- 122
الفرع الأول: حالة اليورانيوم في النيجر	120- 121
الفرع الثاني: حالة موريتانيا	121- 122
المبحث الرابع: تعديل الصحة والتعليم في بلدان منطقة الساحل الافريقي	123- 139
المطلب الاول: التوجهات التعليمية والصحية للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي	123- 128
الفرع الأول: تعديل الصحة من خلال مبادرة باماكو ومفهوم الرعاية الصحية الأولية	123- 124
الفرع الثاني: دور دولة الحد الأدنى في تعديل التعليم	124- 126
الفرع الثالث: تطور المؤشرات التعليمية والصحية التمويلية في بلدان منطقة الساحل الإفريقي	126- 128
المطلب الثاني: التعديل الصحي والتربوي في بلدان منطقة الساحل الافريقي	128- 132
الفرع الأول: حجب الإنفاق على الصحة والتعليم في السنغال	128- 129
الفرع الثاني: دور البنك العالمي في خصخصة التعليم الريفي في بوركينا فاسو	129- 131
الفرع الثالث: تعديل قطاع الصحة والتعليم في موريتانيا	131- 132
المطلب الثالث: سياسات فرض رسوم إسترداد التكاليف	133- 139

فهرس المحتويات

الفرع الأول: تدابير الدفع مقابل الخدمة في مالي	134 -133
الفرع الثاني: حالة النيجر	136 -135
الفرع الثالث: التعديل المتأخر لقطاعي التعليم والصحة في تشاد	139 -136
الفصل الثالث: نتائج تطبيق سياسات التكليف الهيكلي في بلدان منطقة الساحل الإفريقي	200-140
المبحث الأول: نتائج تصفية دور الدولة	159 -142
المطلب الأول: إبعاد الدولة عن تسيير القطاع الإقتصادي والخدمات	147 -142
الفرع الأول: إستهداف القطاعات الإستراتيجية	143 -142
الفرع الثاني: تأثير سياسات التكيف الهيكلي على التوظيف والدخل	145 -143
الفرع الثالث: المؤشرات الإقتصادية لبلدان منطقة الساحل الإفريقي بعد تطبيق برامج التكيف	147 -145
المطلب الثاني: آليات إلغاء دور الدولة	152 -147
الفرع الأول: تثبيت دولة الرعاية الاجتماعية في السنغال	149 -147
الفرع الثاني: الآليات السياسية للتكيف الذاتي في بوركينافاسو	151 -149
الفرع الثالث: تأثيرات التكيف على موريتانيا	152 -151
المطلب الثالث: التبعية للمعونة من أجل التنمية	158 -152
الفرع الأول: خضوع مالي للإقتصاد السياسي للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي	154 -152
الفرع الثاني: النيجر في مواجهة الإنهيار الإقتصادي	156 -154
الفرع الثالث: المعونة في مواجهة الحرب الأهلية في تشاد	158 -156
المبحث الثاني: نتائج سياسات التكيف الهيكلي على قطاع الزراعة	173 -159
المطلب الأول: تراجع الميزة النسبية	164 -159
الفرع الأول: تراجع قيمة الزراعة في الناتج الإجمالي المحلي	160 -159
الفرع الثاني: نتائج سياسات التكييف الزراعي على الميزة النسبية	161 -160
الفرع الثالث: دور البنك العالمي في عرقلة الإكتفاء الذاتي	164 -162
المطلب الثاني: تقييد قطاع إنتاج الحبوب	170 -164
الفرع الاول: تحويل السنغال من منتج إلى مستورد للحبوب	165 -164
الفرع الثاني: عواقب السياسة الزراعية الجديدة	167 -165
الفرع الثالث: مسار إنهيار الزراعة المعدلة في بوركينا فاسو وموريتانيا ومالي	170 -167
المطلب الثالث: ضريبة إصلاحات قطاع القطن	173 -170
الفرع الأول: نتائج الإصلاح في مالي	170 -170

فهرس المحتويات

الفرع الثاني: نتائج الإصلاح في النيجر	170- 172
الفرع الثالث: نتائج تحرير قطاع القطن التشادي	172- 173
المبحث الثالث: نتائج التعديل القطاعي للطاقة والمناجم	174- 187
المطلب الاول: تبعية الطاقة والمناجم لرأس المال الأجنبي	174- 178
الفرع الأول: دور ضعف التمويل الداخلي	174- 175
الفرع الثاني: مقارنة إنتاج الطاقة في العالم	175- 176
الفرع الثالث: الوضعية العامة لإستهلاك الطاقة بعد تنفيذ التكيف الهيكلي	176- 178
المطلب الثاني: وصاية البنك العالمي وصندوق النقد الدولي على الطاقة والمناجم	178- 181
الفرع الأول: نتائج تعديل الطاقة على النزاعات الداخلية	178- 179
الفرع الثاني: نتائج تعديل الطاقة في بوركينافاسو وموريتانيا	179- 181
الفرع الثالث: دواعي إهتمام البنك العالمي بالتعدين	181- 181
المطلب الثالث: تأثير تعديل الطاقة والمناجم على الإيرادات الوطنية	181- 187
الفرع الأول: ضعف المداخيل الإستخراجية في مالي	182- 182
الفرع الثاني: إنهيار مركزية اليورانيوم في الإقتصاد النيجري	182- 184
الفرع الثالث: دورالبنك العالمي في تعديل الطاقة في تشاد لصالح رأس المال الدولي	185- 187
المبحث الرابع: نتائج إصلاح قطاعي الصحة والتعليم	188- 200
المطلب الاول: أوضاع الصحة والتعليم بعد تنفيذ مبادرتي باماكو وجومتين	188- 193
الفرع الأول: مؤشرات الصحة بعد التعديل في بلدان منطقة الساحل الإفريقي	188- 191
الفرع الثاني: أوضاع المياه المأمونة	191- 191
الفرع الثالث: تقييم تنفيذ مبادرة باماكو في بلدان منطقة الساحل الإفريقي	191- 193
المطلب الثاني: عولمة مناهج التعليم في بلدان منطقة الساحل الإفريقي	193- 196
الفرع الأول: نتائج تمويل التعليم العالمي من منظور مؤتمر جومتين	193- 194
الفرع الثاني: عوامل فشل نمادج جومتين وداكار للتعليم الهجين	194- 194
الفرع الثالث: حالة التعليم في بلدان منطقة الساحل الإفريقي عند أفول القرن العشرين	194- 196
المطلب الثالث: الأوضاع الإجتماعية عند نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الجديدة	197- 200
الفرع الأول: مقارنة المؤشرات الإجتماعية بين السنغال ومالي	197- 198
الفرع الثاني: مقارنة حجم التراجع في النفقات الإجتماعية بين بلدان منطقة الساحل الإفريقي	198- 199
الفرع الثالث: نتائج اللامركزية في ميدان الصحة والتعليم تشاد والنيجر	199- 200

فهرس المحتويات

الفصل الرابع: سياسات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي للحد من الفقر في بلدان منطقة الساحل الإفريقي	250-201
المبحث الأول: الفقر: دراسة في منظورات البنك العالمي وإرتباطاته بمتغير النزاعات والأمن	214 -203
المطلب الأول: الفقر من منظورات متعددة	208 -203
الفرع الاول: الفقر من منظور الدخل النقدي	204 -203
الفرع الثاني: الفقر من منظور الفرص والقدرات	206 -204
الفرع الثالث: الفقر من منظور الإستبعاد	207 -206
المطلب الثاني: أنواع وروابط الفقر	211-207
الفرع الاول: الفقر المدقع (المطلق)	208 -207
الفرع الثاني: الفقر المزمن والفقر العابر	208 -208
الفرع الثالث: الروابط بين النزاعات والامن والفقر	211 -209
المطلب الثالث: التحوّلات النظرية للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي في مقاربة الفقر	214 -211
الفرع الأول: المفاهيم المبتكرة للبنك العالمي المحددة للفقر	212 -211
الفرع الثاني: التحول النظري للبنك العالمي إلى الجذب الإجتماعي	214 -212
الفرع الثالث: الحد من الفقر كهدف تاريخي للبنك العالمي	214 -214
المبحث الثاني: سياسات أوراق إستراتيجية الحد من الفقر	226 -215
المطلب الأول: الإطار النظري لأوراق إستراتيجية الحد من الفقر	218 -215
الفرع الأول: تعريف أوراق إستراتيجية الحد من الفقر	216 -215
الفرع الثاني: الخلفيات السياسية لأوراق إستراتيجية الحد من الفقر	217 -216
الفرع الثالث: شروط إعداد ورقة إستراتيجية الحد من الفقر	218 -217
المطلب الثاني: الإبتكارات الجديدة في سياسات أوراق إستراتيجية الحد من الفقر	222 -219
الفرع الأول: مراجعة مبدأ الشرطية	220 -219
الفرع الثاني: دور السياسات الإجتماعية- التعليم-	221 -220
الفرع الثالث: أهمية المكون الصحي في أوراق إستراتيجية الحد من الفقر	222 -221
المطلب الثالث: العناصر الإنتقالية للحد من الفقر	225 -222
الفرع الأول: الإلتزامات السياسية الدولية للحد من الفقر	223 -222
الفرع الثاني: مقارنة بين سياسات التكيف الهيكلي وسياسات الحد من الفقر	224 -224
الفرع الثالث: مقارنة بين تطلعات فقراء بلدان منطقة الساحل الإفريقي وتدابير اوراق إستراتيجية الحد من الفقر	225 -225

فهرس المحتويات

المبحث الثالث: تنفيذ أوراق إستراتيجية الحد من الفقر لبلدان منطقة الساحل الإفريقي	237 -226
المطلب الأول: الأبعاد التنموية للفقر في بلدان منطقة الساحل الإفريقي	231 -226
الفرع الأول: علاقة الأهداف الإنمائية للألفية بأوراق إستراتيجية الحد من الفقر	228 -226
الفرع الثاني: مجالات التركيز لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية	229 -229
الفرع الثالث: مؤشرات الفقر في بلدان منطقة الساحل الإفريقي بداية الألفية	231 -230
المطلب الثاني: الأبعاد المحذوفة من الأهداف الإنمائية للألفية	235 -232
الفرع الاول: دور الزراعة في الحد من الفقر	233 -232
الفرع الثاني: الحد من الفقر بالطاقة	235 -233
الفرع الثالث: منع النزاعات والحد من الفقر	236 -235
المبحث الرابع: إستراتيجيات الحد من الفقر لتحقيق الاهداف الإنمائية وتقييمها	255 -237
المطلب الأول: الإستراتيجيات الإجتماعية للحد من الفقر	244 -237
الفرع الأول: إستراتيجية الصحة للحد من الفقر	238 -237
الفرع الثاني: مقارنة دولية لتحقيق الأهداف الصحية	241 -239
الفرع الثالث: الأهداف التعليمية المخططة للحد من الفقر	244 -241
المطلب الثاني: إستراتيجيات القضاء على الفقر والجوع للحد من الفقر	248 -244
الفرع الأول: الجهود القطرية للقضاء على الفقر والجوع	246 -244
الفرع الثاني: الأزمة العالمية للغداء والطاقة وأثرها على الحد من الفقر في موريتانيا والسنغال	247 -246
الفرع الثالث: إنعدام الأمن الغدائي وأثره على عدم تحقيق الأهداف الإنمائية في النيجر وبوركينافاسو	248 -247
المطلب الثالث: تقييم سياسات الحد من الفقر في بلدان منطقة الساحل الإفريقي	255 -248
الفرع الاول: دور الوحدات التقنية ووحدات بناء القدرات ومناهج قياس الأثر	251 -249
الفرع الثاني: تقييم مقاربة النزاع لفعالية المعونة من اجل التنمية	253 -251
الفرع الثالث: وظيفة التقييم وعواقبها على شرعية المعونة	255 -253
الخاتمة	268-256
قائمة المراجع	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
ملخص الدراسة	

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	يوضح ضعف التمثيل التصويتي لبلدان منطقة الساحل الإفريقي في البنك الدولي	35
02	يوضح الطفرات في تطبيق برامج التكيف الهيكلي	64
03	يوضح السياسات المطلوبة من بلدان منطقة الساحل الإفريقي للتكيف الهيكلي	85- 88
04	يوضح تأثير التخفيض على كتلة الموظفين في الخدمة المدنية في السنغال	90- 91
05	يوضح أهمية مداخيل قطاع الزراعة كقطاع قيادي تصديري	94
06	يوضح تراجع نسبة الإنفاق العام المخصص للقطاع الزراعي من الموازنة العامة	95
07	يوضح زيادة استيراد بلدان منطقة الساحل للحبوب باضطراد	96
08	يوضح الأهمية الكبيرة للفول السوداني في الناتج المحلي الإجمالي وهيكل الصادرات	99
09	يوضح عدم كفاءة قطاع الزراعة بعد التعديل	101
10	يوضح تراجع مساهة قطاع الزراعة في الناتج الإجمالي المحلي	102
11	يوضح تراجع الإنفاق على الزراعة	103
12	يوضح حصة الصادرات الزراعية كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات 80–1989	105
13	يوضح عائدات الصادرات الزراعية عام 1989 كنسبة من إجمالي الصادرات	106
14	يوضح تطور مساهمة الإنتاج الزراعي في الناتج الإجمالي المحلي وواردات الحبوب.	109
15	مؤشرات الطاقة في بلدان منطقة الساحل الإفريقي	113
16	يوضح تنفيذ شروط الخصخصة	114
17	يوضح فقر تغطية السكان بالطاقة الكهربائية	118
18	يوضح مؤشرات الطاقة	119
19	يوضح تراجع إيرادات قطاع اليورانيوم	121
20	يوضح ضعف التخصيصات المالية للصحة والتعليم	126
21	يوضح النسبة العالية للأطفال غير الملتحقين	127
22	يوضح تدني مستويات تعليم البالغين والإلتحاق	127
23	يوضح تصاعد معدلات الأمية عند البالغين	128
24	يوضح تراجع التعليم في فترة التكيف والتعديل	129
25	يوضح عدم تحسن معدل العمر المتوقع عند الولادة	130

قائمة الجداول

26	يوضح بعض مؤشرات الرعاية الصحية	132
27	يوضح الإنهيار التمويلي لقطاع التعليم ولا سيما الإبتدائي	133
28	يوضح تخلي الدولة في مالي عن الرعاية الصحية	134
29	يوضح تدنّي الإنفاق العام على التعليم	135
30	يوضح ترتيب النيجر في مؤشر التنمية البشرية	136
31	يوضح دور التمويل الخارجي في قطاع الصحة في تشاد	137
32	يوضح التراجع الحاد في الإنفاق العام على التعليم	138
33	يوضح نتائج تطبيق سياسات تصفية دور الدولة	143
34	يوضح الإجراءات المعيارية الرئيسية للتكيف والتعديل وأثارها على التوظيف والعمالة	144
35	يوضح تطور دخل الفرد السنوي من الدخل القومي	146
36	يوضح الترتيب على مؤشر التنمية البشرية بعد تطبيق برامج التكيف الهيكلي	147
37	يوضح ضعف هيكل الإنتاج	149
38	يوضح عدم قدرة سياسات وبرامج التكيف على تحسين الوضع الاقتصادي	150
39	يوضح مقارنة المؤشرات الإقتصادية بعد تنفيذ برنامج إعادة الهيكلة	152
40	يوضح تبعية البلاد للمديونية الخارجية	154
41	يوضح مقارنة النيجر مع مالي وبوركينافاسو في معدلات النمو	156
42	مؤشرات الإقتصاد النيجيري على مشارف الألفية	156
43	يوضح نتائج التقشف المالي	157
44	يوضح إنخفاض القيمة المضافة للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي	159
45	يوضح تنامي حصص إستيراد الغذاء بعد تطبيق إجراءات التكيف الهيكلي	163
46	يوضح مؤشرات تراجع الزراعة بعد تنفيذ تدابير التكيف في السنغال	165
47	يوضح تأثيرات إبعاد الدولة عن شعبة الفول السوداني	166
48	يوضح نمو الناتج الإجمالي المحلي وتراجع حصة المكون الزراعي	168
49	يوضح انخفاض المداخيل الزراعية منذ تطبيق التكيف الزراعي	169
50	يوضح تراجع الإنتاج ونمو الواردات	171
51	يوضح تقهقر نصيب الفرد في الدخل القومي	171
52	يوضح تراجع إنتاج الحبوب إبان برامج تطبيق التكيف الهيكلي	173
53	يوضح إعتماد بلدان المنطقة على إستيراد الطاقة	177

قائمة الجداول

54	يوضح تراجع إيرادات صادرات اليورانيوم إبان التكيف	183
55	يوضح إنهيار صناعة اليورانيوم (1979–1989)	184
56	يوضح عدم فعالية الإتاوات البترولية على التنمية	187
57	يوضح التحسن في معدل وفيات الأطفال رغم تدني ميزانية الصحة	189
58	يوضح الفرق في الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية	190
59	يوضح إخفاق تحقق أهداف مؤتمر جومتين وداكار	194
60	يوضح ضعف مؤشرات التعليم	195
61	يوضح ضعف مؤشرات التعليم الإبتدائي	197
62	يوضح المقارنة في المؤشرات الصحية بين السنغال ومالي	198
63	يوضح المقارنة في الإنفاق العام على التعليم	198
64	يوضح المقارنة في تراجع نفقات الصحة في الناتج الإجمالي المحلي	199
65	يوضح مؤشرات التعليم نهاية مرحلة التكيف	200
66	مقارنة المؤشرات الصحية بين تشاد والنيجر نهاية القرن العشرين	200
67	مؤشرات التحول النظري للبنك العالمي بين تقريري عامي1990 و2000 – 2001	213
68	يوضح تاريخ المبادرات السياسية الدولية للحد من الفقر	223
69	يوضح التباين بين التطلعات والإجراءات	225
70	يوضح إرتباط مجالات الحد من الفقر بالأهداف الإنمائية للألفية	228-227
71	مقارنة دولية توضح ضعف مؤشرات التنمية البشرية بداية الألفية الجديدة	230
72	يوضح الأهداف الإنمائية بداية تطبيق برامج أوراق إستراتيجية الحد من الفقر (مقارنة دولية)	231
73	يوضح مركزية متغير الطاقة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية	234
74	يوضح ضعف المؤشرات الصحية مقارنة بدول العالم	239
75	يوضح مقارنة دولية لنفقات الصحة	241
76	يوضح مقارنة دولية لتحقيق الأهداف الإنمائية التعليمية	244
77	يوضح ضعف مؤشرات التنمية البشرية في مالي وتشاد	246
78	يوضح تخلف النيجر وبوركينافاسو عن تحقيق الهدف الأول	248

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	يوضح ضعف التمثيل التصويتي لبلدان منطقة الساحل الإفريقي في صندوق النقد الدولي	34
02	يوضح خريطة بلدان منطقة الساحل الإفريقي	45
03	يوضح التأثير السلبي لقروض التكيف الهيكلي على تنمية التعليم	138
04	يوضح تراجع حصة ألياف القطن في المنتجات التصديرية	172
05	يوضح مقارنة إنتاج الطاقة بين منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مع مناطق أخرى في العالم للفترة 1975– 2009	175
06	يوضح حصة الشركات البترولية متعددة الجنسيات في الكونسورتيوم العالمي تشاد– الكامرون	186
07	يوضح عدم قدرة بلدان منطقة الساحل الإفريقي بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية	196
08	يوضح التحوّلات المنهجية لمعونات التنمية	224

الملخص.

تتناول هذه الأطروحة المعونة من أجل التنمية كسياسات للتمويل الخارجي من طرف البنك العالمي وصندوق النقد الدولي في بلدان منطقة الساحل الإفريقي التي مرت بمراحل عديدة طبعت التاريخ الحديث للتنمية فيها، فغداة الإستقلال، موّلت الموسستان المشاريع الإستراتيجية كالمستشفيات والسدود ومشاريع البنية التحتية ضمن النظام الإشتراكي الذي طغى فيه التوجيه والتسيير الحكومي إذ إتّسم بسياسات الدعم للشركات العامة وشبه الحكومية والقروض العمومية والتوسع في الصناعات بدل الإستيراد وزيادة الإستثمار العام لكن هذه السياسات وُصفت بالعجز وعدم الكفاءة بسبب حداثة التجربة ونقص المعرفة والفنيين وغياب المدخلات المستوردة.

وَسَعت الأطروحة إلى التأكيد على أن فشل التنمية في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي في بلدان منطقة الساحل الإفريقي إضافة إلى الأسباب السابقة كان بسبب محاربة الدول الغربية المساهمة في البنك العالمي وصندوق النقد الدولي للميزة النسبية للمنتوجات الزراعية لبلدان المنطقة على غرار القطن والأرز وكذلك الحمائية التي فرضتها الدول الغربية في وجه صادراتها، ضف إلى ذلك أزمات الجفاف وتخلّف البنية التحتية بسبب الإرث الإستعماري وتنامي المديونية الخارجية وأزمات الطاقة حيث أدخلت بلدان المنطقة في أزمة إقتصادية حادّة، طلبت على إثرها مساعدة مؤسسات بروتن وودز بحثا عن مصادر تمويل التنمية.

وبغض النظر عن الشرطية السياسية العالية، قبلت بلدان المنطقة القروض المشروطة لإصلاح القطاع العام بصعوبة والتحوّل عن النظام الإشتراكي للتسيير الإقتصادي في مقابل حصولها على المال السائل المطلوب بإلحاح لإجابة الحاجات الأساسية لشعوبها وقَبِلت تنفيذ وصايا إجماع واشنطن والخضوع لسياسات التثبيت والإستقرار أولاً والتكيف والتعديل الهيكليين لاحقًا.

وقد أفرز تطبيق سياسات التكيف الهيكلي والتعديل القطاعي عدة إنعكاسات منها تدهور الحالة الإقتصادية لهذه البلدان وتراجع خدمات الصحة والتعليم علاوة على تنامي الدين الخارجي وخدماته، ووفقا لهذه النتائج سلك البنك العالمي وصندوق النقد الدولي طريقا مغايرا لمقاربة التنمية بإدخاله للمؤشرات الإجتماعية في نهجهما لمحاربة الفقر منتصف التسعينيات من القرن الماضي ومنها شبكات الأمان الإجتماعي مع التركيز على الصحة والتعليم.

وتماشيا مع الإلحاح الشعبي والدولي على التصدي لتفاقم معضلة الفقر الذي إنعكس خاصة في إعلان الألفية للأهداف الإنمائية عام 2000 والذي عزز مبدأ القضاء على الفقر والجوع والنهوض بالصحة والتعليم كأولويات في جميع الخطط التنموية للبلدان الفقيرة، أطلق البنك العالمي وصندوق النقد الدولي

أوراق إستراتيجية الحد من الفقر كآلية برامجية تمتاز بالملكية الوطنية والمشاركة والمساءلة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى إثر ذلك تبنّت بلدان منطقة الساحل الإفريقي خططا إستراتيجية لتحقيقها وفق التمويلات الخارجية الموعودة وبناء على الموارد المالية الذاتية.

وخلصت الأطروحة إلى أن سياسات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي في بلدان منطقة الساحل الإفريقي لم تحقق التنمية المرجوّة لا في الكرّة الاولى عندما فرضت التكيف الهيكلي ولا في الكرّة الثانية مع أوراق إستراتيجية الحد من الفقر حين فشلت في زيادة النمو وتحسين نصيب الفرد في الناتج الإجمالي المحلي والنهوض بقطاعي الصحة والتعليم من جهة وتعثّرها في بلوغ هدف القضاء على الفقر والجوع من جهة أخرى.

وتوصلت الأطروحة إلى أن التأسيس من جديد في بناء تنمية ذاتية على الموارد والإختيارات الوطنية وتعزيزها بالتعاون الإنمائي الدولي مع التركيز على المشاركة الفعالة لبلدان المنطقة في وضع إسترتيجية إقليمية بديلة للحد من الفقر.

Abstract.

This thesis deals with aid for development as external financing policies by the World Bank and the International Monetary Fund in the countries of the African Sahel region, which went through many stages that marked the modern history of development in them. In the wake of independence, the two institutions financed strategic projects such as hospitals, dams, and infrastructure projects within the socialist system that dominated It includes government guidance and management, as it was characterized by policies of support for public and semi-governmental companies, public loans, expansion of industries instead of imports, and increased public investment, but these policies were described as incompetent and inefficient due to the recent experience, lack of knowledge and technicians, and the absence of imported inputs.

The thesis sought to emphasize that the failure of development in the 1960s and 1970s in the countries of the African Sahel region, in addition to the previous reasons, was due to the struggle of Western countries contributing to the World Bank and the International Monetary Fund over the comparative advantage of agricultural products of the countries of the region, such as cotton and rice, as well as the protectionism imposed by Western countries. In the face of its exports, in addition to the crises of drought, the lack of infrastructure due to the colonial legacy, the growing external debt, and the energy crises, which plunged the countries of the region into a severe economic crisis, as a result of which they requested the assistance of the Bretton Woods institutions in search of sources of development financing.

Regardless of the high political conditionality, the countries of the region accepted conditional loans to reform the public sector with difficulty and shift away from the socialist system of economic management in exchange for obtaining the urgently needed liquid money to meet the basic needs of their people. They accepted to implement the

commandments of the Washington Consensus and submit to policies of stabilization and stabilization first and structural adjustment and adjustment later.

The application of structural adaptation and sectoral adjustment policies has produced several repercussions, including the deterioration of the economic situation of these countries and the decline in health and education services in addition to the growing external debt and its services, and according to these results the World Bank and the International Monetary Fund took a different way to the development approach by introducing social indicators in their approach to fight poverty in the mid -nineties of The last century, including social safety networks, focus on health and education. In line with the popular and international urgency to confront the aggravation of the poverty dilemma, which was reflected, especially in the advertisement of the Millennium of Development Goals in 2000, which strengthened the principle of eliminating poverty, hunger, and the advancement of health and education as priorities in all development plans for poor countries, the World Bank and the International Monetary Fund launched strategic papers to reduce poverty as a mechanism Programming is characterized by national monarchy, participation and accountability for the achievement of the Millennium Development Goals, and as a result, the countries of the African Sahel region adopted strategic plans to achieve them according to the promised external funds and based on self -financial resources.

The thesis concluded that the policies of the World Bank and the International Monetary Fund in the countries of the African Sahel region did not achieve the desired development, not in the first ball when it imposed structural adaptation or in the second ball with the papers of poverty -reduction strategy when it failed to increase growth and improve the per capita portion in the gross domestic product and the advancement On the health and education sectors, on the one hand, it finds it in reaching the goal of eliminating poverty and hunger on the other hand. The thesis concluded that the establishment again in building a self -development on national resources and choices and strengthening them in international development cooperation with a focus on the effective participation of the countries of the region in a regional strategy to reduce poverty.